الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمن بن خلدون "تيارت"

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

المسائل النّحويّة في تفسير محمّد جمال الدّين القاسمي "محاسن التأويل"

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصّص: اللغة والأدب العربي

إعداد الطّالب: عبد الرحمن بلحنيش

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد عرابي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ الطّيّب بن جامعة	أستاذ التّعليم العالي	جماعة ابن خلدون (تيارت)	رئيسا
أ.د/ أحمد عرابي	أستاذ التّعليم العالي	جماعة ابن خلدون (تيارت)	مشرفا ومقرّرا
أ.د/ العربي قلايليّة	أستاذ التّعليم العالي	جماعة أحمد بن بلّة (وهران1)	عضوا مناقشا
د/ مختار بن جلول	أستاذ محاضر "أ"	جماعة ابن خلدون (تيارت)	عضوا مناقشا
د/ الجيلالي بن فريحة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي (تيسمسيلت)	عضوا مناقشا
د/ محمد بوعرعارة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي (تيسمسيلت)	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 1438هـ / 1439هـ _ 2017 م/ 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

إهـــــــــــــــــداء

إلى والديّ الكريمين رحمهما اللّه رحمة واسعة...

إلى زوجتي وأبنائي وإخوتي وأساتذتي وأصدقائي...

وإلى كلّ من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد.

أهدي ثمرة هذا الجهد.

الجمهـــوريّة الجزائريّـــة الدّيمقراطيّـــة الشّعبيّـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جـامعـــة عبدالرّحمـــن بن خلـــدون "تيـــارت".

كلّـــية الآداب واللّغـات.

قســـــم اللّغـــة والأدب العربـــــي

المسائـــل النّحويّـــة في تفسيـــر محمّد جمال الدّين القاسمي

" محـــــاسن التـــأويـــل "

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتـــوراه علوم في اللّغـــة

إعداد الطّالب: عبد الرّحمن بلحنيش إشراف الأستاذ الدّكتور: أحمد عرابي

أعضاء لجنـــة المناقشـــة :

أ د/ بن جامعة الطّيّب	أستاذ التّعليم العالي	جامعة ابن خلدون (تيارت)	رئيســـــا
أ د/ عرابي أحمد	أستاذ التّعليم العالي	جامعة ابن خلدون (تيارت)	مشـرفا ومقـــرّرا
د / بن جلول مختار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ابن خلدون (تيارت)	عضوا مناقشـــا
أ د/ قلايليّة العربي	أستاذ التّعليم العالي	جامعة وهران	عضـوا مناقشـا
د/ بن فريحة الجيلالي	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي (تيسمسيلت)	عضوا مناقشـا
د/ بوعرعارة محمّد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي (تيسمسيلت)	عضـوا مناقشـا

السّنة الجامعية : 1438هـ/1439هـ _2017م/2018م

مقدمـــــة

مقدمـــــة

الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين ولا عدوان إلاّ على الظّالمين نحمده تعالى على فضله ونعمه، ومن نعمه أن منّ علينا بلغة الضّاد لغة القرآن، لغة سيّد ولد عدنان محمد أفصح من نطق بها – صلى الله عليه وسلم– القائل "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"[1] .

وبعد: فإنّ من دواعي وأسباب اختيار موضوع المسائل النّحوية في تفسير القاسمي جمال الدّين "محاسن التأويل" رغبتي في الاطّلاع على تفسير الرّجل كاملا لما ناله من شهرة فأستفيد منه وأفيد ثم لِسِمَتِهِ اللّغويّة، إذ يوصف بأنّه من التّفاسير اللّغوية كـ الكشّاف والبحر المحيط، ومن ثمّ الوقوف على التّفكير النّحوي لهذا الرّجل، وكيف كان النّحو آلة وأداة المفسّر في تجلية معاني الآيات القرآنية والوصول إلى حِكَمِها وأحكامها ومنه ندرك أنّ القرآن من جهة خدم اللّغة العربيّة وأعلى من شّأنها، ومن جهة أخرى كان النّحو أداة لصون القرآن من التّحريف والتّصحيف وغوصا وولوجا في أغواره بحثا عن لآلئه وصدفه وجواهره، فكانت مباحث النّحو من إعراب ومعان عونا للمفسّر والمؤوّل والمتدبّر لفهم معنىً أو تجلية غامض أو شرح لمشكل أو بيان لغريب، وعليه وجدتني ميّالا إلى هذا النوع من الدّراسات خدمة للقرآن ولغته في نفس الوقت، إن كان البحث في مستوى القبول.

– الدراسات السّابقة: أمّا عن الدّراسات السّابقة التي تناولت تفسير محاسن التّأويل للقاسمي فقد كانت حسب حدود اطّلاعي قليلة رغم ما أشاد به العلماء من ثناء جميل على الرّجل وعلى مصنّفاته كأمير البيان شكيب أرسلان، وبهجة البيطار وإكباراً من الشيخ البشير الإبراهيمي، فقد تناول ثلّة من الباحثين تفسيره بالبحث عن المسائل العقدية في باب الأسماء والصفات ككتاب: "القاسمي محمد جمال الدّين وآراؤه الاعتقادية" لعلي محمود دبدوب، ورسالة ماجستير جامعية بعنوان: "الآراء الاعتقادية لجمال الدّين القاسمي من خلال محاسن التأويل (المعاد أنموذجا)" للطالب: محمد بن عدة جامعة الجزائر، أما عن المسائل النّحوية واللّغوية فقد صادفنا أطروحة دكتوراه للباحث ماهر جاسم

(1). الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرّشد، ناشرون، ط1، 1423هـ/2003م، العربيّة السّعوديّة، ج2/509.

حسن الأومري بعنوان: "التفسير اللّغوي في محاسن التّأويل لجمال الدّين القاسمي"، من جامعة الموصل ببغداد، فقد استفدت من هذه الرّسالة وإن كانت قد تناولت جميع المظاهر اللّغوية من نحو وصرف وبلاغة ودلالة، كما حاولت الحصول على رسالة ماجستير أشار إليها ماهر الأومري ولم أضفر بها وهي بعنوان: "الدّرس النّحوي في تفسير القاسمي المسمّى، محاسن التأويل" للطالب: ضياء حميد دهش الشجيري بجامعة بغداد بإشراف الدّكتورة خديجة الحديثي.

– **منهج البحث**: أمّا عن المنهج المتّبع في هذه الرسالة فقد اخترت المنهج الاستقرائي الوصفي ،لأنّ نحاتنا في تقعيدهم للنّحو اختاروا هذا المنهج ولم يكتفوا بالوصف بل علّلوا كثيرا من المظاهر التي خالفت الأصل في واقع الاستعمال، ولم يفتني مزاوجة هذا المنهج بغيره من المناهج كالتاريخي والمقارن لضرورتهما.

– **الإشكاليّة**: أما عن إشكالية البحث الّتي بدت لي فهي: هل كان القاسمي نحويا مجتهدا أم مجرّد ناقل؟ وهل له مذهب نحويّ ؟ ما الأصول والأسس النّحوية التي اعتمدها في تخريجه النّحوي؟ ما موقفه من نحاة البصرة والكوفة؟ ما المصطلحات النّحوية الغالبة في تفسيره؟ وما موقفه من نظريّة العامل؟.

– **الفرضيّة**: وللإجابة عن هذه الإشكالية كانت فرضيّتـنا تتمثل في اعتبار القاسمي من مجدّدي هذا العصر يأنف التقليد ويذمّه وعليه فكان يدعو إلى الاجتهاد وإبداء الرأي ومنه ندرك أنّ له رأيا مستقلا يعتدّ به ويميل إلى الحقّ ولو صدر ممّن كان على غير مذهبه فهو على نهج النّحاة واللّغويين والمفسّرين السّابقين في تفكيرهم النّحوي يقول كما يقولون ولذا لم تكن مصطلحاته بدعا، بل كان أغلبها بصريّة، وهذا لأنّهم السّابقون في وضعها، له موقف واضح من نظرية العامل يؤيدها ويراها خير ما أنتجه النّحاة لأنّها مفسّرة للظّاهرة اللّغوية ومع هذا فقد تجد وقفات يرفض فيها التّقدير والحذف إذا لم يدع داع إليه.

وللإجابة عن الإشكالية **قسّمت بحثي** إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، وكلّ فصل بثلاثة أو أربعة مباحث، ثمّ خاتمة.

1/المقدمة: عرّفت فيها بالموضوع وبالمنهج المتّبع ثمّ تطرّقت إلى الدّراسات السّابقة وطرحت فيها الإشكالية مبديا الفرضية وتقسيمات الموضوع ثمّ العوائق التي اعترضت البحث ثم الخاتمة.

2/المدخل: كان ترجمة لسيرة القاسمي وتعريفا بتفسيره وبمصادره اللّغوية، وقد ضمّ المدخل ثلاثة مباحث، الأول خصّصته للتّعريف بالرّجل وبتفسيره، والثّاني خصّصته لبيان منهجه في التّفسير، والثّالث لتعداد المصادر اللّغويّة والتّفسيريّة التّي اعتمد عليها في بناء مادّته.

3/ الفصل الأوّل: قد خصّصته لبيان أسس الاستدلال العقلي والنّقلي الّتي اعتمدها في التّخريج النّحوي، وقد ضمّ هذا الفصل أربعة مباحث: الأوّل للسّماع من قرآن وقراءات وحديث نبوي وشعر ونثر، والثّاني للقياس وما يدخل في فلكه من علّة وتعليل وتقدير وحذف وإضمار، والثّالث إحصاء للمصطلحات وبيان نسبتها، والرّابع لبيان موقفه من النّحاة.

4/الفصل الثّاني: عنونته بـ: منهج القاسمي في عرض الآراء النّحويّة وقد ضمّ ثلاثة مباحث، الأول: تعديده للوجوه الإعرابية المختلفة حول المسألة الواحدة، والثاني: لبيان اختياراته وترجيحاته النّحوية ببيان آرائه، والثالث: لدور النّحو في استنباط الأحكام الشّرعية والفقهية.

5/الفصل الثّالث: جعلته تحت عنوان : موقف القاسمي من نظريّة العامل، وقد ضمّ ثلاثة مباحث: الأول: بسطت فيه مفهوم نظريّة العامل، والثاني: لمسائل في العوامل والمعمولات، والثالث: لتحديد موقفه من نظرية العامل، بعرض آرائه عنها إمّا تلميحا أو تصريحا.

6/خاتمة: خصّصتها للنتائج المتوصّل إليها، ولتكون شاملة لكلّ الفصول والمباحث.

-المصادر: قد اعتمدت مصادر عديدة كان منها جملة من التّفاسير اللّغوية كالكشّاف للزّمخشري والدّر المصون للسّمين الحلبي والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، وكتب إعراب القرآن كمعاني القرآن

للفرّاء وللزجّاج، وللنحّاس وغريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، بالإضافة إلى كتب أصول النّحو كالاقتراح للسيوطي ولمع الأدلة لابن الأنباري وأصول النّحو لسعيد الأفغاني وما شابهها، وكتب نحوية كالكتاب لسيبويه والأصول في النحو لابن السراج والخصائص لابن جنّي، وغيرها كثير...

– **صعوبات البحث**: اعترضتني عقبات منها: بعض المصادر قد استعصى عليّ الوصول إليها، أضف إلى ضخامة التفسير والذي بلغ ستة عشر جزءا، لكن حاولت بكلّ جهد الاطّلاع عليه والخروج بنظرة فاحصة شاملة له لصاحبه؛ صعوبة البحث بسبب الانشغال بالتّدريس وما يتطلّبه من جهد كبير، أضف إلى المشاغل العائليّة العديدة. والحقّ أقول أنّ العمل ما زال بحاجة إلى جهد أكبر ليس من فرد بل من جماعة لعلّها تقدّم شيئا إضافيا عن الكتاب وصاحبه، أو تميط اللّثام عن مسائل أو قضايا غفلت عنها. وأخيرا أجدّد شكري للأستاذ الدّكتور أحمد عرابي على صبره وتشجيعه لي طوال هذه السّنوات الّتي قضيتها معه بشأن هذا البحث، وأرجو أن يكلّل جهدي هذا بالتّقييم الإيجابي من طرف أعضاء اللّجنة الموقّرة، وما توفيقي إلاّ باللّه، عليه توكّلت وإليه أنيب، والحمد للّه ربّ العالمين.

الطالب : عبد الرّحمن بلحنّيش

التاريخ:12ربيع الأوّل1439هـ/الموافق لـ 30نوفمبر2017م.

جامعة : ابن خلدون – تيارت –الجزائر

المدخل

- **التعريف بجمال الدّين القاسمي، نسبه، مولده، شيوخه، رحلاته، ظروف بيئته...**
- **منهجه في التّفسير، التّعريف بتفسيره، منهجه والقواعد التي اعتمد عليها في التفسير.**
- **مصادره النّحوية واللّغوية والتفسيرية، كتب اللّغة والنّحو، كتب التّفسير وحواشيها.**

جمال الدين القاسمي : هو الشّيخ جمال الدّين بن محمد بن سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر القاسمي، نسبة إلى جده قاسم المعروف بالحلاق، وكان فقيها صالحا، خدم العلم وصرف حياته في ذلك.

1- نسبه وشجرته العائلية: حقّق القاسمي نسبه في كتابه المطبوع المعروف (شرف الأسباط) مترجما له بالحرف ما نصه: "نهاية ما يعلم، هو ما يذكره، أنه محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد بن سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر المعروف بالقاسمي، نسبة إلى جده المذكور وهو الإمام، فقيه الشام وصالحها في عصره الشيخ قاسم المعروف بالحلاق، ولا يعرف من أجداده من خدم العلم حق الخدمة إلا جدّه المنوّه به، وهو الذي غرس المجد لسلالته رحمه الله تعالى"[1] .

وأما عن والده محمد سعيد الحلاق فقد غلب عليه الأدب والشعر، ومن الأعمال التي مارسها التجارة... وعن شعره فقد جمعه ابنه جمال الدّين في ديوان سماه (الطالع السعيد في ديوان الإمام الوالد السعيد) [2] . ينتهي نسبه الشّريف إلى آل النّبيّ –صلّى اللّه عليه وسلّم–

ويذكر المؤلّف أنّ من صفاته، عصبية المزاج، كثير المرح، وولعه بالموسيقى. كما تمتع بجمال الصوت، وكان يصلي بجامع السنانية فكان كثير الحشد لعذوبة تلاوته القرآن الكريم.

أمّه: عائشة بنت أحمد جُبَيْنَة، وجدّته لأبيه فاطمة بنت محمد الدسوقي[3] .

2- مولده: نقل عنه ابنه أنّه ولد في زقاق المكتبي، ظاهر باب الجابية في دار واسعة الفناء ذات طراز دمشقي قديم تحيط بها الأشجار.

يقول عن نفسه: "ولادتي كما رأيتها بخط والدي الماجد وخاله العالم النّحرير الشيخ حسن جبينة الشيهر بالدسوقي في ضحوة يوم الاثنين لثمان خلت من شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف (1283هـ)" [4] بوطننا دمشق الشام، منبت الآباء ومستقر الأجداد...رآه جده

([1]).جمال الدّين القاسمي وعصره ، ظافر القاسمي ،(م س)، ص20.

([2]).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص20.

([3]).ينظر: جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص21.

([4]).مقدمة قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي محمد جمال الدين (ت 1332هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، (1380هـ. 1961م)، ص20.

(الشيخ القاسم)، ووضعه في حجره، ودعا له.."[1]، دمشق هذه المدينة كانت الموقع الممتاز على حافة الصحراء العربية الشامية وتوصف بكثرة الأنهار فيها.

3- نشأته ومشيخته: للبيئة انعكاسها على صاحبها سلبا أو إيجابا، فقد نشأ في بيت علم وورع وتقوى كان له الأثر الكبير في توجيهه الوجهة الصّالحة المصْلِحَة، فجدّه الشيخ قاسم فقيه، ووالده فقيه وأديب؛ ففي جوّ التديّن والصلاح درج هذا الولد العالم، أخذ ينهل من المورد الصافي، يتلقّى التّوجيه الصّحيح من المعين الذي لا ينضب من الكتب التي تهدى له أو تشترى، يحف هذا كله دعاء صالح.

وبجامعها –جامع الأموي- بدمشق الشّام والذي يضرب به المثل في حسنه، وفي نشاطه وفي كونه قبلة العلماء والشيوخ والطلبة من كلّ حدب وصوب وبوجود قبور لبعض الصحابة والصالحين بجواره أفاض عليه قداسة ومحبّة من مريديه. وقد نسب إلى دمشق كثير من أعيان المحدثين والعلماء، كما ألف العلاّمة ابن عساكر لها تاريخا مشهورا وهذه المدينة بفضل موقعها تحتل مركزا ثقافيا من الطراز الأول منذ أقدم العصور[2] ، وما زالت إلى الآن مدينة حضاريّة في عمق الشّرق الأوسط.

يقول في ترجمة عن نفسه [3] :" قد ربي في كنف والده"،" وقرأ القرآن على الحافظ المعمر الشيخ عبد الرحمن بن علي بن شهاب المصري نزيل دمشق في حجرة، إلى أن توفي عام 1316ه ودفن في مقبرة الدحداح، يقول عن شيخه : بعد أن كبرت حضر مجالس دروسي الفقهية والحديثية والتفسيرية...

- وبعد ختمه القرآن أخذ يتعلم الكتابة على يد الشيخ محمود أفندي بن محمد بن مصطفى القوصي نزيل دمشق من صُلحاء الأتراك [4] مدة ثلاث سنين حتى الإتقان وذلك سنة 1295 هـ..

([1]).جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي ، المطبعة الهاشميّة، ط1، 1385ه/1965م، دمشق سوريا، ص23.

([2]).ينظر: معجم البلدان، الإمام شهاب الدين ياقوت الحموي، ج2، ص470/463، دار صادر، بيروت.

([3]).نقل عن كتاب جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص23.

([4]).ينظر: جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي، ص24.

– ثم انتقل إلى المدرسة الظاهرية ليتلقى العلم على يد معلمه العالم الفاضل الشيخ رشيد أفندي قزيها الشهير بابن سنان يقول: فقرأت عنده في المكتب المذكور مقدمات فنون شتى، قراءة جدّ واجتهاد، من توحيد وصرف ونحو ومنطق وبيان وعروض وغيرها... [1]

بالإضافة إلى تناوله وإتقانه للمختصرات الفقهية والنّحوية على يد والده في البيت وفي جامع السّنانية في مجالس حديثية.

ولم يكتف بحفظ القرآن المجيد بل راح يبذل الجهد كي يتمكّن من تجويده وترتيله على شيخ القرّاء بالشام: الشيخ أحمد الحلواني يقول: "قرأت عليه ختمة وأكثر من نصف أخرى على رواية الإمام حفص، متقنا وحافظا لكتب التجويد وشرح الجزرية.."[2]، ولما ينتهي من التجويد يعرج على دار شيخ الشام وعمدة الفضلاء والأعلام الشيخ سليم بن ياسين بن حامد بن أحمد العطار لقراءة بعض المؤلفات كشرح الشذور وابن عقيل وشرح القطر للفاكهي وجمع الجوامع وتفسير البيضاوي مع مطالعة الحواشي والأربعين العجلونية وصحيح البخاري، والموطأ بالأموي والشفاء بتمامه...

4– شيوخه: ذكر كاتبوا السير ومنهم ابنه ظافر القاسمي أنّه تتلمذ على يد جمّ غفير من الشيوخ منهم الشيخ بكري ين حامد بن أحمد العطار عم شيخنا المتقدم تناول عنه عدّة فنون، شرح الشافية للسيّد عبد الله بتمامه، وشرح لامية الأفعال، ومغني الطلاب والمقصود، وشرح الشمسية للقطب مع حواشيه للسيّد، ومغني اللبيب ومختصر السعد، والتحرير في الفقه والشذور، وحواشي السمرقندية في البيان والجوهرة في التوحيد، والعديد من كتب الحديث كالبخاري، مسلم والموطأ وسنن أبي داود.

يقول عن شيخه بكري بن حامد:" وأجاز لي إجازة عامة وكتبها في غزة محرم سنة 1302هـ" [3] .

كما أخذ عن العلماء الصوفيّة ومنهم صوفي عصره الأستاذ الجليل الشيخ المحقّق محمد بن محمد الخاني النقشبندي يقول عنه:" قرأت عليه حواشي كتب كثيرة بالحرف منها حاشية الخضري على الملوي على السمرقندية وحواشي الصبّان على العصام على السمرقندية وحواشي ابن أبي شريف

(1).ينظر: جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي، ص24.

(2).ينظر: جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي، ص25.

(3).جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي ص26.

على العقائد، ونصف حاشية الصبان على الأشموني وكتب كثيرة في الفقه والتصوف،- يقول:- وكان رحمه الله لقّنني ذكر الطريقة النقشبندية ولازمت حلقته مدّة، ثم تركتها لأمر ما، وأجاز لي إجازة عامة"[1].

ومن أشياخه خال والده العالم والفقيه الفاضل الشيخ حسن بن أحمد بن عبد القادر بن جبينة الشهير بالدسوقي تلميذ جده، حضر عنه كتبا فقهية وشمائل والأربعين النووية ولقد أجاز له إجازة عامة كما أجاز له جدّه، فقد حثّه على الأخلاق ورقة الحاشية...[2] ، وممن أجازه العلامة محمود أفندي الحمزاوي مفتي الشام، قال ترددت على داره مرارا وسمعت منه حديث الرّحمة المسلسل بالأولية يقول وأطلعته على لغز نحوي نظم للجالقي، وطلبت منه جوابه، فكتب لي جوابه كذلك وقد أجاز لي إجازة عامة... [3]

ومنهم الإمام المعمر طاهر أفندي بن عمر أفندي الأموي مفتي الشام وقد أجازه، ومنهم العلامة الشيخ محمد الطنطاوي الأزهري ثم الدمشقي.

ومنهم الفاضل الصالح المربي السيّد الشيخ محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي ومنهم العلامة الكبير السيّد نعمان خير الدّين الأكوسي البغدادي ذي الآثار الجليلة وقد استجازه.

وممن صاحبه من العلماء الفضلاء الأطهار الشيخ عبد الرزاق البيطار وكذا نبيه أقرانه السيّد أحمد بن السيد محي الدين الحسني الجزائري ثم الدمشقي فقد كانت له معه اجتماعات ومجالس ومذاكرات في أدق المسائل...

ميزاته: حبّب إليه منذ نعومة أظافره القراءة والمطالعة ونسخ الكتب وتأليف الرسائل، منشغل بدروسه بين داره إلى محل مكتبه، يقول:" وأذهب المولى بفضله على عبيده حب البطالة وصرف الأوقات

(1).جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص27.

(2).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص 28.

(3).جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص29.

سدى فطالعت من كتب الأدب والتاريخ ما لا أحصي.. ومن خلال مرضي ثلاثة أشهر يقول: طالعت مستدليا بعض الكتب..." [1]

أسلوبه في التعبير بسيط يخلو من التعقيد، ويجتنب السجع المتكلف، الثقيل على السمع والطبع؛ ومما سبق يتجلّى لنا:

-اعترافه بالفضل لشيوخه ومعلميه حفظا وقراءة وتجويدا وتعليما ومذاكرة ومدارسة.

-التنويه بفضل صحبة الرفاق من العلماء والأدباء.

5- إقراؤه وإمامته: في سن الرابعة عشرة طلب منه إقراء بعض الطلبة فشرع يذلّل لهم بعض مقدمات الفنون.. ويلازم حلقة والده.

كما انتدب خلال شهر رمضان إلى الأقضية القريبة من دمشق مقدما الدروس العامة في المساجد عام 1309هـ، ومن الأماكن بعلبك والنبك، ووادي العجم مقابل أجرة (ألفي قرش).

وبعدها خلف والده عام 1317هـ بعد أن انتقل إلى الدار الآخرة في جامع السّنانيّة إماما ومدرسا، حياته كلّها نشاط وحركة، يعجب لمن يزجّون الوقت في اللّهو والتسلية، فكان يقول لبعض محبّيه:" آه، كم أتمنّى أن يكون الوقت ممّا يباع لأشتري من هؤلاء جميعا أوقاتهم." [2]

أمّ الناس وعمره عشرون سنة أي عام 1303هـ في جامع العنابة في محلة باب سريجة بدمشق.ثم كانت إمامته بجامع السّنانيّة عام 1317هـ بعد وفاة والده [3] .

6- محنتـه: لقد نشأ ببيئة يحيط بها الجمود والرّكود لذلك أراد أن يغيّر هذا الواقع المرير فراح مع قلة من العلماء يجتمعون للمدارسة والمذاكرة، إلاّ أنّ المندسين نقلوا عنهم أفكارا [4]، بالاستزادة والنقصان، فألقي القبض عليهم وحوكموا في محكمة استثنائية وتهمتهم أنّهم مجتهدون ذامّون للتقليد

(1).ينظر: مقدمة دلائل التوحيد، القاسمي محمد جمال الدّين، تح: خالد العك، دار النّفائس، ط1، 1412 هـ/1991م، بيروت، لبنان، ص 35.

(2).دلائل التّوحيد، القاسمي جمال الدّين، ص38.

(3).ينظر: جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي، ص42.

(4).ينظر: دلائل التوحيد، القاسمي جمال الدين، مرجع سابق، ص37،

والقول بتحريم الدخان، وخلاصته أنّ القاسمي اتّهم بتأسيس مذهب جديد نسبه إلى نفسه يدعوه المذهب الجمالي[1]. يقول عن هذه الحادثة وعن مذهبه الذي اتّهم به: [2]

زَعَمَ النَّاسُ بِأَنَّ مَذْهَبِي يُدْعَى الْجَمَالِي
وَإِلَيْهِ حِينَمَا أُفْتِي الْوَرَى أَعْزُوا مَقَالِي
مَذْهَبِي مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ رَبِّي الْمُتَعَالِي
ثُمَّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْـ بَارِ لَا قِيلَ وَلَا قَالِ
أَقْتَفِي الْحَقَّ وَلَا أَرْضَى بِآرَاءِ الرِّجَالِ
وَأَرَى التَّقْلِيدَ جَهْلًا وَعَمًى فِي كُلِّ حَالِ

وقد عقد لهم المفتي محاكمة سائلا عمّا اتهموا به، انتهى بعفو الوالي عنهم بعد تدخل القاضي الذي كان حاضرا في جلسة المحاكمة، فرأى أنّها دعوى غير مؤسسة مبنية على اتهامات باطلة ورأى في هذه الثلة من العلماء ما يفتخر بهم. والعجيب أن هذه الحادثة كانت بردا وسلاما بل رفعة ومكانة خاصة لجمال الدين القاسمي الذي ثبت على الحقّ ودافع عن آرائه ومن ثم فتح أمامه الباب واسعا لنشر الوعي والعلم في أقطار الشام، بل وخلال رحلاته إلى الأقطار العربية الأخرى كمصر والحجاز.

7- رحلاته العلميّة: قلنا في ما مضى أن حادثة المحاكمة هيّأت للقاسمي مكانة وصيتا في مجتمعه دمشق، ومن ثمّ لما علم مقدرته العلمية والدعوية رشّح لإلقاء الدروس العامة في رمضان في بعض مساجد دمشق ولبنان، فكان عليه التّفكير في القيام برحلات علمية إلى بلدان عربية كمصر والحجاز وحتى عاصمة الدولة العثمانية إسطنبول.

أما عن رحلته الأولى[3] فقد كانت إلى وادي العجم عام 1310هـ على مسيرة يوم من دمشق، وقد ذكر هذا في مخطوط سماه (بذل الهمم في موعظة أهل وادي العجم)، والرحلة الثانية إلى النبك عام 1311هـ وضع لها رسالة بعنوان (حسن السبك إلى قضاء النبك) وعام 1314هـ رحل إلى حوران،

(1).جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي،ص37 ، بتصرف؛ وينظر: مقدّمة محاسن التّأويل (تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل)، القاسمي (ت 1332هـ) محمد جمال الدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (1398هـ. 1978م)، ج1، ص06.

(2).محمد جمال الدّين القاسمي وآراؤه الاعتقادية، دبدوب علي محمود، سلسلة الرسائل الجامعية،2007م القاهرة، مصر، مطبعة الصدّيق، ص06.

(3).ينظر: جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي، بتصرّف، من ص97-180.

وفي عام 1321هـ قام برحلتين هامتين الأولى في محرم 1321هـ إلى بيت المقدس وفي أواخر رجب من السنة نفسها إلى مصر.وفي عام 1328هـ رحل إلى المدينة المنورة، أشار ابنه إلى هذه الرّحلات وأنها كانت بخط والده [1] .

وقد كان الهدف من هذه الرحلات كما أوضح القاسمي نفسه أنها للدعوة والتعليم والتعلم، فقد كان يصطحب معه بعض الإخوان وبعض مؤلفاته فيتحقق ممّا عنده مما يجده في مكتبات البلدان التي يصل إليها، كما كان يرى أنّ هذه الرحلات سياحة واطّلاع على أجمل ما خلق الله من مناظر، فيستمتع بها عند النزول على مناظرها وآثارها، كبيت المقدس وما حوله من آثار مساجد وقصور وكنائس وكان لا يترك شاردة ولا واردة إلا استعملها في الإجابة عن سؤال أو تجلية إشكال، داعيا، مثنيا، ومصححا ممّا يقع فيه العوام في أمر دينهم فيقول: "هذا ولم تخل بحوله تعالى مجامعنا من مذاكرات علمية، ولطائف أدبية، ومفاكهات تستروح لها النفوس، واستصحاب كتب أشهى لدنيا من منادمة العروس هذا وتجارة البلدة آخذة في المزيد كما أن عمرانها، لكثرة النازلين فيها وتوالدهم في تقدم أيضا" [2] .

8- أخلاقه: فقد رزق خليقة محمودة، كما وصفه كلّ من عرفه -ومثلما قال حافظ إبراهيم:

فَإِذَا رُزِقْتَ خَلِيقَةً مَحْمُودَةً فَقَدْ اصْطَفَاكَ مُقَسِّمُ الْأَرْزَاقِ[3]

فهو رقيق الحاشية بشوش مع الجميع، بل مع أعدائه، فهو يبادر بالتّحية، وبالزيارة، كسب قلوب خصومه وأحبابه، وجعلهم في حيرة من أمرهم. متفقد لرحمه برّا وحدبا عليهم، يأنس به الصغير والكبير متابعا لشؤونهم ناصحا، متعهّدا لهم بالأدب محفزا لهم على أداء الصلوات، يوقّر شيوخه ومعلميه، صابرا على الأذى ودافعا بالتي هي أحسن، لا يضيق بتلاميذه ولو اتسموا ببعض الغباء.

9- دعوته: أسلوبه في الدعوة منسجم مع أخلاقه، شعاره قوله تعالى:﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ لا يجادل إلاّ بالحق ورائده الحق، وغايته الحق، عفيف اليد واللّسان والقلم في دروسه وخطبه ووعظه

(1).جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي، ص97-98.

(2).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص105.

(3). ديوان حافظ إبراهيم، تح: أحمد أمين، أحمد الزّين، إبراهيم الأبياري، دار العودة بيروت لبنان، ص279.

ومقالاته، مستنده الدّليل من القرآن والسنة، وأقوال العلماء والأئمة، يقبل على الناس بنفس نضير يرجو النجاة والعلم، يرد باطله بالحق الناصع، يحثهم على الفضيلة، فقد انقلب مبغضوه بهذه المعاملة إلى معجبين ومحبين، ذامّ للتقليد وأهله، يقول:"..وفارق وهد التقليد إلى يفاع الاستبصار وتسنّم أوج التّحقيق، في مطالع الأنظار، والبس التّقوى شعارا، والاتصاف بالإنصاف دثارا، واجعل طلب الحقّ لك نحلة، والاعتراف به لأهله ملّة، ولا ترد مشرع العصبية، ولا تأنف من الإذعان إذا لاح وجه القضية، أنفة ذوي النّفوس العصيّة، فذلك مرعى لسوّامها وبيل وصدود عن سواء السبيل." [1]. ورع تقي نقيّ لا يمد يده إلى السلاطين، ينتهج الطريق الحلال في تربية العيال، مؤديا الحقوق إلى أصحابها.

يذكر ابنه أنّه دفع أجرة الدّار دون مستند لأصحابه لأنه ضاع منهم ويقول: "والورقة لا تغني من الحق شيئا، إن هي إلاّ تذكار، والمدار على القلوب التي بها يعرف المرء ما له وما عليه" [2].

10- مراسلاته: كان للشيخ مراسلات مع وجوه لها شأن كبير في الوطن العربي والإسلامي كمحمد عبده وعبد الرزّاق البيطار وشكيب أرسلان، ورشيد رضا، وطاهر الجزائري وأحمد الشنقيطي ورفيق العظم ومصطفى الغلاييني وأحمد تيمور وغيرهم كثير[3].وكانت له مراسلات مع علماء وأدباء عالميين كـ: لويس ماسنيون، كما طُبِعَ له كِتَابٌ يضم الرّسائل المتبادلة بينه وبين محمود شكري الألوسي، في أكثر من مئتي صفحة، جمعها محمد بن ناصر العجمي. هذه الرّسائل كانت بين إخوانية وأدبية، بين أقرانه أو بين شيوخه وتلاميذه، يدور معظمها في مسائل العلم و قضايا الفكر تهمّ المجتمع الإسلامي؛ هذه الرّسائل وصف لنهج الكتابة في ذلك العصر، والّتي غلب عليها السجع والزخرفة اللّفظية.

11- تلاميذه: برغم الفترة القصيرة الّتي عاشها (49 عاما) فقد كان له تلاميذ كثيرون من مختلف البلاد الإسلامية منهم: الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنف: مفتي الديار المصرية من الفقهاء الكبار 1854م (1271هـ) أخذ عنه العلوم الفلسفية[4] ، توفي في 1935م.

([1]).دلائل التوحيد، القاسمي، ص37.

([2]).عن جمال الدين وعصره، ظافر القاسمي، ص186.

([3]).ينظر: جمال الدّين ا لقاسمي وعصره،ظافر القاسمي، ص789-631.بتصرف

([4]).ينظر: الأعلام الشرقية، زكي محمد مجاهد، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1994م، ج3، ص56.

الشيخ محي الدين الخطيب: كاتب إسلامي وسياسي ولد في 1886م (1303هـ) في دمشق، له كتاب (الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة إلى إصلاحه)، تلقى عليه العلوم في الحلقة النورانية بدمشق، توفي عام 1389هـ/1969م.[1]

صلاح الدين القاسمي: طبيب أديب ولد عام 1887م في دمشق، كاتب وخطيب ومحاضر وشاعر، ناضل على القومية العربية، تعلم على يد أخيه جمال الدين القاسمي، عمل في مدن الحجاز إلى أن توفي عام 1916م (1334هـ) ، ولم يصل الثلاثين من عمره.

حامد التقيّ: فقيه حنفي متأدب من أهل دمشق، وهو من أكبر تلاميذ القاسمي سنّا وأقدمهم صحبة وملازمة له، توفي عام 1967م (1371هـ) [2] .

محمد بهجة البيطار: دمشقي ولد عام 1894م (1311هـ) ومن أحسن تلاميذ القاسمي، ذكر هذا الأستاذ عاصم بهجة البيطار يقول عن والده "شيخنا علامة الشام أو شيخنا القاسمي، وما سمعته يذكره مرّة إلاّ والبكاء يكاد يغلبه"[3] ، ومنهم: عبد الرحمن الشهبندر، عبد الوهاب الإنجليزي، شطري العسلي، رشيد بقدونس، لطفي الحفّار، سليم الجزائري.. [4]، فقد كان-رحمه اللّه- مع تلاميذه كالصّديق مع صديقه، يمنحهم حريّة البحث والمساءلة.يروي أحد تلاميذه عن سيرته معهم:" أخذني مرّة إلى وليمة فشرعنا نأكل ما لذّ وطاب، وبعد مدةٍّ قام فاضطررت إلى القيام معه دون أن أقنع منه، فذكرت له بعد خروجنا من دار الضيافة أنّ نفسي ما زالت في الطّعام وقد قمتم قبل أن أنتهي منه. فأجابني : إنّي كنت أراقبك وقد شبعت منذ مدّة، وأنا أنتظر ثمّ رأيتك قد شرعت في الإضرار في جسمك بكثرة الطّعام، لذلك سارعت في القيام خوفا على بطنك." [5] ومن تلاميذه الّذين تتلمذوا على كتبه ومن ثمّ على تلاميذه، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الّذي كان مقيما بالمدينة المنورة، فلمّا

(1).القاسمي جمال الدّين وآراؤه الاعتقاديّة، علي محمد دبدوب، دار الحرمين للتّحقيقات العلميّة، 2007م، 96-97.

(2).ينظر: الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، جمال الدين القاسمي، تح: بهجة البيطار، دار النفائس بيروت،ط2، 1406هـ/1986م، ص452/ – المستدرك على معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربي، عمر رضا كحالة، طبع مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ/1986م،ص184؛ الأعلام للزركلي ج2، ص160.

(3).مقدمة الفضل المبين على عقد الجوهر الثّمين، جمال الدين القاسمي، ص21.

(4).ينظر: شيخ الشّام، جمال الدّين القاسمي ، محمود مهدي الإستانبولي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ/1985م، ص88.

(5).ينظر: شيخ الشّام جمال الدّين، محمد مهدي الاستانبولي، ص89.

رحّلت السلطات العثمانية أهل المدينة –وكان البشير منهم–إلى دمشق بسبب ثورة الشريف حسين، هذا الترحيل كان فيه خير كثير إذ مكّن له اللّقاء مع آل القاسمي وبعض تلاميذه، فيقول:"خرجت من المدينة فيمن خرج إلى دمشق وكنت أتمنّى لو أنّ دواعي ذلك الخروج كانت قد تقدّمت بضع سنوات لإدراك الإمامين اللّذين كانت لهما في نفسي مكانة وهما: عبد الرزّاق البيطار وجمال الدّين القاسمي؛ وأنا في المدينة قرأت للقاسمي عدّة كتب عرفت فيها قيمته ومنزلته." [1] فقد توفي القاسمي عام 1914م.

12- **كتبه** : لقد بارك اللّه في جهد وعمر القاسمي، فالمدّة الّتي عاشها كانت خيرا وبركة عليه وعلى الأمّة الإسلامية فقد أفادوا من علمه ومؤلّفاته وفي شتّى بقاع المسلمين إلى يوم النّاس هذا، يذكر ولده ظافر وتلامذته كمحمد بهجة البيطار أنّ كتبه ورسائله قد تجاوزت المائة كتاب ورسالة، منها المطبوع ومنها المخطوط الّذي ينتظر التّحقيق ثمّ التقديم فالطبع؛ يقول ابنه عن تأليفه:"ومضى رحمه اللّه يكتب دون انقطاع من اللّيل وفي النّهار، وفي القطار، في النّزهة، في العربة، في المسجد، في سدّته في بيته، وأظنّ أنّ الطريق وحده هو الّذي خلا من قلمه"[2].**من هذه المؤلّفات**،[3] : (1) – السّفينة، فيه مختارات شتّى كتبه وهو في السادسة عشرة من عمره (2)– أجوبة لمسائل متنوعة –مخطوط–(3)– الأجوبة المرضية عمّا أورده كمال الدين بن الهمام على المستدلين بثبوت سنة المغرب القبلية –مطبوع– (4)– الآراء الفلسفية في الموت –مخطوط– (5)– إرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق –مطبوع–ط1، مطبعة المقتبس، دمشق،1329هـ. (6)– إزالة الأوهام بما يستشكل من ترك سيّدنا عمر لكتابة الكتاب الذي همّ به عليه الصلاة والسلام –مخطوط– (7)–الاستئناس في تصحيح أنكحة الناس ،ت عام، 1332هـ، ط1، دمشق، في نفس السّنة. (8)– الإسراء والمعراج –مطبوع–ط1، دمشق،1331هـ(9)– إصلاح المساجد من البدع والعوائد –مطبوع–ط1،بالمكتبة السلفية،مصر، 1341هـ.(10) – إعلام الجاحد عن قتل الجماعة المتمالئة بالواحد –مخطوط– (11)– إغاثة اللهفان في حكم طلاق القضبان لابن القيم –تصحيح وتخريج– (12)– إفادة من صحا في تفسير سورة الضحى،س1314هـ./ (13)–

([1]).عيون البصائر، الإبراهيمي محمد البشير، الشركة الوطنيّة النّشر والتّوزيع، مطابع دار الشّروق، بيروت، ج2، ص648/647،

([2]).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص336.

([3])ينظر: .جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي، بتصرّف،ص688/632 ، وينظر: دلائل التوحيد، ص39/38.

الأنوار القدسية على متن الشمسية في المنطق – مخطوط- (14)-الأقوال المروية في من حلف بالطلاق الثلاث،في قضية–مخطوط- (15)- أوامر مهمة في إصلاح القضاء الشرعي –مطبوع-ط1، مطبعة الترقي، دمشق(دت).(16)- الأوراد المأثورة –مطبوع-ط1، بيروت،1320ه(17)- إيضاح الفطرة في أهل الفترة –مخطوط-1311ه. (18) - بديع المكنون في أهم مسائل الفنون –مخطوط- (19)- تاريخ الجهمية والمعتزلة –مطبوع-ط1، صيدا لبنان، 1320ه. (20)- تعطير المشام في مآثر دمشق الشام،س1319ه. (21) - تفسير القاسمي –محاسن التأويل –مطبوع.(وهو موضوع دراستنا)،ط1، 1956م. (22)- تنبيه الطالب إلى معرفة الفرض والواجب.(23) - ميزان الجرح والتعديل. ط1، مصر، مطبعة المنار، 1330ه. (24)- الجواب المبني عن سؤال السيد أحمد الحسني. (25)- جدول في مخارج الحروف وصفاتها.(26) - جواب المسألة الحورانية. (27)- جوامع الآداب في أخلاق الأنجاب. (28)- الجوهر الصافي في نقابة الأشراف.(29) - حاشية على الروضة الندية.(30)- حياة البخاري، ط1، مطبعة العرفان، صيدا ،1330ه.(31) - حسن السبك في الرحلة إلى قضاء النبك.(32) - خلاصة الكلام في وجوب القيام لذكر مولد خير الخلق عليه السلام.(33) - دلائل التوحيد، مطبوع.ط1، مطبعة المقتبس، دمشق، 1322ه. (34)- ديوان الخطب في الوعظ والإرشاد الديني، مطبوع.(35)- رسالة في الشاي والقهوة و الدخان.ط1، دمشق، 1322ه/.(36) -رسالة في المسح على الجوربين.ط1، مطبعة الترقي، دمشق، 1332ه، تح:قاسم خير الدين القاسمي. (37)- رسالة في المسح على الرجلين.38- زبدة الأخبار عن أولاد الكفار.(39) - السوانح – مخطوط-.(40) - الشذرة البهية في حل ألفاظ نحوية. (41)- شذرة من السيرة المحمدية.(42) -شرح لقطة العجلات للزركشي.ت،1325ه "جمع فيه المنطق والأصول والحكمة والكلام".(43)- شرح مجموعة أربع رسائل في الأصول- مطبوع-ط1، بيروت، 1325ه.(44)- شرح مجموعة أربع متون أصولية لأشهر مشاهير علماء المذاهب الأربعة.(45) - شرح مجموعة ثلاث رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه. (46)- شرح مختصر المستصفى لابن رشيق.(47)- شمس الجمال على منتخب كنز العمال.س 1316ه. (48)- الطائر الميمون في حل لغز الكنز المدفون،

ط.1313هـ،مطبعة روضة الشّام دمشق.(49) – الطالع السعيد في مهمات الأسانيد.(50)– الطالع المسعود في تفسير أبي السعود.س1315هـ. (51)– العقود النظمية في ذكرى مولد النبي – صلى الله عليه وسلم– وأخلاقه العظيمة ومحاسن شريعته القويمة .(52)– غنيمة الهمة على كشف الغمة.(53)– فتاوي الأشراف في العمل بالتلغراف. (54)–فتاوي مهمة في الشريعة الإسلامية .ط1، المنار مصر:1336هـ – الفتوى في الإسلام.ط1، دمشق، 1329هـ، (55)– فصل الكلام في حقيقة عود الروح إلى الميت حين الكلام.س1314هـ. (56)– الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين ويعرف بشرح الأربعين العجلونية.ط1،دار النّفائس، بيروت، 1986م، تح: عاصم البيطار.(57)– قاموس الصناعات الشامية" ألفه مع والده". (58)– قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، مطبوع.1320هـ، مكتب النشر العربي.(59) – الكواكب السيارة في مدح الفوارة. (60)– لزوم المراتب في الأدب مع الإمام الراتب.(61) – اللّف والنشر في طبقات المدرسين تحت قبة النشر.(62)– ما قاله الأطباء المشاهير في علاج البواسير –مخطوط–.س1320هـ.(63)– مباحث أحكام الشريعة في الجماعة. (64)–مذاهب الأعراب وفلاسفة الإسلام في الجن، طبع.ط1،مطبعة المقتبس، دمشق،1328هـ (65).– المسند الأحمد على مسند الإمام أحمد. (66)– المفكرات اليومية –مخطوط–.(67)– مقالة في القلب.(68)– منتخب التوسلات، ألّفه، عام1315هـ. (69)–موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين، ط1، مصر،1331هـ/بيروت،1986م.تح:عاصم البيطار.(70)–النفحة الرحمانية على متن الميدانية في علم التجويد.(71)–نقد النصائح الكافية.(72)– هداية الألباب لتفسير آية :{ وطعام اللذين أوتوا الكتاب }.1314هـ. (73)– الوعظ المطلوب من قوت القلوب. (74)– ينابيع العرفان في مسائل الأرواح بعد مفارقة الأبدان.75– ألغاز نحوية وضعها عام 1305 هـ/ 1306 – مطبوع– .(76)– الكوكب المنير في مولد البشير النذير، س 1306 هـ.(77)– المنتدى الأرفع في الفصول الأربعة، س 1309هـ.(78)– بذل الهمم في موعظة أهل وادي العجم، س 1309هـ.(79)– ثمرة التسارع إلى الحب في الله تعالى وترك التقاطع، س 1313هـ.(80)– رفع المناقضات بين ما يزيد من العمل وبين المقدرات.(81)– طراز الخلعة في حل قول الرملي، (وأقسام الأمم التسعة)، س1305هـ.

(82)- الارتفاق بمسائل الطلاق، س 1314هـ.(83)- تنوير اللّب في معرفة القلب، س 1315هـ. رسالة، نشرت في العدد 02، من جريدة الشّام. (84)- شمس الجمال على منتخب كثر العمال، س1316هـ.- آداب العالم والمتعلم والمفتي والمستفتي، س 1317هـ.(85)- بيت القصيد في ترجمة الإمام الوالد السعيد، س 1318هـ.(86)- زوال الغشاء عن وقت العشاء، س 1319هـ.(87)- تعليقات عن أوائل سنن أبي داود، س 1320هـ.- (88)قواعد أصولية " رسالة قصيرة ".(89)- قواعد تفسيرية " رسالة قصيرة".(90)- الاحتياط للخروج من الخلاف.

ولكنّ معظم المصنّفات مازال حبيس الأدراج، ينتظر التّحقيق والإخراج، ولم يطبع منها- فيم أعلم- إلاّ ثلثها، وزينة ما طبع 'محاسن التّأويل' الّذي نحن بصدد دراسته لنبيّن للنّاس عبقريّة الرجل في الاستدلال النّحويّ، وكيف جعل من اللّغة وسيلة للكشف عن المعاني الجليلة، والحقائق العظيمة المتعلّقة بهذا القرآن العظيم الّذي لا يأتيه الباطل من بين ولا من خلفه، إنّه تنزيل العزيز الحكيم.

13- ظروف بيئته :

سياسيا: عاصر القاسمي جمال الدّين الدّولة العثمانية وهي تسوس البلاد الشامية في حال يشوبها الظلم والاستبداد من تعطيل للدستور، وتقييد للحريات، وفساد في النظام القضائي، ومنع للأقلام من أن تبدي لوما أو ضجرا[1]، جوّ تسوده الرّشوة، والاعتقالات، والمداهمات، وتسلط للولاة، حالة من الضعف العام يسود الولايات العثمانية، بسبب تراجع دور الخليفة، في وقت تكالبت فيه الدول الأوربية على ما كان يصطلح عليه بالرجل المريض، وكذا عدم الاستقرار في بيت الخلافة فقد توالى على الحكم في حياة القاسمي أربعة سلاطين وهم:السلطان عبد العزيز خان، خلع ومات مسموما ، والسلطان مراد الخامس خلع لجنون أصابه، والسلطان عبد الحميد الثاني خلع، والسلطان محمد رشاد الخامس، وأفضل هؤلاء السلاطين-الّذين عاش القاسمي حياته في حكمهم- عبد الحميد الثاني[2] الّذي حكم أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما، تميّز بالذّكاء والحنكة والدّهاء، جهد على إصلاح الأوضاع ما استطاع، فسدّد الديّون، وحارب دعاة التغريب حاول إصلاح الدّولة وفق الشّريعة الإسلامية، وهو

(1). ينظر: جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ص15-19.

(2).ينظر: الدولة العثمانية عوامل النّهوض وأسباب السقوط، علي الصلاّبي، دار التوزيع والنّشر الإسلامية، مصر، ط1، 1421هـ/2001م، ص55.

صاحب مشروع سكة الحديد من اسطنبول إلى المدينة المنوّرة، كما رفض بيع فلسطين لليهود وهو ما جلب إليه العداء، خاصّة اللّوبي الصهيوني الإنجليزي المعروف بالمؤامرات الّتي أدّت إلى عزله عام 1909م .أمّا باقي الدوّل الإسلاميّة فمعظمها استعمرته الدول الأوربية، فالجزائر وتونس والمغرب استولت عليها فرنسا، ومصر استولت عليها بريطانيا، هذا كلّه يحدث وسط موجة من التغريب داخل دولة الخلافة من تسلّط للمحافل الماسونية، ودعوات تغريب تركيا وفصلها عن العالم العربي.[1]

اقتصاديا: ضعف الخلافة أدّى إلى تسلّط العمّال والولاة، فانتشرت الضرائب المتنوّعة ممّا أفقر النّاس وصعّب معيشتهم، أضف ضرائب نشوب الحروب الّتي دخلتها الدّولة العثمانية أو فرضت عليها، كحرب اليونان وحرب روسيا وبقية الدّول الأوربية، فقد وسّع الهوّة بين الشعوب وحكّامهم.

ثقافيا وعلميا :مع هذا الوضع السياسي والاقتصادي، حياة ثقافية تقليدية، فلا جامعات ولا معاهد ولا صحافة–إلاّ ما ندر– ولا طباعة، اللّهم إلاّ الكتاتيب والمساجد الجامعة كجامع الأمويين، فقارئ الرسالة معدوم أو مفقود يبحث عنه بشق الأنفس، أمّا قارئ الجريدة فكالبدر يتحلّق حوله النّاس لفهم ما يجري، وقد جرّ هذا التقليد والجمود على القديم تخلّفا وأمّيّة مفرطة، فقراءة القرآن والحديث لا يجريان إلاّ للتبرّك، أمّا كتب الفقه والنّحو والصّرف وغيرها فهي حكر على بعض الطلاب ولا تقرأ إلاّ لأنها آلة لفهم الكتاب والسّنة[2] بل ونشأت خصومات في توافه الأمور لا تغني، كالسؤال على الملائكة أهم ذكور أم إناث؟ يحدث في جو تنتشر فيه الفرق الصوفية التي لا يهمّها إلاّ تقديم الطقوس والقرابين..أضف إلى ذلك بعض الدّعوات الدّاعية إلى نشر العامّية بدل العربية، وفرض بعض سلاطين بني عثمان اللّغة التركية في البلاد العربية ممّا جعل الهوّة تتّسع بين الحكّام وشعوبهم.

أمّا العلماء فقد انصبّ اهتمامهم على المختصرات والتعليق عليها بالشروح والحواشي،كما انتشرت فكرة غلق باب الاجتهاد فالاجتهاد تهمة تعرض صاحبها للكفر، وحلّ محلّها التقليد والجمود والبدع إلى حدٍّ كبير.[3] ، يصوّر القاسمي هذا الوضع المزري في مقال بعنوان 'دعاة الإصلاح' فيقول:

([1]).ينظر: تاريخ الدّولة العثمانية، علي حسّون، المكتب الاسلامي، بيروت، ط4، 1423هـ/2002م، ص536.

([2]).ينظر: جمال الدّين القاسمي وعصره ، ظافر القاسمي، ص16.

([3]).ينظر: الدّولة العثمانية، علي الصلّابي، ص553، بتصرّف

"أصبح العلماء حملة أهواء لا حملة شريعة، غرضهم تفخيم ألقابهم وملؤ كروشهم وعبابهم، وترفع بين الغاغة منازلهم.."[1]، وللاستزادة،كتاب"إصلاح المساجد من البدع والعوائد" يصوّر الحالة الدّينية أكثر.

اجتماعيا: تردّي الوضع السياسي والعلمي حتما يجرّ وراءه تردِّيا اجتماعيا، فإذا غاب العلم والوعي حلّ محلّه الجهل والتخلّف والأميّة، لذلك حدّث عن المرأة ولا حرج فلا مكان لها وسط هذا الزخم، فهي عار حين يذكر اسمها، فلا علم ولا تعليم، وصدق شوقي حين قال:"[2]

وَإِذَا النِّسَاءُ نَشَأْنَ فِي أُمِّيَّةٍ رَضَعَ الرِّجَالُ جَهَالَةً وَخُمُولًا"

في هذا الجو المشحون نشأ القاسمي فكان كالطبيب الآسي المجتهد في تشخيص الدّاء لوصف الدّواء.

المبحث الثّاني: منهجه في التفسير (التّعريف بمحاسن التّأويل، تسمية، ومنهجا)

مفهوم التفسير والتّأويل، لغة واصطلاحا

قبل الحديث عن تفسير القاسمي، ومحتوياته، ومدّته، ومنهجه، ومكانته بين كتب التّفسير، وأقوال العلماء فيه، علينا أوّلا بيان معنى ومدلول كلمتي تفسير وتأويل،لغة واصطلاحا، على اعتبار أنّ القاسمي سمّى مؤلّفه "محاسن التّأويل"، وأنّه، استقى جلّ مادّته العلميّة من مختلف التّفاسير، على كثرتها وتنوّعها، وتنوّع مناهجها، قديمها وحديثها، وسنفصّل فيها لاحقا عند الحديث عن مصادره التّفسيريّة والنّحويّة واللّغويّة.

التّفسير لغة: فهو تفعيل من (فعّل) الثلاثي المزيد، ومجرّده (فسر)، ويدور معنى هذه المادّة، على تبيين الشيء وإيضاحه.[3] ، وفسر الشيء المغطّى: كشفه. [4]

اصطلاحا: بيان كلام، أو أنّه المبيّن لألفاظ القرآن ومفهوماتها [1] . ومن العلماء من أعطى تعريفا لهذا المصطلح، نذكر منهم:

([1]).مجلّة المقتبس، العدد الثاني عشر، ص: 741-742، السنة السادسة: 1329هـ/1911م، مجلّة شهرية أدبية علمية اجتماعية، تصدر بالقاهرة، لمنشئها محمد كرد علي، مطبعة القاهرة.(مطبعة عمومية، 1324هـ-1335هـ/ 1906م-1917م).

([2]).الشوقيات، أحمد شوقي، ج1،دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان،ط4،ص183.

([3]).ينظر: تهذيب اللّغة، للأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد، دار القوميّة العربية، تح: عبد السّلام هارون، ج4، ص504.

([4]).ينظر: لسان العرب، ابن منظور(ت 711هـ)، أبو الفضل محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، (1414هـ . 1994م)، ج5، ص55.

-أبو حيّان الأندلسي النّحوي: "هو علم يبحث عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامها الإفراديّة والتّركيبيّة ومعانيها الّتي تحمل عليها حالة التّركيب وتتمّات لذلك".[2]

-بدر الدّين الزركشي: "علم يفهم به كتاب اللّه المنزّل على نبيّه محمد –صلى الله عليه وسلم –، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه." [3]

-الطّاهر بن عاشور: " هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسّع." [4]

-محمد عبد العظيم الزّرقاني:" علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد اللّه تعالى بقدر الطّاقة البشريّة." [5]

فمجموع هذه التّعاريف تلتقي في لفظ **البحث** عن مقصود اللّه تعالى من آياته، بالتّأمّل والتفكّر، في دلالات الألفاظ والتّراكيب.

التّأويل لغة:"التّأويل: مصدر أوّل يؤوّل.وله في ذلك ثلاثة معان منها:

1-الرّجوع: وهو من الأول، يقال: آل الشّيئ يؤول أولا، ومآلا، أي رجع، وأوّل إليه الشيء رجعه، يقال: أوّل الحكم إلى أهله: ردّه إليهم."[6] ، هذا المعنى الأوّل.

2-"العاقبة والمصير: ومنه تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، نحو قوله تعالى: ﴿**هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَه**﴾ الأعراف53، أي مايؤول إليه بعثهم ونشورهم."[7] ، هذا المعنى الثاني.

([1]).ينظر: التّفسير والمفسّرون ، الدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم (بيروت . لبنان)، الطبعة الأولى، (د.ت)، ج1، ص12.

([2]).تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشّهير بأب حيّان الأندلسي، تح:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1413،1هـ/1993م، ج1، ص14/13.

([3]).البرهان في علوم القرآن، الزركشي، بدر الدّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التّراث، القاهرة مصر، ج1، ص13.

([4]).التّحرير والتّنوير ، محمد الطّاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م، (د.ط)، ج1، ص11.

([5]).مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني محمد عبد العظيم، دار الفكر، بيروت لبنان، ط2، (د ت)، ج4/02

([6]).مقاييس اللّغة، مادة "أول"، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج1، ص86؛ وينظر: أساس البلاغة، الزّمخشري، مادة "أول" ج1، ص12، وينظر: لسان العرب، مادة "أول"، ج3،ص33.

([7]).مقاييس اللّغة، مادّة"أول" 1/ 159-160، وينظر: تهذيب اللّغة، مادّة"أول"، 15/ 460، وينظر: لسان العرب، مادّة"أول" ج13، ص35.

3-"مشتق من الإيالة، وهي السّياسة، يقال: آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة، وهو مؤتال لقومه مقتال عليهم أي أساس محتكم."[1] هذا لغة، أمّا:

اصطلاحا: فالتّأويل مرادف للتّفسير في أشهر معانيه كما يرى الزّرقاني، نقلا عن صاحب القاموس: أوّل الكلام تأويلا تأوّله: دبّره وقدّره وفسّره، ومنه قوله تعالى:﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾[2] آل عمران 07 ، وللمفسّرين عدّة تعريفات نختار بعضها:

1-صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنّة عن طريق الاستنباط." [3]

2- نقل اللّفظ عمّا اقتضاه ظاهره، وعمّا وضع له في اللّغة إلى معنى آخر.فإن كان نقله قد صحّ ببرهان، وكان نقله واجب الطّاعة، فهو حقّ وإن كان نقله بخلاف ذلك طرح ولم يلتفت إليه، وحكم ذلك النّقل الباطل"[4] .

3-"تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه."[5]

والخلاصة أنّ منهم من يرى التفسير والتّأويل واحد، ومنهم من يرى التّفسير بيان اللّفظ عن طريق الرّواية، والتّأويل بيان اللّفظ عن طريق الدّراية، ومن يرى التّفسير بيان المعاني الّتي تستفاد من وضع العبارة، والتّأويل بيان للمعاني الّتي تستفاد بطريق الإشارة.[6]

أمّا عند النّحاة فكان تعريفهم كالتّالي:

([1]).أساس البلاغة، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري، تح: محمّد باسل عيون السّود، مادة "أول" ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ج1، ص25.

([2]).مناهل العرفان في علوم القرآن،الزرقاني، ج5/2.

([3]).البرهان في علوم القرآن،الزركشي، ج2، ص150؛ وينظر: التّعريفات، علي بن محمد الشّريف الجرحاني(ت 816هـ) ، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد (د.ت)، ص34.

([4]).البرهان في علوم القرآن،الزركشي، ج3، ص50.

([5]).التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي،ج1، ص17.

([6]).ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزّرقاني، ج6/2، بتصرّف.

1-إنّ لفظة التّأويل تشيع في مؤلّفات النّحو المختلفة، وهي تدور في فلك حمل النّص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النّحوي."[1]

2-"التّأويل والرّد مترادفان"[2] ، وله تعريف آخر للتّأويل" التّأويل: الرّد، أي إرجاع النّص إلى أصله"[3]، بعمليّات التقدير، وبيان الفرع من الأصل.

3-عرّفه علي أبو المكارم بقوله:" هو الوسيلة الوحيدة الّتي لجأ إليها النّحاة للتّوفيق بين القواعد وبين النّصوص المخالفة لها."[4] ، أمّا محمد عيد فكان تعريفه كالتّالي:

4-" صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج لتقدير وتدبّر."[5]

ومنه نستطيع القول أنّ التّأويل نحويا أو تفسيريا يجمعه معنى الرّجوع والتّدبّر والتّقدير كقول اللّه -تعالى- على لسان يوسف -عليه السّلام-:﴿هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾، إلّا أنّ النّحاة قد تطوّر مفهوم التّأويل عندهم إلى مفاهيم أخرى.

- تأليفه لمحاسن التّأويل، تسميته ودواعي ذلك:

قد سرد لنا المحقق في بداية المجلّد الأوّل بعض الآراء الصّريحة في القاسمي وتفسيره، ملخّصها يُجْمِعُ على أنّ الرّجل نادرة أيّامه وقلّما يجود الزّمان بأمثاله، حيث أنّه لم يكن يعرف الرّاحة ولا الكلل أو الملل، فأنت تراه يؤلّف ويحقّق ويحاضر ويعلّم ويَؤُمّ النّاس ويسافر، فمؤلّفاته تربُو عن مائة مؤلّف، وقد توفي وهو في التّاسعة والأربعين، كما أنّ تفسيره -محاسن التّأويل-قد بلغ سبعة عشر جزءاً، كَتَبَهُ وراجعه في بضع سنوات، فهذا- واللّه- من الهمّة العالية الّتي رُزِقَها فقد كان محبّا للبحث مقتنصا لكلّ ما يرد عليه من مؤلّفات أو من أفكار خلال مناقشات، يقول عنه تلميذه محمد بهجة البيطار:" إنّ ممّا يقضي بالعجب من أمر أستاذنا المؤلّف- رحمه اللّه- هو كونه خلّف زهاء مائة مصنّف أو أكثر، ولم يبلغ الخمسين من عمره، وندر جدّا أن ترى كتابا في خزانته الواسعة، مخطوطا كان أو مطبوعا

([1]).التّأويل النّحوي في القرآن الكريم، الحمّوز، أحمد عبد الفتّاح، مكتبة الرّشيد الرّياض، ط1، 1404هـ/1984م، ج1، ص17.

([2]).الأصول، دراسة إبستمولوجيّة، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ/2006م، ص، 148.

([3]).الأصول، تمّام حسّان، ص148.

([4]).أصول التّفكير النّحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص261.

([5]).أصول النّحو العربي، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ/1989م، ص155.

خاليا من التّعليقات الكثيرة والتّصحيح على الأصول الخطّيّة الصّحيحة، لقد كان –رحمه اللّه–آية في المحافظة على الوقت والمواظبة على العمل."[1] .نعود للحديث عن تفسير القاسمي محاسن التأويل، الّذي مكث في تأليفه ستة عشر عاما دون انقطاع أي من عام 1316ه إلى 1329ه، ثمّ عاود النّظر فيه مصحّحا منقّحا، فقد حذف الجزء الثّاني برمّته يحوي تفسير سورة الفاتحة وجزءاً من سورة البقرة، كتبه في سدّة جامع السّنانيّة كما خطّه بيده عند نهاية كلّ جزء. وعن بداية تفسيره وتاريخ ذلك يقول: "وكان شروعي في هذه النيّة الحميدة بعد استخارته تعالى أيّاما عديدة في العشر الأول من شهر شوال في الحول السادس عشر بعد الثلاثمائة وألف"[2] ، فقد وافق العام 1895بالميلادي.

يضمّ هذا التّفسير في الأصل اثني عشر مجلّدا، لكن ضرورة الطّبع صيّرته سبعة عشر جزءاً، يقول عن نفسه في بداية التفكير في تأليف تفسيره:"..وإنّي كنت حرّكت الهمّة إلى تحصيل ما فيه من الفنون، والاكتحال بإثمد مطالبه لتنوير العيون، فأكببت على النّظر فيه، وشغفت بتدبير لآلئ عقوده ودراريه، وتصفّحت ما قدر لي من تفاسير السّابقين، وتعرّفت حين درست ما تخلّلها من الغث والسّمين، ورأيت كلاّ بقدر وسعه، حام حول مقاصده وبمقدار طاقته، جال في ميدان دلائله وشواهده. وبعد أن صرفت في الكشف عن حقائقه شطرا من عمري، ووقفت على الفحص عن دقائقه قدرا من دهري. أردت أن أنخرط في سلك مفسّريه الأكابر قبل أن تبلى السّرائر وتفنى العناصر، وأكون بخدمته موسوما وفي حملته منظوما، فشحذت كليل العزم، وأيقظت نائم الهمم واستخرت الله في تقرير قواعده وتفسير مقاصده في كتاب اسمه بعون الله الجليل "محاسن التأويل" [3] . ويقول في موضع آخر مجملا ما يحتويه تفسيره: "أودعه ما صفا من التحقيقات وأوشّحه بمباحث هي المهمات، وأوضح فيه خزائن الأسرار، وأنقد فيه نتائج الأفكار، وأسوق إليه فوائد التقطتها من تفاسير

([1]).قواعد التّحديث، القاسمي محمد جمال الدّين (المقدّمة)؛ وينظر: محاسن التأويل لنفس المؤلّف،ج1، ص08.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، ج1، ص12.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، ج 1، ص12/11.

السلف الغابر وفرائد عثرت عليها في غضون الدفاتر، وزوائد استنطقتها بفكري القاصر ممّا قادني الدليل إليه وقوي اعتمادي عليه..."[1]

يروي ظافر القاسمي قصة هذا التفسير، وكيف نجا من الحرق والإتلاف:" لقد كان كنز العائلة أُنْقِذَ بأعجوبة يوم هجم الفرنسيون على دمشق الشّام ذات يوم من عام 1925م فقد دكّت مدافعهم أحياء الشّام منها الحيّ الّذي كانوا يسكنون فيه، لكنّ الأهالي تفطنّوا للحيّ الّذي يقيم فيه القنصل الانجليزي، فإنّ الفرنسيين لا يستطيعون قصفه، فصاروا يهربون إليه بكلّ ما خفّ وزنه وغلا ثمنه، فقام آل القاسمي بتهريب هذا التّفسير وهم يحملون مجلّداته إلى هذا الحيّ، ولم يتمّ طبعه إلاّ بعد مرور أكثر من أربعين عاما من وفاة صاحبه لقلّة ذات اليد، ولكبر حجم التّفسير، فحين واتته الفرصة، وقيّض اللّه له الظّهور، نقل إلى مصر ليطّلع عليه محمّد الحلبي صاحب المطبعة بعد استشارة المحقّق محمد فؤاد عبد الباقي إذ وصفه بالكنز الّذي لا يفوّت، فكانت سنة 1956م سنة الطّبع والظّهور.[2] ذكر المحقّق عن دار الإحياء للتراث العربي أنّه طبع بالقاهرة في سبعة عشر مجلّدا من قبل مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي بعناية وترقيم وتصحيح خادم الكتاب والسّنّة محمد فؤاد عبد الباقي، وهي النّسخة المعتمدة في هذه الطّبعة الجديدة، مؤرخة بيوم الخميس 17صفر1414هـ/05 آب1993م، بيروت لبنان، مع مراجعة له من الشّيخ هشام سمير البخاري .[3] وعن قيمة هذا الكتاب ينقل ظافر القاسمي رأي العلاّمة مصطفى الزّرقا فيقول:" إنّ قراءته تحتاج إلى عمر كامل فكيف ألّفه أبوك ولم يبلغ الخمسين."[4] ، وعن عموم كتبه وجدنا أمير البيان شكيب أرسلان يوصي شباب الإسلام إن أرادوا الفهم الصّحيح لهذا الدّين بمتابعة ما ألّفه القاسمي فيقول:"..وإنّي لأوصي جميع النّاشئة الإسلامية الّتي تريد أن تفهم الشرع فهما ترتاح إليه ضمائرها وتنعقد عليه خناصرها، ألّا تقدّم شيئا على قراءة تصانيف المرحوم الشيخ جمال القاسمي."[5] ، فقد كان يملك فكرا حرّا، مجدّد لا يجترّ أقوال سابقيه، بل

(1).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين ، ج1، ص12.

(2).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، بتصرّف من ص:679-685.

(3).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين، ج1،ص07.

(4).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي،ص683.

(5).قواعد التّحديث (المقدّمة) القاسمي محمد جمال الدّين، وينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج1،ص08.

يقف أمامها موقف الممحّص المدقّق ولا يقول إلّا ما يعتقد أنّه الحقّ، مثال ذلك موقفه من محي الدّين بن عربي الصوفي، فلم يكفّره كما كفّره سابقوه بل راح يلتمس له العذر ويؤوّل أقواله التّأويل الحسن. نوّه به العلّامة محمد رشيد رضا بقوله:" هو علّامة الشّام، ونادرة الأيّام والمجدّد لعلوم الإسلام، محيي السنّة بالعلم والعمل والتعلّم والتّهذيب والتّأليف، وأحد حلقات الاتّصال بين هدي السّلف والارتقاء المدني الّذي يقتضيه الزّمن." [1]أمّا محمد البشير الإبراهمي، فقد نوّه بمؤلّفات القاسمي وتمنّى لو كان قد التقى به قبل عام 1917م، السّنة الّتي رحّل فيها وجميع سكّان المدينة إلى دمشق بعد اشتداد ثورة الشريف حسين، يقول:" قرأت للقاسمي عدّة كتب عرفت فيها قيمته ومنزلته" [2] وعن شكل هذا الكتاب يقول الابن عنه: " فقد كتب –رحمه اللّه– آيات الكتاب العزيز بالحبر الأحمر، وكتب تفسيرها بالحبر الأسود، بخطّه الفارسي الجميل الأنيق من ألفه إلى يائه." [3]

منهجه في التفسير: إنّ المتصفّح لتفسير القاسمي يجد نفسه أمام ثروة علمية كبيرة، متنوّعة المادّة، من تفاسير ولغويات، وتاريخ وجغرافيا، وسيرة وعقائد، وغيرها كثير،..إلّا أنّ المنهج في تأويله للآيات وتفسيرها، يسير وفق خطة مدروسة، من ذلك أنّه يفسر آي القرآن بالقرآن أوّلا ثمّ ينتقل إلى التفسير بالمأثور من أحاديث النّبي—صلى الله عليه وسلم–، ثمّ بأقوال الصّحابة والتّابعين، كما وجدناه معتنيا بمختلف علوم القرآن، مستعينا في ذلك بكتب معاني القرآن، كما لم يفوّت كتب المجاز، وإن خالفت معتقده من آراء المعتزلة وغيرهم، فهو يجعل من الكشّاف أحد المصادر الأساسية.فهو مع الحقّ والحقيقة، وإن كانت مع مخالفيه، فهو محبّ لابن تيمية ينقل عنه الكثير، ولكن لما يشتدّ على أهل الكلام يردّ عليه ويرى ضرورة الأخذ بهذا العلم، كما يعجب بالغزالي وبعلمه ويختصر إحياءه، لكنّه لما يراه رافضا لعلم الكلام يردّ عليه.وممّا يتميّز به القاسمي في تفسيره هو احترامه للبحث الأكاديمي، فهو يعزو كلّ قول لصاحبه، ويردّه لأهله، فهو يؤيّد قوله بمختلف الأقوال والآراء، مصرّحا بمنهجه عندما ينقل كلاما مطوّلا لأبي السّعود فيقول:".فقد آثرت نقله بحروفه لتجويده الكلام، وإجادته في المقام،

([1]).مجلّد المنار،ج17/558، محمد رشيد رضا، وينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج1، ص08.

([2]).مجلّة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة،ج21،سنة1977م.، وينظر عيون البصائر، الإبراهيمي محمد البشير، ج2، ص647/648.

([3]).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي،ص683

وهكذا عادتنا في كلّ مجوّد أن ننقله، ولا نتصرّف فيه."[1] .فهو يضع مقدّمة للسورة التي يريد تفسيرها ذاكرا اسمها ، ومختلف تسمياتها الأخرى وسبب ذلك وتاريخ ومكان نزولها، مبينا أهي مدنية أم مكية ثم بيان ما يرد فيها من فضل، من أحاديث وأقوال وبعدها يقدم فكرة عامة عن محتوياتها؛ ثمّ يربط بين المواضيع القرآنية بذكر المناسبة لاحما بين المواضيع المختلفة التي تتمحور حولها الآيات ثم يذكر خاتمة لما تتناوله وتوطئة لما سيذكره[2] . نورد فيما يلي بعض سمات منهجه:

– يفسر القرآن بالقرآن، من ذلك الآية: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾الزخرف20 يفسرها بالرجوع إلى آية:﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ وهو معنى قولهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾الأنعام149 من حيث أن **لو** مقتضاها امتناع الهداية لامتناع المشيئة، فدلت الآية الأخيرة على أن الله تعالى لم يشأ هدايتهم بل شاء ضلالهم، ولو شاء هدايتهم ما ضلوا فهذا هو الدين القويم والصراط المستقيم[3] ، والآية عن قوم عاد وبطشهم وبما ذكّرهم هود عليه السلام بهذه النعمة في آيات:﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٨﴾الفجر6–8، استشهد بآية: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۡطَةٗۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾الأعراف69 [4] .

– يدعم تفسيره بأحاديث الرسول الكريم الصحيحة المخرّجة في البخاري ومسلم وأحمد والترميذي وغيرهم.. فقد شرح آية: ﴿**وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ** ﴾،الزّخرف58، قوم خصمون أي شديدوا الخصومة بالباطل تمويها وتلبيسا. وفي حديث الترميذي 44 –كتاب التفسير ، 43– سورة الزخرف عن أبي أمامة :" قال عليه الصلاة والسلام : ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلّا أوتوا الجدل" [5].

([1]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج7ص713.

([2]).محاسن التأويل ، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج3 ص227، ج5 ص 66–76.

([3]).محاسن التأويل ، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج14 ص187.

([4]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج17 ص 316.

([5]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج 14، ص 195.

– الاستفادة من أقوال المفسرين القدامى كالطبري وابن كثير والزّمخشري والرّازي، فقد نقل تفسير الزمخشري لمعنى آية: ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ إبراهيم 43، أي لا قوة فيها ولا ثبات لشدة الفزع، قال الزمخشري:"الهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام، فوصف به. فقيل قلب فلان هوى، إذا كان جبانا لا قوة في قلبه ولا جراءة ..."[1]

– عنايته بالقراءات المختلفة المتواترة، فهو يشير إلى القراءات بتنوع حركاتها الإعرابية وغالبا ما لا يذكر اسم القراءة، من ذلك آية:﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ الشعراء187 ،يقول : قرئ (كِسْفا) بسكون السين وتحريكه، وكلاهما جمع كسفه أي: قطعة[2]

– إيراد أقوال النّحاة مع المفاضلة بينها واختيار أقربها إلى فهمه دون تعصّب، من ذلك مناقشته لآية:﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾طه63، إذ أورد آراء النحاة في العامل(إن)مشددة أو مخففة والأثر الإعرابي لما بعدها أمرفوع بالابتداء أم مبني في محل نصب أو أنّ (إنّ) بمعنى **نعم** رواية عن المبرد.[3]؛ فعند تصفّحنا للتفسير وجدنا مادّة معتبرة من النّحو والصّرف والأصول والصّوتيات تنبئ عن عقلية هذا الرّجل كما تنبئ عن ولعه بالنّحو ومسائله، فقد ذكر ابنه ظافر عن والده قائلا:"..واستعرت من القاضي الجزء الأوّل من كتاب سيبويه، وأسفت لأن ينسى هذا الكتاب بغيره، ووددت لو خدم بشروح وحواشي وحده، وبقي متسلسلا يقرأ وحده، فإنّ ما فيه من صميم اللّغة العربية يبهج ويدهش." [4]

– الرّجوع إلى مصادر اللّغة والمعاجم والقواميس للتعرّف على مدلولات الكلمات، من ذلك ما نقله عن الثّعالبي صاحب (فقه اللّغة)، وما نقله عن أبي عبيد البكري صاحب (شرح نوادر أبي علي القالي) في شرحه لمدلول كلمة شعب الواردة في قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ

(1).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج10 ص 479.

(2).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج13 ص384.

(3).محاسن التأويل ، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج11 ص 105-107

(4).جمال الدّين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي،ص336.

﴿وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الآية 13 الحجرات[1] .

– الانتصار لمذهبه السنّي والرّد على أقوال مخالفيه من معتزلة وغيرهم دون منافاة الأدب أو التجريح بهم. قد صرّح القاسمي بمذهبه حين تعرّض لمحنة الاعتقال، ومنه راح يدافع عنه بكلّ ما أوتي من قوّة بيان وحجّة، يقول:[2]

لَا، وَعَمْرَ الْحَقِّ إِنِّي سَلَفِيُّ الْانْتِحَالِ
مَذْهَبِي مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ رَبِّي الْمُتَعَالِ

من ذلك مسألة رؤية اللّه تعالى بين من يثبتها ومن ينفيها فقد ناقش المعتزلة في مسألة نفيهم للرؤية انطلاقا من الآية:﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف143 ، فهو يقول بالرؤية بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث وهو قول الأشاعرة، وهو إذْ يرد عليهم ينفي أن يكون في القرآن إشارة إلى امتناع رؤية الله "وأما زعم المعتزلة أن الرؤية مجاز عن العلم الضروري، فمعنى قوله (أرني) أي اجعلني عالما بك علما ضروريا خلاف الظاهر، فإنّ النّظر الموصول بـ(إلى) نصّ في الرؤية البصرية فلا يترك بالاحتمال..."[3]

– النقل عن الإسرائيليات مع بيان الحقّ الّذي فيها أو ردّ باطلها، يحدوه في ذلك قول النّبي عليه الصّلاة والسّلام" حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[4] ، من ذلك ما ذكره في تفسير آيات:﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝٨ ﴾الفجر6–9 أنّ بعض المفسرين فسّروا إرم بعدة تفسيرات، فمنهم من جعلها اسما لمدينة وآخر لقبيلة، فقد نقل

(1).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج15،ص307–308.
(2).القاسمي محمد جمال الدّين وآراؤه الاعتقادية، محمد علي دبدوب، دار الحرمين، القاهرة، 2007م، ص07.
(3).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج7، ص 633–634.
(4).صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء، مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر بمصر، (د.ت)، ج6، ص606.

القاسمي قولا منبها على اغترار ناقليه من كون(إرم ذات العماد)مدينة مبنية بِلَبِنِ الذهب والفضة ، فإنّ هذا—يقول—كله من خرافات الإسرائيليين من قول زنادقتهم ليختبروا به عقول الجهلة من الناس. [1]

-ولعه بالحقائق العلميّة والعلوم الفلكية، ومواكبته لما يجري في العالم، مثال ذلك عندما تناول آية: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾الصّافات 10 ، تحدّث عن هذه الشّهب ناقلا عن أحد العلماء قوله:" وهذه الشهب الّتي تنقض إن كانت صادرة من أجرام ملتهبة، كانت ملتهبة، وإن كانت صادرة من أجرام غير ملتهبة، التهبت فيما بعد لشدّة سرعتها واحتكاكها بالغازات الّتي تمرّ فيها في جوّنا هذا، ولعلّ في مادّة الشّياطين ما يجتذب إليه هذه الشهب ويتّحد بها كما تجتذب العناصر الكيماوية بعضها بعضا ومنها ما ينقض لأسباب أخرى". [2]

القواعد التي اعتمد عليها في التفسير:

جاء في مقدمة تفسيره من الجزء الأول بيان للقواعد التي اعتمد عليها في التفسير، استهل هذه القواعد بعنوان "تمهيد خطير في قواعد التفسير" [3] :

1-قاعدة في أمهات مآخذه، أي أن المفسر يحذر من مآخذ كثيرة كالحذر من الضعيف والموضوع من النقل عن النّبي —صلى الله عليه وسلم-، والعلم بلغة العرب فإن العاجز فيها لا يمكن له الوقوف على تفسير الآيات ومن ثمّ التعرّف على مدلولات كلماتها.

2-قاعدة في معرفة صحيح التفسير، وأصح التفسير عند الاختلاف بالنظر في الرواية ثم في مراتب التفسير الراجع إلى الدراية.

3-قاعدة في أنّ ما صحّ عن السلف في الاختلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

4-قاعدة في معرفة أسباب النزول والتي تساعد على فهم مدلولات الآيات.

5-قاعدة في معرفة الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمقيّد والخاص والعام.

([1]).محاسن التأويل ، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج17 ص 317-318.

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج 14،ص59/58.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج1، ص13 وما بعدها بتصرف.

6-قاعدة في القراءة الشاذة والمدرجة، إذ الشاذة تفسر المشهورة كقراءة عائشة وحفصة (والصلاة الوسطى صلاة العصر)، وقراءة ابن عباس (فاقطعوا أيمانهما).

7-قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالإسرائيليات مع الحذر عند النقل .

8-قاعدة في أن كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن.

9-قاعدة في أن الشريعة أميّة ولتفهم وجب اتباع معهود الأميّين العرب الذين نزل القرآن بلسانهم...

10-قاعدة التّرغيب والتّرهيب في القرآن الكريم.11-قاعدة: هل في القرآن الكريم مجاز أم لا ؟.

المبحث الثالث: مصادره النّحوية واللغوية والتفسيرية.

إنّ الدّارس لتفسير القاسمي يذهل للزخم المعلوماتي الّذي يحويه هذا الكتاب، ولموسوعيّة الرّجل، في شتّى العلوم، من تفسير وقراءات ونحو وأدب وحديث وفقه و مناظرات وفلك؛ حتّى لتعجب كما تعجّب كلّ من اطّلع على هذا السّفر العظيم، وتتساءل كما تساءل الكثيرون متى وكم من الوقت استغرقه القاسمي لإنهاء هذا التفسير خاصّة وأنّه كتبه في وقت قياسي.نحاول في هذه المساحة من البحث تبيين وتصنيف الرّجال والمصادر الّتي استقى منها الرّجل مادّته العلميّة، وقد وجدناها تتقاسها ثلاثة حقول، حقل النّحو واللّغة، حقل التّفاسير والحواشي، حقل كتب إعراب القرآن، وقد استعنا بمخطوط ماهر جاسم الأومري في ضبط المصادر والمراجع، مع زيادات لا تنكر[1] .

أ.كتب اللّغة والنّحو:

لقد اعتمد القاسمي في تفسيره على مصادر عديدة من كتب اللغة والنّحو والّتي تعد مصادر ومراجع أساسية ومهمّة في التفسير اللّغوي للقرآن، لذا نجده ينقل من هذه الكتب قضايا مهمّة وأساسية في التفسير اللّغوي، وهي كثيرة . لكن أرى أنّه اعتمد مجموعة منها أساسية وبارزة في مجال اللّغة والنّحو عموما، لكن ما يؤخذ عليه أنّه لم يكن يشير إلى هذه المصادر ويكتفي بأسماء أصحابها،

(1). التفسير اللّغوي في محاسن التّأويل لجمال الدّين القاسمي، أطروحة دكتوراه، لماهر جاسم الأومري بإشراف الدكتور محي الدين توفيق إبراهيم، جامعة الموصل بغداد، 1423هـ/2003م ،

ظنّا منه أنّها أشهر من نار على علم، كأن يذكر الخليل أو سيبويه ولا يذكر الكتاب، أو يذكر المبرّد أو الفرّاء، ولا يذكر كتبهما؛ ومن هؤلاء:

01- **الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي** ولد بالبصرة في العام (100هـ) وسيبويه من أشهر تلاميذه، تلقى العلم عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما. صاحب أول معجم (معجم العين) وهو أول من وضع علم العروض، نبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو، توفي سنة 175هـ [1].وأغلب علم الخليل هو ما رواه عنه سيبويه. ومن بين ما نقل عنه، آية:﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ﴾الأنفال 66 قال":في الضعف لغتان الفتح والضمّ، وبها قرئ، وهو يؤكّد كونها بمعنى، فيكون في الرّأي والبدن، وقيل الفتح في الرّأي والعقل، والضمّ في البدن، وهو منقول عن الخليل، وقرئ (ضعفاء)، بصيغة الجمع."[2] ، وقد نقل منه في مواقع أخرى كذلك.[3]

02- يونس بن حبيب: هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبّي، من علماء البصرة نقل عنه سيبويه كثيرا من الآراء وهو في طبقة الخليل، توفي سنة 182هـ، أخباره مستفيضة في كتب المعاجم [4] . نقل عنه تفسير آية: ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ هود 72"، أي امرأة مسنّة، والأفصح ترك الهاء معها، وسمع من بعض العرب (عجوزة) حكاه يونس."[5] ، كما نقل عنه مدلول كلمة رمضان، عند تفسيره لآية:﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ﴾التّوبة36، قال:" سمّي بهذا لأنّه وافق الرّمض وهو شدّة الحرّ، ج:رمضانات، أرمضاء، وعن يونس أنّه سمع رماضين مثل شعابين"[6] ، وقد نقل منه في مواضع أخرى.[7]

([1]).ينظر: النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، دار المعارف، مصر، ط2، 1995م، ص77.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج64/08، ج335/9، ج467/10، ج70/14

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج:13، ص434-435،

([4]).ينظر: النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، ص79...

([5]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج09،ص320

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج08، ص130-133.

([7]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج: 11،ص54-55،

03-**الأخفش**:هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، ولد ب بلخ وأقام بالبصرة لطلب العلم، توفي ببغداد سنة 215هـ، ينسب له كتب منها المقاييس والأوسط([1]).نقل عنه تفسير آية:﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾الزّمر 73 "، عدّ السّمين في جواب(إذا) أوجها، أحدها في قوله تعالى:(وَفُتِحَت) الواو زائدة وهو رأي الكوفيين والأخفش."[2] ، وقد نقل منه في مواطن.[3]

04-المبرّد: هو أبو العباس محمد بن يزيد، من مواليد البصرة أخذ عن الجرمي والمازني، له الكامل في التاريخ يعدّ في طبقة نحاة البصرة، وله المقتضب في النّحو، توفي ببغداد سنة 285هـ.،نقل عنه تفسير آية:﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾الزّمر 73،"جملة (وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا) في محل نصب الحال، والواو واو الحال، أي جاؤوها مفتّحة أبوابها.كما صرّح بمفتّحة حالا من﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾قال وهو قول المبرّد والفارسي وجماعة."[4] .ونقل منه في مواضع.[5]

05- الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة، فارسي، نشأ بالكوفة وتعلّم النّحو، تلقى العلم عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما، وهو أحد القرّاء المشهورين، ناظر سيبويه في مسائل النّحو، أولع بالقياس، حتّى قال: إنّما النّحو قياس يتّبع توفي في خلافة هارون الرّشيد 189هـ [6].نقل عنه تفسير آية الفيل:﴿وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ﴾، قال:" أبابيل، جمع لا مفرد له على ما حكاه أبو عبيدة والفرّاء، وزعم أبو جعفر الرّؤاسي-وكان ثقة- أنّه سمع واحدها إبّالة، بكسر الهمزة وتشديد الموحّدة

([1]). النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد،ص109/108...

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج14، ص125-126.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج464/3،ج6 / 187-188، 257/6، ج335/9، ج467/10، ج97/11، ج70/14.

([4]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج14، ص125-126.

([5]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج320/06، ج106/11، ج47/14.

([6]).النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد،ص116-118...

وهي حزمة الحطب، استعير لجماعة الطّير، وحكى الكسائيّ عن بعض النّحويّين في مفردها(أبّول)، وعن آخرين(أبيل) سماعا، كما أثره ابن جرير."[1] ، وقد نقل منه في مواضع أخرى.[2]

06- ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحي المعروف بثعلب، كوفي النّزعة، قرأ كتب الكسائي والفرّاء وكتاب سيبويه، وهو أحد أقطاب مدرسة الكوفة، له المجالس والفصيح، توفي ببغداد سنة 291هـ.[3] نقل عنه تفسير آية:﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ..﴾التّوبة36 قال: قال ثعلب عن شهر صفر:" النّاس كلّهم يصرفون صفرا إلّا أبا عبيدة فمنعه للعلميّة والتّأنيث بإرادة الساعة، يعني أنّ الأزمنة كلّها ساعات.."[4] ، ونقل منه في مواضع أخرى.[5]

07-سيبويه(ت 180هـ): هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، نشأ بالبصرة، وتوفي سنة ثمانين ومائة للهجرة، شهرته تغني عن الكلام عليه، وعلى حياته، وآثاره، وسيرته، ويعد كتابه-الكتاب- الّذي ألّفه من مصادر التفسير النّحوي عند القاسمي[6]. فقد وجدناه ينقل منه عددا من مسائل النّحو واللّغة، تخصّ النّصّ القرآني الّذي يفسّره، فهو يجلّه ويوقّره بل ويترضّى عنه، وإن وجده يخالف ما عليه جمهور النّحويّن أو المفسّرين أشار إلى ذلك من غير تعصّب؛ سنذكر هذا في قابل البحث عند حديثنا عن موقفه من النّحاة. وممّا نقله منه: إعراب كلمة (صبغة) في قوله تعالى:﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ البقرة 138؛ إذ قال:"(صِبۡغَةَ ٱللَّهِ)مصدر مؤكد منتصب عن قوله تعالى في البقرة 136:﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ كذا قاله سيبويه"[7]. وقد ذكر سيبويه أن (صبغة) مفعول به لفعل محذوف، وهو القول الأول، ونقل قولا آخر لم ينسبه لأحد بأن إعرابها توكيد منصوب، فقد قال: "وقال قوم: (صبغة الله) منصوب على الأمر. وقال بعضهم: لا، بل

(1).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج17، ص386-387.

(2).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج03/529 ج 67/6، ج62/8، ج304/9، 435/13، ج319/15و224/16-225 .

(3).النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، ص121/120...

(4).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج08، ص130-133.

(5).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج:188/06،ج131/8، ج449/9، ج373/15 و225/16.

(6).النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، ص80...

(7).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج2 ص، 374 ، وينظر: التفسير اللّغوي لمحاسن التّأويل، ماهر جاسم الأومري، ص45.

توكيدا"[1] ، فقد ذكر القاسمي قولين في إعراب (صبغة) بأنه مصدر منصوب على التوكيد، أو مفعول به لفعل محذوف.وقد نقل منه في مواضع عدّة.[2]

و نقل منه في آية:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة 38، بأنه قرئ: ﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ بالنصب وهي قراءة عيسى بن عمر بالنصب[3] ، فقد ذكر بأن سيبويه فضلها على قراءة الرفع ؛ لأن الإنشاء لا يقع خبرا إلا بتأويل وإضمار، وهو المشهور عنه[4] . وبعد مراجعة كتاب سيبويه نجد أنه وجّه قراءة النصب بقوله: "والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل.. وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوّة.. وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأنّ حدّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك في ألف الاستفهام لأنهما لا يكونان إلا بفعل"[5] ، وقد أجمل القاسمي هذا الكلام ولم يوضحه كما وضّحه سيبويه.

08- عيسى بن عمر الثقفي البصري: هو من النّحاة المولعين بالغريب وهو من الذين أخذ عنهم الخليل بن أحمد ، توفي سنة 149هـ[6] . نقل عنه القاسمي قراءة الآية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ المائدة 38، قال:"الجمهور[7] على قراءة الرّفع على الابتداء (السّارقُ)، قرأ عيسى بن عمر بالنّصب، وفضّلها سيبويه على قراءة الرّفع، لأنّ الإنشاء لا يقع خبرا إلاّ بتأويل وإضمار.." ، [8] ونقل منه في مواضع أخرى [9]

([1]).الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، علم الكتب، ط3، 1403هـ/1983، بيروت لبنان، ج1، ص382.

([2]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج374/02،ج121/6، ج160/8،ج563/10، ج31/11،و ج12 /،وج435/13، ج85/14، ج373/15، ج115/16.

([3]).وهي قراءة شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت 370هـ)، دار الهجرة، (د.ت)، ص 32.

([4]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج 6، ص120، ينظر: التفسير اللّغوي في محاسن التّأويل، جاسم الأومري، ص45.

([5]).الكتاب، سيبويه،137/1-144، بتصرّف

([6]).نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، ص75...

([7]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج173/8، ج252/9.

([8]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج06، ص 198.

([9]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج304/9.

09- **الأصمعي**: هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، لغوي حافظ، قيل كان يحفظ خمس عشرة ألف أرجوزة[1] ، نقل منه القاسمي تفسير آية:﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾القيامة 34 قال:"قال الأصمعي أنّها تكون للتّحسّر على أمر فات. هذا هو المعنى المراد بها. وأمّا الكلام في لفظها فقيل: هو فعل ماضٍ دعائيٍّ من (الولي) واللّام مزيدة. أي أولاك اللّه ما تكرهه. أو غير مزيدة، أي أدنى الهلاك لك. وقريب منه قول الأصمعي: إنّ معناه قاربه ما يهلكه أن ينزل به. واستحسنه ثعلب." [2] ونقل منه في مواضع كثيرة. [3]

10– **ابن جنّي تـ(392هـ)**:هو أبو الفتح عثمان ابن جنّي، من مؤسّسي المدرسة البغدادية، وإن كان هواه بصريا، من مؤلّفاته: الخصائص، والمحتسب، وسرّ صناعة الإعراب، واللّمع في التّصريف..إلخ [4]، كتبه من المصادر الّتي استعان بها القاسمي، فقد نقل عنه في تفسير آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾التّوبة28، قال القاسمي (العَيْلة) مصدر من عال بمعنى افتقر، وقرئ (عائلة) وهو إمّا مصدر بوزن فاعلة أو اسم فاعل صفة لموصوف مؤنّث مقدّر أي حالا عائلة أي مفقرة، قال ابن جنّي: هذه من المصادر الّتي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية، ومنه قوله تعالى:﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ ﴾الغاشية 11، أي لغوا، ومنه قولهم: رزق به خاصّة أي خصوصا، وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ المائدة13، فيجوز أن يكون مصدرا، أي خيانة، وأن يكون على تقدير نيّة أو عقيدة خائنة، وكذا هاهنا يقدّر: إن خفتم حالا عائلة."[5] ، وقد نقل منه في مواضع أخرى. [6]

([1]).طبقات النّحويين واللّغويين، الزّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص168، بتصرّف.

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج16، ص224-225.

([3]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج72/8، ج310/15، ج225/16.

([4]).الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، ج1، دار الهدى لبنان، ط2، ص05 وما بعدها، بتصرّف.

([5]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج08، ص106.

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج106/8،ج97/11، ج243/12،

11- **الأزهري** (ت 370هـ): (**التّهذيب**) هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي اللّغوي، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين للهجرة، أخذ عن عدد من علماء عصره، وكان مفسرا، ومحدثا، وفقيها، ومن مؤلفاته (كتاب تهذيب اللّغة) وكتاب: (التقريب في التفسير)، و(الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي)، و(كتاب معاني القراءات)، وغيرها، توفي سنة 370هـ. [1]

ويعد (تهذيب اللغة) من مصادر القاسمي في التفسير اللغوي، وقد نقل منه عددا من القضايا اللغوية وبخاصة دلالة الألفاظ القرآنية. من ذلك ما نقله منه في تفسير كلمة (دأب) ودلالتها القرآنية في قوله تعالى:﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ آل عمران 11؛ إذ قال: "قال الأزهري: والقول عندي فيه-والله أعلم- إن دأبهم ههنا: اجتهادهم في كفرهم وتظاهرهم على النّبي- صلّى اللّه عليه وسلّم-كتظاهر آل فرعون على موسى عليه الصلاة والسلام يقال: دأبت أدأب دأبا، ودؤوبا إذا اجتهدت في الشيء. انتهى."[2]. ونقل منه في مواضع أخرى[3] .

12- الجوهري،(**الصّحاح**)، (ت 393هـ):هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري أصله من (فاراب) إحدى بلاد الترك. أخذ من علماء الشام والعراق، وعلماء ديار ربيعة ومضر، وتتلمذ على عدد من علماء عصره. وله من الكتب(الصحاح) وكتاب في(العروض)، ومقدمة في(النّحو) وغيرهما. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة [4] . رحمه الله تعالى ..

([1]).ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، (الأردن . الزرقاء)، الطبعة الثالثة، (1405هـ . 1985م)، ص237؛ ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار المأمون، سلسلة الموسوعات العربية، (د.ت)، ج17، 165/164؛ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 335/4؛ وطبقات الشافعية الكبرى، السّبكي أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، (1384هـ . 1965م)، ج 2، 64/63؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، (1384هـ . 1965م)، ج 19/1، وينظر: التّفسير اللّغوي لمحاسن التّأويل، ماهر الأومري، ص46.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج4،/39، وينظر: تهذيب اللغة:ج202/14 (دأب)، التفسير اللّغوي، ماهر جاسم الأومري،ص46.

([3]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج527/03,612/10، ج377/13 ، ج13/14.

([4]).إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ/1986م،ج194/1، وما بعدها؛ والأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، 1969، ج1/ 309/ 310، وينظر: التفسير اللّغوي (محاسن التأويل)، جاسم الأومري، ص46.

ويعد (الصحاح) من مصادر التفسير اللغوي عند القاسمي وقد نقل منه عددا من القضايا اللّغوية ، كالقضايا الدلالية للألفاظ القرآنية. من ذلك دلالة كلمة (ضرب) في آية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ ﴾البقرة 26 ؛ إذ قال: "وعبارة الجوهري: (ضرب الله مثلا)، أي: وصف وبين"[1]. ونقل منه في مواضع أخرى[2] .

14- ابن سيّدة،ت(458هـ):(المحكم) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة، الضرير الأندلسي، ولد بمرسية في شرق الأندلس، وأخذ عن عدد من علماء عصره. وله من الكتب (المحكم والمحيط الأعظم) و(المخصص)، و(الأنيق) في شرح حماسة أبي تمام، وغيرهما. توفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة [3] . رحمه الله .

و(المحكم) من مصادر التّفسير عند القاسمي، قلّ ما ينقل منه، من ذلك تفسير كلمة (كره) ودلالتها في آية:﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ ﴾ البقرة 216، إذ قال: "وقال ابن سيدة: الكره: الإباء والمشقة تتكلّفها فتحتملها، وبالضمّ: المشقّة تحتملها من غير أن تكلفها. يقال: فعل ذلك كرها وعلى كره"[4]. رحمه الله . ونقل منه في مواضع أخرى[5].

15- ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ):**المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب.**

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. ولد بمصر، ولزم عددا من شيوخ عصره، وتتلمذ عليهم. ومن كتبه مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، وقطر النّدى وبلّ الصّدى، وكتاب شذور الذّهب، وكتاب عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وغيرها. توفي بمصر سنة 761 [6]رحمه الله تعالى.

([1]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، ج2/227-228 ، وينظر: الصحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهري إسماعيل بن حمّاد، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1979/1399، 168/1 (ضرب)، وينظر: التفسير اللغوي، الأومري، ماهر حاسم، ص46.

([2]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج118/8.

([3]).إنباه الرواة، القفطي،ج2 ،ص22 -25، وما بعدها، والأعلام، الزركلي 69/5، وينظر: التفسير اللّغوي، ماهر جاسم الأومري، ص47.

([4]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج 3ص، 527. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده (ت 458هـ) علي بن إسماعيل، تحقيق: مصطفى السقا، والدكتور حسين نصار، مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر، الطبعة الأولى، (1377هـ / 1958م)، ج 4 ،ص98 (كره).

([5]). ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج257/06، ج131/8، ج279/15.

([6]). ينظر: بغية الوعاة، السيوطي جلال الدين، 68/2، وما بعدها، والأعلام: 291/4، ينظر: التفسير اللّغوي، ماهر جاسم الأومري، ص48.

ويعد (مغني اللبيب) من مصادر التّفسير اللّغوي عند القاسمي، فقد نقل منه بعض القضايا اللّغوية والنّحويّة في تفسير آي القرآن، من ذلك تفسيره لآية:﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾طه63 فقد ذكر أنّ للآية قراءات منها تشديد النون في (إنْ) وهي قراءة سبعية متواترة [1]، وذكر أن ابن هشام ردّ رأي من جعل (إنّ) بمعنى (نعم) وبأنه شاذ حتى نفاه بعضهم [2] . وهناك مواضع أخرى نقلها منه[3] .

16- **ابن مالك، ت(672هـ)**: هو محمد جمال الدّين بن عبد الله ولد بجيّان سنة 600هـ، أخذ العلم عن علماء عصره، رحل إلى الشام ثمّ استقرّ بدمشق، تصدّر للتدريس حتى وفاته، له مصنفات عدّة كـ: الألفية، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الكافية الشافية[4]، وقد نقل منه في مواضع كثيرة. [5]

17-18- الفيروز أبادي (ت817هـ)القاموس المحيط، وشرحه (تاج العروس) لمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ):مؤلّف (القاموس المحيط) هو أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز آبادي. ولد سنة تسع وعشرين وسبع مائة بكازرون من أعمال شيراز. أخذ عن علماء بلده، وغيرهم ،كان مرجعا في اللّغة والحديث والتفسير. وله من الكتب: كتاب: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ومقصود ذوي الألباب في علم الإعراب، وسفر السعادة في الحديث والسيرة النبوية، وغيرها. توفي سنة سبع عشرة وثمان مائة [6] . رحمه الله تعالى .

ويعد (القاموس المحيط) من مصادر التفسير اللغوي المهمة والأساسية عند القاسمي، وقد نقل منه كثيرا من القضايا اللغوية المتنوعة، من ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (أوفى) في آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾ المائدة 01؛ إذ قال: "و(الوفاء) ضد الغدر، كما في

([1]).كتاب التيسير في القراءات السبع، الداني (ت 444هـ) أبو عمرو عثمان بن سعيد، دار الكتب العلمية، (بيروت لبنان)، الطبعة الأولى، (1416هـ 1996م)، ص123، ينظر: التفسير اللغوي لمحاسن التأويل، ماهر جاسم الأومري، ص48.

([2]).ينظر:محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج 11، ص105،. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، جما الدّين ابن هشام، تح: يوسف بركات هبّود، دار القلم، ط1419،1هـ/1999م، ج88/1.

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج524/10، ج105/11-206-107، ج300/17، ج358/17.

([4]).ينظر: تاريخ النحو، علي نجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة،(ج م ع)، 1978م، ص51، بتصرّف.

([5]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج122/11، ج319/12-320،ج13/14، ج331/15، ج338/17.

([6]).ينظر: بغية الوعاة، السيوطي جلال الدين، ج273/1، وما يليها، الأعلام، للزركلي، ج19/8، التفسير اللّغوي لمحاسن التأويل، الأومري، ص48.

(القاموس)"[1] . ومن ذلك ما نقله منه في بيان الدّلالة اللّغوية، والصّرفية لكلمة (ثبات) في الآية:﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ النّساء 71؛ إذ قال: "(ثبات) جمع (ثبة) بمعنى: الجماعة. كما في القاموس"[2] . ونقل منه في مواضع أخرى كثيرة [3] .

ولا يكتفي القاسمي بالنقل من الفيروز آبادي ومعجمه (القاموس) فحسب، بل نقل من شارحه المشهور محمد المرتضى بن محمد الزبيدي[4] (ت 1205هـ) من كتابه (تاج العروس في جواهر القاموس)، فقد نقل منه كثيرا من القضايا اللغوية، وبخاصة القضايا الدلالية للألفاظ القرآنية، من ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (دعا) الواردة في الآية: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ البقرة 186؛ إذ قال: "قال في القاموس وشرحه: الدعاء: الرغبة إلى الله تعالى فيما عنده من الخير، والابتهال إليه بالسؤال" [5] ، وقد نقل منه في مواضع أخرى كثيرة[6] .

19–عبد القاهر الجرجاني:(ت471هـ):هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد، الجرجاني نسبة إلى جرجان، مدينة فارسية، قريبة من خراسان، كان آية في النّحو والفقه والتّفسير، والشّعر، من آثاره: دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، المقتصد، العمدة في التّصريف، العوامل المائة. [7]

20– أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد كمال الدّين بن الأنباري [8] **(ت577هـ).** ولد بالأنبار بالعراق سنة **513هـ** فقيه أصولي، تتلمذ بالمدرسة النّظامية، على يد كبار العلماء كابن الرزّاز، وأبي منصور الجواليقي، وابن الشّجري، كما درّس بنفس المدرسة زمنا قبل أن يختار لنفسه

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج 6، ص9 ، وينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت 817هـ) محمد بن يعقوب، دار الفكر، بيروت، (1403هـ. 1983م)، ج 4، ص400 (وفى).

([2]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين ،ج390/5، وينظر: القاموس المحيط: 136/1 (الوثب)، التفسير اللّغوي، لمحاسن التّأويل، الأومري، ص49.

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج111/06، ج57/8، ج546/13، ج266/17

([4]).ينظر: هو أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي. أصله من (واسط) في (العراق)، ومولده بالهند، ونشأ في (زبيد) باليمن، وكان علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب. أخذ من عدد من علماء عصره وتتلمذ عليهم. وله من الكتب عدا (تاج العروس) كتاب: (مختصر العين) في اللغة و(إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين للغزالي)، وغيرهما. توفي في مصر سنة خمس ومائتين وألف للهجرة . رحمه الله تعالى . ينظر: الأعلام: 297،298/7.

([5]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج3ص 466-467، وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تح: الدكتور ضاحي عبد الباقي، 1422هـ/2001م، ج 10ص126 (الدعاء).

([6]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج526/02،ج546/13، ج74/16، ج266/17.

([7]).ينظر: أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر، تح:مصطفى شيخ مصطفى وميسّر عقّاد، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1428هـ/2007م، ص، 7-8.

([8]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج132/8، ج356/09.

منهجا في الإقراء والتّأليف حرّاً دون أن تعيقه عوائق. أولع بالجدل والمناظرة في مسائل النّحو والأصول؛ من مؤلّفاته: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، الأضداد، غريب إعراب القرآن، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء..توفي ببغداد سنة **577**هـ.[1]

21- السهيلي[2] (ت 581هـ). هو أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد اللّه السّهيلي، ولد بمالقة بالأندلس سنة:508هـ، أخذ عن علماء عصره، أتقن القراءات، ناظر في كتاب سيبويه، توفي سنة:581هـ، من مؤلّفاته: الأمالي، نتائج الفكر، الرّوض الأنف [3] .

22- **أبو علي الفارسي** [4] ، هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ولد بفسا قرب شيراز أخذ عن ابن السرّاج، توفي ببغداد عام 377هـ، من مصنّفاته: الإيضاح في النّحو، التّكملة في الصّرف، الحجّة في القراءات السّبع، من آرائه: الأسماء الستّة لا تعرب بالحروف، ولكن بالحركات. [5]

وبذلك يتبين لنا نقل القاسمي من أهم كتب اللّغة والنّحو عموما، وهناك كتب في معاني القرآن وغريبه وإعرابه، وكتب في اللّغة، والنّحو أخرى كان نقله فيها قليلا، ومن أصحابها:

1/النضر بن شميل التميمي (ت 204هـ) ؛ 2/ أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي [6] (ت 210هـ)؛ 3/أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي[7](ت 231هـ)؛ 4/ عبد الله بن يحيى اليزيدي[8] (ت237هـ). 5/يعقوب بن إسحاق بن السكيت [9] (ت 244هـ)؛ 6/ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري [10] (ت 276هـ)؛ 7/ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي [11] (ت 321هـ)؛ 8/ أبو

([1]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، أبو البركات، كمال الدّين بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ط، الجامعة السّورية،1957م/1377هـ، ص،05-15، بتصرّف.

([2]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج8/،132-133، ج175/16 .

([3]).ينظر: مقدّمةكتاب نتائج الفكر في النّحو، السّهيلي أبو القاسم، تح:عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان،ط1، 1412هـ/1992م، ص22-23، بتصرّف،

([4]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج126/14 ج257/15 ،ج279/15

([5]).ينظر: تاريخ النّحو، علي ناصف النّجدي، ص42

([6]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج257/06 ، ج70/8، ج387/17.

([7]).ينظر: محاسن التأويل القاسمي محمد جمال الدّين ،ج56/8، ج473/10.

([8]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج495/3.

([9]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج25/06، ج153/8، ج290/15.

([10]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج25/06،

([11]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج131/8.

جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت 338هـ)؛ 9/ يوسف بن أبي بكر السكاكي [1] (ت 626هـ)؛ 10/ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي [2] (ت 686هـ)؛11/ محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري [3] (ت 711هـ)؛ 12/ أحمد بن الحسين الجاربردي [4] (ت 746هـ)؛ 13/ أحمد بن محمد الفيومي [5](ت 770هـ)؛ 14/ محمد بن أبي بكر الدماميني [6] (ت 827هـ)؛ 15/ خالد بن عبد الله الأزهري [7] (ت 905هـ)؛ 16/ ابن الأثير (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) [8]؛ 17/ ابن فارس (فقه اللغة) [9] .

وقد ينقل القاسمي ـ رحمه الله ـ من كتب بعض اللغويين، والنحاة)دون التصريح بأسمائهم، ومؤلفاتهم، مثل قوله: (بعض علماء اللغة)، و(فقهاء اللّغة و (أئمة اللغة)، و(أكثر اللغويين)، و(الأكثرون) و(الأكثر) و(أهل العربية)، و(مذاهب النحاة)، و(بعض أهل العربية)، و(أهل المعاني)، و(أهل اللغة)، و(نحويي البصرة) و(من النحاة)، و(أكثر النّحاة) و(اللغويين) ، و(المحققون، بعض المحقّقين) وغير ذلك...

كما كان القاسمي ينقل من مصادر تفسيرية عديدة اعتمد عليها في تفسيره اللّغوي، بل عدّها من أسس منهجه، فقد ذكر في المقدمة شيئا من منهجه في النّقل من كتب التفسير وغيرها، وبخاصة التفاسير القديمة، إذ قال: "واستخرت الله تعالى في تقرير قواعده، وتفسير مقاصده ـ أي علم التفسير ـ في كتاب اسمه بعون الله الجليل، (محاسن التأويل) أودعه ما صفا من التحقيقات، وأوشحه بمباحث هي المهمات، وأوضح فيه خزائن الأسرار، وأنقد فيه نتائج الأفكار، وأسوق إليه فوائد التقطتها من تفاسير السلف الغابر، وفرائد عثرت عليها في غضون الدفاتر، وزوائد أستنبطها بفكري القاصر" [10].

([1]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج488/03.

([2]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج62/06، ج12/ 223، ج372/15.

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج64/9، ج377/13، ج10/16.

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج641/03،

([5]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج06/ 225، ج409/17، و339.

([6]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج106/11.

([7]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج28/06

([8]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج107/8، ج25/14، ج347/15.

([9]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج133/8، ج612/10.

([10]). محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج1، ص 5.

لقد كثرت وتنوّعت مصادر التّفسير اللّغوي عند القاسمي وتعدّدت، فهو ينقل من كتب التفسير وحواشيها بأنواعها واتجاهاتها، وكتب علوم القرآن، وإعجازه، وكتب معاني القرآن، وغريبه، وإعرابه، وكتب الحديث وعلومه، وكتب الفقه، وأصوله، والمذاهب الفقهية، وكتب علم الكلام والعقائد، وكتب الفكر الإسلامي، وكتب اللغة المتنوعة، والمعجمات اللّغوية، وكتب النحو، والبلاغة وعلم البيان، وكتب موسوعية أخرى عدها مرتكزات أساسية لمصادره في التفسير اللغوي كما سيتضح لنا، وهو يرجع ما ينقله من أقوال وآراء إلى أصحابها إما بذكر أسمائهم، وإما بذكر مؤلفاتهم وكتبهم.

والقاسمي إذ يأخذ من مصادر التراث الإسلامي المتنوعة، لم يكن ناقلا فحسب بل كان ناقلا واعيا مدقّقا محققا، فهو يحكم بين الآراء التي ينقلها ويجتهد فيها، ويقبل ما يرتضيه منها، ويرد ما يرفضه منها، ونراه يوازن بين الآراء، ويختار الصحيح منها، ويناقش ما يحتاج إلى مناقشة وحوار ودراسة، ونقد علمي، ولم يخرج عن الأسلوب العلمي في جميع ما ينقله أو يرده أو يناقشه، سواء كان ينقله بالمعنى أم بالنّص الكامل.[1]

إن هناك جانبا مهما من مصادره وهو ما يتعلق بمصادر التفسير النقلي، وهي الطرق الأربعة التي يفسر القرآن بها تفسيرا نقليا، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين فهذه تعد مصادر أساسية أخرى من هذا الجانب في التفسير اللغوي للقرآن.

ويكتفي القاسمي في الغالب بذكر العلماء والمؤلفين الذين ينقل من كتبهم دون ذكرها، ويلحظ عليه أحيانا نقل أقوالهم بالمعنى غير النّقل الحرفي، متصرّفا في عدد منها فيزيد أو ينقص منها، أو يغير فيها، إلى غير ذلك..

ب . كتب التفسير وحواشيها:

ذكرنا فيما سبق أن كتب التفسير . وبخاصة اللغوية . تعد مصادر ومراجع في التّفسير اللّغوي على اتجاهاتها المختلفة، لذا ينقل القاسمي منها قضايا مهمة، ومسائل أساسية في التفسير اللغوي، فقد كان يأخذ منها أكثر من غيرها من المصادر الأخرى، سواء أكانت تفاسير الرّواية، أم الدّراية، أم التّفاسير اللّغوية. من هذه التفاسير:

([1]).القاسمي ومنهجه في التفسير:230،123،77، ينظر: التفسير اللّغوي لمحاسن التّأويل، ماهر جاسم الأومري، ص29.

1. تفسير ابن جرير الطّبري(ت310هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، سكن بغداد إلى وفاته. أخذ عن علماء عصره وتتلمذ عليهم، وبخاصة في العراق والشام، ومصر، صاحب جامع البيان، وهو من أهمّ التفاسير وله غير هذا: تهذيب الألفاظ، وتاريخ الأمم والملوك، وغيرهما، كانت ولادته سنة أربع وعشرين ومائتين بآمل طبرستان، وتوفي سنة عشر وثلاث مائة ببغداد[1] . رحمه الله تعالى ..

وتفسير الطبري من مصادر التّفسير اللّغوي الأساسية عند القاسمي، فهو ينقل منها كثيرا، كبعض القضايا اللّغوية المتنوعة الخاصّة بالنّصّ القرآني الذي يفسره، مثل القضايا الدّلالية، والنّحوية، والصّرفية، والبلاغيّة، والظواهر اللّغوية، وقضايا لغوية أخرى.من ذلك آية: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ ﴾الأنبياء104 ،فقد ذكر أنّ الطبري جعل اللّام في قوله (للكتب) بمعنى (على)أي: على الكتب، وهو ما سمّاه النّحاة بالتّضمين، وذكر أنه القول المختار عند الطبري.[2]ونقل منه أمثلة كثيرة أخرى في مواضع من'محاسن التأويل'. [3]

2. تفسير الزّمخشري (ت:538هـ): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل.

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، المعروف بجار اللّه، ولد سنة 457هـ بزمخشر قرية من قرى خوارزم، قدم بغداد وسمع من عدد من علمائها عرف بالاعتزال، قويّ في مذهبه، وله من الكتب عدا هذا التفسير كتاب: الفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والمفصل في النّحو، وغيرها، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة. [4]

وتفسير الزمخشري . رحمه الله . من المصادر العمدة في التفسير اللغوي عند القاسمي، وهو ينقل منه كثيرا قضايا لغوية متنوعة، دلالية ، ونحوية، وصرفية، وبلاغية، وبيانية. من ذلك تفسير كلمتي (الخمر) و(الميسر) في آية: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ﴾ البقرة 219، إذ قال: "وحقيقة

([1]).ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان: 191/4، وما بعدها؛ وطبقات المفسرين ، الدّاودي محمد بن علي بن أحمد، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة عابدين، ط1،(1392هـ/1972م)، ج106/2، وما بعدها؛ والأعلام للزركلي: 294/6، والتفسير اللغوي(محاسن التأويل)، الأومري،ص31.

([2]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج 179/11. وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (ت 310هـ) أبو جعفر محمد بن جرير، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2 (1373هـ . 1954م)، 100/17، التفسير اللّغوي، محاسن التأويل، الأومري، ص31 .

([3]).ينظر:محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 311/2،275/6، 11/ 179، 553/13، 249/15، 31/16، 300/17.

([4]).ينظر: طبقات المفسرين للداؤدي: 314/2، وما بعدها، والتفسير اللّغوي محاسن التّأويل، ماهر جاسم الأومري، ص32.

الخمر: ما أسكر من كل شيء، وأما الميسر فهو القمار بكسر القاف مصدر من (يسر) كالموعد والمرجع من فعلهما، يقال يسرته إذا قمرته، واشتقاقه من (اليسر) لأنه أخذ مال الرجل بيسر وسهولة من غير كد ولا تعب، أو من (اليسار)؛ لأنه سلب يساره.. كذا في (الكشاف) بزيادة". [1]

ومن ذلك ما نقله عنه في إعراب (ما) في تفسير آية: ﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الكهف39، إذ قال: "قال الزمخشري: يجوز أن تكون (ما) موصولة مرفوعة المحل، على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره (الأمر ما شاء الله)، أو شرطية منصوبة الموضع، والجزاء محذوف بمعنى (أي شيء شاء الله كان).." [2]

والقاسمي يصرح في عدد من المواضع التي ينقلها من تفسير الزمخشري باسمه (الكشاف) [3]. وأخرى يذكره باسم الزّمخشري. وقد نقل منه أمثلة أخرى كثيرة غير هذه الأمثلة في مواضع أخرى [4].

3.حاشيّة ابن المنير(ت683هـ): الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال.

وهي حاشية على تفسير الكشاف، مؤلفها أحمد بن محمد بن منصور، ناصر الدين ابن المنير الإسكندراني المالكي، ولد سنة عشرين وست مائة، وهو من علماء الإسكندرية وأدبائها، وأخذ عن عدد من علماء عصره، وتتلمذ عليهم. وله من الكتب غير هذه الحاشية كتاب: (تفسير حديث الإسراء) على طريقة المتكلمين، و(ديوان خطب)، وغيرهما. توفي بالثغر سنة ثلاث وثمانين وست مائة رحمه الله تعالى. [5]

وتعد حاشية ابن المنير من المصادر الأساسية والمهمة في التفسير اللغوي عند القاسمي، وينقل منها كثيرا من القضايا اللغوية المتنوعة، كالقضايا الدلالية، والنحوية، والصرفية، والبلاغية والبيانية.من ذلك ما نقله منها في إعراب (لا) الأولى وفائدتها الدلالية، والنحوية في آية:﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،3/535-536، وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، للزّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ/1998م، الرياض السّعوديّة، ج39/1، وينظر: التفسير اللغوي لمحاسن التأويل، جاسم الأومري، ص32.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 31/11 ، وينظر: الكشاف: 485/2، وينظر: التفسير اللّغوي، محاسن التأويل، الأومري، ص32.

([3]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج60/06، ج132/11، ج246/12، ج13/ 418، ج52/16.

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج574/03، ج35/8، ج240/09،ج510/10، ج22/14،ج280/15

([5]).ينظر: فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي (ت 764هـ) محمد بن شاكر، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، (بيروت . لبنان)، دار صادر، (1973م)، 149/1، وما بعدها؛ وطبقات المفسرين للداؤدي: 88/1، وما بعدها، والأعلام للزركلي: 212/1، التفسير اللغوي، الأومري، ص33.

﴿يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ النّساء 65، فبعد أن ذكر بأن الزمخشري جعلها مزيدة لتأكيد معنى القسم ذكر تعليق ابن المنير على قول الزمخشري بقوله: "قال في (الانتصاف) يشير إلى أن (لا) لما زيدت مع القسم، وإن لم يكن المقسم به، دلّ ذلك على أنها إنما تدخل فيه لتأكيد القسم. فإذا دخلت حيث يكون المقسم به عليه نفيا، تَعَيَّنَ جَعْلُها لتأكيد القسم، طردا للباب. والظاهر عندي والله أعلم، أنها هنا لتوطئة النفي المقسم عليه. والزمخشري لم يذكر مانعا من ذلك"[1].

ومن ذلك ما نقله منها في تفسير كلمة (سكارى) في الآية:﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ الحجّ 02، إذ قال: "قال الناصر في (الانتصاف): بعد أن أثبت السكر المجازي نفى الحقيقي أبلغ نفي مؤكد بالباء. والسر في تأكيده التنبيه على أن هذا السكر الذي هو بهم في تلك الحالة، ليس من المعهود في شيء، وإنما هو أمر لم يعهدوا قبله مثله. والاستدراك بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ وكأنه تعليل لإثبات السكر المجازي" [2] والقاسمي يصرح في مواضع عديدة باسم هذه الحاشية (الانتصاف). [3]. وقد نقل منها أمثلة أخرى كثيرة في مواضع أخرى.[4]

4. تفسير الرّازي (ت606هـ): التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب).

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التيمي الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الملقب فخر الدين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، ولد بالرّي، وأخذ عن عدد من علماء عصره، وتتلمذ عليهم، وله من الكتب: المحصول في علم الأصول، وشرح أسماء الله الحسنى، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في البلاغة، وتعجيز الفلاسفة، وغيرها. توفي بهراة سنة 606هـ . رحمه الله تعالى. [5]

وتفسير الرازي من مصادر القاسمي المهمّة في التّفسير اللّغوي، وهو ينقل منه كثيرا من القضايا اللغوية المتنوعة، كالقضايا الدلالية، والنحوية، والصرفية، والبلاغية، والبيانية، وقضايا لغوية أخرى

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،372/5-377، وينظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، الأسكندري المالكي (ت683هـ) أحمد بن محمد بن المنير، دار الفكر، ط1 (1397هـ/1977م)، ج1، 539/538، التفسير اللّغوي(محاسن التأويل)، ص34.

([2]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج 186/12، وينظر: الانتصاف: 4/3، التفسير اللّغوي، محاسن التأويل، الأومري، ص34 .

([3]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج06/ 60، ج186/12 ، ج392/13، التفسير اللغوي، محاسن التأويل، ماهر الأومري، ص34.

([4]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج 574/03،ج155/8، ج305/9، ج557/10، ج57/14، ج231/15.

([5]).ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 248/4،وطبقات المفسرين للداؤدي:213/2، الأعلام، الزركلي203/7، التفسير اللغوي، الأومري ص32.

متنوعة. من ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (كيد) وتفسيرها في آية: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ النّساء 76، إذ قال: "و(الكيد): السعي في فساد الحال على جهة الاحتيال. يقال: كاد يكيده، إذا سعى في إيقاع الضرر على جهة الحيلة عليه. أفاده الرازي"[1]. ومن ذلك ما نقله منه في آية: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾البقرة 217، إذ قال: "وأشار الرازي إلى إعراب آخر وهو: إنّ (صد) و(كفر) معطوفان على (كبير) أي: قتال فيه موصوف بهذه الصفات"[2]. من ذلك آية:﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ النّمل66، نقل منه دلالة **بل** في الآية كما نقل عن السّمين الحلبي. قال القاسمي: قال الرّازي عن **بل**:"وهي **أم** الّتي بمعنى **بل** والهمزة. فالمعنى على الاستفهام على وجه الإنكار لإدراك علمهم بها، وأنّهم لم يبرحوا في حضيض الجهالة بحقيقتها، مع ما يتلى عليهم من أدلّة ثبوتها، ووافق هذا الرّأي السيوطي والمهائمي. وذهب غيرهما إلى إبقاء **بل** على أصلها من الإضراب الانتقالي."[3] ؛ أي تمسكّوا بالاستصحاب، وهو البقاء على الأصل. وقد نقل منه أمثلة كثيرة في مواضع أخرى. [4]

5. تفسير البيضاوي (ت:691ه) أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

هو أبو سعيد عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي الشيرازي، ولد في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز). كان علامة، عارفا بالفقه والتفسير، والعربية، والمنطق، وغير ذلك. وله من الكتب عد هذا التفسير كتاب: منهاج الوصول إلى علم الأصول، والغاية القصوى في دراية الفتوى في فقه الشافعية، وغيرهما. توفي بتبريز سنة إحدى وتسعين وست مائة [5] . رحمه الله تعالى ..

ويعد تفسير البيضاوي من مصادر القاسمي المهمة في التفسير اللغوي؛ إذ ينقل منه في مواضع عديدة قضايا لغوية، دلالية ونحوية، وبلاغية وبيانية، وغيرها.من ذلك ما نقله منه في بيان الدّلالة

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 310/5، وينظر: التفسير الكبير، الفخر الرّازي، المشتهر بالتّفسير الكبير، ومفاتح الغيب، للإمام محمد فخر الدّين الرّازي، دار الفكر، ط1، 1401ه/1981م، ج184/10، التفسير اللغوي لمحاسن التأويل، ص32.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج528/3-530. وينظر: التفسير الكبير،الرازي 33/6، التفسير اللغوي، ماهر الأومري، ص33.

([3]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج13، ص407

([4]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج58/06، ج65/8،ج240/9، ج468/10، ج407/13، ج378/15، ج82/16، ج306/17، وينظر: التفسير اللغوي لمحاسن التأويل، ماهر جاسم الأومري، ص33.

([5]).ينظر: طبقات المفسرين للداوُدي: 242/1، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي (ت 1089ه) أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت (د.ت)، ج392/5، وما بعدها؛ والأعلام للزركلي: 249/4،248، التفسير اللّغوي لمحاسن التأويل، ماهر الأومري ص34.

القرآنية للضّمير المتّصل (هم) في تفسير آية:﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ النّساء 83،بأنّ المقصود: طائفة من ضَعَفة المسلمين.[1]وقد نقل منه في مواضع أخرى. [2]

6. النّسفي (ت 710هـ): مدارك التنزيل وحقائق التأويل :

مؤلفه أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ونسبته إلى (نسف) ببلاد السند. فقيه حنفي مفسر، وله من الكتب عدا هذا التفسير كتاب:كنز الدقائق، في الفقه، والمنار في أصول الفقه، وعمدة العقائد، وغيرها. توفي سنة عشر وسبعة مائة . رحمه الله تعالى [3] ..

يعد تفسير النسفي من مصادر القاسمي القليلة في التفسير اللغوي ، وممّا نقله منه دلالة حرف الجر (على) في تفسير آية:﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ آل عمران 84، إذ قال:"عدي (أنزل) هنا بحرف الاستعلاء، وفي البقرة بحرف الانتهاء[4]لوجود المعنيين.إذ الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسول، فجاء تارة بأحد المعنيين، وأخرى بالآخر".[5]ونقل منه أمثلة أخرى في مواضع. [6]

7. تفسير السيوطي (ت 911هـ):الإكليل.

هو عبد الرّحمن جلال الدّين بن أبي بكر، انقطع زمنا للتصنيف، فكانت له مؤلفات عديدة في مختلف الفنون والعلوم، توفي 911هـ، من مؤلفاته: همع الهوامع في النّحو والاقتراح في أصول النّحو، والمزهر في اللّغة، والإتقان في علوم القرآن، وتفسير الجلالين،...[7] . وقد نقل منه في مواضع كثيرة. [8]

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 325/5، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (ت 791هـ) عبد الله بن عمر، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت)، ج104/2، التفسير اللغوي لمحاسن التأويل، ماهر الأومري، ص34.

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج162،

([3]).ينظر:هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي ، مطبعة وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، (1951م)، 464/5؛ وينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ج32/6؛ والأعلام: 192/4، التفسير اللغوي، الأومري، ص35 .

([4]).يقصد بذلك حرف الجر (إلى) في قوله تعالى [**وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا**] (البقرة: 136).

([5]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 135/4؛ وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (ت 701هـ) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، دار الفكر، (د.ت)، ج168/1، التفسير اللغوي، محاسن التأويل، ماهر الأومري، ص35 .

([6]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج330/06، ج287/15.

([7]).ينظر: تاريخ النحو، علي نجدي ناصف، ص48/47.

([8]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،،ج510/10، ج297/12، ج380/13،ج136/14، ج256/15، ج275/17.

8. تفسير ابن كثير (ت 774هـ): تفسير القرآن العظيم

هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ولد بقرية شرقي بُصرى من أعمال الشام سنة701 هـ، تتلمذ وأخذ عن عدد من علماء عصره، وله من الكتب: البداية والنهاية، وشرح صحيح البخاري، وجامع المسانيد، توفي بدمشق سنة 774 هـ[1] . رحمه الله تعالى ..

ويعد تفسير ابن كثير من المصادر الأساسية عند القاسمي، وينقل منه كثيرا، قضايا لغوية متنوعة، دلالية، وبلاغية، وبيانية، من ذلك ما نقله منه في تفسير كلمة (القرى) ودلالتها في آية:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ يوسف 109، إذ قال: "قال ابن كثير: والمراد بالقرى هنا: المدن. أي: لأنهم من أهل البوادي الذين هم أجفى طباعا وأخلاقا"[2].ومن ذلك ما نقله منه في تفسير آية: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ﴾الإسراء 29؛ إذ قال: "وجعل ابن كثير قوله تعالى:﴿فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾من باب اللف والنشر المرتب. قال: أي: فتقعد، إن بخلت ملوما يلومك الناس ويذمونك، ويستغنون عنك" [3] أي: يلومك الناس إن بخلت، وتصبح محسورا، أي مقطوعا عن النفقة والتّصرف إن أسرفت[4]، ومعلوم أن أسلوب اللّفّ والنشر هو من الموضوعات اللغوية والبلاغية. ومن ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (لحم) في آية: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ ﴾المائدة 03 ،إذ قال: "قال ابن كثير: وقوله تعالى: ولحم الخنزير. يعني: إنسِيّه ووحشيّه، واللحم يعم جميع أجزائه حتى الشحم كما هو المفهوم من لغة العرب، ومن العرف المطرد". [5]، فلا مجال للتلاعب كما تلاعب بنو إسرائيل. وقد نقل منه في مواضع كثيرة. [6]

([1]).طبقات المفسرين للداودي: 110،111/1، والأعلام للزركلي: 317/1-318، التفسير اللغوي (محاسن التأويل)، ص35.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 297/9، وينظر: تفسير القرآن العظيم، الإمام أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ/2002م، ج496/2، التفسير اللغوي، محاسن التأويل، ص36 .

([3]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين ، 223/10، وينظر: تفسير القرآن العظيم: 37/3، التفسير اللغوي، محاسن التأويل، الأومري، ص36 .

([4]).صفوة التفاسير ، محمد علي الصابوني، دار الفكر، (بيروت)، ط2، (1419هـ/1998م)، 2/ 146/145، التفسير اللغوي، الأومري،ص36.

([5]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 31/6، ينظر: تفسير القرآن العظيم: 7/2، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، ماهر الأومري، ص36.

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج426/9، ج435/13، ج38/14، ج319/15، ج400/17.

9.تفسير المهائمي(ت835هـ):تبصير الرّحمن وتيسير المنّان ببعض ما يشير إلى إعجاز القرآن

هو أبو الحسن علي بن أحمد بن علي المهائمي، مولده ووفاته في (مهائم) بالهند. كان باحثا ومفسّرا، وله مصنفات عدّة منها كتاب: أدلة التوحيد، وكتاب خصوص النعم في شرح فصوص الحكم. ... توفي سنة 835هـ [1] ـ رحمه الله .. وتفسير المهائمي من مصادر التفسير اللغوي عند القاسمي الّتي أكثر في الأخذ منها، وقد نقل منه قضايا لغوية بخاصة دلالة الألفاظ القرآنية، وتفسير غريبها. من ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (دعاء) وتفسيرها في آية:﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضًا ﴾النّور 63،بأن معناها: "أمر، أي: لا تجعلوا أمره بينكم كأمركم بينكم . يجاب تارة دون أخرى. لأنه واجب الطاعة لا يسقط بالانسلال عن جملة المدعو"[2].ومن ذلك ما نقله منه في بيان دلالة (فليرتقوا) و(الأسباب) في آية:﴿فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ﴾ص10، بأن المعنى: "فليصعدوا في الأسباب التي هي معارج الوصول إلى العرش ليستووا عليه، فيدبروا العالم وينزلوا الوحي على من شاؤوا وأنّى لهم ذلك؟؟" .[3] وقد نقل منه أمثلة عديدة، في مواطن مختلفة. [4]

10.تفسير البقاعي (ت885هـ): نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور.

هو إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي، ولد سنة 809 هـ، وأصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق، وكان محدثا ومفسرا، ومؤرخا، وأديبا، أخذ عن عدد من شيوخ عصره، وتتلمذ عليهم، وله من الكتب: عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، وديوان شعر سماه: إشعار الواعي بأشعار البقاعي، وجواهر البحار في نظم سيرة المختار، وغيرها، مات في 885هـ بدمشق[5]رحمه الله.

وقد نقل القاسمي من هذا التفسير عددا من القضايا اللغوية في التفسير، كالقضايا الدلالية، والنحوية، والبلاغية، والبيانية وغيرها.من ذلك ما نقله منه في قضية تذكير الفعل (تشابه) في آية : ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾ البقرة 70 ؛ إذ قال: "قال البقاعي: وذكّر الفعل ؛ لأن كل جمع حروفه

([1]).ينظر: الأعلام للزركلي، 63/5، التفسير اللغوي، محاسن التأويل، ماهر جاسم الأومري، ص36.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 242/12؛ وينظر: تبصير الرحمن وتيسير المنان ببعض ما يشير إلى إعجاز القرآن، المهائمي (ت835هـ)، أبو الحسن علي بن أحمد بن علي، مطبعة بولاق بمصر، (د.ت)، 76/2، التفسير اللغوي (محاسن التأويل)، ماهر الأومري، ص36.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، 148/14، ينظر: تبصير الرحمن، المهائمي، 202/2، التفسير اللغوي، (محاسن التأويل)، الأومري، ص36.

([4]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج255/06، ج346/12، ج249/15.

([5]).ينظر: شذرات الذهب،الحنبلي، 340/7،339، والأعلام، الزركلي50/1، والتفسير اللغوي(محاسن التأويل)، ماهر الأومري، ص37.

أقل من حروف واحده، فإن العرب تذكره،. نُقِلَ عن سيبويه" [1] ومن ذلك ما نقله منه في دلالة الفعل (يكون) النحوية، والبلاغية والبيانية واقترانه بالفاء في آية:﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ آل عمران 59؛ إذ قال: "قال البقاعي: وعبر بصيغة المضارع المقترن بالفاء في (فيكون) دون الماضي، وإن كان المتبادر إلى الذهن أن المعنى عليه حكاية للحال وتصويرا لها إشارة إلى أنه كان الأمر من غير تخلف، وتنبيها على أن هذا هو الشأن دائما يتجدد مع كل مراد، لا يتخلف عن مراد الآمر أصلا كما تقدم في التصريح به في آية: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ آل عمران 47". [2]. ونقل منه في مواضع أخرى. [3]

11 .تفسير أبي السّعود (ت 982هـ): إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم

هو أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، ولد سنة 898هـ بالقسطنطينية، تتلمذ عن عدد من شيوخ عصره، ، وله من الكتب بعض الحواشي على بعض تفسير الكشاف، وتحفة الطلاب في المناظرة وغيرها، وكان مفسرا وشاعرا، توفي 982هـ ، بالقسطنطينية [4]. رحمه الله ..

ويعد تفسير أبي السعود من مصادر التفسير اللغوي المهمة عند القاسمي، نقل منه كثيرا كسابقه تفسير الزمخشري في قضايا لغوية متنوعة، دلالية، ونحوية، وصرفية، وبلاغية، وبيانية، ولم يذكر هذا الكتاب، من ذلك ما نقله منه في إعراب (المر) من فواتح السور، والحروف المقطعة وبيان دلالتها القرآنية في آية: ﴿الٓمٓرٰ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ﴾الرّعد 01، قال: "قال أبو السعود: (المر) اسم للسورة، ومحله: إما الرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه السورة مسماة بهذا الاسم وإمّا النّصب بتقدير فعل يناسب المقام،نحو: اقرأ، أو اذكرْ"[5].ونقله منه معنى قوله (نذيرا) ودلالتها الصرفية في آية:﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾الفرقان 01.

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 154/2؛ وينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي (ت 885هـ) أبو الحسن إبراهيم بن عمر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، (1389هـ. 1969م)، ج1، ص470/469، التفسير اللغوي(محاسن التأويل) ماهر الأومري، ص37.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 111/4، وينظر: نظم الدرر، البقاعي، 427/4، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، ص37 .

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج307/01، ج155/8، ج36/11.

([4]).شذرات الذهب، الحنبلي، 398/8، وما بعدها، وينظر: الأعلام للزركلي، 288/7، التفسير اللغوي،(محاسن التأويل)، ماهر الأومري، ص38.

([5]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين ، 425/9، وينظر: إرشاد العقل السليم، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، العمادي أبو السعود محمد بن محمد، مطبعة علي صبيح وأولاده، مصر، (د.ت)، 95/3، التفسير اللّغوي(محاسن التأويل) ماهر الأومري، ص38.

إذ قال: "و(النذير) صفة بمعنى (منذر)، أو مصدر بمعنى الإنذار". [1]، ونقل منه كثيرا [2] .

12.حاشية الخفّاجي (ت 1069هـ): عناية القاضي وكفاية الراضي.

وهي حاشية على تفسير البيضاوي، مؤلفها أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري، ولد ونشأ بمصر، ونسبته إلى قبيلة خفاجة؛ من تصانيفه: شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وديوان الأدب في ذكر شعراء العرب، توفي بمصر سنة 1069هـ[3]، رحمه الله تعالى.

حاشية الخفاجي من مصادر القاسمي في التّفسير اللّغوي، نقل منها كثيرا ، قضايا لغوية متنوعة.من ذلك آية:﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ﴾ القيامة 14، إذ قال "قال الشهاب: (بصيرة) مجاز عن الحجة الظاهرة. أو (بصيرة) بمعنى (بينة)، وهي صفة لـ(حجة) مقدرة، وجعل الحجة بصيرة لأن صاحبها يبصر بها، فالإسناد مجازي، أو هي بمعنى (دالة) مجازا. أو هو استعارة مكنية وتخييلية. و(الإنسان) مبتدأ، و(بصيرة) خبره، و(على) متعلق به. والتأنيث للمبالغة، أو لكونه صفة (حجة)"[4]يقصد أنّ كلمة (حجّة) هي الموصوف المحذوف، و(بصيرة)، صفتها، والتّقدير:(حجّة بصيرة). وهو يصرح بهذه الحاشية باسم (العناية) في مواضع عديدة. وقد نقل منها كثيرا. [5]

13. كتاب أبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت 745هـ) : (البحر المحيط) :

نقل من تفسير أبي حيّان البحر المحيط- كثيرا من المسائل النّحوية واللّغوية، من ذلك ما بيّنه عن دلالة (**على**) في آية: ﴿.. وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ ...﴾النّور 31، إذ قال: قال أبو حيّان:" عدّى (يضربن) بـ(**على**) لتضمّنه معنى الوضع، أي ويضعن خمرهن على جيوبهنّ-ثمّ قال القاسمي:-وجعله الرّاغب ممّا يتعدّى بها دون التّضمين." [6]، وقد نقل منه في مواطن أخرى. [7]

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 335/12، وينظر: إرشاد العقل السليم: 77/4، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، الأومري، ص38.

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي جمال الدّين ، 306/6، 18/8، 255/9، 506/10، 121/11، 189/12، 362/13، 19/14، 251/15، 31/16، 297/17.

([3]).الأعلام، الزركلي، 227/1-228 ، التّفسير اللّغوي (محاسن التأويل)، ماهر جاسم الأومري، ص38.

([4]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 219/16، وينظر: حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي) عن تفسير البيضاوي: الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط1، (1417هـ /1997م)، 342/3، التّفسير اللّغوي (محاسن التأويل)، الأومري، ص38.

([5]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 132/6، 18/8، 284/9، 466/10، 07/14، 236/15، 339/17.

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج12، ص302-303.

([7]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 119/6،55/8، 293/9، 358/9، 13/11، 192/12،258/15، 10/16.

14. أبو العباس بن يوسف المعروف بـ (السّمين الحلبي) (ت 756هـ)

نقل منه في عدد من المواضع ، كآية:﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ النّمل 66، قال:" قال السّمين:فيه وجهان: أحدهما-أنّ(في) على بابها، و(ادّارك) وإن كان ماضيا لفظا، فهو مستقبل معنى، لأنّه كائن قطعا كآية:﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾النّحل 01، وعلى هذا فـ(في) متعلّق بـ(ادّارك)، والثّاني-أنّ (في) بمعنى الباء.أي بالآخرة." [1] أي ضمّنت (في) معنى (**الباء**)، وعلى هذا فيتعلّق بنفس علمهم. كقولك (علمي بزيد كذا).ونقل عنه في موضع آخر من آية:﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗىۗ..﴾ الرّوم 08، في دلالة **ما** ودلالة الجملة الّتي بعدها " قال السمين(**ما**)نافية، وفي هذه الجملة وجهان : **الأوّل**: أنها مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها. **الثّاني**: أنها معلقة للتفكر. فيكون في محل نصب على إسقاط الخافض.إه"[2]، و نقل منه في مواضع.[3]

15. القاشاني: رضا كحالة، محمد بن محمد الشهير بمؤمن القاشاني فاضل من آثاره: كتاب منتخب من إحياء علوم الدّين للغزالي، كان حيا في: 1623م.[4]

وبذلك يتبين لنا أن القاسمي قد نقل من أهم كتب التفسير وحواشيها، وهناك كتب تفسير أخرى كان نقله منها قليلا في معظمها وغالبها، ونذكر من أصحابها:

1/ أبا مسلم بن عمر الأصفهاني [5] (ت 322هـ)؛

2 / محمد بن علي بن إسماعيل القفال [6] (ت 365هـ)؛

3/ علي بن أحمد الواحدي [7] (ت 468هـ)؛

([1]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج407/13.

([2]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج457/13-458.

([3]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 393/13، 67/16، 322/17.

([4]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 601/10، 33/14، 401/15 ومعجم المؤلفين (695/3)، .

([5]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج512/03، ج466/09، ج466/10، ج177/11.

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج524/03،

([7]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج196/8، ج16/ 223،

4/ الحسين الفراء البغوي (ت 516هـ)؛

5/ عبد الخالق بن غالب بن عطية [1] (ت 541هـ)؛

6/ علي بن محمد الحرالي [2] (ت 638هـ).

7/ محمد القرطبي ، [3] (ت 671هـ).

8/ علي بن محمد بن إبراهيم الخازن، (ت 741هـ).

9/ أبا حفص عمر بن عادل(ت 880هـ).

10/ جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، صاحب "الإكليل".

11/ عبد الحكيم شمس الدين السيالكوتي الهندي [4] (ت 1076هـ).

12/ محمد علي الشوكاني (ت 1250هـ).

13/ صديق حسن خان (ت 1307هـ).

14/ محمد عبده [5] (ت 1324هـ).

وينقل القاسمي في عدد من المواضع من كتابه من بعض المفسرين ولكن لا يصرح بأسمائهم، ولا أسماء تفاسيرهم، ومؤلفاتهم، مثل قوله:'بعض المفسرين' ، و'من المفسرين' و'كثير من المفسرين'،و'جمهور المفسرين' و'المفسرون'، و'نحاة المفسرين، و'بعض مفسري الزيدية'، وغير ذلك.

ج .كتب معاني القرآن وغريبه وإعرابه: كتب معاني القرآن، وغريبه، وإعرابه مصادر، ومراجع مهمّة في التّفسير اللّغوي للقرآن ؛ لذا ينقل القاسمي منها قضايا كثيرة مهمة، لكنّه اعتمد على عدد منها لما فيها من معان وغريب وإعراب، ونحو وأساسا لتعلّقها بالقرآن.

1.كتاب الفرّاء (ت 207هـ):معاني القرآن :

مؤلفه أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، فارسي ، ولد بالكوفة، كان مولى لبني أسد ، وكان إماما ثقة، أخذ عن الكسائي، لقّب بأمير المؤمنين في النّحو، جالس الخليفة العبّاسي المأمون، وأدّب

(1).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج245/06، ج19/14.

(2).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج442/03، و527، ج408/9، ج469/10،ج41/14،ج258/15.

(3).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ،ج379/11، ج401/15.

(4).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج521/03.

(5).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج176/11، ج220/02.

أولاده، من كتبه: (اللغات)، و(النوادر)، و(المذكر والمؤنث)، وغيرها. توفي سنة 207هـ.[1]رحمه اللّه.

ويعد معاني القرآن للفراء من مصادر القاسمي ؛ نقل منه عددا من القضايا اللغوية المتعلّقة بالقرآن. من ذلك ما نقله منه في دلالة كلمة (سكرا) ودلالة (رزقا حسنا) في آية:﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًا﴾ النّحل67، بأن معنى الأول: الخمر نفسها. ومعنى الثاني: الزبيب والتمر وما أشبههما[2].ومن ذلك ما نقله منه في بيان الدلالة البلاغية للتشبيه في آية: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ﴾ البقرة 171، إذ قال:"قال الفراء: أضاف تعالى المثل إلى الذين كفروا ثم شبههم بالراعي ولم يقل كالغنم. والمعنى . والله أعلم . مثل الذين كفروا كالبهائم التي لا تفقه ما يقول الراعي أكثر من الصوت، فأضاف التشبيه إلى الراعي والمعنى في المرعي. قال: ومثله في الكلام (فلان يخافك كخوف الأسد) المعنى: كخوفه الأسد، لأن الأسد معروف أنه المخوف"[3]، والمفهوم من كلام الفراء هو تعيين المشبه والمشبه به، ووجه الشبه في أصل الكلام كما يفهم من الآية، فالمشبه هو (الذين كفروا)، والمشبه به هو (البهائم)، ووجه الشبه هو عدم فقه صوت الراعي الذي يصوت بالبهائم. كما نقل القاسمي عنه في تفسير آية:﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾غافر 43،"في الصّحاح قال الفرّاء (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا محالة، ولا بدّ، فجرت على ذلك وكثرت حتّى تحوّلت إلى معنى القسم، وصارت بمنزلة حقّا، فلذلك يجاب عنها بالّام. ألا تراهم يقولون:(لا جرم لآتينّك)وقد حقّق الكلام فيها ابن هشام في المغني(بحث) والسيوطي في همع الهوامع في بحث إنْ والقسم." [4]ونقل منه كثيرا. [5]

([1]).ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: ص81، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: 333/2.والنّحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمد الطّنطاوي:119/118، التفسير اللّغوي (محاسن التّأويل)، ص42.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 124/10؛ وينظر: معاني القرآن، الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، عالم الكتب، ط3، 1403هـ/1983م، بيروت لبنان، ج 109/2.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 35/3، وينظر: معاني القرآن، للفراء، 99/1، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، ص42.

([4]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 14/ 135-136

([5]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي جمال الدّين ، 13/8، 450/9، 435/13، 30/14، 287/15، 233/17، 300/17، 387/17.

2 . الزجّاج (ت 311هـ): معاني القرآن وإعرابه

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، لزم المبرد ، وله من الكتب : (الاشتقاق) ومختصر في النّحو، و(القوافي) و(النّوادر)، و(شرح أبيات سيبويه) وغيرها، من آرائه جواز إعمال **لعلّ** و**كأنّ** حين تتّصل بهما **ما**. توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة . [1]

معاني القرآن للزجاج مصدر مهمّ في تفسير القاسمي اللّغوي، وقد نقل منه عددا من القضايا اللغوية، من ذلك ما نقله منه في إعراب بعض الألفاظ القرآنية في آية: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾القلم 02 ؛ إذ قال: "قال الزجاج: (أنت) هو اسم (ما)، و(بمجنون) الخبر. وقوله (بنعمة ربك) كلام وقع في البين. والمعنى: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك"[2].ومن ذلك ما نقله منه في دلالة (القرء) في آية:﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾البقرة 228، قال:"و(القرء)من الأضداد. يطلق على الحيض والطهر. نص عليه من اللغويين: أبو عبيد، والزجاج، وعمرو بن العلاء وغيرهم"[3] ويلحظ أنّ الزجاج لم ينصّ على أنها من الأضداد، وإنما اكتفى بقوله: بأنها تطلق على الحيض والطهر، فيفهم من كلامه أنها من الأضداد كما هو واضح [4].ونقل منه كثيرا.[5]

3 . كتاب الرّاغب الأصفهاني (ت525هـ):مفردات ألفاظ القرآن

هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني المعروف بالراغب. سكن بغداد، واشتهر فيها. وله من الكتب: محاضرات الأدباء، وكتاب الذريعة في مكارم الشريعة، وكتاب جامع التفسير وغيرها. توفي سنة 525هـ [6] . رحمه الله تعالى.

ويعد مفردات ألفاظ القرآن، من مصادر القاسمي اللّغويّة، نقل منه قضايا لغوية لدى تفسيره. من ذلك ما نقله منه في بيان دلالة كلمة (التذكية) في آية:﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ المائدة 03، إذ قال:

([1]).ينظر: نزهة الألباء، ابن الأنباري، 183،185، وبغية الوعاة: 411/1-411، تاريخ النّحو، علي النّجدي ، ص29، التفسير اللغوي، ص42.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 252/6، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، عالم الكتب، ط1408،1هـ، بيروت، 204/5.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 242/3، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 302/1، وما بعدها.

([4]).ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 302/1، وما بعدها.

([5]).ينظر: محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 72/8، 354/9، 603/10، 383/13، 299/15، 156/16، 307/17.

([6]).ينظر: الأعلام،الزركلي، 279/2، التفسير اللغوي (محاسن التّأويل)، ماهر الأومري، ص43.

"قال الراغب: حقيقة التذكية إخراج الحرارة الغريزية. لكن خص بالشرع بإبطال الحياة على وجه دون وجه"[1]. ومن ذلك ما نقله منه في بيان الدلالة القرآنية لكلمة (الإثم) في آية:﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَٰٓئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ النّساء 112، بأنه ـ أي الإثم ـ أعم من العدوان[2]. وهذا يعني أنهما ليسا مترادفين، فدلالة (الإثم) أعم من دلالة (العدوان)؛ لأن الإثم يعني: الذنب وأن يعمل الإنسان ما لا يحل من الأعمال[3]، والعدوان يعني الظلم ومجاوزة الحد[4]، والإثم يعني أيضا: ترك ما أمر الله بفعله ـ والعدوان ـ أيضا ـ تجاوز حدود الله، وفروضه[5] ، والأول أعم من الثاني؛ ولذلك عطف أحدهما على الآخر في آية:﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ المائدة 02، والعطف يقتضي المغايرة واختلاف الدلالة والمعنى. وهناك مواضع أخرى نقلها منه. [6]

4.كتاب العكبري (ت 616هـ):التبيان في إعراب القرآن

هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، ولد سنة 538هـ ببغداد، وأصله من عكبرا، أخذ من عدد من شيوخ عصره النحو، واللغة، والفرائض، وغير ذلك، وله من الكتب: إعراب الحديث، والتفسير، و(إيضاح المفصل، وغيرها، توفي سنة 616هـ [7] . رحمه الله .

و التبيان في إعراب القرآن من مصادر التفسير اللغوي عند القاسمي فقد نقل كثرا من القضايا من ذلك بيان الدلالة القرآنية، والنحوية، والصرفية لكلمة (باطلا) في آية:﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾آل عمران191، إذ قال: "قال أبو البقاء: (باطلا) مفعول من أجله. والباطل هنا: فاعل بمعنى المصدر، مثل: العاقبة والعافية. والمعنى: ما خلقتهما عبثا ويجوز أن يكون حالا. تقديره: ما خلقت

([1]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 37/4؛ وينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 425هـ)، تح: صفوان عدنان داودي، (دار القلم ـ دمشق)، (الدار الشامية ـ بيروت)، ط1، (1416هـ ـ 1996م)، ص330، التفسير اللغوي(محاسن التأويل) ص43.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 452/5، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 64.

([3]).ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، 72/4 (الإثم)، التفسير اللغوي (محاسن التأويل)، ماهر الأومري، ص43.

([4]).ينظر: م. ن : 360/4 (عدا). وينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي (ت 770هـ) أحمد بن محمد بن علي، دار القلم، مكتبة لبنان، (بيروت ـ لبنان)، 1987، ج 543/2، التفسير اللغوي(محاسن التأويل) ماهر الأومري، ص43.

([5]).ينظر: جامع البيان للطبري: 66/6.

([6]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج512/03.

([7]).ينظر: بغية الوعاة، السيوطي جلال الدين، 38/2، وما بعدها، والأعلام: 208،209/4، التفسير اللغوي(محاسن التأويل) الأومري، ص44.

هذا خاليا عن حكمه. ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف، أي: خلقا باطلا. انتهى"[1] . ومن ذلك ما نقله منه في بيان الدلالة القرآنية والصرفية لكلمة (إناثا) في آية:﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ النّساء117، إذ قال: "وقال الإمام أبو البقاء: قوله تعالى (إلا إناثا) هو جمع أنثى على (فعال)، ويراد به كل ما لا روح فيه من صخرة وشمس ونحوهما"[2] . ومن ذلك ما نقله منه في إعراب كلمة (مِن) في آية: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾ البقرة 265، إذ قال: "قال أبو البقاء: يجوز أن يكون (من) بمعنى (اللام) أي: تثبيتا لأنفسهم. كما تقول: فعلت ذلك كسرا من شهوتي. ويجوز أن تكون على أصلها، أي: تثبيتا صادرا من أنفسهم"[3] .وهذا من باب تضمين **من** معنى **اللّام**. ونقل منه كثيرا. [4]

5. ابن تيمية وتلميذه بن القيّم [5]:قد نقل منهما ومن كتبهما الكثير من القضايا الأصولية والفقهية والشرعيّة والكلاميّة، دون ذكر هذه الكتب؛ من ذلك ما نقله من ابن تيميّة عن آية: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ طه 63، فقد وردت قراءة سبعيّة (إنّ هذان لساحران)، بتشديد النّون، في **إنّ** وهي عامل نصب ينصب الاسم بعدها، وهنا في هذه الآية بقي الاسم في حال المثنّى مرفوعا بالألف(هذان)، فكان للنّحاة في ذلك عدّة تخريجات، منها ما نقله القاسمي عن ابن تيميّة مبديا رأيه في هذه المسألة، قال عنه:" أنّه لمّا كان الإعراب لا يظهر في الواحد، وهو (هذا) جعل كذلك في التّثنيّة، ليكون المثنّى كالمفرد لأنّه فرع عليه. واختار هذا القول الإمام تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن تيميّة–رحمه اللّه تعالى–وزعم أنّ بناء المثنّى إذا كان مفرده مبنيّا، أفصح من إعرابه. قال: وقد تفطّن لذلك غير واحد من حذّاق النّحاة.."[6] ، لقد استدلّ ابن تيميّة بأصل من أصول النّحو، وهو أنّ

([1]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، 324/4، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت 616هـ) أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة، (1396هـ. 1976م)، ج320/1، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، الأومري، ص44.

([2]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، 476/5، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 390/1، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، الأومري، ص44.

([3]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين، 340/3، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 216/1، التفسير اللغوي(محاسن التأويل)، الأومري، ص44.

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، 462/3، 47/8، 303/9، 55/11، 110/14، 287/15، 253/16،

([5]).محاسن التأويل، القاسمي جمال الدّين ، 606/10، 618/10، 366/15.

([6]).محاسن التّأويل، القاسمي محمد جمال الدّين ، ج106/11.

المثنّى فرع المفرد، فالبناء في **هذان** إنّما كان على هذا البناء، لأنّه فرع عن المفرد **هذا** المبني، وهو أفصح من إعرابه، كما رأى ابن تيميّة.

خلاصة هذا الفصل أنّ القاسمي-رحمه اللّه-واحد من الّذين سبقت عناية اللّه لهم ليتهيّؤوا في ظروف صعبة جدّا لخدمة هذا الدّين، بما أوتوا من ذكاء حادّ وعزيمة وقّادة، لا يقف في وجههم سدّ أو مانع من القيام بهذا الرّسالة العظيمة، كما أنّه إذا أراد اللّه إنفاذ أمر هيّأ له أسبابه، فقد تهيّأ للقاسمي أسرة شريفة النّسب تعرف ما لها وما عليها، فقد عملت هذه الأسرة على تكوين هذا العالم وتربيته أحسن تربيّة، بل وتقديم كلّ أسباب النّبوغ، من جهد ومعلّمين ومراجع، فلا يتفرّغ إلاّ للقراءة والبحث، فكان نتاج هذا العمل عالما فذّا يدرّس ويخطب ويعظ، ويؤلّف، فكان نتاج تأليفه وهو لم يبلغ الخمسين من عمره أكثر من مئة مؤلّف، وخير هذه المؤلّفات جميعا تفسيره محاسن التأويل، والّذي بلغ سبعة عشرا جزءا بلغت شهرته الآفاق، وقد أشاد به خيرة العلماء والمفكّرين، كيف لا وهو يضمّ طيّاته أحسن ما قرأ في كلّ فنون العلم والمعرفة، حتّى عدّ حقيقة لا مراء فيها أنّ الرّجل موسوعيّ بلا منازع، جمع في تفسيره ما زخرت به مؤلّفات السّلف والخلف، بل وطعّمه بما حدث في زمانه من كشوفات علميّة أتت بها الحضارة الغربيّة.

الفصل الأول

أسس الاستدلال النّقلي والعقلي عند القاسمي، وموقفه منها

- السّماع (النّقل) {القرآن الكريم، القرآآت، الحديث، كلام العرب (نثرا وشعرا)}.
- القياس بروافده: التّعليل+العلّة بأنواعها+التقدير.
- مصطلحاته النّحويّة.
- موقفه من النّحاة.

المبحث الأوّل: السّماع

من خلال دراستنا لتفسير القاسمي، محاسن التّأويل، وجدنا للرّجل شخصيّة قويّة، مستقلّة برأيها، مبنيّة على اجتهاد ومقدرة في معالجة النّصوص، والمقارنة بينها، لا على تقليد أعمى، لغيره أو لمن سبقه ناقلا بلا وعي، فهو يحاضر ويناقش مدافعا عن رأيه، أو عن رأي غيره إذا اعتقد أنّه الحق جامعا للأقوال، وللآراء، مجلّيا ما فيها من سداد أو خطأ حسب المسألة التي هو بصدد عرضها ، فأنت تراه يعارض سيبويه إن رأى الصّواب مع غيره، وهو مع سيبويه إن كان الحقّ معه، ويترضّى عنه، بل ويرى ويتمنّى لو شُرِحَ كتابُه"الكتاب" بأفضل الشّروح، وذيّل بأحسن الحواشي والشّروح.[1]

لقد كان القاسمي سائرا على درب النّحاة واللّغويين الّذين رسموا لنا معالم الاستدلال النّحوي، والّتي أطلق عليها فيما بعد بأصول النّحو، من سماع وقياس وإجماع واستصحاب واستحسان وتعليل وغيرها. فهو مع هذه الأصول لا يخرج عنها، فحين تراه يناقش النّحاة في آرائهم تدرك أنّ الرّجل له مكانته، فهو نحويّ من الطّراز الأوّل.

وقبل أن نتناول طريقته ومنهجه في الاستدلال من خلال هذه الأصول، وجب علينا التعريف بها ولو بشكل مجمل كتمهيد لولوج هذا الموضوع ونبدأ بـ:

السّماع : "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النّقل الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة." [2] والمفهوم من هذا القول –حسب الباحث بن لعلام– أنّ "السّماع أو النّقل–كما ارتضى ابن الأنباري تسميته– مقيّد بثلاثة شروط: الفصاحة، صحّة النّقل(التواتر)، والطّرد." [3] ، أمّا الشريف الجرجاني فيعرّفه بقوله:" هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلّيّة مشتملة على جزئياته."[4] والجلال السّيوطي يوضّح ما سبق عن الكلام العربي بقوله:" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام اللّه تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه — صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر."[5] ، وقد فصّل النّحاة والأصوليون

([1]).جمال الدّين وعصره، ظافر القاسمي، ص365.

([2]).لمع الأدلّة، أبو البركات، عبدالرّحمن كمال الدّين، بن محمد الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطابع الجامعة السّوريّة، دمشق، 1377هـ/1957م، ص:81.

([3]).مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، دار الأمل للطباعة والنّشر، تيزي وزو، الجزائر،2011م،ص34.

([4]).التّعريفات، الشّريف الجرجاني، علي بن محمد المعروف بالشّريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط، 1985م ص21.

([5]).الاقتراح في علم أصول النّحو، السّيوطي جلال الدّين، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة،1426هـ/2006م، ص74.

مصادر السّماع، وحدّوها بثلاثة : القرآن الكريم بتنوّع قراءاته، حتّى الشّاذّة إذا وافقت وجها من وجوه العربية، والحديث النّبوي الشّريف، على اختلاف بين النّحاة في الأخذ به وكلام فصحاء العرب شعرا ونثرا[1] ، وللعلم فإنّ السّماع هو الأصل الأوّل الّذي انْطُلِقَ منه في التّقعيد للعربيّة، حفاظا على القرآن من اللّحن، وللعربيّة من أن يصيبها الزّوال، أو أن يُخْرَقَ سمتُها، يقول سعيد الأفغاني في هذا الشّأن: "إنّما احتاج القوم إلى الاحتجاج لـمّا خافوا على سلامة اللّغة بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح... وتنبّه أولوا البصر إلى أنّ الأمر آيل إلى إفساد اللّغة..وإلى التفريط في صيانة الدّين من جهة ثانيّة، إذ كانت سلامة أحكامه موقوفة على حسن فهم المستنبط لنصوص القرآن الكريم والحديث الشّريف، وكان في ضعف العربيّة تضييع لهذا الفهم."[2] ، أمّا من يؤخذ عنه الكلام الفصيح فقد اتّفق النّحاة على منهج صارم ، وإِنْ اِنْتُقِدُوا عليه، لأنّه في نظرهم فوّت على المدوّنة الشيء الكثير، فقد رأوا أن يحتجّوا بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتّى منتصف القرن الثّاني الهجري، فكان آخر من يحتجّ بكلامه إبراهيم بن هرمة(ت:150هـ) هذا في الحضر أمّا في البوادي فامتدّت المدّة إلى منتصف القرن الرّابع الهجري، حين فسدت السّلائق، أمّا عن القبائل الّتي يحتجّ بكلامها، فقد حدّدوها بسبع : قيس وتميم وأسد، وهذيل، وبعض كنانة وبعض طيء.[3] ، وعليه فقد تجنّب النّحاة الاحتجاج بكلام سكان الحضر والبراري، فلم يأخذوا من قبائل لخم ولا جذام لمجاورتهم مصر والقبط، ولا من غسّان ولا قضاعة وإيّاد لمجاورتهم الرّوم ونصارى الشّام، ولم يأخذوا من تغلب ولا النّمر لإقامتهم بالجزيرة وبالتّالي كانوا مجاورين لليونانيين، ولم يأخذوا من بَكر لمجاورتهم النّبط والفرس، ولا من عبد قيس ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس، ولم يأخذوا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة، كما لم يأخذوا عن أهل اليمامة وبني حنيفة وثقيف والطّائف لمخالطتهم التجّار المقيمين عندهم، وتجنّبوا الأخذ عن أهل الحجاز مكّة والمدينة–وإن كانوا أفصح العرب–لأنّ النّقلة حين شرعوا في جمع المدوّنة وجدوهم قد خالطوا غيرهم ففسدت ألسنتهم وتسرّب إليها اللّحن[4] . ولم يعد لها ذلك التميّز الّذي فاخرت به القبائل العربيّة.

([1]).ينظر: لمع الأدلّة، الأنباري، ص83؛ الاقتراح في أصول النّحو، السيوطي، ص 24؛ الأصول، تمام حسان، ص103؛ في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م، ص28، مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، ص40 وما بعدها.

([2]).في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص06.

([3]).في أصول النّحو، الأفغاني، سعيد الأفغاني ص19–21، بتصرّف.

([4]).الاقتراح في أصول النّحو، السيوطي، ص24، في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص19، وما بعدها بتصرّف.

لقد وجدنا القاسمي يمتثل للأسس المنهجية في الاستدلال النحوي سائرا على منهج النحاة بالتزام السماع كأول ركن وأصل في التأصيل النحوي، فعندما يورد مسألة من مسائل النحو يستشهد لها بما ورد من الكلام العربي الفصيح سواء من القرآن أو من الحديث – وإن قلَّ – ومن الوجوه المختلفة للقراءات، ثم من شعر العرب ونثرهم، ومن أمثلة ذلك :

أوّلاً: القرآن الكريم

01- ما ورد في الآية:﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة التوبة 106، فقد بيّن القاسمي بأن قراءة (مُرْجَؤون) بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة وقرئ (مرجون) بدون همزة كما قرئ (ترجي من تشاء) قال وهما لغتان يقال أرجأته وأرجيته... وقرأت وقريت وتوضّأت وتوضّيت وهو في كلامهم كثير[1] ، وقد أشار سعيد الأفغاني أن إسقاط الهمزة هي لغة هذيل وهي من القبائل السبعة المحتج بكلامها ناقلا كلام الحسن البصري إذ قال يوما (توضيت) فقيل له : أتلحن يا أبا سعيد ؟ فقال إنها لغة هذيل وفيها فساد.[2] فقد نقل القاسمي كلام العرب مستشهدا به في إسقاط الهمزة في بعض الكلمات كما هو في قراءة ورش (يومنون) بدل (يؤمنون) وفي قراءة حفص (برية) بدل (بريئة)، وعامّيتنا في الجزائر وفي غيرها تنطق هذا الحرف، وهو إسقاط الهمز، فنقول: ذيب بدل ذئب، ومومن بدل مؤمن،...الخ.

02- من ذلك أيضا في مسألة أخرى إسقاط التاء في (يهتدي) فتقرأ (يهدي) و المعنى (يهتدي)، وذلك في الآية:﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾يونس35 ، قال: " قرئ (أم من لا يَهَدّي بفتح الياء والهاء وتشديد الدال ، أصله يهتدي ... والعرب تقول: يَهَدّي بمعنى يهتدي، يقال هديته فهدى أي اهتدى)". [3]

03-من ذلك مسألة معاني لعّل ناقلا كلام العرب مستشهدا به فيرى أنّ لها معنى للتبعيد بعد الترجي حينما ناقش هذه المسألة في الآية :﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ

([1]).محاسن التأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج 8 /206.

([2]).في أصول النحو ، سعيد الأفغاني، ص 21، نقلا عن كتاب (ألف باء للباوي ج1،ص46).

([3]).محاسن التأويل ،محمد جمال الدين القاسمي، ج250/9.

صَدۡرُكَ﴾ هود 12، قال القاسمي: " (لعّل) للترجي وقيل:(لعّل) هنا للتبعيد لا للترجي، فإنها تستعمل كذلك كما تقول العرب (لعّلك تفعل كذا) لمن لا يقدر عليه، فالمعنى : لا تترك، وقيل: إنها للاستفهام الإنكاري كما في حديث البخاري (لعّلنا أعجلناك) [1] ، وفي نفس الآية يستشهد القاسمي بشعر دون أن ينسبه لصاحبه على التحوّل في استعمال (ضائق) اسم فاعل بدل (ضيق) صفة مشبهة للدلالة على الحدوث لا على الثبات، فيقولون في (سيِّد) سائد وفي (جواد) جائد وفي (سمين) سامن، قال[2] :

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا، وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

04-واستشهد بالسماع عن مفرد (أبابيل) في الآية: ﴿وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ﴾سورة الفيل03، فنقل ما حكاه أبو عبيد والفرّاء بأنه جمع لا مفرد له، وزعم أبو جعفر الرؤاسي وكان ثقة أنه سمع واحدها إبّالة بكسر الهمزة وتشديد الموحّدة، وهي حزمة الحطب، استعير لجماعة الطّير. وحكى الكسائي عن بعض النّحويّين في مفردها (أبول)، وعن آخرين(أبيل) سماعا كما أثره ابن جرير. [3]

05- ومن شواهده السماعية، الاستدلال على لفظة (الذّرع) الواردة في الآية: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا وَقَالَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ﴾ هود 77، قال: "(ذرعاً) تمييز لأنّه خرج مفسّرا محوّلا، والأصل: ضاق ذرعي به، وشاهد الذّرع قول حميد بن ثور الهلالي:

وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

قوله: (ذراعا)، هو مثل قولهم: ضاق الأمر ذرعا وذراعا، إذا ضعفت طاقته ولم يجد من المكروه فيه مخلصا، أي مدّ يده إليه فلم ينله."[4]

06-واستدلّ على إضافة التاء في لفظ (عجوز) الوارد في الآية:﴿ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ﴾ هود 72، بما رواه يونس أنّه سمع عن بعض

(1).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج292/9.
(2).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج293/9.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج386/16-387.
(4).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج322/09.

العرب (عجوزة) أي امرأة مسنّة، وترك الهاء أفضل، لأنّه الأفصح[1] ، فمن سنن العرب ترك الهاء في بعض الكلمات كـ: حامل ومرضع وطالق وغيرها لأنّه الأفصح، والأقْيَس هو إضافة الهاء ولكن الاستعمال يصير هو الأصل.

ثانياً: القراءات

وجدنا القاسمي يولي أهمّية بالغة للقراءات، فهو يقف منها موقف المُكْبِرِ لها المسلّم بها إذا كانت سبعيّة أو عشرية لا يردّها بل ويردّ على من خالفها أو طعن فيها مثلما رأيناه يردّ على الزّمخشري، حينما طعن في قراءة ابن عامر وهي قراءة سبعيّة، وسنذكر هذا في قابل البحث، كما وجدناه في كثير من مواقع الآيات يورد مختلف القراءات لبيان دلالاتها المتنوّعة، من ضمّ وفتح وغيرها، كما وجدناه يردّ القراءة الشّاذّة إذا خالفت وجها من وجوه العربية الّذي اشترطه النّحاة والأصوليّون، وكتدليل على ما قلنا نورد الأمثلة التّاليّة :

07- قد ردّ على من نسب لعثمان القول بوجود لحن في القرآن الكريم، حين التعرّض لتفسير الآية: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ طه 63، عند ورود قراءة سبعيّة، بتشديد النّون في (إنّ)، وهي حرف نصب، وبقاء المعمول على حال الرّفع، فمن قائل، الألف في (هذان) ألف بناء، ومن قائل أنّ(إنّ) بمعنى (نعم)، ومن قائل أنّ هذا لحن، وإنّما هو خطأ الكتّاب، فقد نقل ردّ ابن تيميّة في هذه المسألة، لأنّه الصّواب، قال:"قال ابن تيميّة-رحمه اللّه-وقد زعم قوم أنّ قراءة من قرأ (إنّ هذان لساحران) لحن وإنّ عثمان-رضي اللّه عنه-قال: (إنّ في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها)، وهذا خبر باطل لا يصحّ من وجوه:

-أنّ الصّحابة كانوا يسارعون إلى إنكار المنكرات، فكيف يقرّون اللّحن في القرآن.

-العرب يستقبحون اللّحن، فكيف به في المصحف؟.." [2] .

08- ردّه للقراءة الشّاذّة، الّتي عقّب بها بعض المفسّرين، على الآية:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا ﴾فاطر 28، بنصب لفظ الجلالة المقدّم (اللّه)، ورفع لفظ (العلماء) المؤخّر، أي بتقديم المفعول وتأخير الفاعل، بسبب الحصر ولغرض بلاغي، يقول:"ويذكر بعض المفسّرين هنا القراءة

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج09/ 320.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج107/11.

الشّاذّة. رفع الاسم الجليل ونصب العلماء. ويتأوّلون الخشية بالتّعظيم استعارة. وربّما استشهدوا بقوله[1] :

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

وقد طعن في (النّشر) في هذه القراءة. والحقّ له، لمنافاتها للسيّاق والسّباق. وما أغنى المنقّحين عن تسويد الصّحف بمثل هذه الشّواذ.وباللّه التّوفيق."[2] ، فقد وضّح موقفه، بقوله: والحقّ له.

09- وفي آية أخرى يظهر موقفه من القراءة الشّاذّة، الآية:﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ الزّمر22، بالحديث عد دلالة (من) في الآية، يقول:"ف (من) للتّعليل والسّببيّة وفيها معنى الابتداء لنشئها عنه. قال الشّهاب: إذا قيل: (قسا منه) فالمراد أنّه سبب لقسوة نشأت منه. وإذا قيل: (قسا عنه) فالمعنى أنّ قسوته جعلته متباعدا عن قبوله. وبهما ورد استعماله، وقد قرئ بـ (عن) في الشّواذ، ولكن الأوّل أبلغ.."[3]

10- واستدل بالقرآن في مسألة العطف على الصّلة مع حذف الموصول انطلاقا من قوله تعالى:﴿سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾الرّعد 10، وهذه مسألة خلافية، لها عدّة وجوه، والمهمّ عندنا الوجه الّذي يستدل عليه بالنّقل الصّحيح المسموع عن العرب، هذا الوجه، الّذي يرى فيه حذف الموصول مع بقاء صلته، والمعنى: ومن هو مستخف بالليل ومن هو سارب بالنّهار، وحذف الموصول المعطوف وبقاء صلته شائع، خصوصا وقد تكرّر الموصول في الآية ثلاثا، ومنه الآية:﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ الأحقاف 09، والأصل: ولا ما يفعل بكم ، وإلاّ كان حرف النّفي دخيلا في غير موضعه. لأنّ الجملة الثّانية لو قدّرت داخلة في صلة الأوّل بواسطة العاطف، لم يكن للنّفي موقع؛ وإنّما صحب في الأوّل الموصول لا الصّلة، ومنه قول حسّان بن ثاب-رضي اللّه عنه- يهجو أبا سفيان:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

([1]).شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، بيروت لبنان، ج1/241-242.

([2]).محاسن التّأويل محمد جمال الدين القاسمي،ج14/34.

([3]).محاسن التّأويل محمد جمال الدين القاسمي،ج14/118.

أي: ومن يمدحه وينصره[1] . فالاستدلال بكلام من يوثق بفصاحته كثير في استشهادات القاسمي، شعرا ونثرا. إلاّ أنّ ما يؤخذ عليه هو استشهاده بشعر خارج عن زمان الفصاحة، كاستشهاده بشعر المتنبّي، فيكون بذلك قد خالف إجماع النّحاة في هذه المسألة، أو يكون قد تأثّر بدعوة الدّاعين إلى توسيع رقعة الفصاحة زمانا ومكانا.

أمّا عن استشهاده بالقرآن والقراءات، فقد وجدناه مسايرا للنّحاة في هذه المسألة، اللّهمّ إلاّ القراءة الشّاذّة، والّتي خالفت وجها من وجوه العربيّة، فإنّ هذه القراءة قد ردّها كما ردّها النّحاة، أمّا إن كانت سبعية فلا يردّها، فقد نقل أنّه نُسِبَ إلى سيبويه ردّ القراءة المخالفة لوجه من العربية، وسيبويه منها براء، فإنّه أكّد في كتابه أنّ القراءة سنّة متّبعة [2]، ولا يجوز مخالفتها، لهذا ألفينا القاسمي، يقف موقف المستنكر لمن ردّ قراءة سبعيّة صحيحة النّقل والإسناد، ويتمسّك بالاحتجاج بها، وإن كان أحيانا لا نقف له على موقف بيّن ربّما لبقاء الإشكال عالقا لم يحسم فيه الأمر، أو تضارب الأقوال فيه بين جهابذة النّحو واللّغة؛ ولكلّ دليله. وما لمسناه، هو الأدب الجمّ الّذي اتّسم به القاسمي، في الرّدّ، فكان يدافع عن القراءة، وعن صحّة إسنادها وتأكيده لوجوب الاحتجاج بها، والتّشنيع على من خالفها وهي منسوبة، بالنّقل الصّحيح إلى النّبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-، وهو في هذا ليس بدعا من القرّاء والنّحاة، بل موافق خاصّة للنّحاة المتأخّرين كالسيّوطي وابن مالك وأبي حيّان الأندلسي.وللتدليل على ما أوردنا نورد الأمثلة التّالية:

11- عند تفسيره الآية: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ الأنعام12، استدلّ على معنى (إلى) في هذه الآية، بمعنى (اللّام) بالآية: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾آل عمران09، قال:" بأنّ (إلى)، بمعنى (اللّام)، أي ليوم القيامة، أو في الجمع."[3] ، فأنت ترى وضوح منهجه، في الاستدلال بالقرآن على القرآن، باعتبار أنّ القرآن هو المصدر الأوّل في الاستدلال، النّحوي، أو الشّرعي.

(1).محاسن التّأويل محمد جمال الدين القاسمي،ج09/433-434.

(2).الكتاب، سيبويه، ج01/148.

(3).محاسن التّأويل محمد جمال الدين القاسمي،ج06/281.

12- وكمثال ثان على استدلاله بالشّاهد القرآني، على زيادة اللاّم في الآية: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾الحجّ13، بآية النّمل72 ، يقول:" إنّ (اللاّم)، زائدة في المفعول به في قوله(لمن)، أي يدعو، من ضرّه، مستشهدا على ذلك، بقوله(ردف لكم)، في النّمل، بدلالة قراءة ابن مسعود: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾." [1] ، فأنت ترى استشهاده بالقرآن، وبمختلف القراءات القرآنية على صحّة المسألة النّحوية المستدلّ عليها.ومن ذلك أيضاً.

13- استدلاله بالقرآن على جواز العطف على الصّلة بعد حذف الموصول، حين تفسيره للآية: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾الرّعد 10، قال:" قيل إنّ (سواء) بمعنى الاستواء وهو يقتضي ذكر شيئين، وهنا إذا كان(سارب) معطوفا على جزء الصّلة، أو الصّفة، يكون شيئا واحدا، وللمسألة عدّة وجوه في العطف.. إلى أن قال: وهناك وجه آخر وهو أن يكون الموصول محذوفا وصلته باقية؛ والمعنى: ومن هو مستخف باللّيل، ومن هو سارب بالنّهار.وحذف الموصول المعطوف وبقاء صلته شائع، خصوصا وقد تكرّر الموصول في الآية ثلاثا، ودليله قوله تعالى:﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ الأحقاف09، والأصل، ولا ما يفعل بكم. وإلاّ كان حرف النّفي دخيلا في غير موضعه، لأنّ الجملة الثّانيّة لو قدّرت داخلة في صلة الأوّل بواسطة العاطف، لم يكن للنّفي موقع، وإنّما صحب في الأوّل الموصول لا الصّلة."[2] ، ثمّ بعد ذلك يعقّب برأيه، ناقدا لمن ردّ هذا الوجه:"..وأمّا تضعيف غيره له بلزوم حذف الموصول وصدر الصّلة معا، وأنّ النّحاة وإن ذكروا جواز كلّ منهما، لكن اجتماعهما منكر، فهو المنكر، لأنّ أسلوب التّنزيل هو الحجّة، وإليه التّحاكم في كلّ فنّ ومحجّة، والجمود على القواعد وردّ ما خالفها إليها من التّعصّب واللّجاج والغفلة عن مقام التّنزيل في الاحتجاج."[3] ، وعليه ندرك من هذا القول انتصار القاسمي للقرآن وقراءاته المختلفة،وتقديسه لهما، ووقوفه في وجه تخريجات النّحاة، بل رماهم بالجمود على القواعد، حتّى أنّه كان من الدّاعين إلى إخضاع القواعد النّحويّة للقرآن وقراءاته، لا العكس، أي إخضاع القرآن والقراءات للقواعد. فقد كانت عادة بعض النّحاة

(1).محاسن التّأويل ،محمد جمال الدين القاسمي،ج12/189-190

(2).محاسن التّأويل ،محمد جمال الدين القاسمي،ج09/433.

(3).محاسن التّأويل ،محمد جمال الدين القاسمي،ج09/433-434.

تخطئة القراءة والقرّاء ورميهم بالوهم، فقد روى ابن جنّي عن المازني قوله: "فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع ابن نعيم، ولم يكن يدري ما العربيّة، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من ذلك"[1] ، فأنت ترى المازني يتجرّأ على نافع وهو من القرّاء السّبعة، وقراءته سبعيّة، صحيحة التّواتر(النّقل)، صحيحة الإسناد، ويرميه بالجهل بالعربيّة، وبارتكاب أخطاء معيّنة. ويورد القاسمي كمثال على هذا التجنّي على القرّاء :

14- ما جاء في تفسير الآية: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾البيّنة06، قال:"قال ابن جرير الطّبري: العرب لا تهمز البريّة.وبترك الهمزة فيها قرأها قرّاء الأمصار، غير شيء يذكر عن نافع بن أبي نعيم. فإنّه حكى بعضهم عنه أنّه كان يهمزها. وذهب بها إلى قول اللّه في آية الحديد22: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآ﴾ وأنّها فعيلة من ذلك. وأمّا الّذين لم يهمزوها فإنّ لتركهم الهمز في ذلك وجهين: أحدهما أن يكونوا تركوا الهمز فيها كما تركوه من الملك، وهو مفعل، من (ألك) أو(لأك)، ومن (يرى) و(ترى) و(نرى)، وهو (تفعل) من رأيت والآخر أن يكونوا وجّهوها إلى أنّها فعيلة من (البراء) وهو التراب. حكى عن العرب سماعا فقيل (يفيك البراء) يعني به التراب. انتهى."[2] ، فالقاسمي ينقل كلام الرّازي دون أن يعقّب عليه، أليست القراءة الّتي قرأ بها نافع ورواها عنه ورش قراءة سبعية، فهل الهمز وتركه من عمل القارئ؟ أيتصرّف فيما هو وقف، تواتر سمعه إلى القرّاء من التّابعين عن الصّحابة عن رسول اللّه-صلّى اللّه عليه وسلّم- عن جبريل-عليه السّلام_ عن اللّه عزّ وجلّ؟ هذا ما يجب البحث فيه بعمق من أهل الاختصاص، الرّاسخون في العلم.

وأحيانا أخرى يترك التّعقيب لغيره من العلماء الّذين سبقوا، فتفهم أنّه يرفض الطّعن على القراءة، وعلى أصحابها، من ذلك نقله لكلام العلّامة النّاصر في الانتصاف، يردّ على الزّمخشري في كشّافه، حين طعن في قراءة ابن عامر الدّمشقي* وهي قراءة سبعيّة متواترة صحيحة الإسناد، بسبب أنّها خالفت وجها من وجوه العربيّة، وهو الفصل بين المتضايفين فقد نقلنا من قبل، اشتراط النّحاة في قبول القراءة موافقتها لوجه من وجوه العربية؛ حيث:

([1]).المنصف، ابن جنّي، ج 307/01 ، وينظر: مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص44.

([2]).محاسن التّأويل ،محمد جمال الدين القاسمي، ج368/17-369.

*."عبد اللّه بن عامر، من أعلام القراء، وكبار التّابعين(11هـ-118هـ)، أحد القرّاء السّبعة، وإمام الشّاميّين في قراءتهم، تلقّى قراءته عن كبار الصّحابة كعثمان بن عفّان، وغيره، وعن كبار التّابعيين، وهو من صميم العرب، الّذين يحتجّ بكلامهم، تلقّى قراءته عن الأثبات، وتلقّاها عنه المئات، وهو قاضي دمشق، وشيخ مشايخ قرّائها، وإمام جامعها على عهد عمر بن عبد العزيز." نقلا عن كتاب(في أصول النّحو) ، سعيد الأفغاني،ص43-44.

15- قرأ ابن عامر الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ..﴾ الأنعام137، ببناء (زيّن) للمجهول، ورفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجرّ (شركاؤهم) بإضافة القتل إليه، مفصولا بينهما بمفعوله، فقد انفرد ابن عامر بهذه القراءة لمخالفتها وجها للعربية، وهو الفصل بين المتضايفين بغير الظّرف؛ وهو ممّا يأباه النّحاة، ولم يجوّزوه إلاّ في ضرورة الشّعر، فإليك ما قاله القاسمي عن الزّمخشري حين طعن في هذه القراءة: "وقد زيّف الزّمخشري، عفا اللّه عنه، هذه القراءة، وعدّ ذلكّ من كبائر (كشّافه)، حيث قال: وأمّا قراءة ابن عامر، فشيء لو كان في مكان الضّرورات، وهو الشّعر ، لكان سمجا مردودا، كما سمج قول الشّاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَه

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ قال: والّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولم قرأ بجرّ الأولاد والشّركاء-لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب.انتهى."[1] ، فالقاسمي يصف رأيه بالكبيرة، لتهجّمه على ابن عامر، وكأنّ ابن عامر اخترع القراءة من عنده، وليست سبعيّة متواترة، وبعدها -القاسمي- نقل ردّ صاحب الانتصاف من الكشّاف، العلاّمة النّاصر،فقال: "لقد ركب الزّمخشري متن عمياء وتاه في تيهاء.. أنّه تخيّل أنّ القرّاء أئمّة الوجوه السّبعة، اختار كلّ منهم حرفا قرأ به اجتهادا، لا نقلا وسماعا، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبيّن وجه غلطه..ولم يعلم أنّ النّبي -عليه الصّلاة والسّلام- قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه، ثمّ تلاها النّبي —صلى الله عليه وسلم -، على عدد التّواتر من الأئمّة، ولم يزل عدد التّواتر ينقلونها ويقرؤون بها خلفا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر.."[2] والحقيقة أنّ النّاصر نقل كلاما طويلا، اجتزأناه بهذا القدر، لعلّه يفي، وقد جرحّ وشنّع على الزّمخشري، منتصرا للقرّاء، واصفا له بالجهل لعلم القراءة والأصول، وقد خرّج هذه القراءة، بوجوه داعما لها بأقوال النّحاة مستشهدا بشواهد عدّة على صحّتها.

ومن الّذين ردّوا على الزّمخشري، وأغلظوا له القول، سعيد الأفغاني في أصوله، حين انتقد القراءة الصحيحة، فقال فيه:" وكان على الزّمخشري وهو أعجمي تخرّج بقواعد النّحاة المبنيّة على

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج06/434-435، وينظر: مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص45، وينظر: الكشّاف، الزّمخشري، 02/400-401.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج06/435-436.

الاستقراء النّاقص، أن يتحرّى لنقد رجل عربيّ قويم الملكة فصيح اللّسان، حجّة في لغة العرب، شيئا غير هذه الخطابيات"[1] ، وبعد هذه الكلمة، يروي الأفغاني أنّه لِيمَ على نقده للزّمخشري، لكنّه، يعود ويهمّش كلمة أخرى يذكر فيها، أنّه قرأ كلمة للصفاقسي، في كتابه (غيث النّفع في القراءات السّبع)، يقول: "فوقفت عند كلامه على قراءات هذه الآية {الأنعام 137}، فإذا به يشتدّ على الزّمخشري بما يجعل قولي السّابق فيه تفريطا في حقّ العربيّة، إذا قيس بقول الصفاقسي..."[2] ، فعلى كلّ، أهل القراءات، يتمسّكون بصحّة قراءاتهم ويرفضون طعن النّحاة لهم، لأنّها قراءات صحيحة الإسناد، متواترة عن النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام.ولم يكن القاسميّ وحيدا في هذا الميدان، من تحمّس للقراءات، ورفض الطّعن عليها، فهذا سعيد الأفغاني، يرى أنّ "المنهج السّليم في ذلك أن يمعن النّحاة في القراءات الصّحيحة السّند، فما خالف منها قواعدهم صحّحوا به تلك القواعد ورجعوا النّظر فيها، فذلك أعود على النّحو بالخير. أمّا تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصّحيحة الّتي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع، وعكس للمنطق إذ كانت الرّوايات الصّحيحة مصدر القواعد لا العكس"[3]، والحقّ أنّ هذه القضيّة لا بدّ من حسم المجامع العربيّة فيها، وذلك أنّ كثيرا من النّحاة كانوا قرّاءً، ومن ثمّ وجب ضبط مقاييس وضع القواعد النّحويّة.

ثالثاً: الحديث النّبوي

أمّا عن الحديث النّبوي، فإنّ القاسمي لم يكثر من الاستدلال به على عادة النّحاة، وإن شهدوا للنّبي عليه الصلاة والسّلام بالفصاحة، لاعتقادهم أنّه-الحديث- منقول بالمعنى، وأنّ روّاته من الأعاجم، وعلى كلّ فهذه مسألة خلافيّة خاصّة وأنّ النّحاة المتأخرين الأندلسيّين، كابن مالك وابن هشام يجوّزون الاستشهاد به، لاتفاق الأمّة على صون الحديث من اللّحن وأمانة النّقل [4]، قلت إنّ القاسمي استشهد بالأحاديث في أماكن معدودة، على مسائل نحوية وأخرى لغويّة، ولا نعرف له رأيا صريحا كالّذي كان لأبي حيّان النّحوي، إذ كان مع مذهب المانعين من الاستشهاد بالحديث النّبوي، للعلل المذكورة آنفا، متشدّدا على ابن مالك، الّذي خرق إجماع النّحاة، رادّا عليهم في قواعدهم، بما ناسبه من أحاديث شريفة، من ذلك :

([1]).في أصول النّحو، الأفغاني سعيد، ص44.

([2]).في أصول النّحو،الأفغاني،(ن،م)، هامش، ص44.

([3]).في أصول النّحو، الأفغاني،(ن،م)، ص32-33.

([4]).ينظر: في أصول النّحو،الأفغاني، ص46، وما بعدها بتصرّف.

01-استدلاله بالحديث النّبويّ على دلالة لعلّ الواردة في الآية: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ..﴾ هود 12، فقد أورد الدّلالات المختلفة لـ: **لعلّ**، فذكر أنّ منها الترجّي والتوقّع، أو للتّبعيد لا للترجّي، ثمّ قال:"..وقيل إنّها للاستفهام الإنكاري كما في الحديث المرويّ عن البخاري في باب الوضوء (لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ)"[1] ، فلعلّ من أحرف النّصب غالبا ما تدلّ على الترجّي والشكّ، أما وأنّها صادرة من اللّه، فإنّها تنتقل إلى معاني أخرى، كما أوضحه القاسمي.

02-استدلاله بالحديث النّبويّ على دلالة (الألف واللام) في الآية:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الفاتحة 02، حيث قال:"والألف واللام في (الحمد) للاستغراق، أي استغراق جميع أجناس الحمد وثبوتها لله تعالى تعظيما وتمجيدا – كما في الحديث:" اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ وَلَكَ الْمُلْكُ كُلُّهُ" [2] . فاللاّم هنا مقصودها (أل) التعريف، فهل هي للعهد أم للاستغراق ؟ فقد رجّحها القاسمي في هذا الموضع للاستغراق، بسبب نسبة الحمد للّه المستحقّ للعبادة، وقد أسهب ابن هشام في بيان مختلف دلالاتها، فانظره في موضعه. [3]

03-واستشهد بالحديث النّبوي الشّريف في مسألة صرفيّة، وذلك ما ورد في الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾آل عمران 154، حيث قال:"بأنّ كلمة (أمنة) بتحريك الميم مصدر، ومعناها: الأمن، يوافقه في ذلك حديث عيسى عليه السّلام: "وَتَقَعُ الْأَمَنَةُ عَلَى الْأَرْضِ"، أي الأمن، ومثله من المصادر: العظمة والغلبة وهو منصوب على المفعوليّة" [4] . فالنّعاس مقدّمة للنّوم، فلا ينام الإنسان إلاّ إذا شعر بالأمن، كما هو مبيّن في الآية، وكما جاء في الآية: ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾قريش04، فالأمن بعد الخوف، كما حلّ النّعاس بحلول الأمن بعد الغمّ.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج292/09،

([2]).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج221/2، وينظر: الترغيب والتّرهيب من الحديث الشّريف (ت 656هـ)، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة . مصر، (1379هـ . 1960م)، ج249/03؛ وينظر: موسوعة أطراف الحديث النّبوي الشّريف، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، عالم التراث، بيروت، الطبعة الأولى، (1410هـ . 1989م)، ج248/02.

([3]).المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري جمال الدّين ، مج105/1.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج156/04،وينظر: الفتح الربّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، لأحمد بن عبد الرّحمن البنّا، الشّهير بالسّاعاتي، الطبعة الأولى، 1375هـ ، 143/20.

04-من ذلك أيضا استدلاله في مسألة لغوية، عند تفسير الآية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ البقرة 02، فقد بيّن دلالة (الرّيب)، بحديث نبويّ شريف، بقوله:" والرّيب في الأصل: مصدر (رابني) إذا حصل فيه الريبة، وحقيقتها قلق النّفس واضطرابها، ثمّ استعمل في معنى (الشكّ)، مطلقا، أو مع تهمة؛ لأنّه يقلق النّفس ويزيل الطّمأنينة، دليله، حديث النبيّ عليه الصّلاة والسّلام "دَعْ مَا يُرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيبُكَ"."[1]

05-نقل القاسمي استدلال الناصر في الانتصاف بحديث الشّفعة على دلالة (**لمـّا**) الواردة في الآية: ﴿.. بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ص08، قال: "قال النّاصر: ويؤخذ منه أنّ (**لمّا**) لائقة بالجواب. وإنّما ينفى بها فعل يتوقّع وجوده. كما يقول سيبويه. وفرق بينها وبين (لم) بأنّ(لم) نفي لفعل يتوقّع وجوده أدخل على مثبته (قد).، وقال: وإنّما ذكرت ذلك لأنّي حديث عهد بالبحث في قوله عليه الصّلاة والسّلام: "الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ".إنّي استدللت به على أنّ الشفعة خاصّة بما يقبل القسمة. فقيل لي: إنّ غايته أنّه أثبت الشفعة فيما نفى عنه القسمة. فإمّا لأنّها لا تقبل القسمة، وإمّا أنّها تقبل ولم تقع القسمة، فأبطلتُ ذلك بأنّ آلة النّفي المذكورة (لم) ومقتضاها، قبول المحل الفعل المنفيّ وتوقّع وجوده. ألا تراك تقول: الحجر لا يتكلّم. ولو قلت: الحجر لم يتكلّم، لكان ركيكا من القول، لإفهامه قبوله للكلام.انتهى.وهو لطيف جيّد."[2]

06- استدلاله بالحديث النّبويّ أيضا على سبيل الاستئناس، لبيان معنى أو لتجليّة فهم، من ذلك، حديث الخشيّة أتى به عند تفسير الآية:﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾فاطر28، حيث قال:" فمن كان أعلم به تعالى، كان أخشى منه عزّ وجلّ. كما قال عليه الصّلاة والسّلام: "أَنَا أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ.." "[3] .

07-استدلاله على معنى (**لا**) في الآية: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾القيامة31، بمعنى **لم**، نقله عن الرّازي، مستشهدا بكلام سمعه النّبي –صلى الله عليه وسلم – يقول:" قال الرّازي: قال أهل العربية:

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج237/02، ينظر: سنن التّرمذي، الترمذي (ت 279هـ) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، (1974م)، ج77/04؛ وينظر: مسند الإمام أحمد،ج153/03،طبعة الحلبي.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج85/14-86.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج14، 33.

(لا) ههنا في موضع (لم)، فقوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾، أي لم يصدّق، ولم يصل، وهو كقوله في الآية: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾البلد11، أي لم يقتحم. وكذلك ما روي في حديث البخاري، قول الرّجل للنبيّ – صلى الله عليه وسلم – عندما غُرِّمَ، قال: " أَرَأَيْتَ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَّ". قال الكسائي: لم أر العرب قالت في مثل هذا كلمة وحدها، حتّى تتبعها بأخرى، إمّا مصرّحا بها، أو مقدّرا. فلا يقولون: لا عبد اللّه خارج، حتّى يقولوا: ولا فلان، ولا يقولون: مررت برجل لا يحسن، حتّى يقولوا: ولا يجمل.."[1]

08-استدلاله بالحديث النّبوي، على استعمال الفعل **ودع** الّذي حكم عليه النّحاة، خاصّة نحاة البصرة، بالتّرك واستغنوا عن ماضيه بالفعل **ترك** وأنّ ما ورد في الشّعر فهو من قبيل الشّاذ، كما طعنوا في قراءة (ما ودعك) بالتّخفيف، فلعلّ القاسمي رفض هذا الطّعن، ولم يقبل بعلّة الاستغناء الّتي تعلّل بها النّحاة، وأجاز الفعل الوارد في الآية وفي الحديث، قال:" قرىء (ما ودعك) بالتّخفيف. وورد في الحديث الشّريف: "شَرُّ النَّاسِ مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ) رواه البخاري." [2] ، بهذا الاستدلال، يمكن التعرّف على ملامح شخصية القاسمي النّحويّة.

رابعا: النّثر

أغلب ما استشهد به القاسمي واستدلّ، كان من القرآن، والقراءات، والشّعر، أمّا من النّثر، فلم نجد له إلاّ نتفا هنا وهناك، من ذلك مثلا:

1-قولهم: (مسعر حرب ولِزَازُ خصم)، بمعنى ملّح على خصمه. من (لزّ) بمعنى ضيّق عليه؛ وقد استدلّ بهذا القول، لبيان معنى كلمة(لزاما) الواردة في الآية: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ طه 129[3] ، ونظير هذا القول ما جاء عن النبيّ عليه الصّلاة والسّلام لأبي بصير، بعد صلح الحديبيّة: "مسعّر حرب لو كان له أحد."[4] ، وفي رواية أخرى: محشّ حرب لو كان معه رجال.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج16/224-225.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج17/ 339.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج11/232.

([4]).الرّحيق المختوم، صفيّ الرّحمن المبارك فوري، دار ابن خلدون، الإسكندريّة، مصر، (دط، دت)، ص277.

2-وقول العرب: (فلان جرح أهله خيرا) أي كسبهم خيرا، وقد ذكره القاسمي حين شرحه لآية 04: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾، فبيّن أنّ الجوارح هي الحيوانات من سباع البهائم والطير سمّيت جوارح أي كواسب، لأنّها تجرح لأهلها أي: تكسب لهم وقولهم: فلان لا جارح له، أي: لا كاسب له..[1] .

3-استدل القاسمي حين تفسير الآية:﴿ خَلَطُواْ عَمَلاً صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾التّوبة 102، وبيان دلالة الواو في هذه الآية، بما ورد من أقوال العرب: نقل الزّمخشري عن سيبويه (بعت الشّاء شاة ودرهما)، بمعنى شاة بدرهم، فـ (الواو) بمعنى الباء. كما نقل قول الواحدي عن العرب يقولون: خلطت الماء باللّبن[2] ، وهذا في بيانه لمعنى الخلط في الآية السّابقة.

4-ما شرح القاسمي من معنى (المرّة) في الآية:﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴾النّجم 06، قال: تقول العرب: (ذو مرّة) لكلّ قويّ، من أمررت الحبل إذا أحكمت فتله."[3]، وقد يراد بالمرّة شديد الذّكاء، والفطنة، الكامل عقلا ودينا، ذو خلق حسن، ذو منظر وهيبة. [4]

خامسا: الشّعر

الشعر ديوان العرب، كما جاء عن ابن عبّاس وعائشة، -رضي اللّه عنهم أجمعين- وكما قال عمر بن الخطّاب:"الشّعر علم قوم لم يكن لهم علم أعلم منه." [5] وعليه فإنّ نحاتنا ولغويّينا عند بدايتهم في تقعيد العربيّة، كان همّهم الأوّل جمع المدوّنة اللّغويّة، من شعر ونثر، ومن ثمّ استقراءها، فتصنيفها وبعدها استخلاص أحكامها، فتعميمها. فمن المسائل اللّغويّة التي استدلّ عليها بالشّعر:

01- لفظ (إناه) الوارد في الآية:﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ الأحزاب 53، ومعناه غير منتظرين وقته وإدراكه، يقول:" (الإنى) مصدر. يقال أنى الشيء

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج39/06.
(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج196/8.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج360/15.
(4).تفسير الرّازي، ج285/28.
(5).البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1982م، ص139.

يأني أنيا بالفتح. و(أنى) مفتوحا مقصورا. و(إنى) بالكسر مقصورا. أي: حان وأدرك. قال عمرو بن حسّان:

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بَيَوْمٍ أَنَّـى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تـِمَامُ "[1]

02- واستدلّ على لفظ (وي) الوارد في الآية: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ﴾القصص82، بالشّعر، إذ قال:" وقد اتّفق اللّغويون على أنّ (وي) كلمة تعجّب. يقال (ويك) و (وي لزيد) وتدخل على (كأنْ) المخفّفة والمشدّدة. ومن شواهد الأولى: قول الشّاعر:

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال: وهذا البيت يدلّ على ما استظهرته"[2] ، وللعلم فقد اختلف النّحاة في وصف هذه اللّفظة، فمن قائل أنّها اسم فعل، ومن قائل أنّها لفظة للتندّم، ومن يراها للتعجّب، إلاّ أنّ إجماع اللّغويّين رسا على معنى التعجّب.

03- ومن ذلك أيضا استدلالهم على دلالة (كاد)، والّتي هي من أفعال المقاربة، أو قل هي رأس أفعال المقاربة، الواردة في الآية:﴿ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ﴾ النّور 40، قال القاسمي:" والمقصود من قوله تعالى (لم يكد يراها) إمّا أن يدلّ على أنّه لا يقارب رؤيتها لشدّة الظلمة، وهو الأظهر. فإذا كان لا يقارب رؤيتها، فكيف يراها؟ قال الشّاعر ذو الرمّة:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى فِي حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

أي لم يقارب البراح. وهو الزّوال، فكيف يزول؟.."[3]

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج13/531-532.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج 13/435.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج12/320.

04- استدلاله على معنى (إنْ) الواردة في قوله تعالى في آية طه 63: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، في قراءة (إنّ) بالتّشديد، فقد ذكر القاسمي مختلف الوجوه الّتي ذكرها النّحاة، منها الوجه الّذي أشار إليه المبرّد، فقال:" (إنّ) بمعنى **نعم**، حكاه المبرّد مستدلاّ بقول الرّاجز:

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ

وَقُلْ لَهُنَّ: إِنَّ أَنَّ إِنَّهْ أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّهْ

وقول عبد اللّه بن قيس الرقيّات :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّـهْ

ورَدَّ على المبرّد أبو عليّ الفارسي؛ بأنّه لم يتقدّم ما يجاب بـ (نعم).."[1] ، فقد اختلف النّحاة في تخريج(إنّ) المشدّدة في قراءة من قرأ بالتّشديد ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، لبقاء هذان على الرّفع برغم عامل النّصب، فمن قائل أنّ(إنّ) بمعنى **نعم**، كما حكى المبرّد، ومن قائل أنّ (هذان) يلزم البناء في كلّ الأحوال الإعرابيّة، على لغة من لغات بعض القبائل.

05- استدلّ على معنى (أكاد) الواردة في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ **طه**15، فقد نقل عن أبي مسلم أنّ معناها أريد، بدلالة قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَ﴾ يوسف76، كما نقل الشّهاب، الّذي نقله عن ابن جنّي في المحتسب عن الأخفش، مستدلّين عليه بقول الشّاعر:

كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مَنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

بمعنى أرادت، لقوله: (تلك خير إرادة). [2]

06-كما ناقش القاسمي مسألة (لَكِنَّا) في الآية: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ الكهف38، فمن صورها، أنّها مدغمة من كلمتين، (لكن أنا)، ناقلا قول الزّمخشري: ونحوه قول القائل:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبُ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج106/11، وينظر: المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، ج88/1 .

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج97/11، وينظر: اللّسان، ج385/03.

أي لكن أنا لا أقليك [1] ، قال:" ويقرب منه قول الآخر:

لَوْ كُنْتُ ضَبّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أي: ولكنّك."[2]

07-من ذلك أيضا في الآية: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾المائدة 49، حيث بيّن القاسمي مدلول، (ببعض ذنوبهم) يعني بذنب التولّي عن حكم اللّه، وإرادة خلافه، فوضع (ببعض ذنوبهم) موضع ذلك..وأراد أنّ لهم ذنوبا جمّة كثيرة العدد، وأنّ هذا الذنب-مع عِظمه-بعضها وواحد منها، وهذا الإبهام لتعظيم التولّي، واستسرافهم في ارتكابه، ونحو (البعض) في هذا الكلام ما في قول لبيد:

أو يرتبط بعض النّفوس حمامها... أراد نفسه، وإنّما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام كأنّه قال: نفسا كبيرة ونفسا أيّ نفس.. [3]

وعلى العموم فإنّ القاسمي شديد التمسّك بالنّقل والسماع، ولا يقبل بالقياس بديلا إذا صحّ هذا السّماع، وقد صرّح بذلك، حين تفسير الآية:﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ الأنعام 38. حين مناقشة لفعل **فرط**، هل يتعدّى بنفسه، أم بغيره، فقد ردّ على من رفض تعدية الفعل بنفسه، برغم الشّواهد قائلا له: " ما للمجد في القاموس ليس من تفرّداته وعندياته، إذ اللّغة مرجعها السّماع لا الاجتهاد."[4] ، والاجتهاد معناه القياس.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج30/11-31، وينظر: الأضداد، محمّد بن القاسم الأنباري، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1407هـ/1987م، ص163؛ خزانة الأدب، 490/4.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج31/11، وينظر: الكتاب، سيبويه، ج282/01، لسان العرب،(ش ف ر)

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج141/6.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج311/6.

المبحث الثّاني: القياس

لغة : التقدير، ورد في لسان العرب أنّ "قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله"[1] ، أمّا في المعجم الوسيط فإنّ القياس في اللّغة هو:" ردّ الشيء إلى نظيره."[2] .أمّا **اصطلاحا:** فهو عند النّحاة يتمثّل في الحمل، أي حمل فرع على أصل لعلّة، أو حمل غير المنقول على المنقول، لعلّة، أو هو"حمل الشيء على الشيء بجامع"[3] ، وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وهو إجراء حكم الأصل على الفرع لجامع[4] وعن أنواعه يقول السيوطي:"القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ" [5] . فالحكم في النّحو معلوم في الأصل والفرع وليس للنّحويّ إلاّ الكشف عنه وبيان علّة الفرع إذ ما هو إلاّ أصل محوّل معدول عن بابه. بهذا المعنى، القياس عند النّحاة إجمالا قياسان:

1- قياس لغوي: منتج، ويسمّى القياس الأصلي والاستقرائي والأنماط والشّكلي والاستعمالي والأحكام [6] وهو النّحو الّذي قصده ابن جنّي بانتحاء سمت كلام العرب، وهو ما قصده أيضا ابن خلدون بالنّسج على المنوال، وهما-ابن جنّي وابن خلدون-في هذا سائران على خطا الخليل وسيبويه الّذين كانا يأبيان الخروج عن سلائق العرب وكانا يقولان:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم،..-وهذا هو القياس-، ألا ترى أنّك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحمق بشر) وكان ما قسته عربيا كالّذي قسته عليه لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع.فهذا أثبت وأقيس، إنشاء اللّه"[7] ومن خلال هذا المسموع نشأت قواعد اللّغة بالاستقراء والتصنيف ووضعت أبواب النّحو، يقول أحد الباحثين:"إنّ العلل والأقيسة الّتي وضعها الخليل وسيبويه تمّت وفق طبيعة اللّغة ولم تفرض على المتكلّم فرضا على أنّ المتكلّم-وهو يستعمل اللّغة يمارس عملية عقلية بالغة التّعقيد دون أن يعيها."[8] وأنّ الفصحاء العرب كانت لغتهم تجري على السّليقة، لكن وفق قواعد وأنماط.

([1]).لسان العرب، ابن منظور، مادّة(ق ي س) .

([2]).المعجم الوسيط، ،إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، 1973، 800/02.

([3]).بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الحاج صالح عبد الرّحمن، موفم للنّشر، الجزائر، ط01، 2007م، 49/02.

([4]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، أبو البركات ابن الأنباري، ص93.

([5]).الاقتراح في أصول النّحو، السّيوطي جلال الدّين، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، 1426هـ/2006م، ص 160.

([6]).مبادئ في أصول النّحو، ص88.

([7]).المنصف، ابن جنّي، ج180/1.وينظر: الخصائص، ابن جنّي، 357/01.

([8]).التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، العبيدي شعبان محمد عوض، ط1،منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا،1999م،ص222.

02 – القياس التّعليلي: وهو المقصود بحمل فرع على أصل لعلّة كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد والحكم هو رفع نائب الفاعل لأنّ الفاعل مرفوع، أو حمل **ما** الحجازية على **ليس** في عمل الرفع والنّصب وحمل المضارع على الاسم في الإعراب. هذا وإن كان لا يكسب متعلّم العربية النّسج على منوالهم، إلاّ أنّه يوصل إلى حكمة واضع اللّغة، يقول بن لعلام:"وإنّما غاية النّحوي في القول بهذا القياس ونسبته إلى العرب بيان العلّة الّتي جعلت حكم الفرع كحكم الأصل مع أنّه ليس من بابه في الأصل، وفي بيان هذه العلّة تأكيد على حكمة الواضع"[1] من هذا نعلم أنّ أركان القياس أربعة: الأصل والفرع والعلّة والحكم. ومن أصول النّحاة أنّ ما لا يختصّ لا يعمل وهنا ما الحجازية غير مختصّة وقد عملت، فوجب السّؤال عن سرّ عملها لأنّها خرجت عن الأصل ولم يستصحب حكم إهمالها. لهذا كثرت اعتلالات النّحاة منذ الحضرمي إلى الخليل وسيبويه سعيا منهم إلى الوقوف بوعي إلى ما وراء الأساليب العربية من عمليات عقلية بالغة التعقيد، وكذلك لاعتقادهم الرّاسخ أنّ واضع اللّغة حكيم فألزموا أنفسهم بتعليل كلّ ما خرج عن بابه وأصله وقياسه حتى لا يكون ذلك مطعنة في حكمة الواضع"[2] ،وعن أسبقيّة القياس النّحوي عن الفقهي، أو الفقهي عن النّحوي، يقول الجابري في هذا الموضوع: "إذا كنّا لا نستطيع الجزم في هذه المسألة فأنّ المصادر المتوفّرة لدينا تسمح بالقول أنّ النّحاة واللّغويين بكيفية عامّة كانوا سابقين إلى ممارسة القياس بوعي."[3]

والمقصود أنّ النّحاة وإن عرفوا القياس الفقهي إلاّ أنّهم مارسوا القياس النّحوي بوعي، أو أنّ القياس النّحوي يختلف عن الفقهي في الإجراء، يقول الجابري مرّة أخرى:"ذلك لأنّه إذا كان الفقه قد قام أوّل الأمر على النّقل (القرآن والحديث) فإنّ النّحو قد قام من مولده على القياس، فالنّحو يعرّف على أنّه: علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب أو كما قال الكسائي:إنّما النّحو قياس يتّبع..[4] . وقد وقع إجماع مؤرّخي النّحو العربي على أنّ عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي أوّل من مارس النّحو بمنهجية وقياس، فإنّنا سنجد أنفسنا في كلتا الحالتين مضطرّين للاعتراف للنّحاة بالأسبقية الزّمنية في ممارسة القياس ممارسة منهجية"[5] . وأنّهم كانوا السبّاقين إلى مقولة الأصل والفرع،

([1]).مبادئ في أصول النّحو،مخلوف بن لعلام،(م س)ص97.

([2]).مبادئ في أصول النّحو،لمخلوف بن لعلام، ص100.

([3]).بنية تكوين العقل العربي، الجابري محمد عابد، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط6، ص124.

([4]).في أصول النّحو العربي، الأفغاني،ص78.

([5]).بنية تكوين العقل العربي، الجابري، ص124.

وأنّ الفقهاء قد تأثّروا بهم في هذه المسألة وفي غيرها.وعلى كلّ هناك من يرى العكس وهو تأثّر الفقاء بالنّحاة، والسؤال المطروح ما موقع القاسمي من القياس النّحوي ؟

تصفّحنا لكتاب القاسمي جعلنا نجزم بأنّ الرّجل كان علّامة بحق فهو متقن للقياسين، فأنت تجده أصوليّا فقيها، وأصوليّا نحويّا، وأنا مع الرّأي القائل، أنّ المنهج واحد بين النّحاة والفقهاء لأنّهم كانوا موسوعيّين، نشأوا في بيئة واحدة، فالفقهاء نحويّون، والعكس صحيح، أي أنّ النّحاة فقهاء.كما وجدنا القاسمي يكثر من مسائل التقدير والعلّة، المرتبطة، بثنائيّة الأصل والفرع، نحاول في هذه المساحة من البحث إيراد جملة من المسائل، لنقف على طريقة عرضه لها ثمّ منهجه في المناقشة، يذيّل ببيان موقفه.

01- مسألة قياس المحذوف على المذكور: من أصول النّحاة، أنّهم يرون المفرد أصل، والجمع فرع عنه، والمذكّر أصل والمؤنث فرع عنه، والمذكور أصل والمحذوف فرع عنه، وهذه مسائل تجمع بين الأصل والفرع، فقد نقل القاسمي عن الزّمخشري والنّاصر، حذف جواب الشّرط في الآية: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾المائدة 70، مع تقديره قياسا على الآية: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾البقرة87، قال القاسمي:" قال الزّمخشري: جواب الشّرط محذوف يدلّ عليه قوله تعالى (فريقا كذّبوا وفريقا يقتلون) كأنّه قيل: كلّما جاءهم رسول منهم ناصبوه. وقال النّاصر في الانتصاف: وممّا يدلّ على حذف الجواب، أنّه جاء ظاهرا في الآية الأخرى، أي البقرة، وهي توأمة آية المائدة، فأوقع قوله (استكبرتم) جوابا، ثمّ فسّر استكبارهم وصنيعهم بالأنبياء بقتل البعض وتكذيب البعض.."[1]

02- مسألة جواز القياس على صيغتي التعجّب الواردتين في قوله تعالى:﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ الكهف26، أي ما أبصره لكلّ موجود وما أسمعه لكلّ مسموع لا يخفى عليه شيء ولا يحجب بصره وسمعه شيء، نقل القاسمي عن السّيوطي في الإكليل قال:" استدلّ بقوله تعالى﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ المنتخب على جواز إطلاق صيغة التعجّب في صفات اللّه تعالى كقولك: ما أعظم اللّه وما أجلّه،

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج6/183-184.

يعني أن يشتق من الصّفات السّمعيّة صيغة التعجّب قياسا على ما في الآية، وقد يقال بالوقف، ينبغي التّأمّل" [1]، أي أنّ المسألة على الخلاف، بين الوقف، والجواز، والجواز هو الأرجح لوروده في القرآن.

03- مسألة في عدم الفصل بين الصفة و الموصوف لأنهما كالشيء الواحد وفي النحو أمثال هذا الأمر متعدد كعدم الفصل بين الجار والمجرور وبين الصلة والموصول وبين أل التعريف ومعرفها، وبين المضاف والمضاف إليه، لأنّ هذا هو الأصل وهو ما يقاس عليه، فالقاسمي أورد مسألة فصل فيها بين الصفة والموصوف لعلة أي الخروج عن القياس وذلك في الأية :﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾النحل 112، " فقد ضمّن (ضرب) معنى (جعل)، فكان (مثلا) في الآية مفعولا ثانيا و(قرية) مفعولا أولا، قال أبو السعود: وتأخير (قرية) مع كونها مفعولا أولا، لئلا يحول المفعول الثاني بينهما وبين صفتها وما يترتب عليها، إذ التأخير عن الكلّ مخّل بتجاذب أطراف النظم وتجاوبها[2]فهنا الأصل الترتيب المفعول الأول ثم الثاني، والأصل الصفة تلي الموصوف، فقد عدل عن هذا القياس بتقديم المفعول الثاني على الأول كي لا يفصل بين الصفة والموصوف، ومن هنا تدرك النّظم العجيب، فلا تقديم ولا تأخير، ولا فصل إلاّ لغرض بياني بلاغي.

04- أورد القاسمي مسألة في الإفراد والجمع، لأنّ الإفراد أصل والجمع فرع عنه كما أنّ التقديم أصل والتأخير فرع عنه، ولا يعدل عن هذه الأصول إلّا لعلة، من ذلك ما تحدث عنه في الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴾النحل48، نقل القاسمي عن ابن الصائغ السرّ في توحيد اليمين وجمع الشمائل، من جهة المعنى ومن جهة اللفظ وما يهمنا هو اللّفظ يقول: "فجمع (الشمائل) ليطابق (سجدا) المجاور له، كما أفرد الأول (اليمين) لمجاورة ضمير (ظلاله) وقدّم الإفراد لأنه أصل أخف.[3] ويفهم منه، أنّ الجمع ثقيل فأخر عنه، وهذه عادة النحاة في تعليل ما خالف الأصل وخرج عنه، إلاّ لعلّة وضرورة.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج 23/11.

([2]).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج553/10.

([3]).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج523/10.

05- مسألة في الخروج عن القياس والعدول عن الأصل، حين تفسيره للآية من سورة:﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾الإسراء04، قال القاسمي:" (مرتين) أي (إفسادتين)، منصوب على أنه مصدر لــ (لتفسدن) من غير لفظه وعدل عنه لأنّ تثنية المصدر وجمعه ليس بمطرد"[1] ، فالمصدر (المفعول المطلق) ينوب عنه مرادفه أو صفته، أو آلته أو العدد، وهنا في هذه الآية، لفظ (مرّتين) دلّ على العدد، فهو نائب عنه، فهو من العدول.

06- مسألة نحويّة تتمثّل في الوصل في التركيب لا التّفكيك لأنّه الأصل، من ذلك ما ذكره القاسمي في تفسير الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ ۖ﴾الحديد19، قال: "وجوّز في الشّهداء أن يكون معطوفا على ما قبله، أخبر عن الّذين آمنوا أنّهم صدّيقون شهداء، وهو الظّاهر، لأنّ الأصلَ الوصلُ لا التّحريك." [2]

نحاول أن نتحدث عن العلة النحوية في هذه المساحة من البحث لأنها ركن وأصل من أصول القياس غير منفصلة عن الحكم النحوي، وهي نتاج العقلية العربية خاصة النحاة في تأصيلهم للنحو لأنها معتمدهم في إقناع غيرهم بما توصلوا إليه من آراء في تفسير الظاهرة النحوية وقد ألفوا في ذلك مؤلفات عدة كالإيضاح في علل النحو للزجاجي، وعلل النحو لابن الوراق ...

فما هي العلّة ؟

العلّة وأنواعها: العلّة في تعريف الرّمّاني "تغيير المعلول عما كان عليه." [3] ، كما عرّفتها خديجة الحديثي بأنّها:" الصّفة أو الميزة الّتي من أجلها أعطى المقيس الحكم الّذي في المقيس عليه." [4] ، فالعلّة حسب هذين التعريفين ركن من أركان القياس، غاية استنباطها إظهار حكمة الواضع، خاصّة إذا خرج اللّفظ أو التّركيب عن أصله، لذا قال ابن جنّي:" إنّ ما جاء على أصله فلا كلام فيه، وإنّما

([1]).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج574/10.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج33/16.

([3]).رسالة الحدود، الرّماني، ضمن رسالتان في اللّغة، تح: إبراهيم السمرّائي، دار الفكر، عمّان، 1984م، ص67. وينظر: مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام مخلوف، ص176.

([4]).الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت،1394هـ/1974م، ص،317.

سبيل ما خرج عن أصله أن ينظر إلى علّته ما هي." [1]، أي أنّ الأصول لا تعلّل، لبقائها على وضعها، وإنّما السّبيل أنّ ما خرج على الأصل يعلّل لبيان حكمة الواضع، وأنّ له في ذلك مذهبا.

فقد قسم النحاة عللهم إلى علل أوائل وثوان وثوالث، كما قسّموا عللهم إلى علل تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، كما قسّموها إلى علل بسيطة ومركّبة، وأشهر العلل:علة فرق، وعلة سماع، وعلة جوار، وعلة أصل، وعلّة معادلة، وعلّة شبه، وعلّة تعويض ... ومنه فقد وجدنا القاسمي لا يخلو تفسيره من أوله إلى آخره من هذه العلل، وكأنّه مولع بها، وهذه عادة الأصوليّين، وعليه نحكم أنه نحوي أصولي بامتياز؛ من هذه العلل الّتي أوردها:

أ- **علّة أصل**: أوردها حين تفسيره للآية :﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾التوبة30، قال القاسمي:" قرئ (عزير) بالتنوين على الأصل لأنه منصرف، وقرئ بحذف لالتقاء الساكنين على غير القياس، لا لأنه أعجمي غير منصرف للعلمية و العجمة كما قيل، لأنّ ذلك إنّما يصح لو كان على لفظه الأصلي وهو (عزيراء) أو (عزريا) لفظان عبرانيان، معنى الأول معين والثاني، الله مساعد أما وقد تصرفت فيه العرب بالتصغير فلا. والظاهر أنّ أغلب الأسماء القديمة في انتقالها من أمة إلى أخرى مسها التغيير... أصبحت بالاصطلاح من قبيل الأعلام العربية.[2]

ب- علّة تغليب: أي غلّب جمع العقلاء على غير العقلاء، فأتى بواو جمع المذكّر السّالم، في الآية: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾النّحل48، قال القاسمي:"(وهم داخرون) أي صاغرون، وغلب في جمعها من يعقل فأتى بالواو.أو لأنّ الدّخور من أوصاف العقلاء، فهو إمّا تغليب أو استعارة.."[3] ، فكما أنّ المذكّر يغلّب على المؤنّث، والمفرد على الجمع، فكذلك هنا يغلّب العاقل على ما لا يعقل.

([1]).المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، ابن جنّي أبو الفتح، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، مصر، ط1، 1373هـ/1954م ج163/01.

([2]).محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج116/8-118.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج523/10.

من ذلك ما بيّنه في الآية: ﴿ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴾التّحريم12، الآية تصف عبادة مريم عليها السّلام، أي أنّها كانت من المواظبين على طاعة اللّه والخضوع لأحكامه، قال:" والتّذكير للتغليب."[1] أي تغليب المذكّر على المؤنّث لأنّه الأصل.

ج–علّة اختصار: من أصول النّحاة الذكر، والحذف فرع عنه، فلا نصير إلى الحذف إلاّ بقرينة، كعدم اللّبس، أو لوجود ما يشير إلى ذلك الحذف، ولا حذف إلاّ لعلّة، من ذلك ما ذكره القاسمي في الآية: ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾الزّمر39، قال القاسمي:"(إنّي عامل) أي على مكانتي، فحذف للاختصار، والمبالغة في الوعيد والإشعار، إنّ حاله لا تزال تزداد قوّة بنصر اللّه عزّ وجلّ وتأييده."[2] ، فـ (عامل) اسم مشتق عامل فيما بعده.

د–علّة الحمل على المعنى: من أصول النّحاة النّظر إلى اللّفظ قبل المعنى، ولكن قد يعدل عن هذا لعلّة مانعة. من ذلك ما أورده القاسمي حين تفسير الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ ﴾الحجرات09، قال:" وجه الجمع في (اقتتلوا) مع أنّه قد يقال: مقتضى الظّاهر (اقتتلتا)، هو الحمل على المعنى، دون اللّفظ، لأنّ الطّائفتين في معنى القوم والنّاس والنكتة في اعتبار المعنى أوّلا، واللّفظ ثانيّا، عكس المشهور في الاستعمال .."[3] ، لم يقع التطابق بين (اقتتلوا) و(طائفتان)، لأنّه تمّ النّظر إلى المعنى وهو(القوم)، وليس إلى اللّفظ.

هـ–علّة الجرّ على الجوار: من مسائل الاختلاف بين النّحاة الجرّ على الجوار، بين مجيز، وبين مانع على تأويلات مختلفة،من ذلك العمل في جزم فعل جواب الشّرط، رأي للبصريّين، أنّ فعل الجواب مجزوم بأداة الشّرط الجازمة لفعلين، ورأي أبي البركات الأنباري، أنّ فعل الجواب مجزوم بأداة الشّرط بواسطة فعل الجواب، أمّا الكوفيون، فيرون أنّ فعل الجواب مجزوم على الجوار، لأنّ هذا في كلام العرب كثير.لذا وجدنا القاسمي يجيز هذه الظّاهرة، موردا في ذلك شواهد كثيرة عن العرب، حين ناقش

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج142/16.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج121/14.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج299/15.

الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾المائدة06، قال:" قال الجمهور:إنّ قراءة الجرّ محمولة على الجرّ الجواري، ونظيره كثير في القرآن والشّعر، كالآية: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ هود 26، والآية: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾الواقعة 22، بالجرّ في قراءة حمزة والكسائيّ عطفا على (بأكوابٍ وأباريقَ). والمعنى مختلف. إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلّدون بحور عين. وكقولهم {جحرُ ضبٍّ خربٍ}.."[1] ، والمقصود في الآية، دعوة إلى غسل الوجه واليدين والرجلين، وإن فصل بين اليدين والرّجلين بمسح الرّأس، بحمل الجرّ في الرّجلين على الرّأس (المجرور) بالباء، على الجرّ الجواري فقط.

و–علّة سماع: من أصول النّحاة التذكير، والتّأنيث فرع عنه، لكن قد يذكّر المؤنّث اكتفاء بالأصل لعدم مشاركته غيره له، من ذلك ألفاظ: مرضع وحامل وحائض، لكن قد يأتي السّماع بما يدلّ أنّ الفرع خارج من الأصل، وليس هناك ما يمنعه، فقد ورد لفظ مرضعة في الآية: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾الحجّ02، والأفصح ترك الهاء كما قال النّحاة، من ذلك ما ذكره القاسمي في الآية :﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾هود 72، قال :"(أ ألد وأنا عجوز)أي امرأة مسنّة، والأفصح ترك الهاء، وعن يونس سمع من بعض العرب(عجوزة)."[2] فالاستعمال الشّائع في الفصيح هو ترك الهاء، لكن بعض الاستعمال يخرج اللّفظ بما يجب أن يكون، أي قد يترك الأصل لعلّة، إلى فرع مستعمل، فيصير هذا الفرع كالأصل في الاستعمال.

ز– علّة ترك أو استغناء: ناقش القاسمي مسألة ثارت بين نحاة البصرة والكوفة عمادها مسألة السّماع، باعتباره أصلا من أصول الاستدلال، فقد اشترط البصريون عند تقعيد القاعدة الطرد، في الباب، أو في قاعدة من لقواعد، ولا يعتدّون بالشّاهد الواحد، أمّا الكوفيون فقد يكتفون بالشّاهد

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج06/67-68.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج09/320.

الواحد، من ذلك، الحديث عن أفعال استغنى الاستعمال عنها بغيرها، كماضي **وذر**، و**ودع**، استغنوا عنه ب**ترك**، فإذا جاؤوهم بشاهد أو شاهدين طعنوا فيه، أو حتّى طعنوا في قراءة وفق هذا الفعل، من ذلك ما ذكره القاسمي في الآية:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾الضّحى03، قال:"وقُرِئ (ما وَدَعَكَ) بالتّخفيف، وورد في الحديث **"شَرُّ النَّاسِ مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ"**، وورد في الشّعر قوله :

فَكَانَ مَا قَدِّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ نَفْعًا مِنْ الَّذِي وَدَعُوا

ولهذا قال في (المصباح) بهذا: اعلم أنّ قولهم، في علم التّصريف، أماتوا ماضي **يدع** و**يذر** خطأ، وجعله استعارة من الوديعة تعسّف. انتهى.وكذا قال في (المستوفى): أنّه ورد في كلام العرب، ولا عبرة بكلام النّحاة فيه، وإذا جاء نهر اللّه بطل نهر معقل. وإن كان نادرا. انتهى."[1]

ح–علّة استصحاب: أي يستصحب الأصل ولا يترك إلاّ لعلّة، والاستصحاب من الأصول الّتي اعتمدها أبو البركات الأنباري، في مؤلّفه لمع الأدلّة، حين قال:" أدلّة صناعة الإعراب (أدلّة النّحو) ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال."[2] ، ويعرّفه على النّحو التّالي: "استصحاب الحال: إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل."[3] ، ويوضّح الأستاذ بن لعلام هذا التّعريف بقوله:" إنّه استدلال يقرّ للّفظ حكمه الّذي يصحبه ويلازمه بالأصالة، أي أنّه إقرار لأحكام الأصول، فلكلّ أصل حكم يلازمه ويصاحبه."[4] ، وقد استدلّ به البصريون في كثير من المسائل ردّا على الكوفيين من ذلك: التنازع في فعل الأمر هل هو مبني وأصل بنفسه، كما يرى نحاة البصرة، أم هو مقتطع من المضارع، ومعرب مثله كما قال الكوفيون، فقالوا: أي البصريون:" الفعل الأمر إنّما كان مبنيّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشّبه فكان باقيا على الأصل في البناء."[5] ، والخروج عن الأصل لا يكون إلاّ بدليل، لذا

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج339/17، وينظر: في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص33.

([2]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، الأنباري، ص45.

([3]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، الأنباري، ص45.

([4]).مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص168.

([5]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، الأنباري، ص46.

تحدّى البصريون الكوفيين بإقامة الدّليل. وهذا ما ذكره القاسمي في الآية:﴿ قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ...﴾هود 78، قال" (تخزون) مجزوم بحذف النّون، والياء محذوفة اكتفاء بالكسرة، وقُرئ بإثباتها على الأصل."[1] ، أي أنّ هناك قراءة أشار إليها القاسمي، وهي بإثبات الياء على الأصل أي يستصحب الأصل في كتابة الياء، هكذا: (ولا تخزوني).ومن ذلك أيضا ما استدلّ به في هذه الآية على هذا الأصل: ﴿بَلِ ٱدَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾النّمل66، منها عنقل القاسمي عن الرّازي أنّ **بل** هي الّتي بمعنى **أم** والهمزة، فالمعنى على الاستفهام على وجه الإنكار، وقد ذهب إلى تقدير الاستفهام كلّ من السّيوطي والمهايمي، ونقل عن آخرين إبقاء **بل** على أصلها من الإضراب الانتقالي.[2] ، والمعنى أنّ **بلْ** في أصل وضعها الّذي لها إنّما كان للإضراب، فلا مسوّغ لانتقالها من الإضراب إلى الاستفهام، وهذا هو التمسّك بالأصل أي بالاستصحاب، ولا عدول عن الاستصحاب إلاّ بدليل.وكما يقول ابن الأنباري عن الاستصحاب من جهة أخرى: أنّه من أضعف الأدلّة فلا يتمسّك به، عند أدنى دليل، أو علّة تخرجه من الأصل.[3] ، ومثلما يرون أنّ **بل** تكون بمعنى **أم**، فإنّ الكوفيّين يرون أنّ **أم** تكون أيضا بمعنى **بل** وقد استدلّ أبو بكر الأنباري[4]، بشاهد شعريٍّ على جواز ذلك:

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَتْ أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيبُ.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج323/09.

([2]).محاسن التّأويل القاسمي جمال الدّين، ج407/13.

([3]).الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، الأنباري أبو البركات، ص142.

([4]).هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، كان من أعلم النّاس بالنّحو والأدب، وأكثرهم حفظا له، ولد سنة 271هـ، سمع عن جمّ من العلماء، عرف بالتديّن والتّقوى والتّواضع، توفي سنة 327هـ. من مؤلّفاته: إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، اللّامات، شرح المفضليات، شرح السّبع الطّوال، الكافي في النّحو، المذكّر والمؤنث، المشكل وغريب الحديث.{المصطلحات والأصول النّحويّة في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، لأبي بكر بن الأنباري، وعلاقتهما بمدرسة الكوفة والبصرة، مخطوط رسالة ماجستير، لعبد الوهاب بن محمد الغامدي، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، ص7-8.

ثمّ قال: فمعنى (أم) ههنا (بل) [1] ، أمّا البصريون فلا يجوّزون الخروج على الأصل، فكلّ حرف وضع للدّلالة على ما وضع له، ولا يخرج للدّلالة على معنى آخر؛ فـ **بل** للإضراب، و**أم** للتّعيين.

يسوق القاسمي في هذا المقام، مسائل عديدة عن العدول عن الأصل، وكأنّه يرى أهمّيّة هذا الدّليل، أو يراه من الأدلّة المعتبرة كما يراه الأنباري والسيوطي والشّاوي..، فيستهلّ استدلاله بصيغة تمريض (قيل)، و هو ما ساقه في الآية: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾النّجم09.

قال: " قيل **أو** بمعنى **بل** أي بل أدنى."[2] ، فتحوّلت **أو** من دلالة الاختيار إلى معنى **بل** الدّالّة على الإضراب وهذا هو الخروج أو العدول عن الأصل.وهذا الرّأي قال به الكوفيون، مستدلّين بما جاء في القرآن، كالآية: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾الصّافات147، أي فسّرت بـ **بل** يزيدون، واستدلّوا بالشّعر نحو قوله:

بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أي: **بل** أنت في العين أملح. أمّا البصريون فقد تمسّكوا بالأصل واستغنوا عن إقامة الدّليل، والأصل في كلّ حرف أن لا يدلّ إلاّ على ما وضع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدّليل، ولا دليل لهم على ما ادّعوه.[3]

ومن مسائل العدول عن الأصل المستصحب، قولهم:**إنْ**، تكون بمعنى **إذْ**، أي خروج إن من الدّلالة على الشّرط إلى الدّلالة على الظّرف، وهو ما بيّنه في الآية:﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ سورة الأعلى09، قال:"..و(إن) إمّا بمعنى (إذ)، كقوله تعالى في الآية: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾آل عمران 139، أو بمعنى (قد) على ما قاله ابن خالويه"[4] ، وهذا رأي قال به الكوفيون،

([1]).المصطلحات والأصول النّحويّة في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، لأبي بكر بن الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة، مخطوط رسالة ماجستير، للطالب عبد الوهاب بن محمد الغامدي، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، ص267.

([2]).محاسن التّأويل ،محمد جمال الدين القاسمي، ج3/15.

([3]).الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيّين، كمال الدّين أبو البركات بن الأنباري، تح: محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ج2/391-393.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج308/17.

وحجّتهم دلالة **إنْ** على الشّك، و**إذْ**، ليس فيها معنى الشكّ، فلا يجوز أن تكون **إنْ** شرطية. أمّا البصريون فحجّتهم التمسّك بإجماع على أنّ الأصل في **إنْ** أن تكون شرطا، و **إذْ** أن تكون ظرفا، والأصل في كلّ حرف الدّلالة على ما وضع له.[1]

ومنه تجد القاسمي ميّلا لتوجيه الكوفيين، أو أنّه ساق الرّأي على سبيل البيان ليس إلاّ.

التقدير: من المفاهيم المرتبطة بالنّحو وأصوله، أي مرتبط بالتأويل، ومرتبط بنظريّة العامل أساسا، فما يقع في التّركيب من تقديم أو تأخير، أو حذف أو زيادة، أو استبدال في الموضع، أو عدول أو خروج عن الأصل، إلاّ واحتاج النّحوي إلى تفسير ذلك وتأويله، ولا يقع هذا إلاّ بالتّقدير، فما التّقدير؟

التّقدير" هو الرد إلى الأصل لضرورة محوجة"[2] ، والردّ إلى الأصل هو القياس نفسه، فإنّ النّحوي إذا رام معرفة ما خرج عن الأصل في الفرع، لجأ إلى التّقدير، بحمل اللّفظ على نظائره في الباب، إذا لم يغيّر، مثال ذلك اسم الآلة من الفعل وزن **ميزان**، وكان يجب أن تكون مِوْزان، باعتبار الواو أصلا في الفعل، فيلجأ النّحوي إلى تقدير ما حذف وما غيّر، بحمل **ميزان** على نظائرها ممّا لم يمسّه تغيير، ك:مصباح، ومنشار ومزمار، فيقدّر أنّ واو ميزان، قلبت إلى ياء بعد أن انكسر ما قبلها، فيخلص إلى قاعدة{كلّ واو ساكنة مكسور ما قبلها تقلب ياء}، ومنه نفهم كما قال الباحث بن لعلام:" أنّ التقدير لا يجريه النّحوي إلاّ على اللّفظ الّذي خرج عن أصله أي على الفرع، وأمّا ما جاء على الأصل فلا يقدّر،كاسم المفعول **مكتوب** واسم الفاعل **جالس**، أو الفاعل في قولك (جاء محمد)، لأنّها كلّها جاءت على الأصل فلا تقدّر، إنّما يقدّر الفرع لأنّه مغيّر.." [3] وبهذا التقدير يعرف أصله الأوّل، ووجه التّغيير الحاصل فيه، وفي هذا الشّأن يقول الحاج صالح:"فقد التزم النّحاة برفض التّقدير إذا جاء اللّفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله، فكلّما اتّفق اللّفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه." [4] ، وكثير من النّحاة لهم مثل هذه الآراء، يقول الأستراباذي: " الأصل عدم التّقدير بلا ضرورة

([1]).ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، ج2/518-520، مسألة88.

([2]).مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص210.

([3]).مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص211.

([4]).بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الحاج صالح عبد الرّحمن، ج216/1، وينظر مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص211.

ملجئة إليه."[1] ، وعليه لاحظنا من خلال تتبّعنا لتفسير القاسمي، أنّه كان على نهج السّابقين من النّحاة لم يشذّ عنهم، يقول بالتّقدير، ولا يرفضه،كما رفضه دعاة تيسير النّحو، متّبعين في ذلك شيخهم ابن مضاء القرطبيّ، إلاّ أنّه إذا لم تكن ضرورة محوجة إلى التّقدير، فإنّ القاسمي يعدّ هذا من التمحّل، فينتقده متأبّيا عليه، ويعلن رأيه صراحة، بما أتيح له من أدلّة. ومن أمثلة ذلك ما ساقه القاسمي :

1-تقدير **المبتدأ** في الآية:﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيّٞ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾الأنفال52، قال:﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ خبر لمقدّر، أي: دأب هؤلاء كدأب آل فرعون ومن تقدّمهم من الأمم، كقوم نوح، وهو عملهم الّذي دأبوا، أي استمرّوا عليه.."[2] ، الأصل في التركيب الإسنادي في الجملة الاسميّة، أن يتألّف من مبتدإ وخبر، فلمّا وجد الخبر، دون المبتدإ، علم النّحويّ القاسمي- أنّ هناك حذفا فلجأ إلى تقدير المحذوف وهو المبتدأ.وينظر مواضع أخرى .[3]

2- تقدير **الخبر**:في الآية: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾الرّعد 35، قال :"(مثل) مبتدأ خبره محذوف، أي: فيما يقصّ ويتلى عليكم صفة الجنّة، وجملة (تجري) مفسّرة أو مستأنفة استئنافا بيانيّا، أو حال من ضمير (وعد) أي وعدها مقدّر جريان أنهارها، وهذا الوجه سالم من التكلّف مع ما فيه من الإيجاز والإجمال والتّفصيل، وقدّر فيه الخبر مقدّما لطول ذيل المبتدأ، أو لئلاّ يفصل به بينه وبين ما يفسّره أو ما هو كالمفسّر له."[4] ، كما أنّه قدّر تقديرا آخر، وهو قوله:"أنّ ثمّة

([1]).شرح الكافيّة، الرّضي الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982م، ج116/1.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج53/8.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج205/6، ج173/8، ج247/12.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج453/9.

موصوفا محذوفا، أي: مثل الجنّة جنّة تجري من تحتها الأنهار، وقوله تعالى:(وظلّها) مبتدأ محذوف الخبر أي : كذلك." [1]، فلا حذف إلاّ بدليل، والدّليل القرينة المذكورة فيما سبق من القول.

3-بين تقدير **المبتدأ** أو **الخبر**: وذلك في الآية:﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ الزّخرف89، قال القاسمي:" أي لكم أو عليكم، أو أمري سلام"[2] ، فقد قدّر الخبر شبه الجملة (لكم)، أو(عليكم)، باعتبار (سلامٌ) مبتدأ، رغم كونه نكرة، ويبتدأ بها لأنّها دعاء، كما جاز أن يقدّر، أنّ (سلام) خبر لمبتدإ محذوف تقديره (أمري).

4-تقدير **المضاف**: في الآية: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾الشعراء84، قال: " الكلام بتقدير مضاف، أي صاحب لسان صدق، أو مجاز بإطلاق الجزء على الكلّ، لأنّ الدّعوة باللّسان"[3] ، وينظر مواضع أخرى.[4]

5-تقدير **الفعل**: وذلك حين تفسيره للآية :﴿ إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ فَقَالُواْ ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم بُنۡيَٰنٗا﴾الكهف21، قال: "أي على كهفهم بنيانا عظيما، و(إذ) على ما يظهر لي ظرف لـ(اذكر) مقدّرا، والجملة مستأنفة لبيان ختم نبئهم ممّا جرى بعد مماتهم إثر ما أوجز من نبئهم بعد بعثهم والإعثار عليهم، وجعله ظرفا لـ (أعثرنا) أو لغيره ممّا ذكروا ليس فيه قوّة ارتباط ولا دقّة معنى."[5] ، ما وقع فيه الخلاف في هذا التّقدير، أنّ القاسمي قدّر لـ (إذ) فعل (اذكر) واعتبرها ظرفا، أمّا غيره، ولم يصرّح باسمه، فاعتبرها أيضا ظرفا ولكن لفعل سابق وهو (أعثرنا)، ولعلّ هذا من باب التّنازع، فقدّر الفعل الأقرب على رأي سيبويه ومن شايعه.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج453/9.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج201.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج373/13.

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج38/6-39، ج 553/10.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج16/11.

6- تقدير **العامل النّاصب:** في الآية: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾التّوبة 60، قال القاسمي في آية:﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ناصبه مقدّر، أي فرض اللّه ذلك فريضةً "[1] ، (فريضة) مصدر منقطع للتّأكيد يعرب مفعولا مطلقا، والقاعدة عند النّحاة أنّ لكل عمل معمول، لذلك كان القاسمي على درب النّحاة سائرا بالقول بالتّقدير، فقدّر لهذا المصدر المنقطع فعلا، وهو (فرض)، لذلك عند إعرابه نقول: فريضة: مصدر مؤكّد، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره.

7-تقدير **المفعول به** : في الآية: ﴿ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾المائدة107، قال القاسمي:"(الأوليان) فاعل (استحقّ)، ومفعول استحقّ محذوف، قدّره بعضهم (وصيّتهما)، وقدّره ابن عطيّة (ما لهم وتركتهم)، وقدّره الزّمخشري: أن يجرّدوهما للقيام بالشّهادة لأنّها حقّهما، ويظهروا بهما كذب الكاذبين." [2] ، وله مواضع أخرى.[3]

8-تقدير **جواب إذا:** في الآية: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾النّازعات34، قال القاسمي:" وجواب **إذا** محذوف لدلالة التّقسيم عليه. تقديره: ظهرت الأعمال. أو انقسم النّاس قسمين." [4] ، ومعنى دلالة التّقسيم ما ورد من آيات بعد آية الشّرط. وله مواضع أخرى.[5]

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج154/8.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج254/6.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج25/6.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج256/17.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج359/17.

9-تقدير **المتعلّق**:في الآية: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾الحجّ 30، قال القاسمي:" (خيرٌ) اسم تفضيل، حذف متعلّقه، أي: من غيره."[1] ، فقد قدّر متعلّق الخبر، فأصل الكلام: خير له من غيره، وقد لا يراد التّفضيل، من لفظ (خير)، فلا داعي للتّقدير، حسب الشّهاب، وهذا الرّأي فضّله القاسمي.[2] ، لأنّ الأصل عدم التّقدير إلاّ لضرورة تقدّر بقدرها.

10-تقدير **تركيب**، أو **جملة** : وذلك في الآية: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾النّور 36، قال القاسمي:" (في) ظرف متعلّق بمحذوف، أي: سبّحوه في بيوت."[3] ، فقد قدّر القاسمي تركيبا كاملا ليستقيم المعنى، والجملة بعد النّكرة (بيوت) صفة لها.

11- تقدير **النّصب** بنزع الخافض: وذلك في الآية:﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴾الفرقان 72، قال القاسمي:" الزّور منصوب على المصدر أو بنزع الخافض، أي شهادة الزّور، أو بالزّور."[4]

12-تقدير **المصدر**: وذلك في الآية:﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾الشّعراء 59، يقول القاسمي" (كذلك) إشارة إلى مصدر أي مثل ذلك الإخراج أخرجناهم، فهو محل نصب صفة لمصدر مقدّر، خبر لمحذوف، أي الأمر كذلك."[5]

13- تقدير **العائد**: في الآية: ﴿قُلْ أَرُونِىَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّا ۖ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سبأ 27، قال القاسمي:" وجوّز المعرب في (رأى) هنا أن تكون علميّة متعدّية بهمزة

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج195/12.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج195/12.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج12 /315.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج355/12.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج369/13.

النّقل، إلى ثلاثة مفاعيل، ياء المتكلّم، والموصول وشركاء، وعائد الموصول محذوف، أي ألحقتموهم.."[1]، لأنّ (رأى) قد ترد على ثلاثة أوجه: بصرية وقلبيّة (علميّة) ورآه أي: أصابه في رئته.

14-تقدير **العامل** في **المصدر المؤكّد:** وهذا في آية: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ سورة ص الآية: 33، طفق من أفعال المقاربة، تدلّ على الشّروع، ناسخة، ولا يكون خبرها إلاّ جملة، في محل نصب، فلمّا لاحظ نحاتنا أنّ خبر طفق ورد مصدرا مؤكّدا، ولم يرد جملة، قدّروا العامل في المصدر، يقول القاسمي: "أي فجعل يمسح مسحا"[2] ، فالنّاصب للمفعول المطلق مسحاً، قُدِّرَ بـ (يمسحُ)، ومنه يقدّر خبر أفعال الشّروع (طفق)، لأنّ من أصول النّحاة أن لا نصب ولا خفض ولا رفع إلاّ بعامل، والمصادر المنقطعة، دائما العامل فيها محذوف.

15- تقدير **المفعول له** (لأجله): في الآية:﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾فصّلت22، قال القاسمي:"ما كنتم تستترون عن فعلكم الفواحش والمنكرات مخافة أو كراهة أن يشهد عليكم ما ذكر..ف (أن يشهد) مفعول له بتقدير مضاف، أو من أن يشهد، أو عن أن يشهد."[3]

فالمفعول لأجله، يقدّر بـ مخافة أن يشهد، أو كراهة أن يشهد.

16-تقدير **العامل الجّار**:وذلك في الآية:﴿أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴾الرّحمن08، ألاّ مركّبة من **أن ولا**، واعتبر تقدير الجارّ. أي: لئلاّ تطغوا فيه..[4]

17-تقدير **العامل** النّاصب في **المصدر المنقطع**: أي أنّ هناك مصادر منصوبة، والأصل عند النّحاة أن لا نصب إلاّ بعامل، لذلك عندما تصادفنا كلمات منصوبة نتساءل عن عامل النّصب فيها، من ذلك ما بيّنه القاسمي في الآية: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج19/14.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج98/14.

([3]).محاسد التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج151/14.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج396/15.

خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ ﴾التّغابن16، قال:"فـ (خيرا) مفعول بمقدّر، وهذا قول سيبويه، كقوله تعالى في آية النّساء 171: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ وقيل: تقديره يكن الإنفاق خيرا، فهو خبر (يكن) مضمرا، وهو قول أبي عبيد.وقيل:مفعول لـ (أنفقوا) وهو رأي ابن جرير.."[1] .

المبحث الثّالث: مصطلحاته

إنّ المتصفّح لتفسير القاسمي يدرك لأوّل الأمر أنّ الرّجل بصري الهوى، من خلال المصطلحات النّحويّة المستعملة في مؤلّفه محاسن التّأويل، فقد لا تجد من أوّل الكتاب إلى نهايته، سوى مصطلحات كوفيّة قليلة لا تتعدّى أصابع اليد الواحدة ، لكن ليس معنى هذا أنّ الرّجل بصري المذهب، وهذا لأنّ المصطلحات قد سبق إليها البصريون لأنّهم في الأساس هم واضعوا النّحو، والكوفيون إنّما كانوا تلاميذهم، وقد حاولوا أن تكون لهم مصطلحاتهم الخاصّة بهم مثلما فعل الفرّاء إذ أنّ أغلب المصطلحات الكوفيّة من وضعه، محاولا بها مجاراة البصريّين والوقوف ندّا لهم، لكنّ الواقع النّحوي أمات هذه المصطلحات ولم يبقِ إلاّ السّابق منها. والقاسمي في استعماله لهذه المصطلحات لم يكن ليخالف ما جرت عليه العادة، فهو مع ما جرى عليه الاتّفاق في استعمالها، لذا فقد انتشرت واشتهرت، وكتب لها القبول، بين النّحاة واللّغويّين، ولم يكن ليضرب عنها صفحا، فيكون كمن خالف ليعرف.

فما هي المصطلحات الكوفيّة الّتي استعملها رغم قلّتها ؟ من هذه المصطلحات:

1- **النّعت**: فقد استقرّ في مؤلّفات النّحاة، أنّ الصّفة من وضع البصريّين، والنّعت من وضع الكوفيّين، وإن كان في الأصل من وضع الخليل وسيبويه شيخي البصريّين، واستعمله المبرّد والزجّاجي وابن السرّاج، يقول القوزي: "فإن كان اصطلاح النّعت قد انتشر على أيدي الكوفيين، فليس لهم فضل اختراعه فهن في ذلك متّبعون لا مبتدعون، كمن زعم أنّ الفراء هو أوّل من اصطلح على

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج16/115-116.

تسميته النّعت باسمه."[1] فما الفرق إذاً بين المصطلحين؟ "قد ذهب الأوائل إلى التّمييز بين النّعت والصّفة، فقد قال الخليل بن أحمد: إنّ النّعت لا يكون إلاّ في الصّفات المحمودة، وإنّ الوصف يكون في المحمود وفي غيره من الصّفات."[2] ، ورأى آخرون أنّ النّعت هو الصّفة الرّاسخة الّتي تثبت ولا تتغيّر، والوصف الصّفة الرّاسخة وغير الرّاسخة [3]. ومنه ندرك أنّ الصّفة أعمّ وأشمل وبها تدرك لِمَ أعرض البصريون عن استعمال النّعت إلى استعمال الصّفة. ومنه فإنّ القاسمي مرّة يستعمل النّعت ومرّة يستعمل الصّفة، لكن في غالب التّفسير كان يستعمل الصّفة، من ذلك: في الآية: ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍۚ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾الحاقّة42، قال القاسمي:"ونصب (قليلا) على أنّه نعت لمصدر، أو زمان مقدّر. أي إيمانا وزمانا. والنّاصب (تؤمنون)، أو تذكّرون."[4] ، في هذه الآية قد استعمل مصطلح النّعت [5] ، وقليلا ما يستعمله ، فيعوّضه بالأشهر وهو الصّفة، وكثيرا ما يستعملها في نفس السّورة، وفي نفس الجزء، وقد تكون تليها مباشرة بآية أو آيتين، وكأنّ القاسمي يرتضي التّسميتين، من ذلك في الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾الحجر26، قال:"(من حمإ) صفة لصلصال" [6] ، وفي نفس السّورة الّتي استعمل فيها النّعت، مرّة واحدة في الآية العاشرة، يعقّب فيقول على قوله تعالى(الأوّلين) نعت لمحذوف، أي الأمم. أو الكلام من إضافة الصّفة للموصوف، ثمّ ينتقل فيستعمل الصّفة في الآية 26، وفي الآية 96 [7] ، ثم تجده يفضّل مصطلح الصّفة في باقي التّفسير، كما يوظّفه حين الحديث، عن جملة الصّفة، من ذلك عندما فسّر الآية: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ

([1]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرّياض، السّعوديّة،1401هـ/1981م، ص166؛ وينظر: المدارس النّحويّة ، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف القاهرة، ج.م.ع، (د.ت)، ص202.

([2]).الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة (أ.بدران) للطباعة والنشر، (1382هـ . 1963م)، ص88 ؛ المدارس النّحويّة أسطورة وواقع، إبراهيم السّامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص133.

([3]).الفروق اللّغويّة، هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص21-22.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج174/16.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج10/8، ج486/10، ج65/11، ج270/12، ج162/14، ج287/15، ج406/17.

([6]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج489/10.

([7]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج499/10،489.

أَفْوَٰهِهِمْۚ ﴾الكهف05، قال:" جملة ﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ صفة لـ (كلمة).."[1] ، فالجملة الفعليّة (تخرج..) في محل نصب صفة للموصوف كلمةً، وله مواضع أخرى يذكر فيها هذه الجمل[2] .

2-لا التّبرئة : من مصطلحات الكوفيّين الّتي استعملها القاسمي، وقد عرفت عند البصريّين بـمسمّى: **لا النّافيّة للجنس،** وهو ما ذكره في الآية : ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾سبإ 03، قال:" قرأ بعض السّلف بفتح الرّاءين. وفيه وجهان: أحدهما-أنّ (لا) هي **لا التّبرئة.** بني اسمها معها. والخبر قوله: (إلاّ في كتاب)، والثّاني-النّسق على (ذرّة) لامتناعه من الصّرف"[3] ، ومن الّذين استعملوا مصطلح التّبرئة أبو بكر الأنباري يقول: "وأمّا (لا) إذا كانت تبرئة فقوله:(ألـم ذلك الكتاب لا ريب فيه)، الوقف على (لا) قبيح لأنّها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد، ولا يتمّ الوقف على (ريب) لأنّه فيه خبر التّبرئة". [4]

3-النّسق: وهو المصطلح الثّالث الوارد في تفسير القاسمي، الّذي ذكره هنا، ومقابله عند البصريّين **العطف،** وإن كان النّسق في الأصل للبصريين فهم الأسبق استعمالا له، لكن عمليا وتطبيقا ينسب للكوفيين. وفي هذه الآية -آية 03 ،سبأ- السّابقة، قد عطف قوله: (ولا أصغرُ ولا أكبرُ) على قوله: (مثقالُ)، أي عطف المرفوع على المرفوع، هذا العطف يسمّيه الكوفيون نسقا. إلاّ أنّ القاسمي يستعمل في كامل المصحف لفظ العطف لا النّسق، من أمثلة ذلك:

-الآية: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ﴾ المائدة 04، قال: "(وما علّمتم من الجوارح) عطف على (الطّيّبات)، بتقدير مضاف أي:

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج9/11.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج227/6، ج510/7، ج426/9، ج442/9، ج402/13.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج8/14.

([4]).إيضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّه عزّ وجلّ، الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، تح:محي الدّين رمضان، مجمع اللّغة العربيّة دمشق، ج141/1.

وصيد ما علمتموه."[1] ، فقد عطف الموصول (**ما**) وما بعده على الطيّبات، المعطوف عليه، وتبعه في الرّفع، وأمثال هذا المصطلح في تفسير القاسمي كثير، في مواضع عديدة.[2]

أمّا باقي المصطلحات، وهي الغالبة فقد كانت بصريّة، وهي الّتي كتب لها القبول والانتشار والرّواج بين النّحاة والمفسّرين، وليس في وسع القاسمي ردّها أو رفضها، أو أنّه يقبلها اقتناعا بها، وما يهمّ تفسيره هو الوصول بالنّاس إلى فهمه، وما النّحو ومصطلحاته إلاّ آلة للفهم والتّفسير والبيان، وما اختلاف النّحاة إلاّ في الوسيلة، والهدف واحد.

من هذه المصطلحات الّتي جرى تداولها بين النّاس على مرّ القرون، وفي شتّى المدارس:

4- المبتدأ والخبر وعاملهما (التّرافع): الاختلاف بين البصريّين والكوفيّين في مسألة العامل، وإن اتّفقا في مسألة العمل، أي أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، لكن ما الّذي رفع، أمّا الكوفيون فيرون بالتّرافع، أي كلاهما رفع الآخر، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، حتّى أنّهم يطلقون على الخبر بالمرافع [3] أمّا البصريون فيرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدإ، وحجّتهم أنّ المبتدأ والخبر اسمان يظهر عليهما الأثر الإعرابي، فلا يعملان[4] ، وإنّما لحجّة قويّة، والقاسمي يرى هذا الرّأي حسب ما ورد في تفسيره، من ذلك الآية: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التّوبة40، يقول:"(كلمةُ اللّه) مرفوع بالابتداء، والخبر(هي العليا)[5] ، غير أنّني وجدت القاسمي مرّة يقول بالرّفع بالابتداء ومرّة إلى أنّه مبتدأ مرفوع دون الإشارة إلى رافعه، كما في الآية: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ﴾الكهف58، قال:"(ربّك) مبتدأ، و(الغفور) خبره، و(ذو الرّحمة) خبر ثان." [6] .

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج39/6.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج118/4، ج418/5، ج132/6، ج508/7، ج44/8، ج283/9، ج464/10، ج32/11، ج191/12، ج404/13، ج10/14، ج278/15، ج198/16، ج296/17.

([3]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره،عوض حمد القوزي، ص173.

([4]).الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري، ج38/1-40، (المسألة 05).

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج139/8،

([6]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج39/11.

وقد ذكر هذا في مواضع عديدة.[1]

5- المبتدأ المرفوع بالظّرف: مسألة خلافية بين نحاة المدرستين، أمّا الكوفيون فيقولون أنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور، فمرفوع بالظّرف، ومن الّذين مالوا إلى هذا الرّأي المبرّد والأخفش في رأي له، أمّا البصريون فيرون أنّ الظّرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإنّما يرتفع بالابتداء [2] ، والقاسمي في هذه المسألة يرى الرّأيين معا، نلمس هذا في تفسيره للآية: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾الكهف88، قال في (جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ): "يقرأ بالرّفع والإضافة. وهو مبتدأ، أو مرفوع بالظّرف أي فله جزاء الخصلة الحسنى" [3] ، فقد ساق الرّأيين معا، ربّما على سبيل تعديد الآراء ليس إلاّ، وإن كان رأيه في رافع المبتدأ معروفا ألا وهو الابتداء. لذا قال هنا في (جزاء) مبتدأ. وهو الرّأي الأوّل.

6- الصّلة : مصطلح كوفي، وعند البصريّين **الزيّادة،** كما يقولون بحروف الصّلة أي حروف الزّيادة، كـ من، والباء، وغيرها.. وقد تحرّج الكوفيون أن يقولوا بزيادة حرف في القرآن الكريم، وإن كان عند البصريّين زائد في المبنى أو التّركيب، لكنّه دالّ على التّوكيد في المعنى.يقول القوزي:"أجمع النّحويون على أنّه ليس المراد بالزّائد أنّه دخل لغير معنى البتّة، بل زيد لضرب من التّأكيد." [4] فالقاسمي مرّة يستعمل لفظ الصّلة وأخرى لفظ الزيادة، وإن كان لفظ الزّيادة هو الغالب، من ذلك الآية: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾النّحل116، قال:"(الكذب) مفعول (تقولوا) وقوله

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج241/6،ج353/9، ج521/10، ج331/12، ج362/13-363، ج136/14.

([2]).الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري، ج44/1،(المسألة 06)

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج55/11.

([4]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره،عوض حمد القوزي، ص179، وينظر: شرح الكافيّة، ج384/2؛ الأشباه والنّظائر في النحو، جلال الدّين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج204/1.

(هذا حلال وهذا حرام) بدل من الكذب واللاّم صلة للقول."[1] ، ومن في الآية: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾الواقعة75، قال:"(لا) في (لا أقسم) إمّا مزيدة للتّأكيد وتقويّة الكلام، وقد عهدت زيادتها في كلامهم-أي العرب-"[2] ويقول في آية الطّارق 04: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ "قد قرئ (لما) بالتّخفيف فـ (إنْ) مخفّفة من الثّقيلة واسمها ضمير الشّأن، و(كلّ نفس) مبتدأ و(عليها حافظ) خبره. و(ما) صلة و(الاّم) هي الفارقة ". [3] أمّا مواطن استعمالاته للفظ **الزيّادة** كثيرة.[4]

7- الجحد : عند الكوفيّين والنّفي عند البصريّين، في مقابل الإقرار والإثبات، [5] وإن كان مصطلح الجحد من وضع الخليل، إلاّ أنّ القاسمي في طول تفسيره لم يستعمله إلاّ قيلا جدّا أو ناقلا له مفضّلا بدل الجحد، أو حروف الجحد النّفي أو حروف النّفي من ذلك القليل في الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾الحديد29، قال:" قال ابن جرير:وذكر أنّ في قراءة عبد اللّه، (لكي يعلم). قال: لأنّ العرب تجعل(لا) صلة في كلّ كلام دخل في أوّله أو آخره **جحد** غير مصرّح كقوله في **الجحد** السابق الّذي لم يصرّح به في الآية: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾ الأعراف12، ونقل الثّعالبي في فقه اللّغة زيادتها في عدّة شواهد. في فصل الزّوائد والصّلات الّتي هي من سنن العرب."[6] ، واستعماله للفظ النّفي كثير من ذلك في الآية:﴿وَقَدۡ مَكَرُواْ مَكۡرَهُمۡ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكۡرُهُمۡ وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾إبراهيم46، قال:

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ج555/10.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ،ج16/16.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ،ج300/17.

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج192/12، ج397/13، ج157/16، ج129/16، ج43/16،

([5]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، عوض حمد القوزي، ص170.

([6]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج43/16.

"وجوّز في (إن) كونها نافية واللاّم مؤكّدة لها. والمعنى: ومحال أن تزول الجبال بمكرهم.."[1] ، ومواضع استعماله النّفي لا تحصى[2] ، أمّا باقي المصطلحات، وهي كثيرة جدّا فهي للبصريّين، وكان القاسميّ موظّفا لها دون غيرها، من ذلك: المنصوبات والمجرورات والتّوابع، وحروف المعاني، والمصرّف وغير المصرّف، والتّنوين، والتّمكين، والأفعال وما يتعلّق بها من حيث اللّزوم والتّعدّي، والنّقص والتّمام، والنّفي والإثبات، والجمود والتّصريف..إلخ.من هذه المصطلحات البصريّة:

1- المفعول لأجله: والّذي يسمّه الكوفيون بـ**التّفسير**، فلم يذكر القاسمي إلاّ التّسميّة البصريّة من مفعول له ومفعول لأجله، من ذلك الآية:﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾يونس 37، قال:" (تصديقَ) علّة لمحذوف، أي أنزله تصديقا..."[3] ، وقصده بالعلّة هو ما اصطلح عليه النّحاة بالمفعول له، أو لأجله، وقد استعمل هذا المصطلح في مواطن عدّة.[4]

من المنصوبات المفاعيل، والكوفيون لا يعترفون إلاّ بالمفعول به، وباقي المفاعيل يطلقون عليها مصطلح **التّفسير**، أو **المفسّر** ، أضف إليها التّمييز والبدل فهما بنفس التّسميّة، إلاّ الظّرف أو ما يسمّى بالمفعول فيه فيطلقون عليه مصطلح **الصّفة** أو **المحلّ**. والقاسمي لم يستعمل إلاّ ما اشتهر ممّا تواضع عليه البصريون، من ذلك :

2- المفعول المطلق: ويسمّى بالمصدر المؤكّد، ورد في عدّة أمكنة من التّفسير، هذا مسمّى البصريين أمّا الكوفيون يطلقون عليه مصطلح شبه المفعول على بقيّة المفاعيل، ومنها المفعول المطلق[5] من ذلك الآية:﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج480/10.

([2]).محاسن التّأويل، ج5/ج238/6، ج537/7، ج33/8، ج283/9، ج480/10 ،ج145/11، ج319/12، ج395/13، ج88/14، ج239/15، ج174/16، ج341.5/17

([3]).محاسن التّأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي، ج252/9.

([4]).محاسن التّأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي، ج176/8، ج354/9، ج123/14.

([5]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره ، عوض حمد القوزي، ص184، وينظر: همع الهوامع، السّيوطي جلال الدّين، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م، ج165/1.

عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾هود 44، قال:"و(بعدا) مصدر منصوب بمقدّر، أي بعدوا بعدا." [1] ، فهذا المصدر المنقطع يعرب مفعولا مطلقا، أو مصدرا مؤكّدا. وأمثلته كثيرة.[2]

3- المفعول معه : مصطلح شاع عند البصريّين دون الكوفيين، ومثلما اختلفوا في التّسميّة، اختلفوا في العامل، فالكوفيون يقولون بالنّصب على الخلاف، أمّا البصريّون فيقولون بالعامل السّابق بواسطة الواو، تقول : سرت والشّاطئ، فالشّاطئ مفعول منصوب بـ :سرت بواسطة الواو، وقد أشار القاسمي إلى هذا المصطلح في الآية:﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾يونس71، قال:" (الواو) قبل شركاءكم بمعنى مع."[3] ، والواو واو المعيّة وما بعدها مفعول معه.

4- التّمييز:تسميّة نحاة البصرة، ونحاة الكوفة خاصّة الفرّاء يطلق عليه التّفسير[4] ،وهو من المنصوبات الفضلة يفسّر إبهاما في اسم قبله، أو جملة، يأتي محوّلا عن فاعل أو مفعول به، من ذلك في الآية:﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾هود 77، قال:" (ذرعا) تمييز خرج مفسّرا محوّلا، والأصل ضاق ذرعي، وشاهد الذّراع قول الشّاعر:

وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ." [5]

وإن لم يستعمل القاسمي لفظ التّفسير كمقابل للتّمييز، إلاّ أنّه شرح دلالته بالتّفسير.وله مواضع في التّفسير ذكرها. [6] ، ومنها موضع في الآية:﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾الصّفّ03، حيث نصب (مقتا) على التّفسير.[7] ، وأبو بكر بن الأنباري من الكوفيين

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج306/9.

([2]).محاسن التّأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي، ج179/8، ج356/9، ج412/13، ج57/14.

([3]).محاسن التّأويل،، محمد جمال الدين القاسمي، ج271/9.

([4]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، عوض حمد القوزي، ص164.

([5]).محاسن التّأويل،، محمد جمال الدين القاسمي، ج322/9.

([6]).محاسن التّأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي، ج214/16.

([7]).محاسن التّأويل،، محمد جمال الدين القاسمي، ج89/16.

الّذين وظّفوا هذا المصطلح، قال:"والوقف على قوله تعالى:﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ النّساء 04. الوقف على شيء منه قبيح لأنّ النّفس تنتصب على التّفسير."[1]

5- الحال: تسميّة البصريين، ويطلق عليه الكوفيون، لفظ **القطع**[2] ، ومن الّذين تداولوا هذا المصطلح الأنباري أبو بكر، قال: عن (نزّاعة) في الآية:﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ المعارج 16/15، ومن نصب (نزّاعة) حسن له أن يقف على (لظى) وينصب (نزّاعة) على القطع من لظى إذا كانت نكرة متّصلة بمعرفة. [3] وبعضهم يطلق القطع على الحال المفرد، ويطلق لفظ الحال إذا ورد جملة. والقاسمي لم يستعمل إلاّ التّسميّة البصريّة، من ذلك ما ذكره الآية: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾التّوبة 41، قال:"(خفافا وثقالا) حالان من ضمير المخاطبين، أي على أي حال كنتم خفافا في النّفور.."[4] ، ومواضعه كثيرة من التّفسير. [5]

6- المفعول فيه أو الظّرف: هذه تسميّة البصريّين أمّا الكوفيون فيطلقون عليه المحلّ، عند الفرّاء أو الصّفة عند الكسائي [6] ، قال ابن السرّاج:"واعلم أنّ الأشياء الّتي يسمّيها البصريون ظروفا يسمّها الكسائي صفة، والفرّاء يسمّيها محالا."[7] ، وقال أبو بكر الأنباري:" واعلم أنّ إمالة (متى) و(أنّى) ممكنة لأنّهما بمعنى محلّين والمحال أسماء."[8] ولم نجد القاسميّ إلاّ مستعملا لمصطلح المفعول فيه أو الظّرف، من ذلك آية:﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾القيامة 05.

([1]).إيضاح الوقف، أبو بكر الأنباري، ج1/131-132.

([2]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، القوزي، ص170.

([3]).إيضاح الوقف،الأنباري، ج2/948.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج8/140.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج6/9،ج8/149-150، ج17/373.

([6]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره،القوزي، ص163.

([7]).الأصول في النحو، ابن السرّاج محمد بن سهل، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسس الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1988م، ج1/204.

([8]).إيضاح الوقف والابتداء،الأنباري، ج1/415.

نقل عن الشّهاب قائلا:"(أمامه) ظرف مكان استعير هنا للزّمان، فيفيد الاستمرار.."[1] ، وقد استعمل لفظ **الظّرف** في مواضع عدّة. [2]

7- المستثنى: من الأسماء المنصوبة، واختلف في عامل النّصب فيها بين نحاة المدرستين، فبين قائل أنّه منصوب بعامل يقدّر بفعل، أستثني، لأنّه في الأصل مفعول به، ومن قائل أنّه منصوب بإلاّ، وقد اصطلح البصريون على تسميته بهذا الاسم، ذكره القاسمي في مواضع عديدة منها في الآية:﴿فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾القصص58، قال:"موصوف (قليلا) المستثنى إمّا (زمان)، أي إلاّ زمانا قليلا، إذ لا يسكنها إلاّ المارّة يوما أو بعض يوم، وإمّا (مكان)، أي إلاّ مكانا قليلا يصحّ لسكن البعض، واندثر الباقي أو (مصدر) أي سكنا قليلا من شؤم معاصيهم"[3] ، ومواضع استعمال هذا المصطلح عديدة.

8- النّصب على الإغراء: من المصطلحات الّتي تداولها البصريون والكوفيون، ويقصد به مفعول به وجد دون عامل فيقدّر له هذا العامل، كقول الشاعر مسكين الدّارمي[4] :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

فـ (أخاك) مفعول به لفعل محذوف تقديره الزم أخاك، فهذا ما يطلق عليه النّصب على الإغراء، وهذا من اصطلاحات أبي بكر الأنباري، ونقل عن الفرّاء مصطلح الأمر، قال:" ثمّ تبتدئ ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ الحج78، على معنى الزموا ملّة أبيكم إبراهيم"[5] . وقد تناول القاسمي هذه المسألة حين تفسيره لآية الإسراء 78: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾، قال:

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج16/217-218.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج6/227.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج13/428.

([4]).الكتاب، سيبويه، ج1/256.، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (ت 1093هـ) عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة (1409هـ. 1989م)، ج3/65-67.

([5]).إيضاح الوقف والابتداء، الأنباري، ج2/787.

"(قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ) منصوب على العطف على (الصّلاة) أي أقم الصّلاة، وجوّز النّحاة نصبه على الإغراء أي وعليك قرآن الفجر أو الزم."[1] .

9- النّصب على الاختصاص: مفعول به منصوب أيضا، بعامل محذوف يقدّره النّحاة بـ **أخص** أو أعني، انطلاقا من أصل متفق عليه أن لا عمل إلاّ بعامل، فقولك: نحن المسلمين، بنصب المسلمين، بتقدير عامل أخصّ، وقد تناول القاسمي هذا المصطلح حين تفسير الآية:﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَۚ﴾الحجّ 78، قال:" (**ملّة** أبيكم إبراهيم)، منصوب على الإغراء، بتقدير (اتّبعوا والزموا) أو على الاختصاص بتقدير (أعني) ونحوه.."[2] .

10- **النّصب على النّداء:** المنادى اسم منصوب بتقدير فعل نابت عنه ياء النّداء، وهو في الأصل مفعول به، أو هو منصوب بحرف النّداء كما رآه بعضهم، وقد يقدّر هذا الحرف، إذا ورد الاسم منصوبا، كما بيّنه القاسمي في الآية:﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾هود73، قال:"(أهلَ البيت)نصب على النّداء أو التّخصيص، لأنّ أهل البيت مدح لهم، إذ المراد أهل بيت خليل الرّحمن."(11)[3] .

11- النصب بنزع الخافض: قد يرد الاسم منصوبا وهو في الأصل مجرور، فيقدّر العامل المجرور أصلا، من ذلك ما بيّنه القاسمي في الآية:﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ ﴾الفرقان72 قال:"(الزّور) مفعول به بتقدير مضاف، أي محالّه، و(يشهدون) من الشّهادة. فالزّور منصوب على المصدر أو بنزع الخافض، أي شهادة الزّور أو بالزّور."[4]

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج606/10.

([2]).محاسن التّأويل ، محمد جمال الدين القاسمي، ج223/12.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج320/9.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج355/12.

12- ما التّعجّبيّة: من ألفاظ الصّدارة، نكرة تامّة بمعنى شيء في محلّ رفع مبتدأ، والجملة بعدها فعليّة في محل رفع خبر، ونقل عن الزّمخشري قائلا:"يجوز أن تكون(ما) موصولة مرفوعة المحل على أنّها خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمرُ ما شاء اللّهُ..."[1]

13- تصدّر المبتدأ بـ (إنّما):إنّ من حروف النّصب، تدخل على الجملة الاسميّة فتنسخها، وأطلق عليها الأحرف المشبّهة بالفعل، تنصب الخبر ويسمّى اسمها وترفع الثّاني ويسمّى خبرها، على اختلاف بين نحاة المدرستين، في العامل، الّذي أثّر في الخبر. فإذا اقترنت **إنّ** بـ **ما** كفّتها عن العمل، فصارت يطلق عليها كافّة مكفوفة لا عمل لها، فارتفع ما بعدها على أنّه مبتدأ، وأفادت الحصر. وقد بيّن القاسمي هذا الحرف حين تفسيره للآية:﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ النّحل 40، قال:"(قولنا) مبتدأ، و(أن نقول) خبره."[2]

14- الرّفع على المدح: مثلما قدّر النّحاة العامل في النّصب قدّروا العامل في الرّفع، من ذلك ما ذكره القاسمي في الآية:﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾الفرقان59، قال:"(الرّحمن) مرفوع على المدح. أي هو الرّحمن.."[3]

15- البدل: مصطلح البصريّين، ويطلق عليه الكوفيون، لفظ التّرجمة والتّبيين، والتّكرير، والمردود، وأحيانا التّفسير،[4] ولفظ الترجمة أشهر، قال أبو بكر الأنباري:"العرب تقول:ضربت زيدا أخاك، وضربت زيدا أخوك، فينصبون (الأخ) على التّرجمة عن (زيد)، ويرفعونه بإضمار هو."[5] والبدل نوع من التّوابع، كالمؤكّد والصّفة والمعطوف، يتبع ما قبله في حركاته. من ذلك ما بيّنه القاسمي

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج31/11.
(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج521/10.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج348/12.
(4).المصطلح النّحوي، نشأته وتطوّره،القوزي، ص164.
(5).إيضاح الوقف والابتداء، الأنباري،ج132/1.

في الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾الحديد 24، قال:" الموصول إمّا مبتدأ وخبره محذوف، أي لهم وعيد شديد، أو خبر مبتدأه محذوف، أي هم الّذين، أو **بدل** من كل."[1] ، فالبدل أنواع، كل من كل، وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال وبدل الغلط. والقاسمي على طول تفسيره لم يستعمل إلاّ المصطلح المشهور، وهو البدل.

16- عطف البيان: مصطلح البصريين ولا مقابل له عند الكوفيين، وقد سمّاه سيبويه بدلا، وكما وضّح القوزي أنّ عطف البيان يشبه البدل في وجه ويشبه الوصف في وجه[2] ، وهو من التّوابع، ذكره القاسمي في الآية : ﴿وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ ٢٨ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَاۖ وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ﴾ إبراهيم28-29، قال: (جهنّم)عطف بيان على (دار البوار).[3]

17- التوكيد والتّأكيد: وهو مصطلح البصريّين والكوفيون يطلقون على مصطلح التّشديد والتّكرير، وقد يستعملون التوكيد، وهو من التّوابع كالبدل والعطف والصّفة، وقد استعمله سيبويه في مصنّفه إذ قال:"فإنّما هذا كقولك قد ثبت زيد أميرا قد ثبت، فأعدت قد ثبت توكيدا، وقد عمل الأوّل في زيد وفي الأمير، ومثله التّوكيد والتّثنيّة: لقيت عمرا عمرا"[4] ، والقاسمي في استعماله للمصطلح لم يوظّف إلاّ ما بدأه البصريون، من ذلك في الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ هود 40، قال:"(زوجين) مفعول (احمل) و(اثنين) توكيد له."[5] ، وله مواضع أخرى.[6]

([1]).محاسن التّأويل،، محمد جمال الدين القاسمي، ج37/16.

([2]).المصطلح النّحوي، نشأته وتطوّره،القوزي، ص163، وينظر: الكتاب، سيبويه، ج216/1؛ وأسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت)، ص296.

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج475/10.

([4]).الكتاب، سيبويه، ج360/2،125، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء،الأنباري،ج140/1.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج303/9.

([6]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج275/9.

18- المبني للمجهول: مصطلح بصري، وهو المشهور في الاستعمال اليوم، أمّا نظيره عند الكوفيّين، فهو (ما لم يسمّ فاعله) ، وقد استعمل هذه التّسميّة كل من المبرّد وابن السرّاج والزجّاجي وابن جنّي، كما أنّ للبصريين تسميات أخرى للمجهول كـ المفعول الّذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، والمفعول الّذي لا يذكر فاعله، والفعل الذي بني للمفعول. أمّا القاسمي فقد استعمل تسمية للبصريّين تداولها المعربون، وهي البناء للمجهول، من ذلك ما ذكره في الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾الأنعام 137، حيث ذكر قراءة ابن عامر، قال:"وقرأ ابن عامر(وحده)، (زُيِّن) على البناء للمفعول الّذي هو القتل.."([1]) وقد فصّلنا موقف القاسمي من هذه القراءة، وممّن ردّها.

19-الضّمير والمضمر: وهذا من اصطلاحات البصريين، والكوفيون تداولوا تسميّة المكنّى والكناية، ومن الّذين وظّفوا هذا المصطلح أبو بكر بن الأنباري في مصنّفه إيضاح الوقف[2] ، أمّا شيخنا القاسمي، فعلى طول تفسيره لم يوظّف إلاّ تسميّة البصريين، من ذلك آية الشّمس 14: ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ قال:"أي فسوّى الدّمدمة عليهم جميعا، فلم يفلت منهم أحد، بمعنى جعلها سواء بينهم، أو **الضّمير** لثمود أي جعلها عليهم سواء."[3]

20- الصّلة والموصول: مصطلح بصري، ويطلق عليه الكوفيون لفظ المكنّى، والمبهم، إضافة إلى أسماء الإشارة، والقاسمي في تفسيره لم يستعمل إلاّ المصطلح البصري لأنّه الأعرف من ذلك في الآية: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾الكهف78، حيث نقل عن أبي السّعود فقال:"وفي جعل صلة الموصول عدم استطاعة موسى عليه السّلام للصبر.."[4]

([1]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6.

([2]).إيضاح الوقف والابتداء،الأنباري، ج520/1.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج332/17.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج43/11.

21- اسم الإشارة: مصطلح البصريّين، وهو ما اختاره القاسمي، وهو ما ذكره في مواضع عديدة، من ذلك الآية:﴿ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾الأنفال18، قال:"(ذلكم) إشارة إلى البلاء الحسن، أو القتل أو الرّمي، ومحلّه الرّفع. أي المقصود أو الأمر (ذلكم)"[1] ، أمّا الكوفيون فيجعلونه ضمن المكنّى أو المكني، من ضمائر وأسماء موصولة.[2]

22- الفعل اللاّزم والمتعدّي: مصطلحا البصريين، ويطلق عليه الكوفيون، غير الواقع والواقع، [3] ولم يعرف النّاس إلاّ تسمية البصريين، وهو ما فضّله القاسمي في أماكن عديدة من تفسيره، والنّحاة يعرّفون اللاّزم بالمكتفي بفاعله، والمتعدّي، بالمتجاوز لفاعله إلى مفعوله. وقد ذكره القاسمي في الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ الحجرات 01، قال: "(تقدّموا) إمّا متعدٍّ حذف مفعوله لأنّه أريد به العموم، أو أنّه نزّل منزلة اللاّزم لعدم القصد إلى المفعول، كما تقول: فلان يعطي ويمنع. أو هو لازم، فإنّ(قدم) يرد بمعنى(تقدّم) كـ (بيّن)، فإنّه متعد، ويكون لازما بمعنى تبيّن." [4]

23- التّنوين: من مصطلحات البصريين، ذكره القاسمي في الآية:﴿هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾ص49، قال: فالتّنوين في لفظ (ذكرٌ) للتّنويع، والمراد بالّذكر القرآن[5] ، والتّنوين من علامات الاسم، فالاسم منوّن أو مصرّف، أو ممنوع من التّنوين أو من الصّرف، والكوفيون اعتادوا مخالفة البصريين، فأطلقوا عليه لفظ ما يجري وما لا يجري، وإن وجد المصطلح عند سيبويه، لكنّه لم ينتشر، قال أبو بكر الأنباري: "والحجّة لمن أجرى ثمود أن يقول: هو اسم لرجل معروف فلذلك أجريته، ومن لم يجر(ثمود) قال : هو اسم للأمّة والقبيلة فصار بمنزلة المؤنّث."[6]

([1]).محاسن التّأويل ، محمد جمال الدين القاسمي، ج22/8.

([2]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، القوزي،ص174.

([3]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، القوزي، ص181.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج289/15.

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج105/14.

([6]).إيضاح الوقف والابتداء، الأنباري، ج364/1-365.

24- أسماء الأفعال: هذه تسميّة البصريين، أمّا الكوفيون فيعدّونها أفعالا حقيقيّة[1] وقد ذكره القاسمي في الآية: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾الأنبياء67، (أفّ) صوت إذا صوّت به علم أنّ صاحبه متضجّر، وفيه لغات كثيرة كما في كتب اللّغة [2] ، أسماء الأفعال منها ما يدلّ على الماضي كـ هيهات، التي بمعنى بعد،[3] وشتّان التي بمعنى افترق، وما يدلّ على المضارع كـ أفٍّ الّتي بمعنى أتضجّر، وما يدلّ على الأمر كـ حيّ على الفلاح بمعنى أقبل.

25- الحروف: والمقصود هنا حروف المعاني لا المباني، والحرف المعنى كما عرّفه النّحاة هو ما دلّ على معنى في غيره[4] ، والحرف اصطلاح البصريين، يقابله الأداة عند الكوفيين، خاصّة الفرّاء واضع مصطلحاتهم [5]. وما وظّفه القاسمي في تفسيره على طول الكتاب هو معنى الحرف ودلالته، لا المصطلح، فلم نجد لفظ **حرف** ولا لفظ **أداة**، ولكن ما يفهم منه، أنّه كان يعني مصطلحات البصريين، من ذلك على سبيل التّمثيل حروف الجرّ في الآية:﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴾المؤمنون61، قال:" إيثار كلمة **في** على كلمة **إلى** للإيذان بأنّهم متقلّبون في فنون الخيرات. لا أنّهم خارجون عنها، متوجّهون إليها بطريق المسارعة.."[6] ، فقد فضّل القاسمي استعمال مصطلح النّحاة كلمة للحرف، مقابل الاسم والفعل، وهو ما ذكره ابن مالك في ألفيته:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِم. [7]

26- جواب القسم: هذا ما اصطلح عليه البصريون، أمّا الكوفيون فلهم مصطلح اليمين، ولم يوظّف القاسمي إلاّ الشّائع، وهو القسم في مواطن عديدة من تفسيره من ذلك الآية: ﴿لَّقَدْ

([1]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره،القوزي، ص183.

([2]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج162/11.

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج232/12.

([4]).شرح المفصّل، ابن يعيش موفّق الدّين بن عليّ، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر، ج2/8-3.

([5]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره،القوزي، ص174.

([6]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج236/12.

([7]).شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج13/1.

صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ..﴾ الفتح 27، قال:"(لتدخلنّ) جواب قسم محذوف، أي: واللّه لتدخلنّ."[1]

27- اسم الفاعل: مصطلح البصرة، والكوفة تطلق عليه الفعل الدّائم وهو قسين الماضي والمضارع، أمّا الأمر فهو مقتطع من المضارع، وليس قسما بذاته كما يراه البصريون، وعاضدهم في ذلك الأخفش[2] ، أمّا عن معناه فهو ما دلّ على حدث ومن قام به، كقولنا كاتب، فتعني الدّلالة على الكتابة، وعلى شخص قام بهذه الكتابة ولم نجد القاسمي موظّفا إلاّ اسم الفاعل، من ذلك في الآية: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ الذّاريات01، قال:"(الذّاريات) اسم فاعل لـ (ذرا)" [3] .

المبحث الرّابع: موقف القاسمي من النّحاة

من خلال عرضنا لمختلف المصادر النّحويّة واللّغويّة والتّفسيريّة، ومن خلال تعدادنا لأنواع المصطلحات الّتي وظّفها القاسمي في تفسيره **'محاسن التّأويل'** وكذا عرضنا للأسس العقليّة والنّقليّة الّتي اعتمدها في التّدليل على القاعدة النّحويّة، وموقفه من هذه الأسس، كموقفه من القراءات القرآنيّة، اتّضح موقفه جليّا من النّحاة، ومن المفسّرين النّحاة.

أوّلا: القاسمي واحد من الّذين ينبذون التّقليد، ولا يرى التّعصّب للآراء ولا لأصحاب الآراء، أي يدعو للاجتهاد، وإعمال الفكر، والقول بما يقع عليه الاقتناع، فهو يردّ على النّحاة أو المفسّرين إذا ورد الدّليل على خلاف ما يرون، فهو ينبّه شيخه-العطّار- الّذي ردّ حديثا لا يتوافق مع مذهبه الشّافعي قائلا له:" هل الإشكال في الحديث الصّحيح الصّريح في الحكم أم الإشكال في المذهب الّذي خالفه؟ فتنبّه عند ذلك الشّيخ العطّار وأدرك خطأه"[4] ، فموقفه من الحديث إذا صحّ في صراحة حكمه، يقدّم على الرّأي وعلى المذهب، ونفس الشيء مع النّحو والنّحاة، يقول في موقف

([1]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج282/15.

([2]).المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره، القوزي، ص185.

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج338/15.

([4]).الاستئناس لتصحيح أنكحة النّاس، القاسمي جمال الدّين، دار عمّار الأردن، 1409هـ/1988م، ص16-17، وينظر: شيخ الشّام جمال الدّين القاسمي، ص84 .

آخر لتدرك صراحة الرّجل وفهمه من خلال مقابلة العقل للنّقل، أي مقابلة القياس للسّماع، يقول: "لا يمكن بحال مناقضة صحيح المنقول لصريح المعقول، وإذا بدا لنا في بعض الأحيان تناقض ظاهري، فلابدّ أن يكون المنقول غير صحيح، أو المعقول غير صريح."[1] ، عند النّحاة مناط الاستدلال النقل الصحيح بالرّواية الصّحيحة، كما يرى السّيوطي، ثمّ القياس والاجتهاد، إذا لم يخالف كلام العرب، لذا يقول ابن جنّي: "القياس ألاّ يجوز إلاّ أن تبني على أمثلة العرب، لأنّ في بنائك إيّاه إدخالا له في كلام العرب، والدّليل على ذلك أنّك تقول:(طاب الخشنكان) فترفعه وإن كان أعجميّا، لأنّ كلّ فاعل عربي مرفوع، فإنّما تقيس على ما جاء وصحّ"[2] ، فمادام السّماع صحيحا كان القياس صحيحا ولا يردّ، وكما علمنا فالسّماع يتنوّع من قرآن إلى حديث، إلى كلام العرب من نثر وشعر.

ثانيّا: القاسميّ مع ترتيب أصول الاستدلال، مع تقديم الأولى، أي السّماع ثمّ القياس، ثمّ غيرها من الأصول، من ذلك مسألة العطف على جزء الصّلة، فهو يجيز ذلك إذا كان الدّليل من القرآن يعضّده، وقد سبق أن ذكرنا هذه المسألة حين التعرّض لتفسير الآية: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ الرّعد10، يقول- بعد أن اجتزأنا الكلام-:" وأمّا تضعيف غيره له بلزوم حذف الموصول وصدر الصّلة معا، وأنّ النّحاة وإن ذكروا جواز كلّ منهما، لكن اجتماعهما منكر، فهو المنكر ، لأنّ أسلوب التّنزيل هو الحجّة وإليه التّحاكم في كلّ فن ومحجّة، والجمود على القواعد وردّ ما خالفها إليها من التّعصّب واللّجاج، والغفلة عن مقام التّنزيل في الاحتجاج." [3] ، فمن الرّدّ نلمس موقفين:

الأوّل: ما ورد في التّنزيل يسلّم به ويسلّم له، ولا وجه لردّه بحال، لأنّه أفصح وأبلغ كلام على الإطلاق، وحتّى القراءات القرآنيّة.

الثّاني: إذا تعارض ما ورد في التنزيل ورأي النّحوي، يقدّم الدليل القرآني على رأي النّحوي.

([1]).دلائل التّوحيد، القاسمي جمال الدّين، ص113، 147، 149، وينظر: محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج168/5، 173.

([2]).المنصف، ابن جنّي أبو الفتح، ج180/1-181.

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج433/9-434.

ومواقف القاسمي في هذا المجال متعدّدة، من ذلك ما بيّنه في الآية:﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾الصّافّات 08، رادّا على من أنكر حذفين في لفظ (لا يسّمّعون)، أي أنّ العبارة في أصلها: لئلاّ يسمعوا، فحذفت (اللاّم)، ثمّ (أن) وأهدر عملها، قال:"وضعّفوه بلزوم اجتماع حذفين، وهو منكر، كما ذكروه في الآية: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾النّساء 176، أي لئلاّ تضلّوا، وقد يقال: إنّما ينكر حذف شيئين فيما يخلّ بانسجام الكلام.أمّا في تقدير أمر له نظائر، ومرجعه إلى تحليل معنى، لا يأباه اللّفظ، فلا وجه للتّعصّب في ردّه، لمجرّد أنّ الكوفيّين، مثلا ذهبوا إليه أو غيرهم. وشاهد المعنى أعدل من حكم القواعد وتحكيمها."[1] ، فهو يرى أنّ الشّاهد أولى بالتّقديم من الانصياع للقاعدة، أو لمجرّد أنّ المخالف قال بهذا، فهذا موقف بيّن واضح من الشّاهد أو من أصول الاستدلال، وفي نفس الوقت نتبيّن موقفه من النّحاة.

ثالثا: موقفه من النّحاة، وكما علمنا عنه فهو مجلّ لهم وإن نقدهم لا يخرج عن أصول وآداب النّقاش، والجدال، يرى لهم فضلهم بما خدموا به هذا القرآن وهذا اللّسان. فقد نقلنا في سابق البحث موقفه من سيبويه إمام النّحاة، فهو يتأسّف على أنّ مؤلّفه'الكتاب' لم ينل الاهتمام اللاّزم من الدّراسة والشّروح، وفي نفس الوقت يجلّ صاحبه ويترضّى عنه دون أن يجاوز فيه الحدّ، كقول من قال 'لسنا متعبّدين بأقوال النّحاة'، قلت، يدافع عن سيبويه إذا اتّهم برأي، لم يقله، أو حرّف كلامه عن مجراه، فلم يفهم مغزاه، من ذلك ما اتّهم به بجواز قراءة النّصب في الآية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾المائدة 38، خلافا للتّنزيل، يقول:" ونحن نورد الفصل من كلام سيبويه على هذه الآية لتصحّ لسامعه براءة سيبويه من عهد هذا النّقل."[2]

وبعد تفصيل في المسألة عن الرّفع والنّصب، قال:"فالملخّص على هذا: أنّ النّصب على وجه واحد. وهو بناء الاسم على فعل الأمر. والرّفع على وجهين: أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج58/14.

(2).محاسن التّاويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج120/6.

الكلام على الفعل. والآخر قويّ بالغ كوجه النّصب، وهو رفعه على خبر ابتداء، محذوف دلّ عليه السّياق.وحيثما تعارض لنا وجهان في الرّفع، أحدهما قويّ والآخر ضعيف، تعيّن حمل القراءة على القويّ كما أعربه سيبويه-رضي اللّه عنه-واللّه أعلم . انتهى.[1]

أمّا عن أساليب وتعابير ردّه فكثيرة منها :

نقده لتخريج النّحاة دون التّجريح بهم: في مسألة تقدير الموصول محذوف الخبر، في الآية:﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ العنكبوت 22، قال:"وقيل المعنى:(ولا من في السّماء)، فحذف اسم الموصول وهو مبتدأ محذوف الخبر، والتّقدير (ولا من في السّماء بمعجزه.)، والجملة معطوفة على جملة (أنتم بمعجزين)، وفيه تكلّف وضعف صناعيّ"[2] ، والمقصود هنا الصّناعة النّحويّة، لكثرة التّقديرات، ولعلّ القاسمي ممّن ينفر من الإيغال في التّقدير، والتّكلّف في ضروب من القول.

موقف حول الوقف والابتداء: ظهر له في كثير من المواطن أن يردّ على تخريجات لنحاة أو مفسّرين، ظهر له فيها الخطأ، بناء على تقدير سيّء في الوقف والابتداء، من ذلك ما ظهر له في الآيتين: ﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ٤٣ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا﴾ الكهف 44/43، حيث عقّب على من قال بالوقف على رأس الآية 43 (هنالك) إذ قال:"هنالك خبر مقدّم، والولاية مبتدأ مؤخّر، والوقف على منتصرا، وجوّز بعضهم كون هنالك معمولا لـ منتصرا وإنّ الوقف عليه.أي على هنالك، وجملة (الولاية للّه) جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة، أي وما كان منتصرا في ذلك الموطن الّذي حلّ به عذاب اللّه.."[3] ، ثمّ يعقّب على هذا الرّأي من الوقف والوصل فيقول: "وأقول: هذا الثّاني ركيك جدّا، مفكّك لرؤوس الآي في السّورة، فإنّها قطعت كلّها بالاسم المنصوب. وشبهة قائله جوازه عربيّة. وما كلّ جائز عربيّة رقيق الحواشي

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج121/6.

(2).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج444/13.

(3).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج33/11.

بلاغة.."[1] ، ومقصوده ليس كلّ ما جاز في التّركيب العربي يقبل بلاغة، بل لابدّ من مراعاة وجوه تحسين الكلام.

–مسألة دخول لام الابتداء على الخبر:يرى القاسمي رأي الكوفيّين في جواز دخول لام الابتداء على الخبر، في حين يأبى البصريون ذلك وهو يعقّب على رأيهم حين تفسير الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾طه63، حيث قال:"الآم في (لساحران) لام الابتداء زحلقت للخبر، وأبى البصريّون دخولها على الخبر وزعموا أنّها في مثله داخلة على مبتدإ محذوف، أو زائدة، أو دخلت مع (إنّ) الّتي بمعنى (نعم) لشبهها بالمؤكّد لفظا، وأقول: فيه تكلف، والشّواهد على اقتران الخبر باللاّم كثيرة."[2] .

– مسألة استشهاده بشعر خارج زمان الفصاحة : كما ذكرنا في سالف البحث أنّ النّحاة حدّدوا للفصاحة زمانا ومكانا، وجدنا القاسمي يخرق هذا الحدّ عندما يستشهد في شرح معنى يثخن الواردة في الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾الأنفال 67، بشعر المتنبّي، والّتي معناها يكثر القتل ويبالغ فيه، قال: [3] ،

لَا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ

ولعلّه مقتنع بالرّأي الّذي يرى توسيع رقعة الفصاحة من غير القبائل السّبعة، كما يجوّز الأخذ عن الشّعراء المولّدين كأبي تمّام والبحتري والمتنبّي، والمعري وغيرهم.

– مسألة إماتة ماضي 'يدع' و'يذر':هذه مسألة بين البصريّين والكوفيّين، وقد تحدّثنا عنها في بحث القراءات، ونسوقها هنا لنبيّن موقفه من النّحاة، فعند وقوفنا على تفسيره للآية: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضّحى 03، وجدناه يقول برأي الكوفيّين، القاضي، برفض ما ادّعاه البصريّون من رفض ماضي **ودع** و**وذر**، بحجّة استغناء العربي عنهما وتعويضهما بـ **ترك** والدّليل قراءة التّخفيف لـ ودع،

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج33/11.

(2).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج106/11.

(3).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج65/8.

وكذا الشّواهد المختلفة من شعر ونثر، يقول:"وقرئ (ما ودعك ربّك) بالتّخفيف، وورد في الحديث:'شرّ النّاس من **ودعه** النّاس اتّقاء فحشه' ،وورد في الشّعر كقوله:

فَكَانَ مَا قَدِّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ نَفْعًا مِنَ الَّذِي **وَدَعُوا**

ولهذا قال في المصباح: بهذا اعلم أنّ قولهم، في علم التّصريف، أماتوا ماضي **يدع ويذر**، خطأ، وجعله استعارة من الوديعة تعسّف، وكذا قال في المستوفى: أنّه كلّه ورد في كلام العرب، ولا عبرة بكلام النّحاة فيه. وإذا جاء نهر اللّه بطل نهر معقل وإن كان نادرا. انتهى." [1]، عباراته، تبيّن موقفه، من لفظ: تعسّف، ولا عبرة بكلام النّحاة، ووصفهم بالخطأ، كلّها من الجلاء بموقفه. وكأنّه بهذا ميّال لرأي الكوفيين، وهو الاستدلال بالشّاهد الواحد.ومخالفة شرط البصريين وهو الاطّراد والكثرة كشرط لتقعيد القاعدة.

– **لو بين الشّرطيّة والتّمنّي**: يردّ على النّحاة في مسائل من اختصاصهم وكأنّه ندّ لهم، وهذا لسعة علمه واطّلاعه، من ذلك في الآية:﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾العنكبوت 64، فهو يتحدّث عن دلالة **لو** في سياق هذه الآية، فمن اعتقدها للتّمنّي، ومن اعتقدها للشّرط، فهو مع القول بالشّرطيّة، قال:"(لو كانوا يعلمون) جواب الشرط المقدّر لعلمه من السّياق، وكونها للتمّني بعيد." [2]

– **نبذ التّعصّب باعتقاد أصوب الآراء**:كان القاسمي –رحمه اللّه– في نقاشاته النّحويّة، يميل إلى الرّأي الصّواب ويأخذ به ولو كان لمخالف، فهو يعرض الآراء المختلفة، ثمّ يرجّح أفضلها أو يأتي برأي يراه هو الأفضل، من ذلك، ما ذكره في الآية:﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾الحشر 10، فقد عرض رأيين في مسألة واحدة، ثمّ اختار أنسبها إليه،

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج339/17.

(2).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج454/13.

قال:"جعل الزّمخشري قوله: (والّذين) عطفا على (المهاجرين) الآية08 كالموصول قبله في قوله الآية 09 (والّذين تبوّؤوا.....)إلخ، فيكون قوله (يحبّون) وقوله (يقولون) حاليين. وجوّز السّمين: وجها ثانيا، وهو كون الموصول فيهما مبتدأ، وما بعده خبره. ثمّ قال: وعندي هذا هو الوجه وما قبله تكلّف، وأنّ الموصولين مستأنفان لمدح إيمان الأنصار والتّابعين لهم بتلك الأخلاق الفاضلة.."[1]

وأحيانا في المسألة الواحدة والّتي تتجاذبها مختلف الآراء بين النّحاة، فإنّ القاسمي يميل إلى رأي من الآراء –وهو ما يعتقده صوابا– دون أن يعقّب على هذه الرّأي أو على مختلف الآراء الأخرى، من ذلك مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد **إنْ**، فهو يرى أنّه مرفوع بفعل محذوف يفسّره الفعل الّذي يأتي بعده، وهو رأي البصريين، وهذا حين تفسيره للآية:﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾ التّوبة 06، فهو يشرح الآية بالصّناعة النّحويّة، دون تفصيل فيقول:" أي وإن استجارك أحد من المشركين الّذين أمرت بقتالهم."[2] ، وهذه المسألة اختلف نحاة البصرة والكوفة، أمّا البصريون فقالوا الاسم المرفوع بعد **إن** الشّرطيّة يرتفع بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدّر، وذهب الأخفش من البصريين أنّه يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيون، فيرون أنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[3] ، والحقّ أنّ هذه مسألة من مسائل اختلاف النّحاة في العامل، وفي الأصول الّتي قرّروها. من ذلك أنّ الاسم لا يرتفع بالابتداء لأنّ الموضع بعد إن موضع الفعل،[4] لذلك قدّر البصريون فعلا يفسّره الفعل الّذي يأتي بعده، ورفضوا ما ذهب إليه الأخفش حين جعل **أحدٌ** مرفوع على الابتداء، ورفض تقدير الكوفيين، لأنّهم يلبّسون بين الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة.

([1]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج67/16.

([2]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج90/8.

([3]).الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، مسألة 85، ج504/2.

([4]).البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري أبو البركات، تح:طه عبد الحميد طه، ومصطفى السّقّا، ج394/1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1400هـ/1980م.

– موقفه ممّن طعن في القراءات: قد بيّنا في مبحث السّماع أنّ القاسمي كان يستشهد بالقرآن الكريم، في بنائه للقواعد النّحوية، ويورد مختلف القراءات، وبيان مختلف دلالاتها، حتّى أنّه يشنّع على الطّاعنين في هذه القراءات، إذا كانت سبعيّة، وينقل مختلف ردود العلماء عليهم كما فعل مع الزّمخشري، حينما ردّ قراءة ابن عامر، ونقل ردّ ابن المنير في الانتصاف عليه.

النّحاة اشترطوا في قبول القراءة أن تكون على وجه من وجوه العربيّة، كما اشترطوا التّواتر، وموافقة الرّسم العثماني، وعليه فإنّ قراءة ابن عامر الدّمشقي قراءة سبعيّة توافق شرطي الرسم العثماني والتّواتر، أمّا شرط موافقة وجه العربيّة فلا يرونه متوفّرا في الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام 137، قال القاسمي: "وقرأ ابن عامر وحده (زُيِّنَ) على البناء للمفعول الّذي هو القتلُ، ونصب الأولاد، وجرّ الشّركاء بإضافة القتل إليه، مفصولا بينهما بمفعوله."[1] ، فموقف القاسمي أنّ القراءة بمجرد أنّها سبعيّة، متواترة قرأ بها النّبي–صلى الله عليه وسلم–، لا تردّ، أمّا سوق الشّواهد على صحّتها، وموافقة الواقع العربي، فهذا لا يكشف إلاّ عن فصاحتها. لذلك راح القاسمي، يبيّن ردود فعل النّحاة اتّجاه هذه القراءة، ثمّ تقديم الشّواهد الدّالّة على موافقتها، يقول:"وقد زيّف الزّمخشري، عفا اللّه عنه، هذه القراءة، وعُدّ ذلك من كبائر كشّافه، حيث قال: وأمّا قراءة ابن عامر، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشّعر، لكان سمجا مردودا، كما سمج وردّ بيت الشّعر:

فَزَجَجْتُـهَا بِمَزَجَّـةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟."[2]

ثمّ يبرّر الزّمخشري، منحى هذه القراءة، وسبب اختيار ابن عامر لها، وكأنّها من وضعه وليست متواترة عن النّبي–صلى الله عليه وسلم–، يقول:"والّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشّركاء–لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم–لوجد في

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6.

(2).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6-435.

ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب."[1] ، فهو يصوّر ابن عامر شخصا جاهلا لا علم له بالعربيّة، ولا برسمها، وهو من القرّاء المعدودين فقها وعلما[2] ، ولا يكتفي القاسمي بإيراد وجهة نظر الزّمخشري، بل ينقل لنا موقف من كان على مذهبه في الاعتزال، وهو النّاصر ابن المنير من خلال الانتصاف، الّذي لا يقبل بحال الطّعن في القراءات المتّفق عليها لأنّها سنّة متّبعة، قال:"قال النّاصر في (الانتصاف): لقد ركب الزّمخشري متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى اللّه، وأبرّئُ حملة كتابه، وحملة كلامه، ممّا رماهم به، فإنّه تخيّل أنّ القرّاء أئمّة الوجوه السّبعة، اختار كلّ منهم حرفا قرأ به اجتهادا، لا نقلا وسماعا، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبيّن أنّ وجه غلطه أنّ رؤيته الياء ثابتة في (شركائهم)، فاستدلّ بذلك على أنّه مجرور، وتعيّن عنده نصب (أولادهم) بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معا، فقرأه منصوبا. قال:وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جرّه بالإضافة، وإبدال الشّركاء منه، وكان ذلك أولى ممّا ارتكبه.فهذا كلّه كما ترى ظنّ من الزّمخشري أنّ ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، وكان الصّواب خلافه، والفصيح سواه. ولم يعلم الزّمخشري أنّ هذه القراءة بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها، يعلم ضرورة أنّ النّبيّ–صلى الله عليه وسلم– قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه، ثمّ تلاها النّبيّ —صلى الله عليه وسلم – على عدد التواتر من الأئمّة، ولم يزل عدد التّواتر يتناقلونها، ويقرؤون بها، خلفا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها كما سمعها.." [3] .

نقلت هذا النّصّ على طوله لنبيّن أنّ القاسمي–رحمه اللّه– يقف صفّا مع الّذين يرون بسنّية القراءات المتواترة، ولا يقبلون بخضوعها للأقيسة النّحويّة، مادام أنّها مرويّة عن النّبيّ —صلى الله عليه وسلم–. والزّمخشري ليس بدعا في هذا الرّد إنّما هو في جمهرة البصريّين الّذين يأبون الفصل بين

([1]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج435/6.

([2]).اسمه عبد اللّه اليحصبي، وهو تابعي جليل، لقي وائلة بن الأسقع والنّعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفّان، عن رسول اللّه (ص)، وقيل قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة 118هـ، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وبن ذكوان.
{مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، ج315/1.}

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج435/6.

المضاف والمضاف إليه، بغير الظّرف وحروف الخفض لضرورة الشّعر [1] لأنّهما كالشّيء الواحد، وقد فصّل أبو البركات الأنباري هذه القضيّة في إنصافه. [2]

كما كان له رأي في مسألة العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، إذ يرى جوازها، أو نقول يقرّها، لأنّ القراءة سنّة متّبعة، وبدليل ورود قراءة حمزة [3] للآية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾النّساء 01، إذ قرأ بجرّ الأرحام عطفا على الضّمير المجرور. وهذه مسألة خلافية بين النّحاة، فصّل فيها ابن الأنباري، ومحصّلها أنّ الكوفيين أجازوا العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، بدليل ورود قراءة سبعيّة بها ولشواهد عديدة بذلك، ومنعها البصريون، إلاّ بإعادة الجار، لأنّ القياس يأبى ذلك، وهذا لأنّ الجار والمجرور بمثابة الشّيء الواحد.. وأنّ العربيّة تأبى ذلك، إلاّ في ضرورة الشّعر، إلخ من التّعليلات. [4] أمّا إمام النّحاة سيبويه يقرّ بقاعدة عدم العطف على الضّمير المجرور، لكنّه يرى سنّية القراءة ولا يردّها، يقول بن لعلام:"إنّه لم يتعرّض لقراءة حمزة الزيّات لقوله تعالى: (واتقوا اللّه الّذي تسّاءلون به والأرحام)، بجرّ الأرحام عطفا على الضّمير المتّصل بالباء، وهذا مخالف للقياس، الّذي يقتضي عدم عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المجرور إلاّ بإعادة الجار وتكراره، وقد ذكر سيبويه هذه القاعدة القياسية ولكنّه لم يتعرّض لتلك القراءة بل تحاشى ذكرها لما يكنّه من احترام لهذه القراءات المنقولة عن الثّقات." [5] ، فالقاسمي على نهج من يوجب التّوقف أمام القراءة المتّفق عليها الخاضعة للشّروط الّتي ذكرناها من قبل، وأنّها تقبل لأنّ النّبي قرأ بها، ولا يسع أحدا ردّها.

كما لمحنا موقفا له أمام أئمّة نحو وتفسير آخرين، مبديا لآرائهم المختلفة، دون التّجريح بهم وهذا من أدبه ومن أدب النّقاش، فيبدي الرّأي الصّواب ويمنح للقارئ فرصة الاطّلاع، والوصول إلى

([1]).الكتاب، سيبويه، ج176/1، ج290/1.

([2]).الإنصاف في مسائل الخلاف، ج349/2-355، مسألة 60.

([3]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج211/5.

([4]).الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري، ج379/2-387، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج6/2.

([5]).مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص47.

ما يطمئنّ إليه قلبه، والرّأي عادة لا يؤخذ من موقف واحد، بل من مواقف متعدّدة. مثال ذلك ما أورده في الآية: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾الطّارق 04، عن **لمـّا** بين التّخفيف والتّشديد، فقد قرأ نافع وغيره بالتّخفيف، وقرأ عاصم بالتّشديد، وكلا القراءتين سبعيّة متواترة، قال:" وقد قرئ (لمـّا) بالتّخفيف....وقرئ (لمـّا) بالتّشديد..قال ابن جرير: والقراءة الّتي لا أختار غيرها في ذلك، التّخفيف. لأنّ ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، وقد أنكر التّشديد جماعة من أهل المعرفة بكلام العرب.غير أنّ الفرّاء كان يرى أنّها لغة في هذيل..فإن كان صحيحا ما ذكر الفرّاء فالقراءة بها جائزة صحيحة، وإن كان الاختيار مع ذلك قراءة التّخفيف، لأنّ ذلك هو المعروف من كلام العرب، ولا ينبغي أن يترك الأعرف إلى الأنكر."[1] ، ثمّ يعلّق القاسمي على ما أورده الرّازي، وموقفه وموقف الفرّاء بقوله:" وقد صحّح غير واحد ثبوتها، وبها قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة، واستشهد ابن هشام لها في المغني."[2] ، في فصل **لمـّا**، والّتي أحد معانيها الاستثناء، كما في آية الطّارق.

خلاصة هذه الورقة أنّ القاسمي، ما يبديه من آراء نحوية لا يبدي إلاّ ما يطمئنّ إليه أنّه الصّواب، وما يتعلّق بالاستدلال للقاعدة، فهو يستدل بما نزل من الوحي أوّلا، ثمّ ينتقل إلى القراءات المتواترة صحيحة السّند، الموافقة للرّسم العثماني، والموافقة لوجه من وجوه العربيّة، وإن اصطدمت قراءة سبعيّة متواترة، صحيحة السّند إلى النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم، فإنّه يقدّم القراءة ولا يبالي بمن خالفها، بل كان أحيانا يشتدّ، على من طعن فيها، أو ردّها، وينقل مختلف الرّدود لعلماء متخصّصين كصاحب الانتصاف، فهو في ذلك على نهج كثير من القرّاء والنّحويّين كوفيّين وبصريّين، في التعصّب لهذه القراءة، غيرة عليها لأنّها وردت عن أفصح من نطق بالضّاد، وهكذا قرأها جبريل عليه السّلام في آخر عرضة عرضها على النّبي عليه الصّلاة والسّلام. أمّا عن الحديث النّبويّ، فلم يكن استشهاده به كثيرا إلاّ في بعض المواطن، ورغم ذلك كان ملجأه في الاستدلال على قراءة صحيحة مثلما وجدناه

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج300/17.

(2).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج300/17، وينظر: المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ج407/1-408.

يدعّم قراءة التّخفيف للآية: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾الضّحى03 [1] بأحاديث صحيحة منها: (شرّ النّاس من ودعه النّاس اتّقاء فحشه) رواه البخاري. وبذا يتبيّن موقفه.

أمّا عن المصطلحات المستعملة فهو مع الواقع الّذي أفرزها، أي أنّه كن مع ما اتّفق عليه النّحاة والمعربون، فجلّ مصطلحاته بصريّة لقناعة منه، وإن كان قد استعمل مصطلحات كوفية أيضا لقناعة منه، كما كان يقف مواقف تدلّ على عمق اجتهاده ولم يكن في ذلك مقلّدا لأحد، وإن وافقت آراؤه آراء نحاة ومفسّرين آخرين، فهو يذمّ التّقليد وأهله.

([1]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج339/17.

الفصل الثّاني

منهجه في عرض الآراء النّحويّة

- تعديده للوجوه الإعرابيّة.
- الاختيارات والتّرجيحات.
- دور النّحو في استنباط الأحكام الشّرعيّة.

المبحث الأوّل: تنويع القاسمي للوجوه الإعرابيّة النّحويّة

قد قلنا في سابق من البحث أنّ القاسميّ رجل موسوعي، يملك عبقريّة فذّة، إذ في مدّة سنوات قليلة ألّف تفسيرا من سبعة عشر جزءً، ثمّ عند تصفّحك لهذا التّفسير، تجد علما غزيرا في كلّ فن، من لغة ونحو وبلاغة، وعقيدة وفقه وأصول، وتفسير وكلام ومناظرات، وعلوم وتاريخ. الرّجل يدلي بدلوه في كلّ فن، حتّى تخاله متخصّصاً فيه، بل وبطول النّفس، يبزّ أقرانه، ويشمخ عليهم دون كبر بل في أدب جمّ، يلتمس لهم العذر فيما مالوا إليه من آراء جرّت عليه الوبال والنّقد[1]. ومن تمام عبقريّة الرّجل أنّه كان يعدّد في المسألة الواحدة أوجها إعرابيّة مختلفة، وفي كلّ ضروب النّحو في الأسماء والأفعال والحروف، بل وفي العوامل والمعمولات. نحاول في مساحة البحث هذه أن نبيّن أوجه التّعدّد الإعرابي المختلفة في الأسماء والأفعال والحروف، حسب طريقة ابن مالك في الألفيّة.

باب الأسماء: باب الأسماء يشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتّوابع.

أ-المرفوعات: وتتمثّل في:

1-في **المبتدأ والخبر:** القاسمي يعرض الوجوه المختلفة لكلمة في جملة، أو تركيب معيّن من ذلك:(طاعة وقول معروف) في آية: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾محمد(القتال)21، قال:"فيها أوجه:

-أحدها: أنّه خبر(أولى) على ما تقدّم في الآية 22 (فأولى لهم).

-الثاني: أنّها صفة السّورة.أي فإذا أنزلت سورة محكمة طاعة، أي ذات طاعة، أو مطاعة. ذكره مكّي وأبو البقاء. وفيه بعد لكثرة الفواصل.

-الثالث:أنّها مبتدأ و(قول) عطف عليها، والخبر محذوف.تقديره أمثل بكم من غيرها.وقدّره مكّي: منّا طاعة، فقدّره مقدّما.

-الرّابع:أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أمرنا طاعة.

(1). القاسمي محمّد جمال الدّين، وآراؤه الاعتقاديّة، علي محمّد دبدوب، دار الحرمين للتّحقيقات العلميّة والبحوث، 2007م، القاهرة، ص45.

الخامس: أنّ(لهم) خبر مقدّم، و(طاعة) مبتدأ مؤخّر. والوقف والابتداء يعرفان ممّا قدّمته، فتأمّل-أفاده السّمين-"[1] ، ومقصوده، أنّ تنوّع الأوجه الإعرابيّة لهذه العبارة، إنّما يتحكّم فيها الوقف والابتداء، فإذا وصلت بين الآية 21والآية22، فإنّ لفظ طاعة يكون خبرا لما قبله وهو(أولى)، أو صفة للسّورة، وإن وقفت على (أولى) ثمّ استأنفت الكلام، كانت (طاعة) بين تقديري المبتدأ والخبر.

2-التعدّد الإعرابي للحروف المقطّعة : بيّن القاسمي أوجه إعرابه للحروف المقطّعة، من ذلك الآية: ﴿حمٓ﴾ فصّلت 01، نقل عن أبي السّعود قائلا:" إنّ جعل(حم) اسما للسّورة فهو إمّا خبر مبتدأ محذوف، وهو الأظهر، أو مبتدأ خبره (تنزيل). وهو على الأوّل خبر بعد خبر. وخبر لمبتدأ محذوف، إن جعل مسرودا على نمط التّعديّة."[2] ، لقد ألفنا القاسمي تعامل مع الحروف المقطّعة من بداية البقرة إلى آخر سورة تحمل هذه الحروف على أنّها أسماء لسور، وبالتّالي اعتبرها أسماء للسوّر، والاسم في مبتدئه إمّا خبر لمبتدأ محذوف، وهو ما يرجّحه، أو هي مبتدأ والخبر ما بعدها.

- بين المبتدأ والخبر والبدل: قد يتعدّد الوجه الإعرابي للّفظ الواحد إلى ثلاثة وجوه، من ذلك ما بيّنه في الآية:﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾الشّعراء 02، قال:"تلك إشارة إلى السّورة وما فيها من معنى البعد للتّفخيم، ومحلّه الرّفع على الابتداء. وخبره ما بعده، أو بدل ممّا قبله."[3]

والذي يعنيه من كون اسم الإشارة بدل ممّا قبله أي بدل من اسم السّورة (طسم)، التّي هي خبر، أو بدل من مبتدئها المقدّر.نفس هذا التعدّد نجده له في الآية: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ الفرقان 59، قال:"(الرّحمن) مرفوع على المدح، أي هو الرّحمن..وقيل: الموصول مبتدأ والرّحمن خبره.

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج258/15.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج144/14.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج361/13-362.

وقيل:الرحمن بدل من المستكن في استوى"[1] . هذا التنوّع الإعرابي راجع إلى ما أراده القاسمي من تقدير، وكلّ الوجوه الّتي قدّرها صالحة لذلك.

-**بين الخبر والعطف**: هذه الاختلافات الإعرابية مرجعها السّياق، واحتمالات التّقدير، من ذلك ما بيّنه في الآية:﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾هود 16، فقد عدّد إعراب لفظ (باطل) بين كونه خبرا مقدّما.و(ما كانوا) مبتدأ مؤخّر..وكونه عطفا على الأخبار قبله أي أولئك باطل ما كانوا يعملون.و(ما كانوا يعملون) فاعل بـ (باطل)، ورجّح هذا بقراءة زيد بن عليّ-رضي اللّه عنهما-(وبطل) ماضيا معطوفا على (حبط)." [2]، والّذي يظهر –واللّه أعلم-أنّ (ما كانوا يعملون) فاعل لاسم الفاعل (باطل)، بدليل قراءة زيد بن علي (وبطل ما كانوا يعملون).

-**بين المبتدأ والفاعل**: نفس الآية السّابقة تتعدّد فيها الاحتمالات الإعرابيّة في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ هود16، فـ (ما) مصدريّة، أو موصولة، وكانوا يعملون صلة المصدر أو صلة الموصول، ثمّ الموصول وصلته يحتمل أن يعرب مبتدأ مؤخّر، وباطل خبره المقدّم، ويحتمل أن يعرب فاعل، لاسم الفاعل (باطل) بتسميّة البصريين، أو الفعل الدّائم بتسميّة الكوفيين[3] . وعلى كلّ الاحتمالان مقبولان، إذ كلّ من المبتدأ والفاعل مسند إليه، والتّركيب يستسيغه.

-**بين البدل وعطف البيان (المرفوع)** :كلاهما من التّوابع، يتبع ما قبله في الحكم الإعرابي، ونحن نعلم أنّ التّوابع أربعة: البدل والعطف والتّوكيد والصّفة، والعطف عطفان للنّسق وللبيان، وهما متساويان وإن فرّق بينهما النّحاة، وهذه التّنويعات الإعرابيّة نجدها عند القاسمي في مواضع عديدة منها آيتي: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٥٥ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج348/12.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج295/9.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج295/9.

﴿ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ الأنفال 56/55، قال:"(الّذين) بدل من الموصول الأوّل (الآية55)، أو عطف بيان له"[1] ، وإن كان بعض النّحاة لم يفرّق بين البدل وعطف البيان، وفي هذه الآية يمكن أن يكون الموصول الثّاني صفة من الموصول الأوّل .

-بين الفاعل والخبر والبدل: هذه التقديرات الإعرابيّة، تعود للمقام والسّياق، فلكلّ نحويّ وجهة نظر يبني عليها فهمه، من ذلك ما ناقشه القاسمي في آية:﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾المائدة 107، قال:"(الأوليان) فاعل(استحق) ومفعول استحقّ محذوف مقدّر بـ (وصيّتهما)، وقدّره ابن عطيّة بـ(ما لهم وتركتهم).. وقرئ على البناء للمفعول، أي من الّذين استحق عليهم الإثم..فـ (الأوليان) مرفوع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، كأنّه قيل: ومن هما؟ فقيل: الأوليان، أو هو بدل من الضّمير في (يقومان)، أو من (آخران).."[2] ، ومثلما يتحكّم السّياق تتحكّم القراءة على تنوّعاتها.

-النّكرة الموصوفة بين المبتدأ والخبر:من أصول النّحاة أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنّكرة، إلاّ إذا أفادت، وهو ما بيّنه ابن مالك في ألفيته[3] :

وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه

وقد عدّد النّحاة النّكرة المفيدة الّتي يبتدأ بها إلى ست، منها النّكرة الموصوفة، نحو:لعبد مؤمن خير من مشرك، فـ(عبد) مبتدأ و(خير) خبر، وقد أفادت النّكرة لكونها موصوفة بـ(مؤمن)، وقد ساق القاسمي هذه المسألة حين تفسيره للآية: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾يوسف 18، قال:"(صبر) خبر أو مبتدأ

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج55/8.

(2).محسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج245/6.

(3).شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج215/1.

لكونه موصوفا، أي فشأني صبرٌ جميلٌ، أو فصبرٌ جميلٌ أجملُ."[1] ، و هو نفس تقدير ابن الأنباري، فصبر جميل أمثل من غيره، أو فصبري صبر جميل.[2]، ومنه فكلا التقديرين مقبول.

ب–المنصوبات: وتتمثّل في:

–النّصب على المدح أو على النّداء: قد يرد الاسم منصوبا فيقدّر الـمُعْرِبُ العامل على سبيل التّعديد من ذلك ما قدّره القاسمي في الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ الأحزاب 33، قال:"(أهلَ البيتِ) نصب على النّداء، أو على المدح، والمراد بهم من حواهم بيت النّبي – صلى الله عليه وسلم –."[3] ، ونفس الإعراب لأبي البركات الأنباري، إلاّ توضيحا بسيطا حين قال:"(أهل البيت)، منصوب على الاختصاص والمدح، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: "سلمان منّا أهل البيت"، وتقديره: أعني وأمدح أهل البيت، هذا الوجه الأوّل، والثّاني: أن يكون منصوبا على النّداء، كأن قال: يا أهل البيت، والوجه الأوّل أوجه الوجهين."[4] ، قد اختار الأنباري (نصب أهل البيت) على المدح والاختصاص، والصّواب جواز الاختيارين.

بين البدليّة والإسناديّة والنّصب على الذمّ: بيّنه القاسمي في آية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾الأنبياء 03، قال:"(الذين) بدل من واو (أسرّوا) أو مبتدأ خبره (أسرّوا) أو منصوب على الذمّ."[5]، والنّصب على الذّمّ يكون بتقدير عامل، أذمّ الذين ظلموا، ويمكن أن تعرب خبلا لمبتدأ محذوف يقدّر بـ (هم)، أي: (هم الذين ظلموا)، ومنه تكون الجملة تفسيريّة.والله أعلم.

– بين الحال والمصدر المؤكّد: وتقديره في آية: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ ﴾لقمان 14، قال:"(وهنا) حال من (أمّه)، أي ذات وهن، أو مصدر مؤكّد(مفعول مطلق) لفعل هو الحال، أي

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج353/9.

(2).ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج36/2.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج506/13.

(4).البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، ج269/2.

(5).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج141/11.

تهن وهنا، وقوله:(على وهن) صفة لمصدر، أي كائنا على وهن."[1] ، وقد اختار أبو البركات، نصب (وهنا) على نزع الخافض، وتقدير الكلام: حملته أمّه بوهن، فحذف حرف الجرّ فاتّصل الفعل به فنصبه.[2] أرى أنّ هذا تقدير بعيد، والصّواب ما ذهب إليه القاسمي في التّقدير الأوّل، وهو النّصب على الحال، وعليه إجماع المفسّرين كالزّمخشري وأبي حيّان الأندلسي، والسّمين الحلبي، وإن كان هذا الأخير، أورد الاختيار الثّاني وهو النّصب على إسقاط الخافظ، وغيرهم.

– **بين النّصب على المدح أو الحال:** ذكر هذا القاسمي في الآية: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ فصلّت 03، قال:" انتصاب (قرآنا) على المدح أو الحاليّة من (كتاب) لتخصّصه بالصّفة أو من آياته."[3] ، وهذان الوجهان اختارهما أبو البركات الأنباري.[4] ، وقد رأى صاحب البحر المحيط وغيره أن تعرب اللّفظة على الحال أو على أنّها مصدر مؤكّد بتقدير فعل محذوف، يقرؤوه قرآنا عربيّا، أو على الاختصاص والمدح، أو مفعول ثان لـ (فصّلت).. [5] ، مع تضعيف ابن عطيّة لوجه النّصب على المدح.

– **بين المصدر المؤكّد والتّابع(الصّفة):**بيّن القاسمي إعراب(خالصةً)في آية: ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾ الأحزاب 50، بين كونها مصدر مؤكّد، أي خلص لك إحلالها خالصة أي خلوصا، وبين كونها صفته أي هبة خالصة.[6] ، ومن رأى أن تعرب حالا[7]

– **بين الحال والمفعول به والمفعول له:** فهنا النّحوي يتقلّب في تقديرات مختلفة يمليها المقام أو السّياق، من ذلك هذه الآية ﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗ﴾ يوسف19، قال القاسمي:"(بضاعة) حال، وفي

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 475/13، ينظر: الكشّاف، للزّمخشري، 11/5، البحر المحيط، أبو حيّان، 182/7.

(2).البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنباري، 255/2، الدرّ المصون، 63/9.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 144/14، ينظر:معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، 379/4، الكشّاف، الزّمخشري، 366/5، .

(4).ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،336/2.

(5). ينظر: تفسير البحر المحيط، 463/7، الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 505/9، المحرّر الوجيز لابن عطيّة، 4/5

(6).محاسن التّأويل، جمال القاسمي، 528/13، الدرّ المصون، للسمين، 135/9، البحر المحيط، أبو حيّان، 233/7، الكشّاف، الزّمخشري،82/5.

(7). معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، 233/4،

الفرائد أنّه ضمّن(أسرّوه) معنى (جعلوه) أي جعلوه بضاعة مسرّين، فهو مفعول به، أو مفعول له، أي لأجل التّجارة والبضاعة." [1] ، ورأى الأنباري والزجّاج في (بضاعة) أن يكون اللّفظ منصوبا على الحال من يوسف ومعناه مبضوعا.[2] ، والبضاعة القطعة من المال المعدّة للتّجارة، أي مقطوعة معدّة.

– **بين الحال والمصدر المؤكّد:** في العديد من المرّات نجد القاسمي يختار رأيا يخالف فيه ويرجّح بناء على تصوّر منه للعامل، من ذلك في آية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ﴾الأنفال 15، قال:"قال أبو السّعود: (زحفا) منصوب إمّا على أنّه حال من مفعول (لقيتم) أي زاحفين نحوكم، أو على أنّه مصدر مؤكّد لفعل مضمر، هو الحال منه، أي يزحفون زحفا.–يعلّق القاسمي–أمّا كونه حالا من فاعله أو منه، ومن مفعوله معا كما قيل، فيأباه قوله تعالى: (فلا تولّوهم الأدبار) إذ لا معنى لتقييد النّهي عن الإدبار بتوجيههم السّابق إلى العدوّ، أو بكثرتهم. بل توجّه العدو إليهم وكثرتهم هو الدّاعي إلى الإدبار عادة، والمحوج إلى النّهي عنه. وحمله على الإشعار ممّا سيكون منهم يوم حنين، حيث تولّوهم مدبرين وهم زحف من الزّحوف اثنا عشر ألفا–بعيد."[3]، فأنت ترى القاسمي لا يورد آراء غيره هكذا مسلّما بها بل يعلّق ويرفضها إذا وجد ما يطمئنّ إليه من صواب، موظّفا ألفاظا دالّة على استقلال رأيه، من ذلك قوله: (فيأباه)، أو قوله: (بعيد)، أي يأباه سياق الآية، والتّأويل بعيد وهذا من اختياراته، ومعناه أنّه يرى أنّ الحال (زحفا) يكون من الضّمير (الواو) في قوله: (كفروا)، وإن كان هذا الرّأي اجتهاد منه، ولا يراه الأندلسي، أو صاحب الكشّاف، فقد رأيا اللّفظ (زحفا) مصدر حال من(الذين كفروا)، أو حال من الفريقين، أو حال من المؤمنين إشعار بما سيكون من حال المؤمنين يوم حنين .

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 354/9، ينظر: الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 460/6.

(2).البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري،37/2، معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، 98/3، الكشّاف، الزّمخشري، 264/3، تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 291/5، المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، 229/3.

(3). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 18/8 ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، 469/4، الكشّاف، الزّمخشري، 564/2.

– **بين المفعول لأجله والحال:** بيّن القاسمي في آية:﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾الأنفال47، إعراب (بطرا ورئاء) قال: إمّا مفعول لأجله أو مصدر في موضع الحال[1] ، والأنباري يرى الوجه الثّاني.[2] ، وعلى كلّ فالتقديران جائزان، لأنّ المعنى لا يأباهما.

– **بين المفعول المطلق والمفعول لأجله:** مصدر منصوب يتطلّبه تقدير عاملين، كما في آية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا ﴾الحاقّة 07، قال:"(حسوما) إن كان مصدرا فنصبه بمضمر، أي تحسم حسوما، أو بأنّه مفعول له أي سخّرها عليهم للحسوم، أي للاستئصال[3]، فـ (حسوما) مصدر مؤكّد منصوب بفعل محذوف يقدّر بـ (تحسم)، أو مفعول لأجله أي لعلّة الحسم، وأرى الوجه الأوّل أقرب للصّواب لأنّه يصف حال الرّيح مبيّنا لحالها.وقد يكون منصوبا على الوصف، أي أيّاما حسوما [4] وهذا وجيه ومقبول، وإضافة إلى هذه الأوجه يرى السّمين انتصابها على الحال، أي: ذات حسوم [5].ويرى الزجّاج أنّ انتصابها على المصدر هو ما توجبه اللّغة [6]، ويرى أبو البركات الأنباري انتصاب اللفظ على وجهين: الأول النصب على الوصف لقوله: أيّاما، والثّاني النصب على المصدر، أي تباعا. [7]

– **بين المفعول والحال وصفة المصدر:** قد يتنازع المعمول الواحد عاملان مختلفان كما بيّنه القاسمي في هذه الآية: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ۚ﴾ المائدة 88، قال:" (حلالا) مفعول كلوا، و(ممّا) حال منه، أو متعلّقه بـ(كلوا) أو هو المفعول و(حلالا) حال من (ما) أو من عائده

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج50/8، ينظر: الدرّ المصون، للسّمين، 647/5، .
(2).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج389/1.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج169/16، ينظر: الكشّاف، 195/6، البحر المحيط، الأندلسي، 316/8، .
(4).البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، 457/2، الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 424/10.
(5). الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 424/10،
(6). معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، 214/5،
(7). البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري أبو البركات، 457/2.

المحذوف، أو صفة لمصدر محذوف أي أكلا حلالا."[1] ، نفس هذا التّخريج أورده أبو حيّان، لكن على آية البقر 167، شبيهة بآية المائدة .[2] ، أمّا كون (حلالا) نعت لمفعول محذوف تقديره (شيئا حلالا) قال ابن عطيّة: هذا بعيد، لكنه لم يبيّن وجه بعده-ذكره أبو حيّان-[3] ، أمّا صاحب الكشّاف فلم يذكر إلاّ وجها واحدا، وهو الإعراب على الحال[4] .

– **بين المفعول فيه والمفعول به:** وهنا تتجلّى طريقة النّحوي في التّفكير ومنه ينشأ التّقدير، وهذا ما نلمسه في الآية: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾طه 80، قال القاسمي:"(جانب) مفعول فيه، أو مفعول به على الاتّساع، أو بتقدير مضاف، أي إتيان جانب الطّور.."[5] . أمّا أبو البركات فيرى أنّ(جانب الطّور)منصوب على أنّه مفعول ثان لـ (وعدناكم) ولا يكون منصوبا على الظّرف، لأنّه ظرف مكان مختصّ، وإنّما الظّرف منها ما كان مبهما غير مختصّ.."[6]

– **بين المصدريّة والمفعول به:**ويظهر هذا التعدّد الإعرابي في الآية: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ ﴾النّحل 70، بيّن القاسمي أنّ(شيئا) منصوب على المصدريّة أو المفعوليّة [7] ، أمّا ابن الأنباري، فيرى أنّ **شيئا** منصوب بـ(علم) على مذهب البصريين، على إعمال الثّاني لأنّه أقرب، وبـ (يعلم) على مذهب الكوفيين، على إعمال الأوّل [8] ، وهذه من مسائل التنازع خاصّة بين نحاة المدرستين، والرّأي الّذي عليه الإجماع هو مذهب البصريين، في إعمال الثّاني .

– **بين التّمييز والحال:**ذكره القاسمي في الآية: ﴿نَذِيرٗا لِّلۡبَشَرِ﴾ المدّثر 36، أي إنذارا لهم فنصبه على أنّه تمييز عن (إحدى)، لما تضمّنه من معنى التّعظيم كأنّه قيل:أعظم الكبر إنذارا، فنذير بمعنى

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج205/6، ينظر: الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 402/4، البحر المحيط، الأندلسي، 653/1، .

([2]). البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، 652/1،

([3]). البحر المحيط، أبو حيّان، 653/1، المحرّر الوجيز، 237/1.

([4]). الكشّاف، الزّمخشري، 285/2،

([5]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج111/11، الدرّ المصون، السّمين، 85/8، .

([6]).البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج151/2.

([7]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج533/10.

([8]).البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري،ج80/2، البحر المحيط، الأندلسي، 498/5، الدرّ المصون، 264/7.

الإنذار، كنكير بمعنى الإنكار، أو على أنّه حال عمّا دلّت عليه الجملة، أي كبرت منذرة، فـ(نذير) مصدر مؤوّل بالوصف، أو وصف بمعنى منذرة.. [1] ، وقد ينصب على المصدريّة، أي إنذارا للبشر، أو منصوبا بتقدير فعل، أي صيّرها اللّه نذيرا أي ذات إنذار، أو منصوبا بتقدير أعني، أي: أعني نذيرا للبشر..[2] ، ورأى الزجّاج نصبها على الحال[3] ، واختار الخليل بن أحمد نصبها بعامل محذوف، أي أعني نذيرا، ذكره ابن عطيّة في محرّره [4] ،وقد ذكر السّمين الحلبي في هذه اللّفظة أوجها عديدة، وكأنّه يجمل كلّ الاختيارات، وهي: 1/أنّه تمييز عن إحدى، ضمّنت معنى التّعظيم، 2/أنّه مصدر بمعنى الإنذار، ولكنّه نصب بفعل مقدّر(رأي الفرّاء)، 3/حال من الضّمير في (إنّها) رأي الزجّاج، 4/حال من الضّمير في (إحدى)،5/حال من فاعل(قم)، الآية الثّانيّة، 6/مصدر منصوب بأنذر(في أوّل السّورة)، 7/حال من (الكبر)، 8/حال من ضمير (الكبر)، 9/حال من (لإحدى)، 10/منصوب بإضمار أعني، 11/منصوب بـ (ادع) مقدّرا (إذ المراد به اللّه تعالى)، 12/منصوب بـ (ناد أو بلّغ) إذ المراد به الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم، 13/أنّه منصوب بما دلّت عليه الجملة، تقديره: عظمت نذيرا، 14/ حال من الضّمير في الكبر، 15/حال من (هو) من آية"وما يعلم جنود ربّك إلاّ هو"، 16/أنّها مفعول لأجله، النّاصب لها ما في (الكبر) من معنى الفعل[5] ، ولعلّ الرأي الغالب أن تكون حالا.

– **بين خبر كان والمفعول له** : بين عامل سابق للمصدر المنصوب وبين مقدّر، في الآية: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ يونس 37، فقد عدّد القاسمي وجهين لإعراب المصدر(تصديق)، بين كونه منصوبا على أنّه خبر كان، أو علّة لمحذوف، أي أنزله تصديق[6] ،

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج214/16، الكشّاف، الزّمخشري 261/6، البحر المحيط، الأندلسي، 370/8، .

([2]).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج474/2-475.

([3]). معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، 249/5،

([4]). المحرّر الوجيز لابن عطيّة، 398/5،

([5]). ينظر: الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 553/10،

([6]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج252/9، ينظر:الدرّ المصون، السّمين، 202/6، معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، 20/3، البحر المحيط، أبو حيّان، 158/5، الكشّاف، الزّمخشري، 137/3 .

والمقصود بخبر (كان) أي المضمرة،-وهو رأي جمهرة من المفسّرين، كالزّمخشري والسّمين الحلبي، والزجّاج وأبي حيّان- أي ولكن كان تصديق الذي بين يديه، ومصطلح علّة، يعنى به المفعول له، ومن رأى أنّ . (تصديق) منصوبة على المصدريّة بفعل مضمر[1]

– بين المصدر واسم الآلة: هذا التّنويع ساقه حين تفسير آية: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾طه 129، نقل عن الزّمخشري معنى (لزاما) قال:"و(اللّزام) إمّا مصدر(لازم) كالخصام، وصف به مبالغة أو اسم آلة، لأنّها تبنى عليه كـ حزام وركاب، واسم الآلة يوصف به مبالغة كقولهم مسعر حرب ولزاز خصم، بمعنى ملحّ على خصمه من (لزّ) بمعنى ضيّق عليه، وجوّز أبو البقاء فيه كونه جمع (لازم) كـ قيام جمع قائم."[2] ، ووجه الالتباس هو الشّبه في الوزن والاشتقاق.

– الأفعال:الفعل ما دلّ على حدث مقرون بزمن، وهو أصل المشتقّات كما يرى الكوفيون، وهو فرع عن المصدر كما يرى البصريون، فمنه التّامّ ومنه النّاقص، منه المبني للمعلوم ومنه المبني للمجهول، منه المجرّد ومنه المزيد، منه المتصرّف ومنه الجامد، منه اللّازم ومنه المتعدّي.

لقد ناقش القاسمي في مواضع معيّنة التعدّد الإعرابي في استعمال أفعال معيّنة، وبيان البلاغة الإلهية، في هذا الاختيار، وهنا يكمن سرّ الإعجاز والتّحدّي، لمن ملكوا فصاحة الكلام وبلاغة القول، من ذلك ما بيّنه القاسمي في آية: ﴿قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّا ۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾سبأ 27، فقد أعطى الدّلالات المختلفة للفعل (أرى) المتعدّي، قال:"جوّز المعرب في (رأى) هنا أن تكون علميّة متعدّية بهمزة النّقل إلى ثلاثة مفاعيل:ياء المتكلّم، والموصول، وشركاء، وعائد الموصول محذوف، أي ألحقتموهم، وأن تكون بصريّة تعدّت بالنّقل لاثنين: ياء المتكلّم

(1). ينظر: المحرر الوجيز لابن عطيّة، 120/3، البحر المحيط، أبو حيّان، 158/5، البحر المحيط، الأندلسي، 267/6، الدرّ المصون، السّمين، 121/8.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج132/11، ينظر: الكشّاف للزّمخشري، 118/4، .

والموصول، و(شركاء) حال، ولا ضعف في هذا كما قال ابن عطيّة.بل فيه توبيخ لهم"[1] ، الفعل المتعدّي نوعان: متعدٍّ إلى مفعول واحد؛ ومتعدّ إلى مفعولين اثنين أو إلى ثلاثة مفاعيل، فالأفعال المتعدّية إلى اثنين تقسّم إلى أفعال قلبية وأفعال تحويل، وعملهما نصب فعلين أصلهما مبتدأ وخبر، وهناك أفعال تنصب مفعولين، لكن ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، منها سأل وأعطى وكسا ورزق..

– الفعل المتعدّي قد يتعدّى بنفسه، وقد يتعدّى بواسطة كحرف الجرّ، من ذلك ما بيّنه القاسمي في الآية: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾النّور 31، قال:"قال أبو حيّان: عدّى (يضربن) بـ (على) لتضمّنه معنى الوضع، وجعله الرّاغب ممّا يتعدّى بها دون تضمين."[2] ، فأبو حيّان ضمّن الفعل (يضرب) معنى يضع، أي يضعن خمرهن على جيوبهنّ، وهذا التّضمين من باب العدول عن الأصل، أمّا الرّاغب فرأى بقاء الفعل على الأصل، أي تستصحب تعدّيته بـ (على).

– تقدير العامل الفعل للمعمول: قد يلتبس على معمولين أيُّ عامل أحدث الأثر، من ذلك في الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ ..﴾الحشر09، فمعنى التّبوّء يتعلّق بالمحلّ وهو الدّار، فكيف بالإيمان؟ لذا لجأ القاسمي إلى تقدير عامل النّصب في لفظ الإيمان، وهو أخلصوا، أي أخلصوا الإيمان، وهذا من باب:(علفتها تبنا وماء باردا) [3] ،إذْ لا يعقل أن تعلف الدّابّة ماء باردا، فلابدّ من تقدير عامل النّصب في (ماء باردا)، وهو ما يلجأ إليه النّحاة في تقدير العامل، فقاعدتهم: لا نصب ولا جرّ ولا رفع ولا جزم إلاّ بعاملّ، فالمعمولات أثر للعوامل.

ثمّ قال:"قيل استعمل التّبوُّأَ في لازم معناه، وهو اللّزوم والتّمكّن والمعنى: لزموا الدّار والإيمان، وجوّزوا أيضا تنزيل الإيمان منزلة المكان الّذي يتمكّن فيه من باب الاستعارة.."[4] .وهنا تعطف جملة أخلصوا الإيمان على جملة تبوّؤا الدّار، وقد قدّر الأنباري أنّ لفظ (الإيمان) منصوب بتقدير فعل، وهو: قبلوا

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج19/14، ينظر: المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، 420/4، الدرّ المصون، للسّمين الحلبي، 184/9، الكشّاف، الزّمخشري، 80/6 .

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج303/12، البحر المحيط، الأندلسي، 413/6، الدرّ المصون، السّمين، 397/8 .

(3).ينظر: الكشّاف، الزّمخشري، 80/6 ،

(4).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 65/16.

الإيمان، [1].وقد ذكر السّمين الحلبي تخريجات عدّة لهذا اللّفظ، منها: "أنّه ضمّن تبوّؤا معنى لزموا، فيصحّ عطف الإيمان عليه، إذ الإيمان لا يتبوّأ، والثّاني أنّه منصوب بمقدّر، أي: واعتقدوا، أو ألفوا أو أحبّوا، الثّالث: أنّه يتجوّز في الإيمان فيجعل لاختلاطه بهم وثباتهم عليه كالمكان المحيط بهم، فكأنّهم نزلوه، وعلى هذا يكون جمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، وفيه خلاف مشهور، الرّابع: أن يكون الأصل: دار الهجرة ودار الإيمان، فأقام لام التّعريف في الدّار مقام المضاف إليه، وحذف المضاف من دار الإيمان، ووضع المضاف إليه مقامه، الخامس: أن يكون سمّى المدينة لأنّها دار الهجرة ومكان ظهور الإيمان بالإيمان...السّادس: أنّه منصوب على المفعول معه، أي: مع الإيمان معا.."[2]

– **تأويل العامل الفعل**: وهذا من باب التّضمين، أو العدول، وه ما ساقه القاسمي في آية:﴿**إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ** ﴾ الحجر 60، قال:"(قدّرنا) بمعنى أردنا وقضينا، وإن كان بمعنى علمنا، فلا غرو في علم الملائكة ذلك بإخباره –تعالى– إيّاهم به ومن النّاس من يجعل (قدّرنا) من كلامه تعالى، غير محكيّ عن الملائكة.قال في (الانتصاف) وهو الظّاهر لاستغنائه عن التّأويل."[3]

– **تقدير العامل المحذوف**: هذا من المسائل الّتي تمّ التطرّق إليها في باب التّقدير، ولا بأس من إدراجها في باب التعدّد الإعرابي، وهذا بسبب تداخل أو تشابه المباحث، من ذلك ما ساقه القاسمي في آية:﴿**مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ**﴾ هود 27، قال:"(بادي الرّأي)، معناه ظاهر الرّأي دون باطنه، وهو منصوب على الظّرفية، والعامل فيه إمّا (نراك) أو (اتّبعك) "[4] ، ورأى أبو حيّان إضافة إلى هذين العاملين، عاملا آخر، وهو (أراذلنا) وعلى رأي ابن الأنباري أبي البركات العامل في (بادي الرّأيّ) هو (اتّبعك). [5]

([1]). البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، 428/2،

([2]). الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 285/10–286، المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، 287/5، البحر المحيط، الأندلسي، 245/8،

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 492/10، حاشية الانتصاف على الكشّاف، 411/3، .

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، 298/9، وينظر: البحر المحيط، الأندلسي، 215/5، المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 163/3، الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 310/6–311 .

([5]).البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري، 11/2.

– **بين تقدير الاسم والفعل**: التّفكير النّحوي يدعو إلى التّأمّل في تقدير العامل المؤثّر في المعمول المنصوب أو المجرور، وهو ما أثاره القاسمي في الآية: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ﴾ يونس 71، فقوله: (فأجمعوا أمركم) عطف عليها (شركاءكم)، قال :" (الواو) بمعنى مع–أي واو المعيّة والمنصوب بعدها مفعول معه– أو معطوف على (أمركم) بحذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، أو منصوب بمحذوف، أي ادعوا شركاءكم، وذلك لأنّ (أجمع) يتعلّق بالمعاني، يقال: أجمع الأمر إذا نواه وعزم عليه."[1] ، وقد فصّل أبو البركات الأنباري في هذه المسألة وفي هذه الآية قال : "(شركاءكم) منصوب لوجهين :

الأوّل: منصوب لأنّه مفعول معه وتقديره فأجمعوا أمركم مع شركائكم..

الثّاني: أن يكون منصوبا بتقدير فعل وهو فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وقيل: التّقدير: وادعوا شركاءكم. والنّصب على تقدير فعل هو على نحو قول الشّاعر النّميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

قال: يستشهد به في العطف بالواو حيث عطف عاملا محذوفا قد بقي معموله، والتّقدير: وزجّجن الحواجب وكحّلن العيونا."[2] ، وقد ذكر السّمين في هذه المسألة أوجها ذكر القاسمي والأنباريّ وأبو حيّان وبن عطيّة بعضها نحاول إجمالها، منها: 1/أنّ نصب الشّركاء عطفا على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، أي وأمر شركائكم، كما في قوله تعالى:(واسأل القرية) يوسف82، 2/أنّه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، يقال: أجمعت شركائي، 3/أنّه منصوب بإضمار فعل لائق، أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وقيل بتقدير فعل (وادعوا)، كما أضمر فعل في آية (والذين تبوّؤا الدّار والإيمان) الحشر9، أي واعتقدوا الإيمان، وله في شعر العرب دلائل، منها:

فعلفتها تبنا وماء باردا حتّى شتّت همّالة عيناها

وكقوله: يا ليت زوجك قد غدا متقلّـدا سيفا ورمحا

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج271/9، معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، 28/3، الكشّاف، 161/3.

([2]).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج417/1.

وقول الآخر: إذا ما الغانيات برزن يوما وزجّجن الحواجب والعيونا

يريد : ومعتقلا رمحا، وكحّلن العيونا، 4/ أنّه مفعول معه، أي مع شركائكم، قال الفارسي:وقد ينصب الشّركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البرد والطّيالسةَ[1]

تنويعه لمحلّ الجمل :كان للقاسميّ نظر في دور الجمل الإعرابيّ، ومن ثمّ بيان دلالاتها على التّفسير العام للآية أو السّورة، من ذلك :

–دلالة الآية على الاستئناف أو الصّفة : أمّا جملة الاستئناف فلا محلّ لها من الإعراب، وأمّا الصّفة فإنّ لها محلّا من الإعراب وهو بيان صفة المنعوت، وهو ما ساقه في الآية:﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾التّوبة 101، قال: جملة (مردوا على النّفاق....) إمّا جملة **مستأنفة** لا محلّ لها من الإعراب، مسوقة لبيان علوّهم في النّفاق إثر بيان اتّصافهم به، وإمّا **صفة** للمبتدأ المذكور، فصل بينها وبينه بها عطف على خبره، وإمّا صفة لمحذوف أقيمت هي مقامه، وهو مبتدأ، خبره (من أهل المدينة)."[2] ، ومعنى استئناف، أي الاستمرار في بيان ما بلغه المنافقون من شأن في النّفاق، أو وصف للمنافقين وأعمالهم.وله مواضع أخرى في هذا السيّاق. [3]

– بين التّفسير والحال: جملة التّفسير لا محلّ لها من الإعراب، والحال وصف لصاحبه، وهو ما بيّنه القاسمي في الآية:﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾ التّوبة 37، قال: "(يحلّونه عاما، ويحرّمونه عاما) الجملتان تفسير للضّلال، أو حال"[4] ، الجملة النّواة (إنّما النّسي زيادة في الكفر) جملة اسميّة تامّة العناصر تحقّقت فيها الإفادة ، وما بعدها إمّا مفسّر للنّسيّ، أوحال من المبتدأ.

([1]). الدرّ المصون، السّمين الحلبي، 240/6–241، ينظر: المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، 132/3، البحر المحيط، الأندلسي، 177/5،

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج194/8.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج426/9.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج130/8.

– **بين الاستئناف والحال:** الجملة النّواة تامّة العناصر، يحسن الوقوف عليها لتمام الفائدة، وما بعد جملة النّواة، يقدّر القاسمي دلالة الجملة الموالية، كما في الآية:﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ..﴾المائدة 04، فالجملة (تعلّمونهنّ) إمّا حال ثانيّة من الجوارح، والحال الأولى(مكلّبين) أو استئناف لبيان شأن الجوارح، وما تأتي به من صيد، لأصحابها إذا كانت معلّمة[1] ، وله مواضع أخرى في هذا المعنى.[2]

– **بين مقول القول وجواب الأمر:** يحتمل في الآية:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ﴾الأحزاب59، أن تكون جملة (يدنين) حسب الشّهاب مقول قول وهو خبر بمعنى الأمر، أو جواب لأمر، على حدّ الآية:﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إبراهيم 31. فجملة (يقيموا الصّلاة) جواب أمر لقوله:(قل لعبادي). [3]

– **بين التّفسير والاستئناف والحال:** يلتمس هذا التّنوّع في الآية: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴾الرّعد35، قال القاسمي: "جملة (تجري) مفسّرة أو مستأنفة استئنافا بيانيّا، أو حال من ضمير (وعد)، أي وعدها مقدّر جريان أنهارها، وهذا الوجه سالم من التّكلّف على ما فيه من الإيجاز والإجمال والتّفصيل.."[4] .

– **بين الاعتراض والعطف:** نجد هذا التّنوّع الإعرابي في الآية: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُۚ..﴾ إبراهيم 09،

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج39/6.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج430/9، ج408/9.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج542/13.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج453/9.

قال القاسمي: "جملة (والذين من بعدهم لا يعلمهم إلاّ الله) جملة من مبتدأ وخبر وقعت اعتراضا أو عطف (الّذين) على قوم نوح.."[1] .

– **بين الاستئناف والتّعليل:** وهو ما ساقه القاسمي في الآية: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ هود 41، قال:" جملة (إنّ ربّي لغفور رحيم.) جملة مستأنفة بيان للموجب للإنجاء، أي لولا مغفرته ورحمته لغرقتم وهلكتم مثل قومكم. أو تعليل لـ (اركبوا) لما فيه من الإشارة إلى النّجاة، فكأنّه قيل: اركبوا لينجيكم اللّه"[2] ، وجملة التّعليل لها محل من الإعراب، وهو الجرّ بحرف الجرّ المقدّر.

– **بين الخبر والاستئناف:** تنوّع آخر يبديه القاسمي في الآية :﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ الرّحمن 05/ 06، قال:" جملة (يسجدان) إن كانت خبرا عن الرّحمن لعطفها على الخبر، فالرّابط محذوف لوضوحه، أي بحسبانه، ويسجدان له. أو مستأنفة."[3]

التنويع الإعرابي في الحروف والأدوات: من خلال تتبّعنا لتفسير القاسمي من بدايته إلى نهايته، وجدنا القاسميّ ينوّع في إعراب هذه الحروف والأدوات، لاعتقاده بالتّضمين، أو للتنوّع الدّلالي لها. من ذلك :

– **(ما) بين الموصوليّة والنّفي:**ساق القاسميّ هذا التنوّع عند تفسيره للآية: ﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ﴾ يس 35، قال:" أي ليأكلوا ممّا عملته أيديهم...وجوّز أن تكون (ما) نافيّة، والمعنى: أنّ الثّمر بخلق اللّه لا بفعلهم"[4] ، فالقاسمي يبيّن أنّ **ما** في قوله ما عملته أيديهم موصولة، في موضع جرّ بالعطف على (ثمرة)، و(عملته) صلة الموصول، و(الهاء) عائد. وأرى أنّ هذا الوجه هو الأفضل لأنّه بالذّهن أعلق، ويرى أن تكون **ما** نافية كما رآها ابن الأنباري، في قراءة من قرأ (عملت)

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج465/10.
(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج304/9.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج396/15.
(4).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج44/14.

بغير هاء. إذ قال:" والوجه الأوّل أوجه الوجهين، لأنّها إن كانت نافيّة افتقرت إلى تقدير مفعول لـ (عملت)."[1]

- **(ما)** بين كونها **نافيّة** أو **مصدريّة** أو **موصوليّة**: هذا التّنويع الإعرابي في **ما** بين الحرفيّة والاسميّة راجع إلى التّأمّل في دلالتها في السياق، أو أنّها صالحة لحمل كلّ هذه المعاني في مثل الآية: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ**﴾ هود69، قال القاسمي في (ما) ثلاثة أوجه:

- أظهرها أنّها نافيّة، وفاعل(لبث) إمّا ضمير(إبراهيم)، و(أن جاء) مقدّر بحرف الجرّ متعلّق به، أي ما أبطأ في، أو بأن أو عن(أن جاء)؛ وإمّا(أن جاء)، أي فما أبطأ، ولا تأخّر مجيئه.

- وثاني الأوجه أنّها مصدريّة.-وثالثها أنّها بمعنى (الذي). وهي فيهما مبتدأ، و(أن جاء) خبره على حذف مضاف. أي: فلبثته، أو الذي لبثه قدر مجيئه"[2] ، ولعلّ دلالة النّفي أقرب.

- **(ما)** بين **الموصوليّة** و**الشّرطيّة**: اجتمع الوجهان في الآية: ﴿**وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ**﴾الكهف39، **(ما)** في قوله:(ما شاء اللّه) على ما أجازه القاسمي والزّمخشري والأنباري أبو البركات، أن تكون:

- موصولة مرفوعة المحل على أنّها خبر مبتدأ محذوف تقديره: (الأمرُ ما شاء اللّه) والعائد محذوف تخفيفا، أو مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الّذي شاءه اللّه كائن، وهاء العائد محذوفة تخفيفا.

- أن تكون شرطيّة في موضع نصب بـ (شاء)، والجزاء محذوف، بمعنى(أي شيء شاء اللّه كان)، أو ما شاء اللّه كان. [3]

([1]).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج295/2.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج319/9.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج31/11، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج108/2، والكشّاف ، للزّمخشري، ج588/3.

- (**ما**) بين **الاستفهاميّة** و**النّافيّة** و**المصدريّة** و**الموصوليّة**: اجتمعت هذه التّنويعات كلّها في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ﴾ العنكبوت42، قال القاسمي: "في (تدعون) قراءتان، و(**ما**) في قوله: (ما تدعون) لها أوجه عدّة :

-إمّا استفهاميّة منصوبة بـ (يدعون)، و(من) الثّانية للتّبيين.

-أو نافيّة، و(من) مزيدة، و(شيء) مفعول (تدعون).

-أو مصدريّة بمعنى الدّعوة، و(شيء) مصدر بمعناه أيضا.

-أو موصولة مفعول لـ (يعلم) ومفعول (يدعون) عائده المحذوف."[1] ، أمّا ابن الأنباري فيرى أنّها تكون بمعنى الّذي وهو في موضع نصب بـ يعلم، تقديره: إنّ اللّه يعلم الّذي يدعونه من دونه من شيء، وتكون استفهاميّة في موضع نصب بـ (يدعون) وتقديره أي شيء تدعون من دونه وهو قول الخليل وسيبويه[2] .

– **تنوّعات الباء**: الباء من حروف الجرّ يدلّ على الاستعانة كأن تقول: أجود بالمال، فالباء يعين على الجود، ولها دلالات أخرى كما بيّنها القاسمي في تفسيره، من ذلك الآية:﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ المطفّفين 28، قال:"الباء كونها زائدة، أو بمعنى (من) أو صلة الامتزاج والالتذاذ" [3]، قدّر الأنباري (يشربها) أي منها، فهي عنده زائدة، وتكون بمعنى (فيها)، وأضاف صاحب البحر المحيط أنّه ضمّن يشرب معنى يروى بها [4] أمّا الزّمخشري فجعلها يشربونها صرفا لسائر أهل الجنّة، فهي زائدة عنده أيضا.كقول الشّاعر أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَعَّدَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[5]

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج448/13.

([2]).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج245/2.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج287/17.

([4]).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج502/2، وينظر:تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشّهير بأب حيّان الأندلسي، ج434/8.

([5]).المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج454/5، وينظر: الكشّاف، ج339/6.

فيشرب منها بمعنى يشربها واعتبار الباء زائدة جِيءَ بها لتأكيد المعنى.

– **التنوّع الإعرابي للواو**: الواو في غالب أمرها للعطف، وقد تكون للقسم فهي جارّة، ولها دلالات أخرى. من ذلك الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾الزّمر 73، نقل القاسمي عن السّمين أنّ(الواو) في (وفتحت) زائدة، والجملة جواب للشّرط، وهو رأي الكوفيين والأخفش، قال: جِيءَ بالواو دون التي قبلها، لأنّ أبواب السّجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فتفتح له، ثم تغلق عليه، فناسب ذلك عدم الواو، بخلاف أبواب السّرور والفرح فإنّها تفتح انتظارا لمن يدخلها، ومنهم من رأى أنّ الواو واو الحال، بعد أن قدّر الجواب محذوفا بـ (فازوا ونعموا، أو سعدوا أو اطمأنّوا)، ومنه تكون الجملة(وفتحت) في محل نصب حال، وهناك من زعم أنّ الواو واو الثّمانيّة، لأنّ أبوب الجنّة ثمانية.... [1]

– **الكاف بين الحرفيّة والاسميّة**: الكاف من حروف الجرّ، من معانيها التّشبيه، وقد تكون اسما بمعنى مثل، أي مثل ذلك الوحي، أو مثل الإيحاء السّابق.[2] وهي اسم قد يختلف إعرابها، كما في آية الشّورى 03: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، قال:"الكاف في حيّز النّصب على أنّه مفعول لـ (يوحي) على الأوّل، وعلى أنّه نعت لمصدر مؤكّد له، على الثّاني"[3] والزّمخشري يرى القول الأوّل وهو النّصب على المفعوليّة لأوحينا. [4]

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج126/14.وينظر:البيان في غريب إعراب القرآن، أبة البركات الأنباري، ج327/2، والكشّاف، ج326/5، والبحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج424/7-425.

([2]).الكشّاف، الزمخشري،ح392/5، وينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج486/7.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج162/14.

([4]).الكشّاف، الزمخشري،ج394/5.

المبحث الثّاني: اختياراته وترجيحاته

وكما أسلفنا في سابق البحث أنّ القاسمي يملك عقليّة فذّة مفكّرة لا يقول إلاّ ما يعتقده، ينبذ التّقليد وينبذ التّعصّب، ويدعو إلى الاجتهاد ما وسعه ذلك، يبسط مختلف الآراء ثمّ يختار أرجحها في غير ذوبان مع صاحب الرّأي، أو يبتكر رأيا جديدا حتّى تخاله نحويّا صاحب مذهب أو مدرسة. يضع بين يديك مختلف الآراء لكوفيين أو بصريين أو بغداديين، أو مغاربة أندلسيين، لا يتعصّب لرأي أو لمدرسة، جعل لنفسه مساحة واسعة لا تحدّه ولا تضيّق عليه حدود المذهب أو المدرسة، من ذلك قوله: "ولأئمّة التّأويل فقه آخر –يعني بذلك من رفض تأويل ابن القيّم من النّحاة في مسألة العطف على الضّمير المجرور، فقد اختار مذهب الكوفيين في هذا، وتبعه القاسميّ في هذا الاختيار–ولا تكن أسير التّقليد.."[1]

-**رأيه في الحروف المقطّعة:** ذكر القاسمي في بداية تفسيره لسورة البقرة مختلف الآراء حول موقف العلماء من الحروف المقطّعة في فواتح السّور كالبقرة وآل عمران وغيرهما وأنّهم في ذلك مذهبان:

-مذهب يقول بالتوقّف حيالها وأنّها من العلم المستور المحجوب عنّا، فهو من المتشابه، وقد رفض هذا الرّأي كثير من المحقّقين لاستحالة أن يرد في كتاب اللّه ما لا يفهمه الخلق، وهم المخاطبون به.

-ومذهب من تناولها بالتّفسير، وعليه الأكثر أنّها أسماء للسوّر، وردت مسرودة على نمط التّعديد للتحدّي[2] . وقد رضي القاسمي هذا المذهب واختاره وتحدّث عنه في فاتحة كلّ سورة تبدأ بهذه الحروف المقطّعة، أمّا من حيث إعرابها، فمادامت اسما فهي بين المبتدأ والخبر، وقد بسط الإعرابين معا، أو مفعول به. وأمّا ما اختاره ورجّحه، فقد اعتبرها خبرا لمبتدأ محذوف، قال في الآية:﴿الٓرٓ ﴾سورة يونس01 :"(ألر) مسرود على نمط التّعديد بطريق التّحدّي، أو اسم للسّورة فمحلّه الرّفع أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي هذه السّورة مسمّاة بـ (ألر)...أو النّصب بتقدير: اقرأ"[3] ،

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج61/8.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج237/2، وينظر:تفسير الكبير، الرازي، ج4/2، والكشّاف، الزمخشري،ج129/2.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج235/9، وينظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسّمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق،ج80/1؛ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج43/1.

والنّصب معناه، النّصب على أنّه مفعول به. ونفس الاختيار تناوله في الآية: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ مريم 01، قال:"سلف في أوّل سورة البقرة الكلام على هذه الأحرف، المبتدأ بها. وكونها خبرَ مبتدأٍ محذوف. أي: هذا (كهيعص)، أي مسمّى به."[1] ، وفي هذه السّورة، لم يشر إلى النّصب الّذي أشار إليه في فاتحة يونس. وفي سورة فصّلت 01: ﴿حمٓ﴾، قال:"في (حم) هي اسم للسّورة فهو إمّا خبر مبتدأ محذوف، وهو الأظهر، أو مبتدأ خبره تنزيل."[2] ، وكثير من يرى هذا الرّأي، بأنّها أسماء للسّور، وهو اختيار الخليل وسيبويه[3] ، وقد أفصح عن اختياره بعبارات صريحة لا لبس فيه، حين قال: وهو الأظهر، ونفس التّعبير نجده له في فاتحة الشّعراء 01: ﴿طسٓمٓ﴾ يقول:"محلّه الرّفع على أنّه خبر لمحذوف، وهو أظهر من رفعه على الابتداء، أو النّصب بتقدير: اقرأ ونحوه."[4]

ومن هذا العرض نتبيّن أنّ القاسمي بنى اختياره على المصادر اللّغويّة والتّفسيريّة الّتي اطّلع عليها، كتفسير الكشّاف والتّفسير الكبير، والبحر المحيط، والمحرّر الوجيز، والدرّ المصون، والبرهان في علوم القرآن، وكتاب سيبويه، وإن لم يشر إلى هذه المصادر صراحة، فقد يشير إلى أسماء أصحابها.

– مسألة وقوع الفعل الماضي حالا: الحال اسم نكرة مشتق يبين هيئة صاحبه حين وقوع الفعل، منصوب، وهو من الفضلات، يأتي مفردا، كما يأتي جملة، اسميّة وفعليّة، فعلها مضارع، أو ماض مقترن بقد، أمّا الخلاف الذي وقع فموطنه الماضي، هل يقترن بقد أم لا ؟

تناول القاسمي هذه المسألة باختيار ما ذهب إليه البصريون دون الإشارة إلى الخلافات النّحويّة سواء بين نحاة المدرسة البصريّة ونحاة المدرسة الكوفيّة، أو بين النّحاة عموما أو حتّى بين المفسّرين، إن كانت لهم انتماءات إلى مذهب نحويّ معيّن، وأصل هذه المسألة هل يقع الفعل الماضي حالا أم لا ؟ فقد أجاز الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريّين وقوعه بدليل الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِ

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج69/11.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج144/14.

(3).التّفسير الكبير(مفاتح الغيب)، الرازي،ج6/2، الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، ج257/3-259، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج174/1.

(4).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج361/13.

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَـٰتَلُوكُمْ﴾ النّساء 90، أي قوله: (حصرت صدورهم)، استدلّوا على وقوعه بالفعل الماضي (حصرت)، أمّا البصريون، ومعهم الفرّاء، فلم يجيزوا ذلك، إلاّ بتقدير **قد** أو كان وصفا لمحذوف، والقاسميّ رجّح الرّأي القائل بتقدير **قد**. قال:"(حصرت صدورهم) حال بإضمار (قد)، أي: ضاقت وانقبضت نفوسهم"[1] .فحصرت مؤوّلة بـ قد حصرت.

دراسة هذه المسألة: لقد أجاز الكوفيون وقوع الحال من الماضي بأدلّة من السّماع والقياس، [2] أمّا السّماع فمرجعه الآية السّابقة، وما يعضّد الآية قراءة الحسن وقتادة ويعقوب (حصرةً)، جعلوا هذا الاسم المنصوب على الحال من الواو في (جاءوكم) وكذا من مسموع العرب، كقول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فبلّله القطر: فعل ماض وهو في موضع حال، فدلّ على جوازه، وكذا شواهد كثيرة، تؤيّد هذا المذهب، أمّا عن القياس فقالوا: كل ما جاز أن يكون صفة للنّكرة كـ: مررت برجل قائم، جاز أن يكون حالا للمعرفة كـ: مررت بالرّجل قائما. والفعل فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة، نحو: مررت بالرّجل قام، كما أنّه إذا جاز بالإجماع أن يقام الماضي مقام المستقبل كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ المائدة 110، أي: (يقول) كما أنّ المستقبل يقع بمعنى الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ ﴾ القصص 15، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر، وجاز مجيء الحال من أحدهما جاز من الآخر كذلك. أمّا البصريّون، فما اختلفوا معهم إلاّ بتقدير **قد**، وجمهور المفسّرين يملون إلى هذا الرّأي، قال الفرّاء:" والحال لا تكون إلاّ بإضمار (قد) أو بإظهارها، وقد جاء في كلام العرب منه الكثير كقولهم: أتاني فلان ذهب عقله، بمعنى قد ذهب عقله، وسمع الكسائي بعضهم

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج418/5، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري،ج205/1، المسألة(32)

([2]).التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1406هـ/1986م، ص387-388.

يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التّنانير، بمعنى قد نظرت، ويقولون قد قامت الصّلاة.[1] ، كما ردّوا استدلالاتهم، بأنّ الآية تضمر فيها **قد**، والبيت يضمر قبل فعله بللّه قد فنقول: (قد بلّله القطر)، كما أوضحوا أنّ الّذي يصلح أن يقال فيه: الآن أو السّاعة هو الّذي يصلح أن يوضع في موضع الحال، نحو مررت بزيد يقرأ، ومررت بزيد يكتب، والفعل الماضي لا يصلح فيه هذا، فينبغي ألاّ يقع حالا.

ومن رفض توجيه الكوفيين لجملة (حصرت) على أنّها حال، ذهب إلى تأويلات أخر، حيث وجّه جملة (حصرت صدورهم) توجيهات مختلفة ككونها:

-صفة في محلّ جرّ لـقوم، في قوله:(إلاّ الّذين يصلون إلى قوم)، فـ (حصرت) صفة لقوم لأنّ بعد النّكرات صفات، وقوله: (أو جاؤوكم) اعتراض.

-أو صفة لقوم مقدّر أي: أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

-خبرا بعد خبر، كأنّه قال: أو جاؤوكم، ثمّ أخبر فقال: حصرت صدورهم. وهذا رأي الزجّاج.

- بدلا من جاؤوكم، بدل اشتمال.

-لا محلّ لهذه الجملة، بل جيء بها للدّعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال، لا الحال، كما تقول: جاءني فلان وسّع اللّه رزقه....وهذا رأي المبرّد وآخرين. [2]

-جواب شرط مقدّر: إن جاؤوكم حصرت، وهذا رأي الجرجاني، لكنّه ضعّفه فيما بعد.[3]

([1]).معاني القرآن، الفرّاء (ت 207هـ) أبو زكريا يحي بن زياد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، (1403هـ. 1983م) ج24/1، وج282/1؛ وينظر: تفسير الفخر الرّازي ، ج230/10، وتفسير الطّبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تح: عبد بن محسن التركي، دار هجر للطباعة، ط1، 1422هـ/2001م، ج295/7-296.

([2]).التّبيين عن مذاهب النّحويين، للعكبري، ص389.

([3]).ينظر: الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج66/4-67، والمحرّر الوجيز، أبي محمد عبد الحق الأندلسي، ج90/2، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج330/3، تفسير الفخر الرّازي، ج230/10، البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج263/1، الكشّاف، الزمخشري، ج124/2، الإنصاف، أبو البركات الأنباري،ج207/1.

أمّا لماذا يقدّر البصريون **قد** قبل الفعل الماضي؟ فقد أجيب عن هذا بــ أنّ **قد** تقرّب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالا..[1] ، وعليه في نهاية هذه المسألة فإنّ الإجماع منعقد بين البصريين والكوفيين على جواز مجيء الفعل الماضي حالا إذا كانت معه (قد) أو كان وصفا لمحذوف، واختلفوا في جواز ذلك بدون **قد** [2] وقد اختار القاسمي ما عليه الإجماع.

– **مسألة في العدول عن الأصل**: هذه مسألة مبسوطة في تفسير القاسمي لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحاته، فقد تحدّث عن العدول في باب الحروف والأفعال. وهذه من المسائل الخلافيّة بين النّحاة، بين من يجيزها مطلقا وبين من يمنعها، وبين من يقيّدها، إلاّ أنّنا وجدنا القاسمي يختار مذهب المجيزين، إلاّ في أحيان قليلة، يتمسّك بالأصل الّذي قرّره النّحاة وهو بقاء اللّفظ على الحال الّذي وضع له.من ذلك مثلا:

– **تضمين (أو) معنى (بل)**: (أو) من حروف العطف يدلّ الاختيار والشكّ، و(بل) يدلّ على الإضراب، إلاّ أنّ الاستعمال ينحو بها إلى معان أخر، من ذلك أنّ **أو** تضمّن معنى **بل**، وهذا من العدول عن الأصل، ساق القاسمي هذه المسألة في تفسيره للآية:﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ** ﴾ النّجم 09، قال:"قيل: (أو) بمعنى (بل)، أي: بل أدنى، (أدنى) أفعل تفضيل، والمفضّل عليه محذوف أي: أو أدنى من قاب قوسين."[3] ، وهذه مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، والقاسميّ أورد الرّأيين معاً. أمّا الكوفيون فقد أجازوا أن تكون (أو) بمعنى(بل) بدليل وروده في القرآن الكريم وكلام العرب، قال تعالى في الآية:﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصّافّات 147، فقوله (أو يزيدون) بمعنى (بل يزيدون)، قاله الفرّاء وأبو عبيدة.[4] ، وكقول الشّاعر:

بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحِ

(1).الإنصاف،أبو البركات الانباري، ج206/1، وينظر: الفخر الرّازي، ج230/10.
(2).الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج206/1-207.
(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج364/15.
(4).معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج314/4.

قال: أو أنت في العين أملح، أي: بل أنت في العين أملح[1] ، أمّا البصريون فمنعوا ذلك، تمسّكا بالأصل، وهو دلالة كلّ حرف على ما وضع له أوّل الأمر، ولا يدلّ على معنى آخر، فـ **أو** تكون لأحد شيئين على الإبهام بخلاف **بل** الّتي للإضراب، ومن عدل عن الأصل لزم إقامة الدّليل، ولا صحّة على ما ادّعوه من أدلّة[2] ، وقد ردّ المبرّد وجمهور البصريين احتجاجات الكوفيين بما يلي: قالوا: إنّ **أو** تدلّ على التّخيير، وعلى الشكّ؛ أمّا التّخيير فيتراءى له العدد فيقدّرهم بين المائة ألف أو يزيدون، أو يشكّ الرّائي لكثرتهم وزيادتهم، فيقدّر ذلك القدر، وأنّا ما ورد في البيت، فقد ذكروا أنّ روايته هكذا: أم أنت في العين أملح، وحتّى لو كانت الرّواية أو أنت في العين أملح، فإنّ (أو) للشكّ لأنّ الشّعراء يخرجون كلامهم مخرج الشكّ[3] . أمّا عن اختيار القاسمي فالرّاجح أنّه مال إلى رأي البصريين، بدليل أنّه أورده أوّلا، ثمّ نقل كلام الكوفيين بصيغة التّمريض (قيل)؛ وما قاله أوّلا نقلا عن السّمين:" وقوله: (أو أدنى) كقوله: (أو يزيدون)، لأنّ المعنى:فكان بأحد هذين المقدارين في رأي الرّائي، أي لتقارب ما بينهما، يشكّ الرّائي في ذلك. فهو تمثيل لشدّة القرب وتحقيق استماعه لما أوحي إليه بأنّه في رأي العين، ورأي الواقف عليه، كما مرّ في(أو يزيدون)، فإنّ المعنى: إذا رآهم الرّائي يقول: هم مائة ألف أو يزيدون."[4] ، وتأكيدا لهذا المعنى يقول الزجّاج:"هذا موضع يحتاج إلى شرح لأنّ القائل قد يقول: ليس تخلو (أو) من أن تكون للشكّ أو لغير الشّكّ، فإن كانت للشكّ فمحال أن يكون موضع شكّ، وإن كان معناها (بل) أدنى، بل أقرب، فما كانت الحاجة إلى أن يقول: (فكان قاب قوسين)، كان ينبغي أن يقول: كان أدنى من قاب القوس."[5] ، وبهذا يتأكّد لنا رأي الزجّاج، الموافق لرأي البصريين، وبه قال القاسمي، وإن أورد الرّأي المخالف، في آية النّجم، وأفرد رأي الكوفيين في آية الصّافّات. كما نجده في نفس مسألة التّضمين أي العدول عن الأصل، يتناولها في

([1]).الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج2/391-392 (المسألة:67). وينظر:

([2]).الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج2/393، (ن م).وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج2/308، والدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج10/87، ج9/332.

([3]).الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج2/394،(ن م).وينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج7/360.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج15/363-364، ج14/77.وينظر: الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج9/332، ج10/87.

([5]).معاني القرآن للزجّاج، ج5/71.

الآية: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ الأعلى 09 ،مختارا لرأي الكوفيين، قائلا:"..و(إن) إمّا بمعنى (إذ) كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ آل عمران 139، أو بمعنى (قد)..وقيل: (إن) شرطيّة. والمعنى ذمّ المذكّرين واستبعاد تأثير الذّكرى فيهم.."[1]، ومن المعلوم أنّ مسألة تضمين حرف معنى حرف آخر اختلف فيها البصريون والكوفيون، فالبصريون يرفضون هذا التّضمين متمسّكين بالأصل، أي بدلالة كلّ حرف على ما وضع له أوّل الأمر، وأجازه الكوفيون[2] ، وعليه نجد القاسمي يضمّن (إن) معنى (إذ)، أو معنى (قد)، في حين يذكر دلالتها على الشّرط بصيغة التّمريض (قيل)، وهي الدّلالة الأصليّة للحرف.

– **الاختيار في صرف اسم عُزَيْر من عدمه** : ممّا اختلف فيه النّحاة والمفسّرون صرف الأسماء الأعجميّة أو عدم صرفها بحجج مختلفة، وهو ما ساقه القاسمي حين تفسيره للآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ التّوبة 30، قال:"قرئ (عزيرٌ) بالتّنوين على الأصل، لأنّه منصرف، وقرئ بحذفه لالتقاء السّاكنين على غير القياس، لا لأنّه أعجمي غير منصرف للعلميّة والعجمة.كما قيل، لأنّ ذلك إنّما يصحّ لو كان على لفظه الأصلي، وهو(عزراء) أو(عزريا)، لفظان عبرانيان، أمّا وقد تصرّفت فيه العرب بالتّصغير، فلا."[3] .

– **دراسة المسألة:** قد نقل أبو حيّان في البحر المحيط ردّا على من اعتبر (عزيرا) مصغّرا، قال:" إنّ الاسم ليس بمصغّر إنّما هو اسم أعجميّ جاء على هيئة المصغّر، كسليمان جاء على هيئة عثمان وليس بمصغّر."[4] فقد بيّن كثير من المفسّرين أنّ (عزير) تُقْرأُ بالتّنوين وغير التّنوين، فقراءة التّنوين جاءت على الأصل، وهي قراءة عاصم والكسائي وعبد الوارث عن أبي عمر والكوفيّين[5] ، ويرون أنّ

(1). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج308/17، ينظر: المغني اللّبيب،ابن هشام، ج70/1-71،

(2). الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات الأنباري، ج520/2/ م: 88،

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج117/8، وينظر: الكشّاف، الزمخشري، ج33/3.

(4).البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج32/5.

(5).تفسير الفخر الرّازي، ج36/16، جامع البيان، الطّبري، ج411/11، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج32/5، المحرّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج23/3.

الوجه إثبات التّنوين لأنّ(ابنا) خبر وإنّما يحذف التّنوين في الصّفة، نحو قولك: زيدُ بنُ عمرٍو لالتقاء السّاكنين، وأنّ ابنا مضاف إلى علم وأنّ النّعت والمنعوت كالشيء الواحد، فإذا كان خبرا كان التّنوين[1] ، ولأنّ العرب لا تنوّن الأسماء إذا كان الابن نعتا للاسم، أو متى وقع الابن صفة بين علمين غير مفصول بينه وبين موصوفه حذفت ألف(ابن) خطّا وتنوينه لفظا[2] . أمّا من قرأ بغير تنوين، وهم أغلب القرّاء السّبعة، كابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة[3] .

فلهم في ذلك توجيهات: [4]

-حذف التّنوين لسكونه وسكون الباء من (ابنْ)، كقراءة من قرأ (أحدُ اللّهُ الصّمدُ) فحذف التّنوين لسكونه في(أحدٌ) وسكون (اللّام) في لفظ الجلالة، فيكون (عزير) مبتدأ و(ابن) خبره وكقول الشّاعر:

غَطِيفُ الَّذِي أَمَجُ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعُ

فقد حذف التّنوين من غطيف.

-أن يكون جعل قوله(ابن اللّه) صفة لعزير، و(عزير) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره معبودنا؛ و(ابن) إذا كان صفة لعلم مضاف إلى علم، حذف التّنوين من الأوّل كقولك: زيد بن عمر.. وقد اعتبر الزّمخشري التّوجيهين الأخيرين من التّمحّل.[5]

-أن يكون (عزير) غير منصرف للعجمة والتّعريف، كـ إبراهيم وإسماعيل، وهذا أضعف الوجوه، لأنّه عند المحقّقين عربي مشتقّ من عزّره، إذا عظّمه."[6] ، لكن ما جرى عليه الاتّفاق، أنّ لفظ(عزير) عربي، سواء اشتقّ من التّعزير، أو جرى عليه تحوير بالتصرّف العربي كالتّعريب مثلا، يقول القاسمي في هذا:"وظاهر أنّ أغلب الأسماء القديمة، لانتقالها من أمّة إلى أخرى وكثرة تداولها، تطرّق إليها من شوائب التّحريف والزّيادة والنّقصان ما غيّر صيغتها الأصليّة بعض التّغيير، ولما استعملت العرب من

(1).معاني القرآن للزجّاج، ج442/2.وينظر:جامع البيان، الطبري،ج411/11-412.

(2).الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج38/6، جامع البيان،الطبري، ج413/11.

(3).المحرّر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج23/3-24، جامع البيان،للطبري، ج412/11.

(4).البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج397/1.

(5).الكشّاف،الزمخشري، ج33/3.

(6).البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج396/1-397، وينظر: الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج38/6.

الأسماء العبرانيّة ونحوها ما أدخلته إلى لغتها، إمّا منحوتة من القديمة، أو محرّفة منها، أصبحت بالاصطلاح من قبيل الأعلام العربيّة.."[1] .

من هذه التّعليقات يتبيّن لنا أنّ القاسمي اعتبر القراءتين بالتّنوين وبغير التّنوين، ولم يردّ واحدة منهما لأنّها صادرة من القرّاء السّبعة، وقد علمنا احترامه للقراءات ولا يردّها بوجه إذا كانت متواترة مطّردة، وعلى وجه من وجوه العربيّة، وعلى الرّسم العثماني، وتلك شروط النّحاة والقرّاء على السّواء. فمن قرأ بالتّنوين، إنّما قرأ على الأصل، و(عزير) وإن لم يكن عربيّا، فقد تعرّب بالاستعمال، كغيره من الأسماء الأعجميّة وهي كثيرة، ومن قرأ بغير تنوين، فيكون إمّا حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين، سكون(عزير) وسكون الباء في (ابن)، أو حذفه للعجمة كإبراهيم وإسماعيل، وإن رفض المحقّقون ذلك.

– الاختيار في عامل الرّفع في المسند والمسند إليه : هذه من مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، وقد بسطناها موجزة في مبحث 'مصطلحات القاسمي'، نحاول أن نبيّن موقف القاسمي منها، وكيف تناولها النّحاة، بمختلف الأدلّة والحجج لكل فريق، وإلى أي فريق انحاز القاسمي.

لقد تحدّث القاسمي عن عامل الرّفع في المبتدأ في مواضع عديدة من تفسيره، سواء في عامل الرفع في الحروف المقطّعة–فواتح السّور–، أو في مواضع أخرى. من ذلك مثلا ما ساقه في الآية:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾المائدة 69: قال:"(الصابئون) رفع على الابتداء، وخبره محذوف والنّيّة به التّأخير.."[2] ، وما ساقه في الآية:﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ التوبة 40، قال:"(كلمة اللّه) مرفوع بالابتداء، و(هي العليا) مبتدأ وخبر، خبر لـ كلمة

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج8/117-118.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج6/181.

الله.."[1] . إذا فقد أشار القاسمي إلى عامل الرّفع في المبتدأ، وهو ما وقع فيه الخلاف بين النّحاة حتّى بين نحاة المدرسة الواحدة، وللعلم، فإنّ المسألة مبسوطة في إنصاف الأنباري، وتبيين العكبري، وائتلاف النّصرة، بل وتناولها سيبويه والمبرّد والسرّاج وابن جنّي وغيرهم كثير..

دراسة المسألة : يذهب عموم البصريين إلى أنّ عامل الرّفع في المبتدأ هو الابتداء، وعامل الرّفع في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهو أوّلا يقتضي ثانيّا[2] وقال بعضهم: يرتفع بالتّعرّي عن العوامل اللّفظيّة يقول المبرّد:" فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التّنبيه والتّعريّة عن العوامل وغيره"[3] ، ومنهم من يرى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده، وهذا قول المبرّد:" وأمّا حيث كان خبرا فإنّه وقع مرفوعا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء."[4] ومن يرى ارتفاعه بالابتداء، واحتجاجهم- أي البصريين- بالعامل المعنوي قياسا على العامل اللّفظي (كان وإنّ وظنّ وأخواتهنّ) فمثلما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، فكذلك الابتداء يعمل في كليهما، ومن رأى أنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، فإنّهم وجدوا أنّ الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب عملهما معاً، [5] وقد ضعّف هذا القول بسبب أنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل، لأنّها معمولة، وما استحسنه ابن الأنباري أنّ العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ لأنّه لا ينفكّ عنه..[6]

-أمّا الكوفيون فيرون أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وبنوا احتجاجهم على كونهما متلازمين لا ينفكّان عن بعضهما، وتمام الكلام بهما، لذا عمل كلّ واحد في صاحبه فهما يترافعان، عاملا ومعمولا في نفس الوقت، وله نظائر كقوله تعالى في الآية:﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الإسراء 110، فـ(أيّا) منصوبة بـ(تدعو)، و(تدعو) مجزومة بـ(أيّا)[7] ، من ذلك ما نقله

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج139/8.

([2]).التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ص224.

([3]).المقتضب، المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ط2، 1415هـ/1994م، ج126/4، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج39/1.

([4]).المقتضب، المبرّد، ج12/4، وينظر الإنصاف، أبو البركات الأنباري،ج38/1.

([5]).الخصائص لابن جنّي، ج385/2.

([6]).الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج39/1-40.

([7]).الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج38/1، وينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين، العكبري،ص225.

العكبري قال:"ذكر ابن النّحاس في تعليقاته على المقرّب ورقة 24 ، رأي الكوفيين في عامل الرّفع في المبتدأ، فقال: أكثر النّاس على مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدّهان-رحمه اللّه-في شرح الإيضاح ما حكايته: قال الفرّاء قال الكسائي: إذا ابتدأت اسما بعده اسم كمّله رفعت كلّ واحد منهما بصاحبه كقولك: أخوك قائم.."[1] ، يقول العكبري: قال الفرّاء: الخبر يرتفع بالمبتدأ[2] وقد بيّنت كتب الخلاف أدلّة كلّ فريق، وبما ردّوا احتجاجات بعضهم على بعض، فليس هذا مكان بسطها، وإلاّ لخرج الموضوع عمّا سطّر له. وما يهمّنا، هو الاختيار الّذي مال إليه القاسمي، فقد ظهر أنّه يقول في عامل الرّفع في المبتدأ وهو الابتداء وهذا رأي البصريين، أمّا عن الخبر، فلم يظهر رأيه، فقد قال برفعه دون بيانه لعامله.

- **القول في رافع الاسم بعد الظّرف والجار والمجرور**: وهذه مسألة خلافيّة أخرى، تناولها القاسمي، ببسط الرّأيين معا، على سبيل التّخيير، لا الانتصار لرأي على حساب رأي آخر، لكن لابأس من إيراد المسألة، وإن سبق أن أوردناها في مبحث (مصطلحاته). قال في الآية : ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ الكهف 88، قال القاسمي في قوله:" (جزاء الحسنى) يقرأ بالرّفع والإضافة. وهو مبتدأ، أو مرفوع بالظّرف، أي فله جزاء الخصلة الحسنى.."[3] ، وقد لخّص هذه المسألة إبراهيم السّامرّائي بقوله:"يرى البصريون أنّ الظّرف إذا تقدّم على الاسم، يرتفع الاسم بالابتداء، ويرى الكوفيون أنّ الاسم يرتفع بالظّرف، ووافقهم المبرّد والأخفش في أحد قوليه[4] .

دراسة المسألة: هذه المسألة مردّها نظرة الفريقين إلى العامل، أي ما الّذي رفع الاسم **زيد** في مثل قولك: أمامك زيدٌ، أمّا الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش من البصريين فقد احتجّوا بتقدير عامل: حلّ

(1).التّبيين عن مذاهب النّحويين،العكبري، ص225.

(2).التّبيين عن مذاهب النّحويين،العكبري، ص230، وينظر: المدارس النّحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، ص64.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج55/11.

(4).المدارس النّحويّة، السّامرائي، ص64، وينظر: التبيين للعكبري، ص224.

أمامك زيد، فحذف الفعل، واكتفى الاسم بالظّرف منه فارتفع به كما ارتفع بالفعل،[1] أمّا البصريون فقالوا: إنّ الاسم بعد الظّرف رفع بالابتداء لتعرّيه من العوامل اللّفظيّة، وهو معنى الابتداء، فلو قدّرنا عاملا لكان الظّرف، والأصل في الظرف ألاّ يعمل، ولما جاز أن تدخل عليه العوامل، والقاعدة أن لا يدخل عامل على عامل[2] ، ويفسر العكبري هذه المسألة بما يلي:"إذا لم يعتمد الظّرف وحرف الجرّ على شيء قبله لم يعمل في الاسم الّذي بعده، بل يكون الاسم مبتدأ والظّرف خبرا مقدّما وفيه ضمير كما لو كان مؤخّرا في اللّفظ"[3] . قال ابن هشام:"إذا تقدّم الظرفَ والجارَ نفيٌ، أو استفهامٌ، أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحبُ خبرٍ، أو حال ففيه ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنّ الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظّرف، أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا.

الثّاني: أنّ الأرجح كونه فاعلا، وهذا اختيار ابن مالك.

الثالث: أنّه يجب أن يكون فاعلا، وهذا نقله ابن هشام عن الأكثرين، ولكن الاختلاف فقط في عامل الرّفع، هل هو الفعل المحذوف أم الظّرف والجارّ النّائبان عن استقرّ..وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور، فالجمهور على الابتداء، والكوفيون والأخفش يجيزون الوجهين."[4]

– اختياره في مسألة الفصل بين المتضايفين: مسألة من مسائل الخلاف بين النّحاة،، هل يجوز الفصل بين المتضايفين أم لا ؟ أمّا جلّ نحاة البصرة فعلى عدم الجواز، أمّا نحاة الكوفة، فعلى الجواز. وقد ساق القاسمي هذه المسألة حين التعرّض لتفسير الآية:﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام 137، فقد ذكر قراءة ابن عامر الدّمشقي، وهو من القراء السّبعة، ومضمونها: أنّه قرأ (زُيِّنَ) بالبناء للمفعول الّذي هو القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشّركاء، بإضافة القتل إليه، مفصولا بينهما بمفعوله ، فتكون الآية هكذا: (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ

([1]).الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج1/44 45، وينظر: التّبيين في مذاهب النّحويين، للعكبري، 224.

([2]).الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1/44-45.

([3]).التّبيين للعكبري، ص224، وينظر: المغني اللّبيب، لابن هشام، ج2/86.

([4]).المغني اللّبيب، ابن هشام، ج2/ 86-87.

أولادَهم شركائِهم)، فقد فصل بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (شركائهم)، بالمفعول به (أولادَهم)، فجمهور النّحاة لا يجيزون هذا، إذ يعتبرون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،[1] لهذا وجدنا القاسمي يشتدّ على الزّمخشري، لردّه هذه القراءة، ويصفه بالزّيف، حيث اعتبر الزّمخشري قراءة ابن عامر على خلاف مألوف العرب في طرائق كلامهم، وهو عدم الفصل بين المتضايفين، فقال:"أمّا قراءة ابن عامر، فشيء لو كان في مكان الضّرورات، وهو الشّعر، لكان سمجا مردودا، كما سمج وردّ قول الشّاعر:

فَزَجَجْتُـهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَه

فقد فصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي مزاده) بالمفعول به (القلوصَ) قال: فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ "[2] ، واتّهمه بعدم التّثبّت من خطّ المصاحف، قال:"والّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف: (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشّركاء-لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم-لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب."[3] ، فالقاسمي، ينقل رأي الزّمخشري الطّاعن في قراءة ابن عامر، وهي قراءة سبعيّة، متواترة عن النّبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-، كما ينقل رأي من ردّ على الزّمخشري، وهو ابن المنير في الانتصاف، وكان ردّا قاسيا، قال:"..ولم يعلم الزّمخشري أنّ هذه القراءة بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها، يعلم ضرورة أنّ النّبيّ —صلى الله عليه وسلم- قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه، ثمّ تلاها النّبي — صلى الله عليه وسلم – على عدد التّواتر من الأئمّة.. يتناقلونها ويقرؤون بها إلى أن انتهت إلى ابن عامر"[4] ، فالّذي اختاره القاسمي هنا هو التّسليم بهذه القراءة ما دامت سبعيّة وليست شاذّة. وقد بسط الأنباري هذه المسألة في إنصافه، مبيّنا رأي، فريقي البصريين والكوفيين، على السّواء، لكن بالانتصار لرأي البصريين.

([1]).الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري،ج352/2، (م:60)

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6-435، وينظر: الكشّاف،الزمخشري، ج401/2.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6-435، وينظر: الكشّاف، للزّمخشري، ج401/2، وإعراب القرآن، للنّحّاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تح:د، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربية، ط2، 1405هـ/1985، ج98/2.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج435/6، وينظر: في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص40-41.

وملخّص هذه المسألة أنّ الكوفيين يجيزون، الفصل بين المتضايفين بغير الجار والظّرف، ولهم في ذلك شواهد، كالشّاهد الّذي ذكره الزّمخشري سابقا، كمّا دعّم صاحب الانتصاف من الإنصاف-محي الدّين عبد الحميد-رأي الكوفيين، بقراءة ابن عامر لآية الأنعام137السّابقة، أمّا البصريون فلا يجيزون هذا الفصل بغير الجار والظّرف، ولهم في ذلك شواهد عديدة؛ مع الطّعن في قراءة ابن عامر لأنّها على خلاف إجماع النّحاة وهو عدم الفصل بين المتضايفين، وكذا اتّهام القارئ بالوهم، مع ردّ شواهد الكوفيين، لأنّها مجهولة القائل..كما عدّ هذه القراءة وهذا الفصل ضعفا في القياس[1] .

- الاختيار في إعراب (ما):الواردة في الآية:﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ النّساء 127، قال القاسمي:"ذكروا في (ما) وجوها: المختار منها أنّها في موضع رفع بالعطف على المبتدأ، وهو لفظ الجلالة.أي: والمَتْلوّ في الكتاب يفتيكم فيهنّ أيضا. أو بالعطف على ضميره في (يفتيكم)، وهو الفاعل المستتر فيه، وأنّه جاز العطف على الضّمير للفصل بينه وبين (ما) بالمفعول وهو الضّمير (كم) وبالجار والمجرور وهو قوله (فيهنّ)."[2] ، ورأي آخر لم يذكره القاسمي، وهو جرّ(ما) على أنّه معطوف على الضّمير المجرور في قوله: (فيهنّ)، والتّقدير: يفتيكم فيهنّ وفي ما يتلى عليكم[3] ، غير أنّ النّحاة البصريّين، يضعّفون مسألة العطف على الضّمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ، وقد أجاز الكوفيون، العطف على الضّمير من غير إعادة الجار، بدليل قراءة حمزة للآية: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ النّساء 01، بجرّ الأرحام، عطفا على الضّمير

([1]).الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2/349-355.(م: 60)، وينظر: هامش محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج6/435، والحجّة في علل القراءات السّبع، لأبي عليّ الفارسي، الحسن بن عبد الغفّار النّحويّ، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وأحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ/2007م، ج2/546-548، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1/342.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج5/503.

([3]).التّفسير اللّغوي في محاسن التّأويل، لجمال القاسمي، مخطوط رسالة دكتوراه، لماهر جاسم الأومري، جامعة بغداد، 1424هـ/2003م، ص181، ينظر: الكشّاف،للزمخشري، ج2/155، وتفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،ج3/376-377، والمحرّر الوجيز، أبي محمد عبد الحق الأندلسي،ج2/118.

المجرور[1] . وممّا يلاحظ على القاسمي، أنّه لم يعدّد الوجوه الأخرى، كما لم يبيّن سبب اختياره، ولا سبب ترجيحه للرّأي الأوّل، دون بقيّة الآراء، كما نعجب للقاسمي كيف لم يذكر إعراب العطف على المجرور، مع ما يدعمه من قراءة الجرّ في آية النّساء الأولى الّتي ذكرناها آنفا، وهو ما اختاره أبو حيّان الأندلسي. يعلّق الباحث ماهر جاسم الأومري على هذا الاختيار فيقول: "ولعلّ سبب ترجيحه واختياره هذا الرّأي لأنّه من حيث المعنى أقرب إلى الصّواب، إذ فيه العودة والاحتكام في هذه المسألة الدّينيّة والشّرعيّة إلى القرآن الكريم، لأنّه المصدر الأوّل في الحكم والتّشريع"[2] ، أو ربّما نفر القاسمي، من كثرة تعديد النّحاة والمفسّرين للوجوه الإعرابيّة لـ (ما)، فاختار أيسرها وأوضحها وهذا هو منهجه، إذ يأنف من التّعقيد في المسائل النّحويّة.

– **موقفه من القراءات:** سبق في العديد من المسائل أن بيّنا موقف واختيار القاسمي، في القضايا النّحويّة الّتي تعرض له، إن ورد فيها ما يخالف آراء النّحاة من قراءات أو أحاديث نبويّة، لكن لا بأس من إعادة ذكرها وجلاء موقفه منها.

أمّا عن **القراءة** فهو يراها كما رآها القرّاء والنّحاة كـ سيبويه سنّة متّبعة لا تخالف[3] ، خاصّة إذا كانت من السّبعة، تحقّقت فيها الشّروط الثّلاثة من:

–تحقّق التّواتر بصحّة السّند/موافقة المصحف العثماني/موافقة العربيّة ولو بوجه[4] ، فقد لمسنا انتصاره للقراءات القرآنيّة في مواضع عديدة، بل أحيانا كان يردّ ويشنّع على من ردّها كالزّمخشري، أو ينقل ردودا مختلفة لعلماء أجلّاء كـ ابن القيّم أو ابن المنير، مثال ذلك:

–تمسّكه بالرأي المجيز للعطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، وهو ما ورد في الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ النّساء01، قرأ حمزة بجرّ(الأرحامِ) عطفا على الضّمير المجرور في(به)، من غير إعادة الجارّ، والباقون– القرّاء السّتّة–بالنّصب عطفا على الاسم

(1).معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج114/2، وينظر: محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج211/5، الكشّاف،الزمخشري، ج155/2، البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج267/1.

(2).التّفسير اللّغوي في محاسن التّأويل لجمال القاسمي، ص181.

(3).الكتاب، سيبويه، ج148/1.

(4).الاقتراح في أصول النّحو، ص75.

الجليل (اللّه) [1] ، يقول ابن الطّيّب:"قراءة الجرّ عطفا على الضّمير المخفوض من غير إعادة هو مذهب الكوفيين قاطبة، ووافقهم يونس والأخفش، واختاره الشلّوبين، وتبعه ابن مالك."[2] وقد رفض النّحاة–خاصّة البصريون– العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ، فقد رأى القاسمي رأي الكوفيين المجيز لذلك. وقد أكّد تمسّكه هذا في مناسبة أخرى في الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الأنفال 64، إذ أيّد تخريج ابن القيّم في تفسير هذه الآية، حين قدّر أن تكون الواو عاطفة لـ (من)على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضّمير المجرور بدون إعادة الجار، على المذهب المختار، قال: وشواهده كثيرة، وسبه المنع منه واهيّة"[3] ، ومن الّذين ردّوا جواز العطف على المجرور، الزّمخشري، والزجّاج والرّازي، وابن عطيّة، وابن الأنباري، والنحّاس [4] ثمّ بعد أن أتمّ ابن القيّم تعليقه واستدلالاته، عقّب القاسمي على من ردّ استدلالات ابن القيّم مقدّما عليها رأي الفرّاء والكسائي، قال:"والفرّاء والكسائي من علماء العربيّة، ولأئمّة التّأويل فقه آخر، فتبصّر، ولا تكن أسير التّقليد"[5] ، ومن ذلك أيضا :

– إيجازه الفصل بين المتضايفين، وقد شرحنا هذه المسألة في موضعين من الرّسالة، لا بأس من إيرادها هنا على سبيل التعديد ليس إلاّ. قد أوردها القاسمي حين تفسيره للآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَـٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾الأنعام 137، فالجمهور على قراءة(زيّن) بالبناء للمعلوم، ونصب(قتلَ) على المفعوليّة، وجرّ (أولادِهم)، على الإضافة ورفع (شركاؤُهم) على أنّه فاعل، أمّا قراءة ابن عامر" الّتي أوردها–وهي له وحده–تقرأ ببناء (زُيِّنَ) للمفعول، الّذي هو القتل، ونصب (الأولاد)، وجرّ (الشّركاء) بإضافة القتل إليه مفصولا بينهما

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج211/5، وينظر: الاقتراح للسيوطي، ص81، وفي أصول النّحو للأفغاني، ص39.

(2).فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لـ أبي عبد اللّه محمّد بن الطّيّب الفاسي، تح: محمود يوسف فجّال، ط2، 1423هـ/2002م، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، ج428/1.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج61/8.

(4).ينظر: الكشّاف،للزمخشري، ج596/2، تفسير الرّازي، ج198/15، والمحرّر الوجيز لابن عطيّة، ج549/2، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج391/1، معاني القرآن وإعرابه،الزجاج، ج423/2، إعراب القرآن للنحّاس، ج195/2.

(5).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج62/8، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج510/4، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج633/5.

بمفعوله"[1] ، فقد أجاز القاسمي هذه القراءة لأنّها سبعيّة، ورفض طعن النّحاة كابن الأنباري والزّمخشري والزجّاج، وغيرهم لأنّها خالفت أصلا من أصولهم، وهو عدم الفصل بين المتضايفين، فهو ممّن يجيز الفصل تأسّيا بنحاة الكوفة مادام قد ورد الدّليل من السّماع أو من النّقل الصحيح المتواتر بالسّند الصّحيح إلى النّبيّ – صلى الله عليه وسلم –، وأنّ القرّاء كانوا أمناء في إيصال هذه القراءة إلينا جمع عن جمع، ولم يجتهدوا في إحداثها، والحقّ أنّ القاسمي ليس بدعا في هذا، فالسيّوطي وابن مالك،ممّن يرى اتّباع القراءة الصّحيحة، حتّى ولو كانت شاذّة، إذا لم تخالف وجها من وجوه العربيّة، يقول السيوطي:"كان قوم من النّحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونهم إلى اللّحن وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة الّتي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك، دليل على جوازه في العربيّة، وقد ردّ المتأخّرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربيّة وإن منعه الأكثرون مستدلاّ به"[2] ، وقد علّق على هذا القول ابن الطيّب الفاسي: "إنّ هؤلاء القرّاء ليس لهم في القراءات المذكورة آنفا آراء ينسبون بها إلى الخطأ واللّحن، وإنّما هم نقلة لما رووه بالتّواتر، وقد تقرّر أنّ القراءة سنّة متّبعة، والمعتبر فيها التّلقّي عن الأئمّة، لا اعتماد الرّأي كما قرّروه."[3] .

-أمّا عن الموقف من **الحديث النّبويّ**: فقد سبق وأن بيّنا أنّ الحديث النّبوي نوع من السّماع اللّغويّ أو المنقول الثّابت الصّحيح، لكن اختلف النّحاة-بين مجيز ومانع- في الاستدلال به، لأسباب عدّة، ذكرها الأصوليّون في مصنّفاتهم، منها، أنّ أغلب رواة الأحاديث من الأعاجم، كالبخاري ومسلم، فلا يؤمن عليهم اللّحن، كما أنّ الأحاديث لم تدوّن زمان النّبيّ – صلى الله عليه وسلم –، وطال العهد على تدوينها، أضف إلى أنّ الحديث الواحد قد يروى بصيغ عدّة ممّا يظهر أنّه روي بالمعنى وتدخّل الرّواة بأساليبهم[4] ؛ أمّا المجيزون فقد ردّوا كلّ هذه الشّبهات باعتقاد منهم، أنّ الرّواة كانوا أغير على سنّة النّبيّ – صلى الله عليه وسلم –، وبالتّالي كانوا أحرص على النّقل الصّحيح، ثمّ هناك

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج434/6.

(2).الاقتراح،السيوطي، ص79-80.

(3).فيض نشر الانشراح، الفاسي،ج427/1.

(4).الاقتراح،السيوطي، ص92، وينظر: فيض نشر الانشراح، الفاسي، ج447/1-450، وفي أصول النّحو، سعيد الأفغاني،ص47-48.

كثير من الأحاديث القصار كالأدعيّة سهل على الصّحابة حفظها، وتناقلها، بالإضافة إلى بعض الأحاديث المدوّنة كالرّسائل، زيادة على أنّ من العلماء من تشدّد ورفض نقل الحديث بالمعنى، لذلك حرصت الأمّة على نقل وكتابة الأحاديث لفظا ومعنى؛ وقد ثبت أنّ النّبيّ – صلى الله عليه وسلم- أذن لبعض الصّحابة بكتابة الحديث كـ عبد اللّه بن عمرو بن العاص[1] ، بعد أن أمن اختلاطه بالقرآن الكريم. والحقّ أنّ الأوائل من النّحاة لم يصل إليهم اليقين بأنّ الأحاديث في زمانهم هي للنبيّ لفظا ومعنى، ولو تيقّنوا لأنزلوها منزلة القرآن الكريم، ولاحتجّوا بها في التّأصيل للقواعد النّحويّة. أمّا عن القاسمي، وموقفه من الاستدلال بالأحاديث، فقد أقلّ منه، ولم يورد منه إلاّ النّزر القليل، ولكنّ هذا النّزر بان وظهر لنا منه موقفه واختياره، فقد سقناه في المبحث الأوّل (السّماع) من الفصل الثّاني، ولا بأس من إيراد بعض الأمثلة ليتأكّد لنا اختياره وترجيحه، من ذلك مثلا :

-تشبّثه بحديث النّبيّ-عليه الصّلاة والسّلام-، مستدلاّ به على صحّة قراءة التّخفيف، للفعل(ودع) في الآية:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضّحى03، رافضا ما قرّره نحاة البصرة، من إماتة الفعل(ودع) واستغنائهم عنه بترك[2] ، فمثلما ورد الاستعمال لهذا الفعل في الشّعر، قد ورد مثله في النّثر، وهو قول النّبي-صلى الله عليه وسلم-:"شرّ النّاس من ودعه النّاس اتّقاء فحشه"[3] ، وقد استدلّ صاحب فيض الانشراح، بأدلّة شتّى على استعمال هذا الفعل، في أحواله المختلفة مخفّفا، من ذلك: (ودعوا الحبشة ما ودعوكم، وذروا التّرك ما وذروكم)، أخرجه أبو داوود في سننه'باب الملاحم'، وقوله – صلى الله عليه سلم- : (لينتهيّن قوم عن ودعهم الجماعات.)، أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب الجمعة[4] ، وبهذا تدرك اختيار القاسمي الاستدلال بالحديث على استعمال صيغة (ودع)، في إثبات قراءة صحيحة السّند، متواترة عن النبيّ عليه الصّلاة والسّلام.

([1]).فيض نشر الانشراح، الفاسي،ج1، ص458، وينظر: في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص50-51.

([2]).الاقتراح، للسيوطي،ص259.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج339/17.

([4]).فيض نشر الانشراح، الفاسي،ج721/2-722.

-واستدلاله على معنى (لا) في الآية:﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ القيامة 31، ومعناها (لم)، وهذا منقول عن الرّازي، الّذي أثبت أنّ أهل العربيّة يرون أنّ(لا) ههنا في موضع (لم)، فقوله: (فلا صدّق ولا صلّى) أي لم يصدّق ولم يصلّ، ونظيره ما ثبت عن البخاري، عن النبيّ-عليه الصّلاة والسّلام، قول الرّجل له: (أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا استهلّ)[1] ، والمقصود من الاستدلال بهذا الحديث، دلالته، أي: أرأيت من لم يأكل، ولم يشرب، ولم يستهل.ولعلّ هذا يدخل في باب التّضمين، أي تضمين (لا) معنى (لم).

-نقل استدلال الناصر في الانتصاف، بحديث النبيّ – صلى الله عليه وسلم-: (الشّفعة فيما لم يقسم) حين تفسيره للآية: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ ص 08، ففرّق بين (لم) و(لما)، فقال:"(لمّا) لائقة بالجواب. وإنّما ينفى بها فعل يتوقّع وجوده. كما يقول سيبويه، وفرق بينها وبين (لم) بأنّ (لم) نفيّ لفعل يتوقّع وجوده لم يقبل مثبته (قد). و(لمّا) نفي لما يتوقّع وجوده أدخل على مثبته (قد). وقال: وإنّما ذكرت ذلك لأنّي حديث عهد بالبحث في قوله عليه الصّلاة والسّلام: (الشّفعة فيما لم يقسم)، فإنّي استدللت به على أنّ الشّفعة خاصّة بما يقبل القسمة"[2] . فالاستدلال بالحديث هنا لبيان الفرق بين(لم) و(لمّا) الجازمتين للمضارع.

المبحث الثّالث: دور النّحو في استنباط المسائل الشّرعيّة.

كثيرا ما لعب النّحو والإعراب دورا في بيان الدّلالات المختلفة للكلمة أو التّركيب، ومنه بيان المعنى المراد، كما تتّضح منه المسائل الفقهيّة والعقديّة المختلفة؛ يقول الباحث أحمد عرابي:"وقد اتّفق العلماء على ضرورة النّحو ودوره في تفسير القرآن الكريم إذ بمعرفته يعقل مراد اللّه تعالى من النّصوص والآيات، وما استوعاه من حكم وأحكام منيرة ومواعظ واضحة...ولا مفرّ من أن يكون النّحو والصّرف وغيره من النّصوص الأخرى ملازما للتّفسير، لأنّ الاهتمام بهما يؤدّي إلى إبعاد اللّبس عن

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج224/16.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج85/14-86، ينظر: الكشّاف، الزمخشري،ج245/4.

معاني الآيات القرآنيّة"[1] . لهذا تحدّث الأصوليون عن شروط المفتي، فذكروا منها: أن يكون على قدر كبير من العربيّة، لأنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، فمن لم يملك هذا القدر، استعصى عليه فهم مراد اللّه في كتابه، وما نقصده من العربيّة خاصّة النّحو والإعراب، والدّلالة، والبيان والمعاني؛ وأخطرها الإعراب والنّحو، فما الإعراب ؟ قد عرّف السّيوطي الإعراب وأهمّيته بقوله:"الإعراب من العلوم الجليلة الّتي اختصّ بها العرب، إذ هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام" [2] ، إذ لا يعرف مقصود المتكلّم، إلاّ به فإذا قال المتكلّم: ما أحسن زيد غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها من المعاني[3] ، وهو ما أكّده عبد القاهر الجرجاني حين قال:"..إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها.."[4]، كما عرّفه ابن يعيش بقوله: "والإعراب الإبانة عن المعاني المختلفة باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها" [5]، أمّا عن النّحو وأهمّيته فقد حدّه الفاكهيّ بقوله:"النّحو علم بأصول يعرف به أحوال الكلم إفرادا وتركيبا، إعرابا وبناء" [6]، وبهذه التعاريف تدرك تداخل الإعراب بالنّحو، وهما من علوم الآلة الّتي تلزم الفقهاء والمفسّرين وعلماء العقيدة للوقوف على مراد اللّه في آيات الذّكر الحكيم، وبيان الدّلالات المختلفة لها. ولعلّ بداية نشأة النّحو كان مبدؤها اللّحن في قراءة القرآن، وما يترتّب على ذلك من فساد في المعنى، فالأعرابي حينما سمع الآية: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾التوبة 03،

([1]). مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع:03، السّنة الثّانيّة، جمادى الأولى 1427هـ/جوان2006م، مقال بعنوان: ظاهرة الاحتمال والتّعدّد في فهم الخطاب القرآني، دراسة نماذج، أحمد عرابي، جامعة ابن خلدون تيارت، ص20.

([2]).المزهر في علوم اللّغة، السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن، ج1، دار الفكر، بيروت(د ت)، ص322-323.

([3]).المزهر في علوم اللّغة، السّيوطي جلال الدّين ، ج1، ص329.

([4]). دلائل الإعجاز، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د ت)، ص23.

([5]).شرح المفصّل، ابن يعيش ،ج1، ص72.

([6]).شرح كتاب الحدود، الفاكهيّ الإمام عبد اللّه بن أحمد، تح: المتولّي رمضان أحمد الدّميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414هـ/1993م، ص51.

بجرّ رسوله، قال: فأنا أبرأ ممّن بَرِئ اللّه منهم، وهنا كانت الغيرة على هذا الدّين وعلى كتابه، من أن يصله التّحريف واللّحن والتّصحيف، يقول مهدي المخزومي:"إنّ لوضع قواعد النّحو عاملين: الأوّل: خوف المسلمين على الكتاب الكريم أن يصيبه تحريف، أو تصحيف(لحن) وقد كانوا يقدّسون كلام اللّه أيّما تقديس –ولا يزالون–فهو عمود الدّين ودستوره، والثّاني: حاجة الشّعوب الدّاخلة في الإسلام وفي الحكم العربي، إلى تعلّم لغة الدّولة."[1] ، وعليه فقد ساق القاسمي العديد من المسائل الفقهيّة، وكيف كان للنّحو واللّغة دور في جلاء دلالاتها، من ذلك مثلا:

–ما ساقه من بيان معنى (أو) في الآية: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٖۚ ﴾المائدة 89، قال:" معنى: (أو) التّخيير وإيجاب إحدى الكفّارات الثّلاث، فإذا لم يجد انتقل إلى الصّوم."[2] ، فـ(أو) في الآية واضحة الدّلالة، من بيانها للتّخيير، في كفّارة اليمين، بين الإطعام والكسوة وتحرير الرّقبة، وإن عجز الشّخص انتقل إلى الصّوم، وقد أردف هذا الشّرح بما رواه ابن مردويه عن ابن عباس قال:لمّا نزلت آية الكفّارات قال حذيفة: يارسول اللّه نحن بالخيار؟ قال: أنت بالخيار.إن شئت أعتقت. وإن شئت كسوت. وإن شئت أطعمت، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام متتابعات. قال ابن كثير هذا حديث غريب جدّا."[3] ، ولهذا تجد الفقهاء يبيّنون أنّ دلالة (أو) تخيّر الحانث في كفّارته بما تقتضيه المصلحة حتّى في الاختيار، بين عتق الرّقبة، والكسوة، والإطعام.

–بيانه لدلالة (الباء) في الآية: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾المائدة 06، أي أنّ **الباء** في الآية تدلّ على تضمين الفعل معنى الإلصاق، فكأنّه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم"[4] ، فالقاسمي يشير إلى مسألة فقهيّة خلافيّة بين الفقهاء، وهي اختلافهم في مقدار مسح الرّأس الواجب في الوضوء، ومن هذا

([1]).مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، المخزومي، مهدي، ط3، دار الرّائد العربي، بيروت، 1986م، ص33 وما بعدها.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج209/6. ينظر: الكشّاف، للزمخشري،ج287/02،

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي ، ج212/6، ينظر: المغني اللّبيب، ابن هشام، ج120/1–121، والفقه الإسلامي وأدلّته، الزّحيلي وهبة، دار الفكر، ط1، 1405هـ/1985م، دمشق، سوريا، ج490/3.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج64/6، ينظر: الكشّاف، الزمخشري،ج203/2–204.

تلمس ميله للفريق الّذي يرى وجوب مسح جميع الرّأس، كالإمام مالك وأحمد في القول الرّاجح عنده، وحجّتهم أنّ الباء تفيد الإلصاق، أي إلصاق الفعل، وهو المسح بالمفعول وهو جميع الرّأس، لأنّ الرّأس يتناول جميع ما يطلق عليه هذا اللّفظ[1] ، قال أبو حيّان:"ليس ماسح بعضه يطلق عليه أنّه ملصق المسح برأسه، وإنّما يطلق عليه أنّه المسح ببعضه، وأمّا أن يطلق عليه أنّه ملصق المسح برأسه حقيقة فلا، وإنّما يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز، وتسميته لبعض بكلّ."[2] .

-من ذلك ما ذكره في نفس الآية: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ المائدة 06، إذ يرى جمهور الفقهاء أنّ المرفقين داخلان في الغسل، وذهب آخرون إلى أنّهما لا يدخلان، وسبب الخلاف في هذه المسألة الفقهيّة، هو ما تفيده (إلى) في الآية من معنى الغاية، وأنّ المغيّا بها تارة يدخل في الغاية، وطورا لا يدخل، وآونة يحتمل دخوله فيها[3] ، لقد أفاض القاسمي في شرح هذه المسألة مبيّنا لرؤى المذاهب المختلفة، وزاويّة النّظر لكلّ واحدة منها، وسبب الخلاف في غسل المرفقين من عدمه يعود إلى ما تفيده(إلى) من معنى الغاية، وهل يدخل ما بعدها في هذه الغاية أم لا ؟ فالجمهور مع إدخاله، وغيره مع إخراجه، فكلّ من النّظرتين يترتّب عليهما حكم فقهي خاص. فقد ذكر ابن هشام الخلاف بين العلماء في دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها أو عدم دخوله بأنّه إذا دلّت قرينة على دخوله فإنّه يدخل، وإلاّ لا يدخل مطلقا، وهو القول الصّحيح، وذكر سبب ذلك بأنّ الأكثر مع القرينة عدم الدّخول، فيجب الحمل عليه عند التّردّد[4] . فمن أدخل ما بعد إلى في الغاية دليله، قولك: حفظت القرآن من أوّله إلى آخره، لأنّ الكلام مسوق لحفظ القرآن كلّه، وفريق يخرج ما بعد إلى في الغاية، مستأنسا بقوله تعالى: (وأتمّوا الصّيام إلى اللّيل)، فلو دخل اللّيل لوجب الوصال؛ وقد نهى النّبي – صلى الله عليه وسلم – عن الوصال، وقد ذكر العلماء وجها آخر لـ (إلى) بمعنى (مع) أي مع المرافق، وبذلك يكون ما بعدها داخلا فيها، ولعلّ هذا الرّأي هو الصّواب، لأنّ الحكم

(1).ينظر: الفقه الإسلامي وأدلّته، زحيلي وهبة، ج221/1، المغني اللّبيب،ابن هشام، ج170/1.

(2).البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج451/3.

(3).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج62/6، وينظر: الكشّاف،الزمخشري، ج202/2-203.

(4).المغني اللّبيب،ابن هشام، ج136/1-137، ينظر: مجلّة التّراث العربي، مجلّة فصلية تصدر عن اتّحاد كتّاب العرب، دمشق، العدد89، السّنة الثالثة والعشرون، آذار مارس، 1424هـ/2003م، مقال بعنوان: أثر حروف المعاني في تعدّد المعنى، أحمد عرابي، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص2.

الفقهي في غسل اليدين شمل المرافق كما بيّنته السنّة النّبويّة-في أحاديث كثيرة-، وهنا يكون الأخذ بالاحتياط[1] ، أي أنّ السنّة النّبويّة رغّبت بإطالة الغرّة والتّحجيل*، ممّا يفيد، التّجاوز في الغسل لحدّ المرفقين، فينتهي الخلاف.

-ومسألة فقهية أخرى تابعة، للآية نفسها﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾، ومنشأ الخلاف **الإعراب**، واختلاف القراءة، لأنّها دائرة بين النّصب عند نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، وبالجرّ الباقين. يقول القاسمي:" ومن هاتين القراءتين تشعّبت المذاهب في صفة طهارة الرّجلين، فمن ذاهب إلى طهارتها بالغسل ومن ذاهب إلى أنّها المسح، ومن مخيّر بينهما.."[2] ، وقد أفاض القاسمي في شرح هذه المسألة، حتّى لم يدع فيها شكّا لأحد، قال: "قراءة النّصب تفيد الغسل، وقراءة الجرّ ظاهرها يفيد المسح، وحمل الجرّ هنا على الجرّ الجواري كما يرى الجمهور، وهو باب في العربيّة واسع، ونظيره في القرآن والشّعر كثير.."[3] ، ومن رأى أنّ قراءة الجرّ، بعطف الأرجل على مسح الرّأس، تنبيها على الإسراف المذموم، لا لتمسح ولكن ليقتصد في الماء [4] ، ومنهم من رأى الغسل للأرجل والمسح للخفّين، فيكون بذلك قد جمع بين الأمرين.[5]

-من المسائل العقديّة الّتي أثارها القاسمي في تفسيره، الآية: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ﴾ مريم 51، هو اختلاف الدّلالة لاختلاف القراءة، فورش عن نافع، يكسر لام (مُخْلِصًا)، أي أخلص العبادة عن الشّرك وأسلم وجهه للّه، أمّا حفص عن عاصم، فيقرأ

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج62/6، الفقه الإسلامي وأدلّته، الزحيلي وهبة، ج218/1؛ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني (ت1255ه) محمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت)، ج210/1،209 ؛ التّفسير اللّغوي في محاسن التّأويل، ص167.

*الغرّة البياض، وإطالة الغرّة إطالة مساحة العضو المتوضّإ له، ليزداد بياضا ونورا كما أخبر بذلك سيّد الخلق.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج65/6، الكشّاف، الزمخشري، ج205/2-206.

([3]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج67/6-68، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج452/3.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج68/6، الكشّاف، الزمخشري،ج205/2، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج452/3، الفقه الإسلامي وأدلّته، وهبة الزحيلي، ج224/1.

([5]).الكشّاف،الزمخشري، ج210/2.

بفتح لام (مُخْلَصًا)، أي أخلصه للّه، ومعناه: اصطفاه، كما في الآية: ﴿إِنِّيَ ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ الأعراف 144."[1] ،وبجمع القراءتين يكون مُخلَصا من اللّه، مُخلِصا للعبادة عن الشّرك، مسلما وجهه للّه.

– مسألة أخرى عقديّة، أثر النّحو فيها جليّ، ذكرها القاسمي عند تفسيره للآية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾الأنفال 64، نقل عن ابن القيّم في زاد المعاد ما يلي:

1-أن تكون (الواو) واو مع، وتكون (من) في محل نصب عطفا على الموضع، فإنّ حسبك في معنى كافيك، أي اللّه يكفيك، ويكفي من اتّبعك..

2-أن تكون (من) في موضع رفع بالابتداء، أي ومن اتّبعك من المؤمنين فحسبهم اللّه

3-أن تكون (من) في موضع رفع عطفا على اسم اللّه، ويكون المعنى: حسبك اللّه وأتباعُك، قال: هذا خطأ محض من جهة المعنى، وإن قال به بعض النّاس، لا يجوز حمل الآية عليه، لأنّ الحسب والكفاية للّه وحده كالتّوكّل والتّقوى والعبادة، قال تعالى:﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾الأنفال62، ففرّق بين الحسب والتّأييد، فجعل الحسب له وحده، وجعل التّأييد له بنصره وبعباده[2] ، وخلاصة الأمر فيما يقصده القاسمي، أنّ الحسب لا يليق نسبته إلاّ للّه، كالتوكّل، لورود آيات عديدة بهذا، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ آل عمران173، وقوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ التّوبة 59، وقوله:﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾التّوبة129، وفي الآية:﴿ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج83/11.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج61/8.

﴿ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ الزّمر 38، فالملاحظ من هذه الآيات أنّ الحسب مرتبط بالتّوكّل، لذلك ضعّف ابن القيّم، رفع الاسم على العطف، ورجّح التّقديرات الّتي قبله.

– مسألة رؤية الرّسول عليه الصّلاة والسّلام للّه في الدّنيا من المسائل العقديّة المختلف فيها، بين من جزم بهذه الرّؤية، ومن منعها، ولكلّ دليله؛ فكان القاسمي ممّن نفى هذه الرّؤية، والدّليل المبسوط للنّقاش بين الفريقين، الآيتين :﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ۝٩﴾النّجم 9/8، قال القاسمي:"رجوع الضّمائر في هذه الآيات إلى جبريل عليه السّلام، وهو ما عوّل عليه عامّة المفسّرين، وقد أيّدناه بما رأينا، قال الإمام ابن تيمية: الدنوّ والتّدلّي في سورة النّجم هو دنوّ جبريل وتدلّيه، كما قالت عائشة وابن مسعود، والسّياق يدلّ عليه، فإنّه قال: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥﴾النجم05، وهو جبريل، ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾النجم08/07/06. فالضّمائر كلّها راجعة إلى هذا المعلّم الشّديد القوى، وهو ذو المرّة أي القوّة، وهو الّذي استوى بالأفق الأعلى، وهو الّذي دنا فتدلّى، فكان من محمّد عليه الصّلاة والسّلام قدر قوسين، أو أدنى، وهو الّذي رآه نزلة أخرى، عند سدرة المنتهى، رآه على صورته مرّتين، مرّة في الأرض، ومرّة عند سدرة المنتهى"[1] ، نقلنا هذا النّص الطّويل لنبيّن استدلال القاسمي بعود الضّمائر، في الآيات السّابقة، على جبريل–عليه السّلام– وليس على اللّه، ليبيّن استحالة رؤية البشر للّه عزّ وجلّ.

– بيانه لدلالة **الباء** في الآية:﴿مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾الرّوم 08، قال القاسمي: "والباء في قوله: (بالحقّ) للملابسة، أي ما خلقها باطلا ولا عبثا بغير حكمة بالغة. ولا لتبقى خالدة، وإنّما خلقها مقرونة بالحقّ مصحوبة بالحقّ."[2] ، إلى أن تقوم السّاعة، ووقت الحساب

(1).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج366/15، ينظر: الكشّاف،الزمخشري، ج637/5، جامع البيان للطّبري، ج8/22–13، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج155/8، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج83/8–90، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج5–72/70.

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج458/13، الكشّاف،الزمخشري، ج566/4.

والثّواب والعقاب؛ أمّا الزجّاج فجعل هذه **اللّام** بمعنى **على** وهذا من التّضمين، أي لإقامة الحقّ، فهذا تعليل[1] ، أي إقامة السّماوات والأرض لعلّة إقامة الحقّ، ورأى السّمين أن تكون الباء سببيّة[2] ، والمعنى: ما خلقنا السّماوات والأرض إلاّ بسبب الحقّ، وهذا من معاني إفادة الباء، وقد أكّد هذا ابن عطيّة، من إفادة السّببيّة، أي بسبب المنافع الّتي هي حقّ وواجب يريد من الدّلالة عليه، والعبادة له، دون فتور، والانتصاب للعبرة ومنافع الأرزاق وغير ذلك [3] .

–اختلاف الصّيغة مؤدّاه إلى اختلاف الدّلالة، من ذلك ما ذكره القاسمي في الآية ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ يوسف 29، أي من جملة القوم المتعمّدين للذّنب، يقال: خطئ إذا أذنب متعمّدا، وأخطأ إذا فعله من غير تعمّد، ولهذا يقال: أصاب الخطأ وأخطأ الصّواب، وأصاب الصّواب."[4] ، ونظير هذا ما ورد في القرآن، عن قسط وأقسط، أمّا قسط، فقد جاء في الآية : ﴿ وَأَمَّا ٱلۡقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ الجنّ 15، فقاسط اسم فاعل لـ (قسط)، والّتي تعني جار من الجَوْر وظلم، أمّا أقسط فمعناه عدل، ومنه قوله تعالى:﴿ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَـٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ الممتحنة 08، وقوله تعالى في الآية:﴿فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾الحجرات 09، وقوله تعالى في الآية ﴿ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ المائدة 42.

([1]).معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج178/4.

([2]).الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج33/9، المغني اللّبيب، ابن هشام، ج172/1،

([3]).المحرّر الوجيز، ج329/4-330، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج159/7.

([4]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج361/9.

– دلالة جواب شرط **لولا** في تبرئة يوسف عليه السّلام، وهو ما بيّنه القاسمي في الآية:﴿**وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ**﴾يوسف 24، قال القاسمي:"أي لولا رؤية برهان ربّه لهمّ بها، كما همّت به لتوفّر الدّواعي، لكنّه رأى من تأييد اللّه له بالبرهان ما صرف عنه السّوء والفحشاء"[1] ، فظاهر الآية يدلّ على تقدّم الجواب على الشّرط، إلاّ أنّ أبا حيّان رأى أنّ نظير هذا الأسلوب في الآية (قارفت الإثم لولا أنّ اللّه عصمك)، أو أنت ظالم إن فعلت، أي إن فعلت فأنت ظالم، ولا نقول: إنّ جواب(لولا) يتقدّم عليها، وإن لم يقم دليل على امتناعه..بل نقول: هو محذوف لدلالة ما قبله عليه، لأنّ المحذوف في الشّرط يقدّر من جنس ما قبله"[2] ، وقد رأى الزّمخشري أنّ الجواب لا يتقدّم على الشّرط لأنّهما كالشيء الواحد [3] قال القاسمي: "الآية ناطقة أصلا أنّه لم يهمّ أصلا، فاتّضح أن لا شبهة فيها على عصمة يوسف عليه السّلام"[4] .وقد فسّر الهمّ بالخاطر الّذي يخطر على البال، دون الفعل، لأنّه بشر، فكان العاصم له من ذلك هو رؤيته لبرهان ربّه[5] .

– دلالة **لعلّ** في القرآن: لعلّ من الحروف المشبّهة بالفعل النّاصبة، تدخل على الجملة الاسميّة فتنسخها، للمبتدأ (الاسم) نصبا وللخبر رفعا، والمعنى العام لهذه الأداة التّرجّي والتّوقّع، كقوله تعالى على لسان فرعون في الآية:﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ**﴾غافر36، تختصّ بالممكن، وما قاله فرعون كان جهلا منه، أو إفكا[6] ، وقد تكون للإشفاق كقول أحدهم:

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج358/9.

([2]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج358/9، ينظر: الكشّاف، الزمخشري، ج268/3، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج295/5، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج467/6.

([3]).الكشّاف، الزمخشري ج269/3، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج467/6.

([4]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج358/9-359، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج467/6.

([5]).المحرّر الوجيز،أبي محمد عبد الحق الأندلسي، ج235/3، محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج359/9، تفسير الفخر الرّازي، ج120/18.

([6]).المغني اللّبيب، ابن هشام،ج416/1.

لعلّ المريض هالك([1]) وقد ساق القاسمي عند تفسيره للآية:﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ عبس 03، ما نقله عن أبي السّعود، قوله:"كلمة (لعلّ) مع تحقّق التزكّي واردة على سنن الكبرياء، أو على معنى التّرجّي بالنّسبة له عليه الصّلاة والسّلام، للتّنبيه على أنّ الإعراض عنه عند كونه مرجو التّزكّي ممّا لا يجوز ، فكيف إذا كان مقطوعا بالتّزكّي؟ كما في قولك: لعلّك ستندم على ما فعلت، وفيه إشارة إلى أنّ إعراضه كان لتزكيّة غيره، وأنّ من تصدّى لتزكيتهم من الكفرة لا يرجى منهم التزكّي والتّولّي أصلا" [(2)]، وقد يكون معناها الاستفهام كما أثبته الكوفيون، قال صاحب المغني: ولهذا علّق بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ الطّلاق 01، ونحو: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾، عبس 03" [(3)] ، الضّمير في (لعلّه) يعود على الصّحابي ابن أمّ مكتوم، الأعمى، ورأى الزّمخشري عوده على واحد الكفّار الّذين طمع النّبيّ – صلى الله عليه وسلم- في إسلامهم، وهذا بعيد [(4)] ، وكما أنّها للترجّي، وهو وإن اقتضى التوقّع، إلاّ أنّه لا يلزم من توقّع الشيء وقوعه، ولا ترجّح وقوعه، لوجود ما يمنع منه، وتوقّع ما لا يقع منه، كما في الآية:﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾هود 12، قال القاسمي: والمقصود تحريضه على تركه وتهييج داعيته، وقيل (لعلّ) هنا للتّبعيد لا للترجّي، فإنّها تستعمل كذلك، كما تقول العرب: لعلّك تفعل كذا كمن لا يقدر عليه، فالمعنى: لا تترك. وقيل إنّها للاستفهام الإنكاري، كما في حديث البخاري: (لعلّنا أعجلناك)، وقيل هي لتوقّع الكفّار، فكما تكون لتوقّع المتكلّم وهو الأصل، لأنّ معاني الإنشاءات قائمة به تكون

([1]). شرح ابن عقيل، ج346/1، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط1، 1424هـ/2003م، بيروت لبنان، ج252/1 ؛ جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2003م، ج380/2.

([2]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج258/17.

([3]).المغني اللّبيب، ابن هشام، ج416/1، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج686/10،

([4]).البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج419/8، الكشّاف، الزمخشري، ج314/6.

لتوقّع المخاطب أو غيره ممّن له ملابسة بمعناه كما هنا. فالمعنى: إنّك بلغت الجهد في تبليغهم أنّهم يتوقّعون منك ترك التّبليغ لبعضه-كذا في العناية-[1] .

– **اللّام** من حرف الجرّ لها العديد من المعاني كـ: الاستحقاق والاختصاص والملك والتّعليل والاستعلاء والظّرف، والتّعديّة، قال ابن مالك:

وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ وَشِبْهَهُ، وَفِي تَعْدِيَّةٍ-أَيْضًا- وَتَعْلِيلٍ قِفِي

وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّة اسْتَبِنْ بِبَا وَ(فِي) وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

وغيرها...[2] ، وما ذكره القاسمي، هو دلالة **اللّام** على التّأقيت كما بيّنه في الآية:﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ الإسراء 78، قال:"أي لزوالها-الشّمس- قال ابن تيميّة: الدّلوك الزّوال عند أكثر السّلف، وهو الصّواب، و**اللّام** للتّأقيت أي لبيان الوقت، بمعنى (بعد) وتكون بمعنى (عند) أيضا، وقيل للتّعليل، لأنّ دخول الوقت سبب لوجوب الصّلاة."[3] ، وقد استدلّ أبو حيّان في الدّلالة على التّأقيت، بما قاله متمّم ابن نويرة في رثاء أخيه[4] :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

والخلاصة أنّ لحروف المعاني دلالات يستدلّ بها على أحكام شرعيّة، كالّتي بيّناها هنا، من بيان لمعنى اللّام، وهو التّأقيت، للصّلاة المفروضة، من دلوك الشّمس، وهو الزّوال، لابتداء صلاة الظّهر، وهو ما ثبت في السنّة أنّ أوّل صلاة فرضت هي صلاة الظّهر، ثمّ لتتبع بصلاة العصر، وهذا في النّهار، إلى غسق اللّيل، والّذي تشرع في كلّ من صلاة المغرب والعشاء، والفجر.

-في صفة اللّه **الأحد** ودلالة ذلك: تناولها القاسمي في الآية:﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾الإخلاص 01، قال:"(أحد) بمعنى واحد، قال ابن الأثير: (الأحد) في أسمائه تعالى، الفرد الّذي لم يزل وحده لم يكن

(1).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج292/9.

(2).المغني اللّبيب، ابن هشام، ج319/1، وما بعدها، شرح ابن عقيل، ج19/3-20.

(3).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج606، ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،ج68/6.

(4).البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج68/6، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج395/7-396.

معه آخر. والهمزة فيه بدل من الواو وأصله (وحد) لأنّه من الوحدة، وفي المصباح: يكون (أحد) مرادفا (لواحد) في موضعين سماعا:

أحدهما: وصف الباري تعالى فيقال: هو الواحد وهو الأحد، لاختصاصه بالأحديّة فلا يشركه فيها غيره. ولهذا لا ينعت به غير اللّه تعالى، فلا يقال (رجل أحد) ولا (درهم أحد) ونحو ذلك.

الثّاني: أسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال.فيقال أحد وعشرون، وواحد وعشرون، وفي غير هذين يقع الفرق بينهما في الاستعمال، بأنّ (الأحد) لنفي ما يذكر معه، فلا يستعمل إلاّ في الجحد، لما فيه من العموم، نحو ما قام أحد، أو مضافا نحو (ما قام أحد الثّلاثة). و(الواحد) اسم لمفتتح العدد. ويستعمل في الإثبات، مضافا وغير مضاف، فيقال (جاءني واحد من القوم)[1]، ما نلمسه من هذا النّص مسائل، منها:

-مسألة صوتيّة وهي أنّ الهمزة بدل من الواو، والواو هي الأصل، وعليه فواحد وأحد مترادفان.

-الواحد والأحد دالّان على الوحدة، الّتي لا يشاركه فيها أحد، ومنه فهذا وصفه للباري تعالى فهو الواحد الأحد، مختصّ ومتّصف بالأحديّة. وقد نقل عن الإمام في تنكير أحد قائلا:"ونكّر الخبر لأنّ المقصود أن يخبر عن اللّه بأنّه واحد، لا بأنّه لا واحد سواه، فإنّ الوحدة تكون لكلّ واحد. تقول: (لا أحد في الدّار) بمعنى لا واحد من النّاس فيها."[2]، ومنه نرى أنّه يوجّه خطابه للّذين يرون التّعدّد في ذاته، كاعتقاد المجوس بالأصلين، والنّصارى بالتّثليث، ومشركي العرب بتعدّد الآلهة إلى ما نيّف عن الثّلاثمئة، فأراد نفي ذلك التعدّد وإثبات الأحديّة[3]، وعودا على المسائل العقديّة، نسوق آية أخرى لبيان دور اللّغة والنّحو في تجليّة المسائل العقديّة والشّرعيّة؛ هذه الآية تناولها القاسمي حين تفسير سورة الكهف، قوله تعالى في الآية: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَـٰفِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾﴾ الكهف 102، قال القاسمي:" هذا رجوع إلى طليعة السّورة في

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج17/408-409، ينظر: الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج11/149،

(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج17/409،

(3). ينظر: محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج17/409، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،ج8/529، المحرّر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج5/536، الكشّاف،الزمخشري، ج6/461،

الآية: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤﴾الكهف04، فهو من باب ردّ العجز على الصّدر المقرّر في البديع، حيث جيء بالاستفهام الإنكاري إنكارا لما وقع منهم وتوبيخا لهم، ومفعول (حسب) الثّاني محذوف، أي: أفَحَسِبوا اتّخاذهم نافعا لهم ؟"[1]، لقد بيّن القاسمي بنوع من البديع وهو ردّ الصّدر على العجز، ارتباط آخر السّورة بأوّلها، فهو-اللّه تعالى- يتهدّدهم ويتوعّدهم لإشراكهم به ولتشبيههم بالبشر بأن جعلوا له ولدا، تعالى اللّه عن ذلك علوّا كبيرا، وقدّر المفعول الثّاني لفعل (حسب) المعلوم من الاستفهام الإنكاري، الّذي غرضه إمّا النّفي أو التّوبيخ.

-وفي نفس السورة:﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ۝١٠٩﴾ الكهف109، ينقل القاسمي عن أبي السّعود قائلا:" وفي إضافة (الكلمات) إلى اسم الرّبّ المضاف إلى ضميره- صلّى اللّه عليه وسلّم- في الموضعين من تفخيم المضاف وتشريف المضاف إليه ما لا يخفى، وإظهار (البحر) و(الكلمات) في موضع الإضمار لزيّادة التّقرير."[2]، لقد بيّن القاسمي أنّ إضافة لفظ (الكلمات) إلى اسم (الربّ) من باب تفخيم وتعظيم اللّه، وإضافة اسم (الرّبّ) إلى ضمير الرّسول عليه الصّلاة والسّلام من باب تشريفه وتكريمه، هذه هي دلالة الإضافة هنا.

-سرّ العطف في الآية:﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝١١٢﴾التوبة 112، قال القاسمي:"ذكروا في سرّ العطف في موضعين من هذه النّعوت وجوها:

1-أعني قوله تعالى: (والنّاهون عن المنكر) فقالوا سرّ العطف فيه إمّا الدّلالة على أنّه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة وصفة واحدة، لأنّ بينهما تلازما في الذّهن والخارج، لأنّ الأوامر تتضمّن

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج66/11، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج،ج314/3،

(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج67/11،

النّواهي، ومنافاة بحسب الظّاهر، لأنّ أحدهما طلب فعل، والآخر طلب ترك، فكانا بين كمال الاتّصال والانقطاع المقتضي للعطف، بخلاف ما قبلهما، أو لأنّه لمـّا عدّد صفاتهم، عطف هذين ليدلّ على أنّهما شيء واحد، وخصلة واحدة والمعدود مجموعهما، كأنّه قيل: الجامعون بين الوصفين. أو العطف لما بينهما من التّقابل، أو لدفع الإيهام، وهذا معنى قول (المغني) الظّاهر أنّ العطف في هذا الوصف إنّما كان من جهة الأمر والنّهي، من حيث هما أمر ونهي، متقابلان بخلاف بقيّة الصّفات.أو لأنّ الآمر بالمعروف ناه عن المنكر، وهو ترك المعروف.والنّاهي عن المنكر آمر بالمعروف...

2-وأمّا الثّاني: أعني قوله تعالى: (والحافظون لحدود اللّه) فقيل: سرّ العطف فيه الإيذان بأنّ التّعداد قد تمّ بالسّبع، من حيث أنّ السّبعة هو العدد التّام، والثّامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ولذلك تسمّى واو الثّمانيّة....وقيل: سرّ العطف التّنبيه على أنّ ما قبله مفصّل الفضائل، وهذا مجملها، لأنّه شامل لما قبله وغيره. ومثله يؤتى به معطوفا، نحو زيد وعمرو وسائر قبيلتهما كرماء فلمغايرته لما قبله، بالإجمال والتّفصيل، والعموم والخصوص، عطف عليه...وقيل المراد بحفظ الحدود ظاهره، وهي إقامة الحدّ، كالقصاص على من استحقّه. والصّفات الأولى إلى قوله: (الآمرون) صفات محمودة للشّخص في نفسه، وهذه له باعتبار غيره، فلذا تغاير تعبير الصّنفين، فترك العاطف في القسم الأوّل، وعطف في الثّاني. ولما كان لابدّ من اجتماع الأوّل في شيء واحد، ترك فيها العطف لشدّة الاتّصال، بخلاف هذه، فإنّه يجوز اختلاف فاعلها ومن تعلّقت به، وهذا هو الدّاعي لإعراب (التّائبون) مبتدأ موصوفا بما بعده، و(الآمرون) خبره. فكأنّه قيل: الكاملون في أنفسهم المكمّلون لغيرهم. وقدّم الأوّل لأنّ المكمّل لا يكون مكمّلا حتّى يكون كاملا في نفسه، وبهذا اتّسق النّظم أحسن نسق من غير تكلّف..."[1]، لقد نقلنا النّص بطوله لنبيّن ما خرّجه القاسمي أو ما نقله عن عناية القاضي أو عن حواشي المغني، قلت لبيان دور النّحو في تجليّة سرّ العطف هنا، ودور الوصل والفصل في كمال الاتّصال، أو الانقطاع، ومنه بيان جماليات المعنى المنبثق من هذا التّخريج، أي من العطف، وبربط الجمل ببعضها يتّضح الوصف الرّبّاني لعباده الصّالحين وما امتازوا به من أعمال كـ التّوبة والسّياحة في

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج8/214-215، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج6/130، المحرّر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج3/89، البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي، ج5/106-107،

الأرض والعبادة والحمد والرّكوع والسّجود والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وحفظ حدود اللّه، ومنه تأتي البشارة لهؤلاء المؤمنين وما اتّصفوا به من أوصاف.

-وفي الآية: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ٣٦﴾محمّد 36، نقل عن بعض المفسّرين:"أي لا يسألكم جميع أموالكم، بل يقتصر على جزء يسير، كربع العشر وعشره إشارة إلى إفادة الجمع المضاف للعموم، وهو معطوف على الجزاء. والمعنى: إن تؤمنوا لا يسألكم الجميع، أي: لا يأخذه منكم، كما يأخذ من الكفّار جميع أموالهم. ولا يخفى حسن مقابلته لقوله: (يؤتكم أجوركم) أي: يعطكم كلّ الأجور ويسألكم بعض الأموال.-أفاده الشّهاب-"[1]، حسب القاسمي أنّ الآية تشير إلى ما افترضه اللّه على عباده من ركن الزّكاة والّذي يقدّر بربع العشر فقط، وأنّ هذا الرّبع يوضع في الفقراء، ثمّ يعوده نفعه على أصحابه، بدليل قوله تعالى: (يؤتكم أجوركم)، يقول القاسمي:"والظّاهر أنّ المراد بيان غناه تعالى عن عباده، وإن طلب إنفاق الأموال منهم لعود نفعه إليهم لا إليه، لاستغنائه المطلق، فإنّ في الصّدقات دفع أحقاد صدور الفقراء عنهم، وفي بذله للجهاد دفعا لغائلة الشّرور والفساد، وكلّه ممّا يعود ثمره عليهم."[2]. الخلاصة أنّ القاسمي بيّن دور التّخريج النّحويّ في الدّلالة على حكم شرعيّ من الآية السّابقة، من خلال قوله: إفادة الجمع المضاف للعموم.

-ومن استدلالات القاسمي في باب الأسماء والصّفات، على مذهب السّلف الصّالح، من إثبات الفوقيّة والعلو للّه تعالى، بلا تشبيه ولا تعطيل، وهو على هذا المذهب السّلفي على نهج شيوخه كابن تيميّة وابن القيّم وغيرهما؛ وهو ما ساقه في الآية: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۩ ٥٠﴾ النّحل 50، قال:"واستدلّ بقوله: (من فوقهم) على ثبوت الفوقيّة والعلو، له تعالى.."[3]، ومقصوده ثبوت الفوقيّة، أي من لفظ (فوق) وهي ظرف مكان على الحقيقة في نظره لا على المجاز، أي أنّ اللّه تعالى في السّماء على عرشه كما يليق به لا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل لهذه الصّفات؛ ولهذا نجد من المفسّرين من يلجأ إلى تفسير الآية كلّ على اعتقاده، فهذا صاحب البحر المحيط في نفس الآية يقول ناقلا عن الكرماني: "والفوقيّة المكانيّة مستحيلة بالنّسبة إليه تعالى، فإن علّقته بـ (يخافون) كان على حذف مضاف: أي يخافون عذابه كائنا من فوقهم لأنّ العذاب ينزل من

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج261/15،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج261/15، (المصدر نفسه).

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج523/10.

فوق، وإن علّقته بربّهم كان حالا منه أي يخافون ربّهم عاليّا لهم قاهرا لقوله في الآية: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾الأنعام18، وقوله في الآية: ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ ١٢٧﴾ الأعراف127."[1]، ثمّ يعلّق القاسمي مستدلا بما يدعم رأيه قائلا:"..وقد صنّف في ذلك الحافظ الذّهبي كتاب (العلوّ) وابن القيّم كتاب (الجيوش الإسلاميّة) وغيرهما. وأطنب فيها الحكيم ابن رشد في (مناهج الدّولة) فليرجع إليها. وكلّهم متّفقون على أنّه علوّ بلا تشبيه ولا تمثيل. وانفرد السّلف بحظر التّأويل والتّعطيل."[2].

-دلالة التّقديم والتّقدير: بيّن القاسمي كما عهدناه سائرا على درب النّحاة دلالة التّقديم للمفعول به في الآية: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥﴾الفاتحة 05، قال:" اللّه المستحقّ للعبادة، الّذي لا يستحقّها إلاّ هو، وهي كمال الحبّ والذلّ والإجلال والتوكّل والدّعاء بما لا يقدر عليه إلاّ هو، تعالى. وقد أشار لذلك تقديم المفعول، فإنّ فيها تنبيها على ما يجب للعبد من تخصيصه ربّه بالعبادة، وإسلامه وجهه للّه وحده.."[3]، ومقصود القاسمي أنّه لما كان اللّه هو المعني بإفراد الوحدانيّة والعبادة، قدّم في الآية، بتصدير ضمير الفصل، ولأنّه كما يقول النّحاة الضّمائر لها حقّ الصّدارة في الكلام، فتقديم العبادة له عمّن سواه" لا كما كان عليه المشركون الّذين ظهر النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام عليهم، فقد كانوا متفرّقين في عبادتهم، متشاكسين في وجهتهم، منهم من يعبد الشّمس والقمر، ومنهم من يعبد الأشجار والأحجار.."[4]، وفي نفس الآية ينقل الدّكتور أحمد عرابي عن السّيوطي في بيان سرّ التّقديم والتّأخير في الآية بقوله:"ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنّها سبب حصول الإعانة."[5]، وينقل عن ابن القيّم سرّ هذا التّقديم للضّمير **إيّاك**، فقال:" فإنّ المقصود بتقديم 'إيّاك' تعظيم اللّه سبحانه وتعالى والاهتمام بذكره مع إفادة اختصاص العبادة والاستعانة باللّه تعالى ليصير الكلام حسنا متناسقا، ولو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسقا."[6]، وعن دلالة التّقديم والتّأخير فصّل الجرجاني في دلائل الإعجاز أهمّيته، قال فيه:"هو باب كثير الفوائد، جمّ

([1]). البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج483/05.

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج523/10-524.

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج223/02.

([4]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج223/02.

([5]). البلاغة القرآنيّة المختارة من الإتقان ومعترك الأقران، للسيّوطي، نقلا عن مقال ظاهرة الاحتمال والتّعدّد في فهم الخطاب القرآني، أحمد عرابي، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ص31،

([6]).الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن القيّم الجوزيّة، نقلا عن ظاهرة الاحتمال والتّعدّد في فهم الخطاب القرآني، أحمد عرابي، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ص32

المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان."[1]، ثمّ هو ينقد الّذين لم يأبهوا لأسرار التّقديم والتّأخير، ورأوه بسيطا من غير ما فائدة، يقول:"وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّ للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية ؟ وبما كان أهمّ، ولتخيّلهم ذلك، قد صغر أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتّى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضربا من التّكلّف. ولم تر ظنّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه."[2]، ذكرنا هذا النّصّ لنبيّن أنّ ما يحدث في آية من عدول بتقديم أو تأخير، أو حذف أو إضمار إلاّ لوجه بلاغيّ أو دلالة مقصودة، وأنّ على المشتغلين بالنّحو أن يجعلوا من علوم الآلة هذه مطيّة لإماطة اللّثام عن الدّلالات الكامنة وراء هذه التّعبير، وبيان سرّ الجمال فيما حصل لها من تغيير.

خلاصة هذا الفصل أنّ موسوعيّة القاسمي وعمق اطّلاعه على التّراث النّحوي والفقهي الأصولي جعلته يستعرض مختلف الوجوه الإعرابيّة ويعدّدها في المسألة الواحدة سواء في المدرسة الواحدة، أو عرض مختلف آراء المدارس المخالفة، وهو لا يكتفي بالعرض، فنحن نجده يدلي بدلوه إمّا موافقا حيث يعتقد أنّه الحقّ، أو مخالفا، مبديا رأيه عن مقدرة عجيبة، يقف من النّحاة موقف النّدّ للندّ، ذامًّا في ذلك التّقليد وأهله، ولا يقول إلاّ بما يراه صوابا، مختارا مرجّحا، كما وجدناه مبيّنا لدوره النّحو في استنباط المسائل الفقهيّة والشّرعيّة، كبيانه لدور حروف المعاني ولدلالاتها المختلفة في بيان وجه الحقّ في المعنى المراد من ذلك، كدور حرف الباء في آية الوضوء في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم)، الدّالّة على الإلصاق، كما وجدناه يورد مختلف القراءات، ويحتجّ بها ولا يردّها، مادامت سبعيّة، من ذلك آية الوضوء، فيورد قراءة النّصب في غسل الأرجل، وقراءة الجرّ في مسح الرّأس ومن ثمّ العطف على الممسوح للأرجل، فيذكر مختلف التّخريجات النّحويّة والفقهيّة، فيرى أنّ المجرور إنّما جرّ على الجوار، على اعتبار الجرّ على الجوار عربيّ كثير وقد ورد به التّنزيل الحكيم، ولا عبرة منردّ هذا التّخريج وعدّه من الشّذوذ، إذ لا شذوذ في القراءات السّبعيّة المتواترة.

(1). دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106،

(2).دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، ص 108.

الفصل الثالث

موقفه من نظرية العامل

- مفهوم نظريّة العامل.
- مسائل في العوامل والمعمولات.
- موقفه من نظريّة العامل.

المبحث الأوّل: مفهوم نظريّة العامل

نظريّة العامل من أهمّ النّظريّات اللّغويّة، والّتي يحقّ للعرب الافتخار بها نظرا لما قدّمته من خدمات جليلة للّغة العربيّة من تفسير لظواهرها، وحفظ نهجها وسمتها، أوّلا، ومن خدمة تبعيّة للنّص القرآني ثانيّا، ومن تيسير تعلّم النّحو لغير العرب ثالثا.

هذه النّظريّة قدّمت تفسيرات عدّة لمفهوم العامل وطبيعته، ولسنن التّركيب العربي ولطرائق جريانه، ولأنواعه وظواهره، ومجالاته.

لقد كانت غايّة النّحاة الأوائل ضبط الكلام، وتنويعه حسب قواعد العربيّة، وحسب أصولها ومجاريها وسننها، والنّأي عن اللّحن وضروبه؛ ومنه نشأت القواعد ووضعت وفق المسموع (المدوّنة) أي ألسنة العرب الفصحاء، من قرآن وشعر ونثر، ثمّ قاسوا عليه، أي ساروا على نهج هذا السّنن، ومن خالف اتّهم بالشّذوذ، وهو ما عناه ابن جنّي حين عرّف النّحو بانتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع والتّحقير، والتّكسير والإضافة، والنّسب، والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها."[1]، وأثناء هذا الضّبط انتبه المهندسون النّحاة إن صحّ التّعبير إلى أوضاع الأحكام النّحويّة، من رفع ونصب وجرّ وجزم، فلم تقبل عقولهم هذه الأحكام دون مبرّر لها؛ فما الّذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، ولِـمَ ليس العكس؛ فهذه أسئلة كانت تطرح دوما، ومنه وصلوا إلى فكرة العامل، فما العامل ؟ وما مفهومه ؟

العامل لغة: اسم فاعل من عمل يعمل عملا، وفاعلها عاملا، جاء في لسان العرب:"العامل هو الّذي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للّذي يجمع الزّكاة عامل، والعمل المهنة

(1). الخصائص،ابن جني، ج349/1

والفعل."[1]، وقد اتّفقت المعاجم العربيّة على هذا المفهوم اللّغوي، الّذي أخذ اسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة.

اصطلاحا:

المفهوم اللّغوي السّابق أسقط على النّحو في الشيء الّذي جعل الكلمة مرفوعة أو مجرورة أو منصوبة أو مجزومة، وسمّوه العامل النّحوي، وهذا ما عناه الجرجاني في تعريفاته، بأنّه"ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، أو ساكنا."[2]، أو"ما يؤثّر في اللّفظ تأثيرا تنشأ عنه علامة إعرابيّة ظاهرة أو مضمرة ترمز إلى معنى خاص"[3]. وبهذا يتّضح أنّ العامل ليس هو المحدث للإعراب، وإنّما الموجب للحكم الإعرابي في أواخر الكلم؛ وهو ما حدث بشأنه النّزاع، من المحدث للإعراب؟ هل العامل حقيقة، أم مجاز ؟ أم العامل المتكلّم؟

لقد زخم النّحو العربيّ بمسائل من هذا الشّأن، فقد شغلت حيّزا كبيرا في مصنّفات النّحاة العرب واللّغويّين، إذ عجّت بقضايا الاختلاف والجدل، في العوامل النّحويّة. ولعلّ نشوءها وظهورها عيانا كان مع نشوء أوّل مصنّف، وهو كتاب سيبويه، الّذي لا يخلو باب من أبوابه من ذكر للعوامل، حتّى قالوا عنه بأنّه أوّل كتاب في نظريّة النّحو ونظريّة العامل، يقول سيبويه:"وإنّما ذكرت لك ثمانيّة مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة (أي: الرّفع والنّصب والجرّ والجزم) لما يحدث فيه العامل"[4]. وتظهر أهمّيتها في ضبط النّظام الّذي يجري عليه الإعراب، وبه تتحدّد مواضعه في الكلام، ومنه فهو المعوّل عليه، ومعظم مسائل النّحو تدار عليه؛ كما يعتبر أداة منهجيّة في التّحليل الإعرابي للعامل والمعمول والعمل.

([1]). لسان العرب،ابن منظور، مادّة (ع.م.ل.)، ج474/11.

([2]). العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، الجرجاني عبد القاهر، شرح الشّيخ خالد الأزهري، تح:البدراوي زهران،ط2، دار المعارف، (د ت)، ص73؛ وينظر: نظريّة العامل في النّحو، دراسة في التّركيب، لعبد الحميد مصطفى السيّد، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد(3+4)، 2002م، ص47.

([3]). هداية السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، صبحي التّميمي، دار الهداية للنّشر والتّوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990م، ص17/2، وينظر: مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، ص250.

([4]). الكتاب، سيبويه،ج13/1.

إنّ العناصر اللّغويّة تحكمها علاقات تأثير وتأثّر، ناشئة، ظاهرة أو ضامرة، وهو ما أسماه النّحاة نظريّة العامل، هذه النّظريّة فسّرت كثيرا من الظّواهر الإعرابيّة وما يتعلّق به، كظاهرة التنّازع، والإجراء على الموضع، وظاهرة إسقاط الخافض، والتّعليق، والإلغاء والتّضمين والعطف على التّوهّم...لكن أهمّ مجال تبحث فيه نظريّة العامل هو الإعراب، خاصّة وأنّه من أهمّ خصائص العربيّة؛ فقد سبق وأن عرّفناه لكن لا بأس من إعادة التّعريف به لخدمة هذا المبحث، لقدّ حدّه ابن جنّي بقوله:"هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ،؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا-أي: نوعا واحدا- لاستبهم أحدهما من صاحبه."[1]، وهذا التّعريف ينصّب على الإعراب المعنوي، أمّا عن اللّفظي، فقد عرّفه ابن هشام بقوله:"أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة."[2]، هذا الأثر هو الإعراب، من نصب أو رفع أو جرّ أو جزم، ظاهر إذا كانت الكلمة صحيحة الآخر، ومقدّر إذا كانت الكلمة معتلّة الآخر؛ وهذا الآخر قد يتغيّر حسب العوامل الدّاخلة على التّركيب، ومنه تعلم أنّ الإعراب لفظ ومعنى، وعليه كان اهتمام النّحاة وما دار بينهم من جدل[3]، كما عُرِّف بقولهم:"ما يؤثّر في اللّفظ تأثيرا تنشأ عنه علامة إعرابيّة ظاهرة أو مضمرة ترمز إلى معنى خاص."[4]، ومرادهم من هذا القول: أنّه ينشأ عن العامل تأثير في اللّفظ هو الإعراب، من نصب وجرّ ورفع وجزم، ظاهر في الاسم الصّحيح، ومقدّر في المبنيّ، ويتبع هذا الإعراب معنى، لأنّنا ذكرنا سابقا أنّ الإعراب، لفظ ومعنى، أمّا اللّفظ فهو تلك الحركات، وأمّا المعنى، فهو المفعوليّة والفاعليّة، والإضافة وغيرها.لذلك عرّفه ابن الحاجب بقوله:"العامل هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب."[5]، اختلاف العوامل، يتوارد عنه معانٍ؛ فالعامل يقتضي المعمول معنى فيتطلّب فيه علامة دالّة على ذلك المعنى، وهي علامة

(1). الخصائص، ابن جني،ج35/1

(2). أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، طبع بالمطبعة العالمية بمصر، 1394، ج39/1.

(3). نظريّة العامل في النّحو العربي ودراسة التّركيب، ص42.

(4). هداية السّالك إلى ألفيّة ابن مالك،التميمي، ج17/2

(5). متون في اللّغة العربية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005. ص07.

الإعراب، يطلبه معنى فيطلبه لفظا، كالفاعل، لدخول الفعل عليه، يطلب الرّفع، هذا بشأن اللّفظ، ويطلب الفاعليّة، وهذا بشأن المعنى؛ لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، أو أجساد لها وأوعيّة[1]، حسب تعبير البلاغيين. يتحدّث العكبري عن حقيقة الإعراب، فيقول:"ذهب أكثر النّحويين، إلى أنّ الإعراب معنى يدلّ اللّفظ عليه، وقال آخرون هو لفظ دالّ على الفاعل والمفعول مثلا، وهو ظاهر قول سيبويه، واختاره الأعلم وكثير من المتأخرين، وهو قول أكثر أهل العربيّة، وهو المختار عندي."[2]، لكن قد وقع الخلاف بين النّحاة في تحديد العامل، من ذلك العامل الفاعل، الّذي قد يتعدّد، أو يأتي في صور مختلفة، مثاله: عليّ قائم، فـ (عليّ) في التّركيب مبتدأ لكنه في المعنى فاعل، لذلك حسم ابن جنّي هذه المسألة بقوله:"ولو عرف أنّ الفاعل عند أهل العربيّة ليس كلّ من كان فاعلا في المعنى، وأنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم.."[3]

أهمّ مقولات العامل:

لقد فصّل نحاتنا-رحمهم اللّه- في مسألة العامل وفي فلسفته وطبيعته، وفي طريقة تأثيره، من هذه المقولات:

-أنّ العامل ما كان معناه في غيره كالفعل والحرف فإنّه يعمل، وأمّا ما كان معناه في نفسه كالاسم فلا يعمل، لذلك قالوا:

- **الأصل** في العمل للأفعال، ثمّ الحروف؛ أمّا الأسماء فلا تعمل، لأنّها معمولة، ويظهر عليها أثر العمل إلاّ الأسماء المشتقّة فهي فروع عن الأفعال؛ إلاّ أنّ السّهيلي خالف الإجماع وجعل من الحروف أصلا لهذا العمل، على قاعدة أنّ الحروف لها معانٍ في غيرها.

-مبدأ **الاختصاص** من أهمّ مقولات العامل، ومفاده أنّ ما لا يختّص لا يعمل، وإنّما العمل للمختصّ، كحروف النّصب (الأحرف المشبّهة بالفعل) وحروف الجرّ، عملت لأنّها اختصّت

(1). ينظر: مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، ص251.

(2). مسائل خلافيّة في النّحو، العكبري أبو البقاء، تح: عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، ط3، 1428هـ/2007م، مصر، ص79، ينظر :الأشباه والنّظائر، السيوطي، ج3/1.

(3). الخصائص، ابن جني، ج185/1.

بالأسماء، وحروف الجزم، وحروف النّصب، عملت، لأنّها اختصّت بالأفعال؛ فـ**هل** مثلا للاستفهام حرف لا يعمل، يدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة، غير مختصّ بواحدة منهما، كما أنّ هذا الحرف، لا يرتبط بمفردة بعينها بل مرتبط بكامل الجملة، والجملة عمل بعضها في بعض، وكما يقول السّيوطي: "(هل) حرف لا يعمل لأنّه دخل على الجملة، والجملة عمل بعضها في بعض وسبق إليها الابتداء والفاعليّة، فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في حرف مفرد، فاكتفي بالعامل السّابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه."[1]، (هل) كبعض الحروف لا تعمل لأنّها مختصّة بالجملة لا بجزء من الجملة، لأنّ العامل لا يعمل إلاّ إذا اختصّ معنى في معمول مفرد أو في معمولات مفردة في الجملة، وإذا اقتضت معنى في الجملة فلا تعمل في المفرد، رفعا ونصبا وجرّا؛ كالفاعليّة والمفعوليّة والظّرفيّة وغيرها..كما أنّ هذا الأثر الإعرابي مثلما يظهر لفظاً يظهر معنى، وإن لم يظهر لفظا كان تأويله بآليّة التّقدير.

لقد نشأ عن هذا المبدأ–الاختصاص–تنازع واختلاف بين نحاة البصرة والكوفة من ذلك: **ما** النّافيّة المسمّاة بالحجازيّة، أو التّميميّة، فهي حسب المبدأ المتّفق عليه مهملة، لأنّها غير مختصّة لدخولها على الاسم والفعل، لذلك أهملها الكوفيون، والاسم بعدها منصوب بحذف حرف الخفض، احتجاجا بالقياس، لأنّها كحروف الاستفهام والعطف تدخل على الاسم والفعل، لذلك لا تعمل، فهي مهملة غير معملة في لغة بني تميم، أمّا أن تشبه بـ**ليس** من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقو في العمل على الخبر كما عملت **ليس**، لأنّ **ليس** فعل و**ما** حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بـ**ما**، وأعملها البصريّون–بشروط– لأنّهم أشبهوها بـ**ليس**، فهي مثلها دالّة على النّفي في الحال، وهي مثلها في الدّخول على المبتدأ والخبر[2]، مستدلّين بلغة القرآن في مثل قوله تعالى

(1). الأشباه والنّظائر،السيوطي، ج301/1

(2).ينظر: أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري، ص143، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج134/1-135.

في آية: ﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾يوسف31، فبشرا خبر **ما** منصوب بها، وقوله تعالى:﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ۝٢ ﴾ المجادلة02 ، فـ (أمّهاتهم) خبر ما منصوب بها."[1]

-بعض العوامل **أقوى** من بعض، كالأفعال مثلا: ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، والأحرف المشبّهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد قويت لأنّها أشبهت الفعل، والحروف عامّة أضعف من الأفعال فلا تقوم بعملين، وهنا منشأ الخلاف بين النّحاة، فـ (إن) الشّرطيّة من النّحاة من رأى أنها تجزم فعل الشّرط وفعل جواب الشّرط، ومن رآى أنّها أضعف من أن تقوم بعملين، فالفعل الثّاني مجزوم على الجوار، في رأي آخر، أنّه مجزوم بأداة الشّرط بواسطة فعل الشّرط، ومثال آخر عن الاختلاف في عمل العوامل، ما أورده ابن الأنباري عن رافع الخبر بعد **إنّ**، فالبصريون يرون أنّ (إنّ)تنصب الأوّل وترفع الثّاني(الخبر)، لأنّها أشبهت الفعل فعملت عمله، أمّا الكوفيون، فيرون أنّ (إنّ) تنصب الأوّل ولا ترفع الخبر، لأنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، إنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل، فهي إذا فرع عليه، والفرع أحطّ من الأصل وأضعف، فينبغي أن لا تعمل في الخبر، جريا على القياس، في حطّ الفروع عن الأصول، ومنه يبقى الخبر مرفوعا على حاله قبل دخول النّاسخ[2]، ومثلما يحتجّ الكوفيون بالأصول، يحتجّ البصريون بها كذلك، مثاله ما جاء في الإنصاف، في مسألة" القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه"أمّا الكوفيون فيرون أنّ عليك ودونك وعندك، في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيدا عليك، وعمرا عندك، وبكرا دونك. أمّ البصريون، فلا يرون تقديم معمولاتها عليها، بدليل أنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنّها إنّما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرّف تصرّفه، فلو أجزنا تقديم معمولاتها عليها لأدّى إلى التّسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، لأنّ الفروع أبدا تنحطّ عن

(1). أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري ،ص144؛ الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، ص135؛ التّبيين عن مذاهب النّحويين،العكبري، ص324، م: رقم: 48.

(2). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج144/1، م: رقم: 22، وينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين، للعكبري، ص333، م: رقم:51.

درجات الأصول، ومنه فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها."[1]هذا الاختلاف في تحديد العامل، هو ما جعل دعاة تيسير النّحو المحدثين يثورون على نظريّة العامل، ويسعون لهدمها برمّتها، والبحث عن نظريّة بديلة تقوم مقامها.

الاختلاف في تحديد العوامل :

يرى محمد عيد أنّ العامل حسب النّحاة مؤثّر حقيقة، إنّه سبب وعلّة للعمل[2] . وهذا التصوّر، جعل ابن مضاء القرطبي في كتابه، الرّد على النّحاة، يثور على نظريّة العامل، لكن البحث في المصادر النّحويّة يفنّد ما ذهب إليه ؛ فهذا ابن الأنباري أبو البركات، يرى العامل أمارة وعلامة، يقول:"العوامل اللّفظيّة ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة وإنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محلّ الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التّعرّي من العوامل اللّفظيّة عاملا."[3]، ومنهم من رأى أنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم، وما أطلق عليه اسم **العامل** مجازا، لا عمل له، لكن وجوده ضروري للعامل الحقيقي، وقد اعتمد صاحب هذا الرّأي على ما ورد عن ابن جنّي الّذي قال:"فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمُضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ"[4]، فالعمل هو أثر لفظي للعامل في المعمول الكلمة، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهي ما يطلق عليها العلامات، من أصليّة وفرعيّة، أضف إلى الأثر اللّفظي، ما يقتضيه العامل من توارد للمعاني الخفيّة المختلفة على الأسماء، من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة....

طبيعة العامل: المسألة المطروحة هي: ما طبيعة العامل ؟ هل هو مؤثّر على الحقيقة، كالمحسوسات مثل النّار والماء والرّيح، أم أنّ هذا التّأثير مجازي ؟

وعليه فإنّ العلاقة بين العامل والمعمول قائمة على أساس التّأثير والتّأثّر، بين أفراد الكلم.

([1]). الإنصاف، الأنباري، ج184/1-185، مسألة رقم: 27، وينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين، العكبري، ص372، م: رقم: 59.

([2]).ينظر: أصول النّحو العربي، محمد عيد،ص200.

([3]). أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، ص68-69؛ الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج39/1، (م 05)

([4]). الخصائص،ابن جني، ج109/1-110، ينظر: مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، ص257.

هذه مسألة أثارها ابن مضاء القرطبي في القرن السّادس الهجري من خلال كتابه الرّد على النّحاة، وتلقّف دعاة تيسير النّحو هذه الصّيحة وأرادوا بها –كما قلنا –هدم نظريّة العامل ؛ يقول ابن مضاء:"العامل أو(الفاعل) في الحقيقة إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطّبع كما تحرق النّار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ اللّه عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل اللّه تعالى، كذلك الماء والنّار وسائر ما يفعل، وأمّا العوامل النّحويّة فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع."[1]

-فما تأثير العامل؟ العامل ليس كالمحسوسات يؤثّر في المعمول على الحقيقة، وليس علّة فاعلة موجدة للمعمول على الحقيقة أيضا، لكن تسميته عاملا مجازا، وذلك لقدرتك النّطق على خلاف القواعد المعهودة؛ يقول الرّضي الأستراباذي:"إنّ العامل النّحوي ليس مؤثّرا على الحقيقة حتّى يلزمه تقدّمه على أثره بل هو علامة كما مرّ."[2]، فالموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدّم، ولهذا سمّيت عوامل[3]، إذا هو عامل مجازا، وهو علامة دالّة على مواضع الإعراب، أي مرشد إلى الإعراب في المعمول ظاهرا أو مقدّرا، وهو يحصر معنى معيّنا في المعمول، وهذا المعنى له علامة خاصّة دالّة عليه، ومنه فالعامل يدلّ على العلامة الإعرابيّة في المعمول مرشدا لها؛ فالعامل في النّحو-وهو لفظ- ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطّبع، وإذا فإنّ القول بالعامل إنّما هو تصوّر واهم عند ابن مضاء[4] مثال ذلك: (**كان**) النّاسخة علامة مرشدة إلى معمولين بعدها الرّفع والنّصب، و(**إنّ**) علامة على النّصب والرّفع، وحرف الجرّ علامة جرّ الأسماء بعدها.

فالعوامل نظام من العلامات المرشدة إلى مواضع الإعراب وإلى العلامات الإعرابيّة وإلى المعنى النّحوي في المعمول حتّى وإن كانت غير ظاهرة، وهذا ثبت بالاستقراء في كلام العرب، فالتلازم بين العامل والمعمول-العلامة الإعرابيّة- يظهر بمضامّة اللّفظ إلى اللّفظ، دفع النّحاة إلى تسميّة الأوّل

(1). الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف(د ت)، ص78

(2). شرح الكافيّة، الرضي الأستراباذي ،ج22/1

(3). ينظر: شرح الكافيّة، الرضي الأستراباذي ، ج25/1

(4). ينظر: مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، ص260.

عاملا، والثّاني معمولا؛ ثمّ إنّ هذا النّظام له وجود ضمني في عقول العرب الّذين علموه سليقة، وليس بالصّناعة النّحويّة؛ فقد كشف عنه النّحاة بالاستقراء حين جمعوا المدوّنة، كالخليل ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وأبي إسحاق الحضرمي وعمرو بن العلاء، وغيرهم كثير، ومنه فإنّ نظريّة العامل تمثّل للنّحوي اكتشافا لقوانين الإعراب ونظامه الكامن في عقول العرب وكيفيّة حصوله بالسليقة، لذلك تجد سيبويه كثيرا ما يذكر وينسب للعرب فيقول:" وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم تخرج عن عمله مظهرا في الجرّ والنّصب والرّفع."[1]، فالعمل للمتكلّم من رفع وجرّ ونصب، لكن ليس دون ضابط، بل بالسّير على سمت كلام العرب- كما قال ابن جنّي-[2] في ضمّ الكلم بعضها إلى بعض؛ والعامل هو بيان الارتباط والتّعلّق بين أجزاء التّركيب والأثر المعنوي واللّفظي كما قال الجرجاني:"ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض..فهذه هي الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها، معاني النّحو وأحكامه... واعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله.."[3]، فتعلّق الكلم ببعضها ينشأ عنه الأثر اللّفظي والمعنوي، وهو المبيّن لقوانين الإعراب؛ يقول بن لعلام:" فالعامل موجب للعلامة الإعرابيّة لتدلّ على المعنى النّحوي الّذي يقتضيه في الاسم المعرب أو في الفعل المعرب، وهذا الإيجاب إنّما هو بقوّة العرف الاجتماعي..إذ يستطيع المتكلّم نطقا مخالفة ما توجبه العوامل، لكن يمنعه العرف الاجتماعي، فلا يسعه إلاّ متابعة المجتمع وإجراء الكلام على سمتهم"[4].إلاّ أنّ الملاحظة المنصفة التّي أبداها السّامرّائي في كتابه 'المدارس النّحوية أسطورة وواقع' أنّ النّحاة جميعا يقولون بنظريّة العامل، لكن الاختلاف فقط في تحديدها، وهي مسائل فرعيّة، يقول:"ولو وقفنا على'مسائل الخلاف'الّتي جمعها أبو البركات الأنباري في 'الإنصاف' لوجدنا أنّ الاختلاف في الفروع قبل كلّ شيء، ثمّ الاختلاف في التّأويل والتّعليل."[5]وكمثال على ما يقوله نورد مسألة من الإنصاف،

([1]). الكتاب، سيبويه، ج106/1.

([2]).ينظر: الخصائص،ابن جني، (م س) ج34/1.

([3]). دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص4-81.

([4]). مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص257-258.

([5]). المدارس النّحويّة أسطورة وواقع،إبراهيم السامرائي، ص147.

في بيان الاختلاف في تحديد العوامل، كمسألة" القول في عمل (**إنْ**) المخفّفة من الثّقيلة النّصب في الاسم"، إذ الكوفيون يرون أنّ (**إنْ**) المخفّفة من الثّقيلة لا تعمل النّصب في الاسم، لأنّ المشدّدة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللّفظ، لأنّها على ثلاثة أحرف مثله، وأنّها مبنيّة على الفتح مثله، فإذا خفّفت، زال شبهها، ومنه بطل عملها، أمّا البصريون فيقولون بعملها، مستدلّين بالنّقل والسّماع، كقوله تعالى آية: ﴿إِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ هود 111، في قراءة نافع وابن كثير؛ ومنه قول العرب: "إلاّ أن أخاك ذاهب" بمعنى **أنّ** المشدّدة.. [1]، إذا من أصولهم أنّها تعمل مخفّفة كما عملت مشدّدة،

آراء حول تقسيم العوامل والمعمولات: أجمع النّحاة على أنّ العامل لفظي ومعنوي.[2]

اللّفظي: هو ما يمكن النّطق به كالنّواسخ وحروف الجرّ وحروف النّصب وحروف الجزم ومختلف الأفعال، وكذا المشبّه بالأفعال أو المشبّه بالأسماء..

المعنوي: وهو ما لا يمك النّطق به، عدّه البصريّون باثنين؛ رافع المبتدأ وهو الابتداء، ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم؛ وقد كُشِفَ عن عامل الابتداء بالقياس، إذ انطلقوا من أقلّ الكلام، وهو الجملة الاسميّة من مبتدأ وخبر ، ثمّ حملوا عليه من النّواسخ ما زاد عليه، مع إبقاء النّواة مع ما يطرأ على عنصري هذه من تغييرات إعرابيّة، ومنه فقد توصّلوا إلى أنّ التّعرّي عن العوامل اللّفظيّة عوامل، مثاله:

عامل	مع1	مع2
Ø	الحرُّ	عزيزُ
إنّ	الحرَّ	عزيزٌ
كان	الحرُّ	عزيزاً
حسبت	الحرَّ	عزيزا
أعلمت عمرا	الحرّ	عزيزا

الجدول الحملي التّالي،"[3] الّذي به نتبيّن العامل المعنوي بالقياس على العامل اللّفظي، فـ (إنّ) العامل الأداة، و(كان) العامل الفعل، و(حسبت)، و(أعلمت) عوامل تركيبيّة، نتبيّن العمل المعنوي وهو الابتداء الّذي عمل الرّفع في المبتدأ والخبر؛ فالعلامة العدميّة ،

(1). ينظر:الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج1/159-160، مسألة رقم: 24، والتّبيين عن مذاهب النّحويين،العكبري، ص346، م: رقم: 53.
(2).ينظر: العوامل المائة،الأزهري، ص83، ومبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص262.
(3). مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص263.

هي رمز لعامل الابتداء، وهي تمثّل موضعا فارغا.

-هذا عن الابتداء، أمّا عن العامل المعنوي الثّاني فيتمثّل في رافع الفعل المضارع المرفوع، وهو وقوعه موقع الاسم لفظا أو تقديرا،[1] ومن خلال استقراء النّحاة للمدوّنة وجدوا المضارع يقع موقع الاسم، كقولك: مررت بغلام يلهو، فقد استبدلوا بالفعل اسما(لاهٍ)؛أي: مررت بغلام لاهٍ؛ وهذا رأي البصريّين، أمّا الكوفيون فيرون العامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر هو المبتدأ، لذلك أطلقوا عليهما لفظ (المترافعان)، أمّا عن العامل في الفعل المضارع فيرونه التجرّد من النّواصب والجوازم، ويرى الكسائيّ أنّ الحروف المضارعة هي العاملة في المضارع، وقد ناقش البصريون آراء الكوفيين، وردّوها بما صحّ عندهم من حجج، من ذلك أنّ الترافع بين المبتدأ والخبر لا يصحّ لأنّها أسماء، والأسماء معمولة يظهر عليها الأثر الإعرابي، فلا تعمل، أمّا عن عامل المضارع فهو العامل المعنوي، المتمثّل في التجرّد من النّواصب والجوازم، وهذا يفضي إلى أن يسبق النّصبُ والجزمُ الرّفعَ، وهذا لم يقل به أحد، لأنّ الرّفع أسبق، وأمّا عن رأي الكسائيّ من رفع المضارع بالأحرف المضارعة، فماذا الشّأن عند دخول النّواصب والجوازم، لأنّها لا تحذف، وبالتّالي يكون قد دخل عامل على عامل،[2] وهو ممّا اتّفق عليه النّحاة في قاعدة " أن لا يدخل عامل على عامل"، ومن العوامل المعنويّة ما رآه الأخفش من أنّ العامل في الصّفة هو العامل المعنوي، إلاّ أنّ جمهور النّحاة يرى أنّ العامل في الموصوف هو العامل في الصّفة،[3] لأنّهما كالشيء الواحد، مثله مثل **أل** التّعريف مع الاسم، ومن العوامل المعنويّة عند الكوفيين، عامل الصّرف يعمل النّصب في الفعل المضارع، بعد **الواو** أو **الفاء**، أو بعد حرف **أو**، بعد أن يسبقها نفيّ، كقولك: لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن، وقولك: ما تأتينا فتحدّثنا، لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى. أمّا البصريون فيرون العامل في الفعل هو **أن** المضمرة بعد هذه الحروف. [4]، والصّرف (الخلاف) عامل معنوي يعمل النّصب في الاسم المنصوب بعد واو المعيّة، كقولك: سرت

([1]). ينظر: الكتاب،سيبويه، ج3/9-10، والإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج2/449، م: رقم: 74، وكتاب: العلل النّحوية في كتاب سيبويه،العوادي، ص89.

([2]). ينظر: العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوّادي، دار الحامد للنشر والتّوزيع، ط1، 2009م، الأردن، ص89.

([3]).ينظر: العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي، د: خليل أحمد عمايرة، 1406هـ/1985م، ص56.

([4]).ينظر: العامل النّحوي ، خليل أحمد عمايرة ، ص56؛ وينظر: الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج2/452، مسألة رقم: 75، م:76/454.

والشاطئ، فالشاطئ منصوب بعامل معنوي، وهو الصّرف، إذ أنّه صرف عن المعنى الّذي كان له أصلا، بحركة الرّفع."[1]، كما نجدهم-أي الكوفيين-استعملوا مصطلح الخلاف، للحديث عن العامل في مواضع عديدة منها: العامل في الظّرف الواقع خبرا للمبتدأ عامل معنوي وهو الخلاف بنصب الظّرف الواقع خبرا، نحو زيد أمامك، وعمرو وراءك، وذهب ثعلب إلى أنّه انتصب على الأصل، في قولك أمامك زيد، حلّ أمامك، فحذف الفعل واكتفي بالظّرف، أمّا البصريون فيرون نصبه بفعل مقدّر، نحو: زيد استقرّ أمامك..[2] والخلاف عامل معنوي عمل النّصب في الحال الواقع خبرا للمبتدأ المصدر، وهو رأي الكسائي وجماعة، كقولك: ضربي زيدا قائما، فقائما خالفت المبتدأ، فنصبت على الخلاف." [3]، كما يرى بعض الكوفيين-خلف الأحمر- أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعليّة، والعامل في المفعول معنى المفعوليّة [4] ، وهي عوامل معنويّة، ورأي البصريين أنّ العامل هو الفعل وحده، فهو أصل العمل، له من القوّة ما يتجاوز الفاعل إلى المفعول الأوّل والثّاني والثّالث، وإنّما الحروف والأسماء المشتقّة فروع عليه، وإن عملت فلا تقوى قوّته، ومن مقولاتهم في العوامل" اللّفظ العامل والمعمول في نفس الوقت" كأسماء الشّرط"**من** و**ما** و**مهما**، فهي عاملة أي جازمة لفعلين مضارعين، ومعمولة إمّا تعرب مبتدأ والعامل معنوي وهو الابتداء، أو مفعول به والعامل الفعل الّذي يرد بعده .

-كما قسّموا العوامل إلى قياسيّة وسماعيّة.[5]

ف**العوامل السّماعيّة**: مثل حروف الجرّ، وحروف الجزم، والحروف المشبّهة بالفعل، والحروف المشبّهة بليس، وحروف النّصب... وخاصّيّتها أنّها محصورة العدد.

([1]). الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج200/1، مسألة رقم:30، وينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين،العكبري، 379، م: رقم: 61.

([2]). ينظر: الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج197/1، م: رقم:29، وينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين، العكبري، ص376، م: رقم: 60.

([3]). العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه،خليل أحمد عمايرة، ص62.

([4]).ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج66/1، مسألة رقم 11، وينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين، العكبري،ص263، م: رقم: 36.

([5]).ينظر: العوامل المائة النّحويّة،الجرجاني، ص85.

و**العوامل القياسيّة**: كالأفعال، والصّفة المشبّهة...غير أنّ أنواعها تحصر في تسعة، وهذا حصر لأوصافها، وتتمثّل في: الفعل بنوعيه: تام وناقص، اسم الفاعل واسم المفعول، والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم، وأسماء الأفعال.

كما أنّ من العوامل ما يعمل بالأصالة، وما يعمل بغيره.[1]

ما يعمل بـ**الأصالة**: الفعل بالإجماع، هو الوحيد الّذي يعمل بالأصالة، قال ابن يعيش:"أصل العمل إنّما هو للأفعال، وإذا علم ذلك، فليعلم أنّ الفروع أبدا تنحطّ عن درجات الأصول."[2]، وما وجد من الأسماء والحروف عاملا، فينبغي له أن يسأل عن سبب عمله، وما يعمل من الأسماء إلاّ وله شبه بالفعل، أو ضمّن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله؛ لكن الغالب في الأسماء أن لا تعمل لأنّه تعتَورِها المعاني، والإعراب خاصّ بها، يقول العكبري:"إنّ الإعراب أتى به لمعنى لا يصحّ إلاّ في الاسم، فاختصّ بالاسم كالتّصغير وغيره من خواص الاسم..."[3]إلاّ أنّ السّهيلي أبا القاسم، يرى أنّ الحرف يعمل بالأصالة، لأنّ له معنى في غيره، كالفعل؛ وحجّتهم أنّ الأصل متقوّم بنفسه، ويستحقّه بذاته، والفرع بخلافه، وقالوا بأنّ الأفعال نالت هذه القوّة لأنّ معمولاتها كثيرة، فالفعل يطلب فاعلا كما يطلب منصوبات عديدة من مفاعيل متنوّعة، وحال وتمييز..وأدركوا أنّ علّة قوّة الفعل تتمثّل في أنّه حدث ترتبط به مقيّدات أو متعلّقات تحدّد جهة من جهاته كالمحدِث والمحدَث و العلّة والزّمان والمكان والهيئة."[4]، يليّ الفعل في القوّة كلّ من اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر والصّفات، وما يجري مجرى الفعل، وما يجري مجرى اسم الفاعل واسم المفعول..ثمّ عمد النّحاة إلى تقسيم الفعل من حيث القوّة إلى قاصر ومتعدٍّ، إلاّ أنّها في التّأثير متساوية، كما قسّموا الفعل متصرّف وجامد، وإلى تامّ وناقص.[5]، وقد اتّسم عمل النّحاة بالتّنظيم الجيّد، فجعلوا في ذلك لكلّ قاعدة أو باب أصولا تنتظم ظواهره جميعا، مثاله: تشابه الأفعال أو

([1]).ينظر: مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص265-268.

([2]).شرح المفصّل، ابن يعيش، ج87/6.

([3]) مسائل خلافيّة في النّحو، العكبري أبو البقاء ، ص69.

([4]). نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب،مصطفى السيّد، ص09.

([5]). ينظر: نظريّة العامل، مصطفى السيّد (م س) ص10.

الأدوات في العمل، جَعْلُهُم واحدة منها أصلا، والباقي فروعا، فكان النّاسخة، أصل، وباقي الأفعال فروع، لأنّ **كان** تعمل ماضيا وحاضرا ومستقبلا، كما تعمل حين كونها مصدرا، وبقيّة الأفعال تعمل بشروط كأن تكون ناقصة في العمل، وأن المصدريّة أصل لأنّها تعمل مظهرة ومضمرة، وأخواتها تعمل مظهرة فقط، وهكذا مع بقية الأفعال والأدوات.

وما يعمل بـ**غير الأصالة**: كالحروف والأسماء ما أطلقنا عليه العوامل القياسية، عدا الفعل لأنّه أصل في العمل؛ ولأنّها فرع عن الأفعال، بضرب من المشابهة، أو بغيرها.

كما تقسّم إلى عوامل مفردة، وعوامل مركّبة."[1]

–العوامل المفردة: وهي ما بنيت على لفظ مفرد كالحروف المشبّهة بالفعل وحروف الجرّ..

–العوامل المركّبة: ما بني على كلمتين أو أكثر، مثاله: ظننت، علمت، حسبت، ونحو ذلك من أفعال القلوب العاملة في ما أصلهما مبتدأ وخبر(المفعولين) هو الفعل وفاعله، نحو: ظننت الصّديق مخلصا، فالعامل المركّب (ظننت)، نصب الصّديق مخلصا..

–حرف الشّرط وفعل الشّرط عاملان في جواب الشّرط، عند بعضهم، مثاله: إن تعمل تنل.

–المركّب الإضافي، عامل في غيره، مثاله: أنت أحسنهم رجلا، فقد نصب(أحسنهم) رجلاً، على التّمييز.

المعمـــول: وهو المتأثّر بالعامل معنى، ويقتضي إعرابه لفظا أو تقديرا، ويتمثّل في الأسماء والفعل المضارع، وتقسّم أيضا إلى معمول أصلي، وآخر فرعي[2] .

المعمول الأصلي: يتمثّل في الأسماء المفردة المعربة المتمكّنة الظّاهرة، إلاّ الفعل المضارع جاء معمولا لأنّه أعرب لمشابهته اسم الفاعل.[3]، الفعل المضارع، شابه الاسم فأعرب، وهو أضعف منه، لأنّ له حالات يبنى فيها، كاتصاله بنون النّسوة، ونوني التّوكيد الخفيفة والثّقيلة، وهذا هو الأصل في المضارع، لأنّ لأصل في الأفعال البناء، أمّا إعرابها فلضرب من المشابهة بالاسم كوقوعها موقع الاسم، وما لفظ

(1). مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص266-267

(2).ينظر: مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص267.

(3). ينظر: العوامل المائة،الجرجاني، ص317.

مضارعة، إلاّ المشابهة، وقيل بمعنى الضّعف، أمّا عن المشابهة، فلأنّه كالاسم يرفع وينصب، ويختلف عنه لأنّه يجزم، كما أنّ الاسم يرفع وينصب، ويختلف عنه في الجرّ، فقالوا: الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال؛ إذا: فقد أشبهت الأفعال المضارعة الأسماء، لذلك ارتفاعها كان بعامل معنوي، كما كانوا يشبّهون عوامل-فرعيّة- بعوامل أصليّة، كإعمالهم **ما** الحجازيّة عمل **ليس**، لما أشبهتها في النّفي[1]، قال ابن السرّاج:"كثيرا ما يعملون الشيء، عمل الشّيء إذا أشبهه في اللّفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى."[2]، فالعمل في المضارع، إنّما كان للمشابهة بالاسم، فلقد تحدّث النّحاة عن المشابهة في كثير من أبواب النّحو، بدأ بسيبويه إلى غيره، يقول:"وقد يشبّهون الشّيء بالشّيء، وليس مثله في جميع أحواله.."[3]، وهذا ابن يعش في المفصّل يرى رأي سيبويه، في مشابهة العوامل والمعمولات لغيرها فكانت مثلها، وإن تتطابق المشابهة في كلّ شيء، يقول:"كثيرا ما يشبّهون الشّيء بالشّيء، فيحملون عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى."[4]، وهنا أشبه المضارع الاسم لوقوعه موقعه، ولدلالات أخرى كالوزن، فكاتب كـ يكتب، هذا في الاستعمال، وفي المعنى فالاسم والفعل يقبلان الشّيوع والخصوص، فـ يقوم في الحال، وسيقوم للاستقبال، و(رجل) يعمّ جميع الرّجال، أمّا الرّجل بدخول أل التّعريف عليه صار مختصّا بعد شيوعه، كما تدخل لام الابتداء عليه (ليقوم)، كما دخلت على الاسم، (لقائم)..ونحاة الكوفة يرون المضارع أصل كالأسماء أي مرفوع بالأصالة، ربّما لما يطرأ عليه ما يطرأ على الأسماء، ولتوارد المعاني عليه، ولدخول الأوقات الطّويلة المتّصلة المدّة[5]، فيقوم كقائم، يحتمل معناه، فأشبه الاسم، فهذه المشابهة-كما يقول النّحاة-لها أثر على في النّحو، إن على العوامل والمعمولات، أو تعليل الظّواهر، وهذا ما جعل دعاة تيسير النّحو يَسِمُونَ النّحو بالتّعقيد، فيعملون على إيجاد نظريّة بديلة لنظريّة العامل، بحذف العلل القياسيّة والعلل الجدليّة،

([1]).ينظر: المقتضب، المبرد، ج362/2، الخصائص،ابن جني، 167/1،

([2]). الأصول، ابن السرّاج، ج82/1.

([3]). الكتاب، سيبويه،ج182/1، ج278/3.

([4]). شرح المفصّل،ابن يعيش، 108/6.

([5]). ينظر: الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د.مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399هـ/1979م، ص80.

وتخليصه من التّمارين غير العمليّة، وسنتحدّث عن هذه الفكرة حين نبيّن الموقف من نظريّة العامل بين المؤيّدين والمعارضين.

المعمول الفرعي: يحلّ محلّ المعمول الأصلي، وهو الاسم المفرد المتمكّن الظّاهر، وهو ما يطلق عليه النّحاة المتمكّن الأمكن، الّذي يقبل التّنوين، أي الصّرف، وغير الأمكن كالممنوع من الصّرف، فينوب عنه الاسم المبني، والمبهم، مثل الضّمائر، والأسماء الموصولة، والاستفهام، والشّرط، وأسماء الإشارة، في مثل قولك: حلّ عندنا **هذا** العالم؛ وينوب عنه الجملة، في مثل قولك: الطّالب أخوه مسافر، فجملة (أخوه مسافر) في موضع الخبر؛ وينوب عنه المصدر المؤوّل، كقولك: يسرّني أن تزورنا، فالمصدر (أن تزورنا) في موضع الفاعل.

العامل بين الرّفض والقبول:

نظريّة العامل من أهمّ المباحث الّتي أثارت جدلا كبيرا ونقاشا طويلا كما نشّطت حركة المساجلات اللّغويّة في المجالس العلميّة والجامعات بين دعاة الوصفيّة الجدد، وبين أنصار التّراث.

أمّا عن أنصار التّراث فيرون أنّ نظريّة العامل نظريّة نحويّة حقيقيّة فسّرت الظّاهرة اللّغويّة، وبيّنت حكمة الواضع، كما تحمل في طيّاتها أجوبة عديدة لتساؤلات طرحتها اللّسانيات الحديثة. كما أنّ الدّعوة إلى تيسير النّحو-من دعاة الوصفة المحدثين- فكرة لا ترفض إذا كان المقصود تيسير النّحو على المتعلّمين، أمّا أن نهدم ما بناه السّلف من النّحاة بدعوى التّيسير فهذا ما لا يقبل.

لقد تأثّر اللّغويون المحدثون بالمنهج الوصفي الغربي، فكان لطائفة منهم نيّة وجهد لإعادة قراءة التّراث النّحوي العربي قراءة جديدة، دون مسلّمات وأرادت طائفة أخرى إسقاط المنهج البِنَوي على نظريّة النّحو العربي المتمثّلة في العامل، فرفضوا التّعليل وما يصحبه من تأويل وتفسير وتقدير، معوّلين على الوصف الموضوعي للظّواهر اللّغويّة، مستأنسين بكتاب ابن مضاء القرطبي"الرّد على النّحاة" الّذي حقّقه وأخرجه شوقي ضيف، ورأوا في دعوته الثّائرة على العامل وعلى العلل القياسيّة والجدليّة ما يتشبّثون به في التّرويج لفكرتهم، كأن يقول ابن مضاء:"قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب

والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي..ألا ترى أنّ سيبويه–رحمه اللّه–قال في صدر كتابه، إنّما ذكرت ثمانيّة مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء فيها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد."[1]،أمّا كون العامل هو الّذي يحدث الإعراب فهذا من المجاز، ولا يقول به أحد، وقد ردّ الدّكتور بن لعلام عن المسألة قائلا:"وقد خفي عن ابن مضاء أنّ العامل قد زال في النّطق فحسب، بعد النّطق بالمعمول، لكنّه لم يَزُلْ في ذهن المتلقّي ولا في ذهن المتكلّم، لأنّ الكلام وحدة لا تنفصل عناصره، لأنّها معا تحمل إفادة إلى المخاطب، فلا يزول منها شيء، ثمّ إنّ العامل علامة وليس مؤثّرا على الحقيقة.."[2]، وقد بيّنا هذا مع بداية الفصل حينما أوردنا رأي أبي البركات الأنباري بأنّ العوامل في محلّ الإجماع أمارات وعلامات، فالأمارة والدّلالة تكون بعدم الشّيء، كما تكون بوجود الشّيء..."[3]، كما وجدنا الرّضي يدعم رأي من ذهب إليه "لأنّه الشّيء الّذي يختلف آخر المعرب به لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة الّتي هي الإعراب، فهما في الظّاهر كالقاطع والسكّين، إن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلّم بآلة الإعراب، إلاّ أنّ النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامة لا علّة، ولهذا سمّوه عاملا"[4]، وهو ما قصده ابن جنّي، لكن ابن مضاء تأوّله، وجعل من قوله أصلا يعتمد عليه، يقول ابن جنّي:"وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، وإنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لـمّـا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ اللّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ وهذا واضح."[5]، وقد حاول كثير منهم إيجاد نظريّة بديلة كالّتي دعا إليها تمّام حسّان في كتابه"اللّغة العربيّة معناها ومبناها" والمسمّاة بنظريّة "تضافر القرائن"، والدّعوة لم تقتصر على إلغائها فقط بل امتدّت ببعضهم إلى إلغاء

(1). الرّد على النّحاة،ابن مضاء القرطبي، ص77/76، ونظر: مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص314.
(2).مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص78.
(3).الإنصاف،أبو البركات الأنباري، ج39/1.
(4). شرح الكافيّة، الأستراباذي، ج43/1.
(5). الخصائص، ابن جني، ج109/1-110.

النّحو القديم؛ يقول جعفر دك الباب صراحة:"إنّي أرفض دعوة الدّكتور السّامرّائي، وكذلك دعوة الأب يوسف السّودا إلى التّخلّي عن النّحو القديم، ووضع نحو جديد، كما أرفض دعوة الدّكتور شوقي ضيف إلى إهمال نظريّة العامل."[1]، بل الدّعوة هذه تنادى إليها الكثير من أدعيائها تارة تحدوهم الرّغبة في هدم نظريّة العامل، وتارة باستبدالها وأخرى بالقضاء على النّحو القديم، فقد بيّن الدّكتور بن لعلام رأي إبراهيم مصطفى، الّذي دعا إلى تخليص النّحو من هذه النّظريّة وسلطانها...للسّير بالنّحو في طريقه الصّحيح، بل وأقام أبواب النّحو في كتابه على المعنى بدلا من نظريّة العامل.."[2]، لكن ما يجب التّنبيه عليه أنّ دعوة الوصفيين الجدد مرتكزها ما اتّهم به النّحو من تأثر بالمنطق الأرسطي، ودخوله في فلسفات عقّدته، وجعلت المشتغلين به ينفرون أو ينفّرون منه؛ هذا ما جعل طائفة أخرى من المجدّدين، المتأثرين بفكر الخليل وسيبويه ينتهجون نهجا جديدا محاولين الكشف عن نظريّة حقيقيّة أصيلة لا دخل للمنطق الأرسطي بها، وقد تزعّم هذه الطّائفة أو المدرسة الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح في الجزائر وفي الوطن العربي داعيا إلى إحياء تراث الخليل وتلاميذه، وإلى تأسيس نظريّة عربيّة خالصة تدعى بالمدرسة الخليليّة، مبيّنين أنّ ما جاءت به اللّسانيات الحديثة له جذور ووجود في الدّرس اللّغوي العربي، رافضين ما اتّهم به النّحو العربي من التّأثر بالمنطق الأرسطي، وأنّ النّظريّة النّحويّة العربيّة قد اكتملت مع الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم إلى غاية القرن الرّابع الهجري.

ثمّ إنّ المتّهمين للنّحو بالإغراق في الفلسفة والمنطق والجدل، وأنّ هذا لا يفيد متعلّما ولا النّطق بما نطقت به العرب، كان الرّد عليهم أنّهم لم يفرّقوا بين النّحو التّعليمي والنّحو العلمي؛ فدعوى تيسير النّحو على المتعلّمين هذه دعوى قديمة ليس عليها النّقاش، ينصح الجاحظ معلّمي النّحو للمتعلّمين، يقول: "وأمّا النّحو فلا تشغل به بال الصّبيّ إلاّ بمقدار ما يؤدّي إلى السّلامة من فاحش اللّحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر أنشده وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به ومذهل عمّا هو أردّ عليه منه من رواية الشّاهد والمثل والخبر الصّادق

(1). نحو نظرة جديدة إلى فقه اللّغة، جعفر دكّ الباب، الأهالي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، (د ت)، دمشق، ص29.

(2). مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص317، وينظر: إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، ط2، القاهرة، 2000م،ص50.

والتّعبير البارع"[1]، لذلك يرى الحاج صالح أنّ الخليليّين القدامى يقصدون من العامل والعمل العنصر الافتراضي الّذي يفسّر بشكل معقول ودقيق مجموعة كبيرة جدّا من الظّواهر اللّغويّة الّتي يسجّلها النّحويّ على مجاري التّراكيب العربيّة أثناء أدائها واستعمالها الفعلي، فهذا المصطلح إذا: ما هو إلاّ اختراع وصناعة نحويّة،[2]هدفها جعل المنقول معقولا.

المبحث الثّاني:مسائل في العوامل والمعمولات

بعد أنّ بيّنا مفهوم العامل وطبيعته وأنواعه وتقسيمات النّحاة له، تحدّثنا أيضا عن الموقف من نظريّة العامل بين القبول والرّفض، من الباحثين العرب الّذين انقسموا إلى ثلاثة طوائف، طائفة تقبّلت ما جاءوا به من الغرب وأرادوا تطبيقه على التّراث دون تمييز بين خصوصية العربية واللّغات الأخرى، وطائفة تشبّثت بالتّراث ورفضت كلّ تجديد، وطائفة ثالثة استفادت من البحوث الغربيّة واستثمرت جديدها للبحث في التّراث العربي عن نظريّة نحويّة عربيّة حقيقيّة، وهم من يسمّون بالخليليين، كمدرسة الحاج صالح في الجزائر.

والآن في مساحة هذا البحث نحاول أن نتناول مسائل في العوامل والمعمولات عند الشّيخ جمال الدّين القاسمي- رحمه اللّه-، محاولين فهم طريقته في تناول ودراسة هذه العوامل والمعمولات.

أ- العوامل:

لقد ألفينا القاسمي يسير على نهج النّحاة والمفسّرين القدامى في القول بالعوامل، ولم نجده يتبرّم منه أو يرفضه، ولكن دون أن يفقد شخصيّته في رفض تقدير لا يستسيغه، فيصفه بالضّعف في الصناعة النّحويّة، أو بالتّكلّف، أو بالبعد إذا كان المعنى لا يقبله، من ذلك:

-عامل الابتداء: من العوامل المعنويّة الّتي يقول بها البصريون، إذ هو الرّافع للمبتدأ والخبر، وهو من المصطلحات الّتي قال بها سيبويه، من ذلك مسألة بناء الفعل على الاسم، يقول:"فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته...ثمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء."[3]، وما ذكرنا هذا النّص

(1). البيان والتّبيين، الجاحظ أبو عمرو بن بحر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت.

(2). ينظر: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، عبد الرّحمن الحاج صالح، ج311/1، وما بعدها.

(3). الكتاب، سيبويه، 81/1.

المختصر إلاّ لنبيّن تناول البصريّين له، وقولهم بعامل الابتداء. ومنه فقد وجدنا القاسمي يقول بهذا الرّأي في العديد من المواضع، كفواتح السّور، وغيرها من ذلك: آية ﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ﴾ الفتح 21، قال:" وقد جوّز في (أخرى) أن تكون معطوفة على(مغانم) المنصوب بـ (وعدكم)، وأن تكون مرفوعة بالابتداء، و(لم تقدروا عليها) صفتها، و(قد أحاط اللّه بها) خبر.."[1]، أخرى مبتدأ نكرة موصوفة لذا جاز الابتداء بها كما قال ابن مالك[2]:

ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وقد وصفت النّكرة (أخرى) بالجملة الفعليّة (لم تقدروا عليها)، إذ أنّ بعد النّكرات صفات، وفي آية: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ إبراهيم 02، يقول:" قرئ لفظ الجلالة بالرّفع على الابتداء، وخبره ما بعده، أو على الخبريّة لمحذوف، وقرئ بالجرّ، عطف بيان لـ (العزيز الحكيم)."[3]، أي أنّ لفظ الجلالة (اللّه) مبتدأ مرفوع بالابتداء، على قراءة ورش عن نافع، كما أجاز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، قد يقدّر بـ (هو) اللّه، وعلى قراءة الجرّ لحفص عن عاصم، أن يكون لفظ الجلالة عطف بيان على المذكور قبله (العزيز الحكيم).

- العامل الأصل: الفعل أصل في العوامل يعمل ظاهرا ومحذوفا، كما في مثل آية: ﴿ٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ الحشر 09، قال عطف (الإيمان) قيل بتقدير عامل، أي: وأخلصوا الإيمان[4]، فقد قدّر العامل الفعل الّذين نصب المفعول(الإيمان)، ولم يعطفه على(الدّار) المنصوب بالعامل(تبوّؤوا)، لأنّ التبوّء للمكان، والإيمان شيء معنوي كان لابدّ من تقدير عامل آخر، فيكون

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج278/15، وينظر: الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج714/9-715، البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي، ج97/8، تفسير الرّازي، ج97/28، الكشّاف،الزمخشري، ج544/5.

(2).ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج215/1.

(3). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج461/10، تفسير الرّازي، ج76/19-77، جامع البيان للطبري، ج589/13، المحرّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي،ج322/3، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج66/7،

(4). ينظر: محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج65/16، وينظر: الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج285/10، البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج245/8، تفسير الرّازي، ج288/29، الكشّاف،الزمخشري، ج80/6،

الأمر من باب عطف جملة على جملة، وليس عطف كلمة على كلمة، [1] : من باب علفتها تبنا وماء باردا، أي: علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا، إذ المفهوم أنّ الماء لا يعلف، لذا وجب تقدير العامل؛ وقدّر الفعل العامل في المعمول (يوم) في آية: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ المائدة 109، قال:"(يوم) منصوب بـ(اذكروا)، أو (احذروا)"[2]، أي: اذكروا أو احذروا يوم يجمع اللّه الرّسل، فاذكروا واحذروا من عوامل الأفعال، وفي آية أخرى يقدّر العامل النّاصب المضمر، آية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا﴾الحاقّة07، قال:"(حسوما) جمع حاسم، كشهود وقعود، فإن كان مصدرا فنصبه بمضمر، أي: تحسم حسوما، أو بأنّه مفعول **له** (لأجله). أي سخّرها عليهم للحسوم، أي للاستئصال."[3]، حيث قدّر أنّ مصدر (حسوما) نصب بعامل الفعل من جنسه وهو تحسم، فحسوما مفعول مطلق لفعل محذوف، وكثيرا ما يعبّر القاسمي عن المفعول المطلق بمصطلح المصدر المؤكّد.وقد ذكر صاحب الدرّ المصون أوجها إعرابيّة أخرى إضافة لهذه الأوجه منها:

-انتصاب حسوما نعتا لما قبلها.-أن تنتصب على الحال، أي ذات حسوم.[4]،وهي أوجه مقبولة.

ومثلما يقول بالعامل الأصل وهو الفعل، يقول بالعامل الفرع، كالحرف، والمشتقّ..

- عامل النّصب على الإغراء: ومن أصول النّحاة تقدير عامل النّصب على الإغراء، كما في آية: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ٧٨﴾ الإسراء 78، قال القاسمي في قوله تعالى: (وقرآن الفجر) منصوب على العطف، على (وأقم الصّلاة)، وجوّز النّحاة نصبه على الإغراء أي: وعليك قرآن الفجر، أو الزم."[5]، وقد بيّن

([1]). ينظر: البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج245/8، الكشّاف، الزمخشري،ج80/6،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج252/6؛ الكشّاف،الزمخشري، ج310/2، تفسير الرازي، ج132/12، جامع البيان، الطبري،ج109/9، البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج52/4، المحرّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي،ج256/2، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج484/4.

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج169/16؛ وينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،ج316/8، الرازي، ج104/30؛ الكشّاف، الزمخشري، ج195/6، الدرّ المصون، للسّمين الحلبي، 424/10-425،

([4]). ينظر: الدرّ المصون، 424/10.

([5]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج606/10، وينظر: الدرّ المصون، 398/7، المحرّر الوجيز، 478/3.

صاحب الدرّ المصون أنّ من أصول البصريين رفض عمل أسماء الأفعال مضمرة لضعفها عن الأفعال، وأجازه الأخفش وأبو البقاء.[1]، وقد قدّر صاحب المحرّر فعلا مضمرا وهو(اقرأ) أي : اقرأ قرآن الفجر.[2]، والرّأي أنّ هذه التّقديرات كلّها جائزة، ويقع المطلوب بها، إذ المعنى يستسيغها.

– العامل الفرع (اسم الفاعل): يرى النّحاة أنّ اسم الفاعل مشتقّ من الفعل أو من المصدر، فيعمل عمل فعله، مثلما أنّه دالّ على الحدث وعلى من قام به، فهو عامل فرع، ومثال ذلك في آية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ هود 16، قال:"قوله:" (ما كانوا يعملون) فاعل بـ (باطل) ورجّح هذا بقراءة زيد بن عليّ–رضي اللّه عنهما–(وبطل) ماضيا معطوفا على(حبط)."[3]، فباطل كـ بطل ترفع فاعلا، والآية لها تخريجات أخرى، كأن يكون(باطل) مبتدأ، وخبره (ما كانوا يعملون).

– العامل (اسم الفعل): في تقعيد القواعد النّحويّة وجد النّحاة ألفظا ليست خالصة للفعليّة، ولا للاسميّة، فجمعوا بينها وأطلقوا عليها أسماء الأفعال، مقسّمة بين أزمنة الماضي والمضارع والأمر، لذا وجدنا القاسمي يقول بهذا المصطلح، أي مصطلح اسم الفعل، حين تفسيره لآية: ﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ﴾ يوسف 23، قال القاسمي:"(هيت) اسم فعل بمعنى (تعال) واللّام لتبيين المفعول أي المخاطب.."[4]، وقد ذكر هذا العامل في موضع آخر في آية: ﴿يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ القصص 82، قال في لفظ (ويكأنّ):" (وي) كلمة برأسها وهي اسم فعل، معناها: أي أنا والكاف للتّعليل، و(أنّ) وما في حيّزها مجرورة بها.."[5]، لفظ (وي) في هذه الآية ممّا وقع فيه النّحويون من الاختلاف، لكن الخليل وسيبويه ومن كان على مذهبهما أنّها للتندّم، ومنه فهي

(1). ينظر: الدرّ المصون، 398/7

(2). ينظر: المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، 478/3،

(3). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج295/9؛ البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي، ج211/5، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف،ج298/6،

(4). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج356/9، معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، 466/6

(5). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج434/13؛ ينظر: الدرّ المصون، 697/8، والبيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج237/2، المحرّر الوجيز، 301/4–302، البحر المحيط، 130/7، الكشّاف، 527/4.

اسم فعل بمعنى أتعجّب، وإلى هذا مال القاسمي فجعله الاختيار الأوّل فكانت (وي) عاملة فيما بعدها، والحقّ أنّ أغلب المفسّرين اللّغويّين يميلون إلى رأي الخليل وسيبويه .

-العامل الفرع(الحرف): الحروف عوامل بعد الأفعال، فهي فرع عنها، ولا يعمل منها إلاّ ما كان مختصّا، وما لا يختص لا يعمل. فما اختصّ منها بالأسماء يعمل في الأسماء، وما اختصّ منها بالأفعال يعمل في الأفعال، من ذلك حروف الجرّ مختصّة بالأسماء، وحروف الجزم مختصّة بالأفعال. ومنه فقد ساق القاسمي هذه المسائل في آيات عديدة، كآية:﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةً يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ النّحل 25، قال:" اللّام في قوله (ليحملوا) لام التّعليل، أو إنّها لام أمر جازمة.."[1]، فلام التّعليل عند نحاة البصرة ناصبة للفعل المضارع بعد أن المضمرة، وليس ناصبة بنفسها لأنّها من عوامل الأسماء، فهي تجرّ وليس تنصب؛ ولام الأمر جازمة للفعل المضارع لأنّها من عوامل الأفعال، وزمرتها لم/ لـمّا/ لا النّاهيّة/، تجزم فعلا واحدا.كما للفعل جوازم أخرى-إن وأخواتها- تجزم فعلين.

- إعادة ذكر العامل الجارّ: من المسائل المختلف فيها بين النّحاة إعادة تكرار العامل ما بين مجيز ومانع، ولعلّ القاسمي ممّن يجيز ولا مانع عنده، ففي تفسيره لآية: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴾ ق 32، قال:"(لكلّ) بدل من (المتّقين) بإعادة الجارّ."[2]، ومعنى الكلام، أنّ (لكلّ أوّاب حفيظ) بدل من (المتّقين) المذكورة في آية 31، ولا مانع من تكرار العامل.

- إعادة العامل الجار للتنبيه: وقد ذكر هذه المسألة في آية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾التّوبة 26، قال:"(على رسوله وعلى المؤمنين) أي الّذين انهزموا، وإعادة الجارّ للتّنبيه على اختلاف حاليهما، أو الّذين ثبتوا مع رسوله صلّى اللّه عليه وسلّم، ولم يفرّوا، أو على الكلّ وهو الأنسب..."[3]

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج512/10؛ الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج207/7-208؛ المحرر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج387/3؛ البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي، ج470/5؛ الكشّاف،الزمخشري، ج432/3،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج335/15.

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج99/8.

– العامل المنحوت: كما قال النّحاة بالعامل المنحوت، أي فعل منحوت من فعلين، وهو كثير في كلام العرب، من ذلك ما ذكره القاسمي في آية ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤﴾ الانفطار04 ، قال:"أي بحثت وأخرج موتاها، قال الشّهاب:..وذهب بعض الأئمّة كالزّمخشري والسّهيلي إلى أنّه مركّب من كلمتين اختصارا. ومثله كثير في لغة العرب، ويسمّى نحتا.وأصله (بعث) و(نثر) أي حرك وأخرج . وله نظائر كبسمل وحوقل ودمعز. أي قال:بسم اللّه ولا حول ولا قوّة إلاّ باللّه/وأدام اللّه عزّه. وعلى هذا يكون معناه النّبش والإخراج معا.."[1]، وقد رفض أبو حيّان تخريج الزّمخشري قائلا:"وظاهر قوله: أنّهما مركّبان أنّ مادّتهما ما ذكر، وأنّ الرّاء ضمّت إلى هذه المادّة، والأمر ليس كما يقتضيه كلامه، لأنّ الرّاء ليست من حروف الزّيادة، بل هما مادّتان مختلفتان، وإن اتّفقا من حيث المعنى.."[2]، ومنه فقد ردّ القاسمي ما عقّب به أبو حيّان قائلا:"ولا يردّ عليه أنّ الرّاء ليست من أحرف الزّيادة، كما توهّمه أبو حيّان، فإنّه فرق بين التّركيب والنّحت من كلمتين، والزّيادة على بعض الحروف الأصول من كلمة واحدة.."[3]، وهذا صحيح لأنّ الدّمج (النّحت) يتم بترك حروف من فعلين، وبقاء بعضها، كنحت الفعل (بعثر) من فعلي (بعث) و(نثر)، فقد أخذ الأصلين الأولين من كلّ فعل، وهذا غير التّركيب بالزّيادة مع المحافظة على الحروف الأصول، ولو بإبدال صوت بصوت قريب من المخرج، والحروف الزّيادة هي الّتي أطلق عليها النّحاة اسم (سألتمونيها).

– كان النّاسخة بين النّقص والتّمام: لقد نظر النّحاة في المدوّنة اللّغويّة فوجدوا **كان** ترد ناقصة تدخل على الجملة الاسميّة، ترفع الأوّل وتنصب الثّاني، كما وجدوا كان ترد تامّة على الأصل، أي ترفع فاعلا، وقد وردت في القرآن الكريم في عدّة مواضع، منها آية:﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ﴾البقرة 280، خرّج النّحاة **كان** التّامّة هنا بمعنى **وُجِدَ**، أي: وإن وجد ذو عسرة.وعليه فقد أورد القاسمي هذا التّخريج لآية:﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج275/17؛ الكشّاف،الزمخشري، ج329/6.

(2). البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج427/08،

(3). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج275/17،

النّحل40، قال:"(كن فيكون) من كان التّامّة الّتي بمعنى الحدوث والوجود.أي إذا أردنا وجود شيء فليس إلاّ أن نقول له: أحدث، فهو يحدث عقيب ذلك، لا يتوقّف."[1] فلمّا كانت (كان) عاملة في النّقص والتّمام، وعاملة في جميع أحوالها بين الفعليّة والمصدريّة، وبين كونها اسم فاعل واسم مفعول ومصدر؛ جعلوها رأس الأفعال النّاقصة، لأنّ المعهود في عمل النّحاة أن يجعلوا فعلا أو أداة أو اسما على رأس كلّ باب .

-مسائل في المعمولات:

-المبتدأ: اسم مرفوع يسند إليه الخبر، وقد وقع بشأنه خلاف في العامل الرّافع له، أمّا الكوفيون فقالوا بالخبر الرّافع له، إذ لا يوجد مبتدأ إلاّ ويكون الخبر معه مكمّلا له لتتمّ الفائدة، وكما يرفع الخبر المبتدأ إلاّ ويرفع المبتدأ الخبر، أمّا البصريون فقد رفضوا اعتلال الكوفيين بحجّة أنّ المبتدأ والخبر اسمان معمولان يظهر عليهما أثر الإعراب، وعليه قالوا بالعامل المعنوي، الّذي يرفعهما. والقاسمي يرى رأى البصريين في المبتدأ دون الخبر، إذ يصرّح في الأوّل دون الثّاني، من ذلك آية:﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ طه63، قال:"(إن) مخفّفة مهملة عن العمل، كما هو الأكثر فيها إذا خفّفت وما بعدها مرفوع بالابتداء فرقا بينها وبين النّافيّة."[2]، ومعناه: أنّ (هذان) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(إن) قبلها مهملة.

- خبر الابتداء: الخبر عند فريقي نحاة البصرة والكوفة معمول مرفوع، لكن الاختلاف حصل في عامل الرّفع، أمّا عند البصريين فهو معمول الابتداء، أو معمول الابتداء بواسطة المبتدأ-كما يرى ابن الأنباري-، وعند الكوفيين هو معمول المبتدأ. وكما يكون الخبر مفردا وهو الأصل يكون جملة فرعا عن الأصل، وأمثلة ذلك كثيرة من تفسير القاسمي.أمّا عن المفرد، فقد ذكره في آية: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ١٤﴾ القيامة 14، قال:" (الإنسان) مبتدأ، و(بصيرة) خبره، و(على) متعلّق به."[3]، ويكون الخبر جملة اسميّة من ذلك آية:﴿ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ٢﴾ القارعة 02/01،

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج521/10،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج105/11، معاني القرآن للزجّاج، ج361/03-363،

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج219/16،

قال:"(القارعة) مبتدأ، (ما القارعة) خبر."[1]، على أنّ (ما) استفهاميّة خبر مقدّم، ولأنّ أسماء الاستفهام لها حقّ الصّدارة في الكلام، و(القارعة) مبتدأ مؤخّر، ومجموع المبتدأ والخبر (ما القارعة) خبر للفظ (القارعة) الأوّل.كما يكون الخبر جملة فعليّة، ومثاله في آية: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ﴾ غافر (المؤمن) 46، قال:" (النّار) مبتدأ، وجملة (يعرضون عليها) خبره."[2].

– خبر كان المحذوفة: كان من النّواسخ الأفعال، تدخل على الجملة الاسميّة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وكان تعمل في جميع الحالات لذا جعلت أمّ الباب، تعمل مذكورة ومحذوفة، من ذلك ما ذكره القاسمي في تفسيره لآية: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ الإنسان 03، قال القاسمي: "(شاكرا أو كفورا) نصبهما بـ (يكون) مقدّرة، أي: ليكون إمّا شاكرا أو كفورا، أي ليتميّز شكره من كفره."[3]، وهذا الحذف للعامل وارد في كلام العرب، كقول الرسول الكريم عليه الصّلاة والسّلام للصّحابيّ الجليل الّذي أراد الزّواج: التمس ولو خاتما من حديد، قدّر النّحاة عاملا للمعمول المنصوب بعد **لو**، فقالوا: ولو كان الملتمس خاتما من حديد، وهذا التّقدير لـ**كان** فرضته أصولهم وهو أنّه لا نصب إلاّ بعامل، إذ النّصب أثر لعامل، وإن حذف، لكن يبقى المعمول دالاّ عليه، فيلجأ النحاة إلى تقديره، وهذا عمل عقلي، دفعهم إلى تفسير كثير من ظواهر الاستعمال خرجت عن بابها، فما جاء على الأصل لا يعلّل، وما خرج عنه أي: عن الأصل يفسّر ويعلّل.

ذكر القاسمي كثيرا من مسائل المعمولات الظّاهرة والمضمرة، لم يشذّ فيها عن سلفه من النّحاة أو المفسّرين، حتّى أنّه يورد مختلف القراءات، ببيان اختلاف إعرابها، من ذلك آية: ﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾ المائدة 112، قال:"قوله: (يستطيع ربّك) فيها قراءتان: بالياء على أنّه فعل وفاعل، و(أن

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج376/17،
(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج136/14،
(3). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج229/16-230،

ينزّل) مفعول، وبالتّاء (تستطيع)، و(رَبَّكَ) نصب، أي سؤال ربّك، فحذف المضاف، والمعنى: تسأله ذلك من غير صارف يصرفه عنك ؟ وهي قراءة علي وعائشة وابن عبّاس ومعاذ، وابن جبير والكسائي وآخرين"[1]، على القراءة الثّانيّة قدّر الفاعل (أنت)، والمفعول (ربّك).

– الفاعل: اسم مرفوع، والعامل فيه الفعل، وهو من العوامل اللّفظيّة، وكما يكون الفاعل اسما ظاهرا على الأصل، يكون مصدرا مؤوّلا أو مضمرا متّصلا أو مستترا على الفرعيّة، وقد اختلف في وروده جملة، وقد يكون محذوفا فيقدّر، أو يكون على التّنازع بين عاملين الأوّل على رأي الكوفيين لأنّه الأسبق، أو الثّاني على رأي البصريّين لأنّه الأقرب، ومنه فإنّ القاسميّ يقدّر عاملا إذا وقع بشأنه التباس، من ذلك آية: ﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ﴾ الأنفال 11، قال:" قرئ (يُغْشِيكُم) من الإغشاء بمعنى التّغشيّة، والفاعل في الوجهين هو اللّه تعالى. وقرئ (يَغْشَاكُمْ) على إسناد الفعل إلى النّعاس."[2]، والمعنى حسب الآية، يقول القاسمي بأنّ لفظ الفعل (يغشيكم) بتضعيف الشّين أو تخفيفها يشير إلى إسناده إلى اللّه، واللّه هو الفاعل المغشي لجنده نعمة منه وفضلا، ثمّ أشار القاسمي إلى قراءة (يغشاكم) فيكون منه إسناد فعل التّغشيّة إلى النّعاس.

– المفعول به: المفعول به هو الاسم المنصوب الّذي يقع عليه فعل الفاعل، وعلى رأي البصريّين أنّ الفعل كما يرفع فاعلا، ينصب مفعولا به، والقاسمي مثلما يصرّح بالعوامل يصرّح بالمعمولات، من ذلك مثلا في آية:﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ ﴾طه 80، قال:"(جانب) مفعول فيه، أو مفعول به على الاتّساع، أو بتقدير مضاف، أي: إتيان جانب الطّور."[3]، فـ (جانب) مفعول فيه إذا أردنا به المكان، ومفعول به إذا قدّرنا حذف المضاف

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج256/6؛ الكشّاف،الزمخشري، ج314/2؛ تفسير الرّازي، ج137/12؛ جامع البيان،الطبري، ج118/9-119؛ البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج57/4؛ المحرر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج259/2؛ الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج499/4،

([2]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي،ج17/08؛ البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج461/04؛ الكشّاف،الزمخشري، ج560/02.

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج111/11.

أي: (إتيان)، ومنه يقوم المضاف إليه مقام المضاف، وأنت ترى القاسمي على عادة النّحاة يقولون بالتّقدير والإضمار.

- معمول العامل (المفعول به) المحذوف : فقد قدّر في آية: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ المائدة 03، قال:"في الآية محذوف تقديره: وما أكل السّبع بعضه." لأنّ العامل الفعل(أكل) متعدّ يحتاج إلى معمول مفعول منصوب، فقدّره القاسمي بلفظ (بعضه).

ومن ذلك آية: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ طه 46، قال القاسمي:"قوله: (أسمع وأرى) أي ما يجري بينكما وبينه، فأرعاكما بالحفظ، فالمفعول محذوف للقرينة، أو نزّل منزلة اللّازم تتميما لما يستقلّ به الحفظ.كأنّه قيل: أنا حافظ لكما وناصر، سامع وبصير. وإذا كان الحافظ كذلك، تمّ الحفظ والتّأييد وذهبت المبالاة بالعدوّ."[1]، المفهوم من كلام القاسمي أنّ الفعلين (أسمع) و(أرى) تعدّيا إلى المفعول به، وقد حذف المفعول لقرينة معلومة من السّياق، أو قد نزّلا منزلة الفعل اللّازم، فلم يتعدّيا إلى المفعول به. وقد قدّر السّمين مفعول أسمع وأرى: أسمع أقوالكما وأرى أفعالكما، وعن ابن عبّاس: أسمع جوابه لكما وأرى ما يفعل بكما، أو يكون من حذف الاقتصار نحو: يحيي ويميت."[2]، وحذف المعمول من بلاغة الخطاب، إن كانت القرينة معلومة أو مفهومة.

- الظّرف (المفعول فيه): المفعول فيه أو الظّرف من المنصوبات المتمّمة أو الفضلة تأتي بعد العامل، وهو ما ذكره القاسمي عند تفسيره لآية: ﴿بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ ﴿٥﴾﴾ القيامة05 ، فقد نقل عن الشّهاب قوله: (أمامه) ظرف مكان، استعير هنا للزّمان المستقبل، فيفيد الاستمرار، والضّمير للإنسان، أو ليوم القيامة، وقيل الدّوام والاستمرار، لأنّه خبر عن حال الفاجر."[3]، فقد ارتضى القاسمي تخريج الشّهاب، في أنّ ظرف المكان (أمامه)، أريد به الزّمان.

([1]).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج102/11، الكشّاف، الزمخشري،ج85/4.

([2]). الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج45/8، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج231/6،

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج218/16،

– المعمول المصدر: قد يقدّر القاسمي العامل المحذوف للمعمول المقطوع عن عامله، في مثل آية: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ المدّثر36، قال:"أي إنذارا لهم، فنصبه على أنّه تمييز عن (إحدى) لما تضمّنه من معنى التّعظيم، كأنّه قيل: أعظم الكبر إنذارا، فـ (نذيرا) بمعنى الإنذار، كنكير بمعنى الإنكار، أو على أنّه حال، عمّا دلّت عليه الجملة، أي كبرت منذرة، فنذيرا مصدر مُؤَوّل بالوصف، أو وصف بمعنى منذرة."[1]، فقد قدّر العامل في (نذيرا)، باسم التّفضيل، أعظم.

– الصّفة النّائبة عن المصدر المؤكّد: المصدر المؤكّد أو المفعول المطلق قد يأتي محذوفا فينوب عنه العدد أو صفته، أو آلته وهو ما بيّنه القاسمي في آية: ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ۝٣﴾ الذّاريات 03، قال" (يسرا) صفة لمصدر محذوف، أي:جريا ذا يسر."[2]، فـ(جريا) مفعول مطلق لاسم الفاعل (الجاريات)، لعلمنا أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله، فهو فرع عنه في الاشتقاق–على مذهب الكوفيين–، أو فرع عن المصدر، على رأي البصريين، فلمّا حذف المصدر ناب عنه صفته.

– المفعول له: من مسائل المعمول، المفعول له (لأجله)، فهو من المنصوبات الفضلة، والقاعدة عند النّحاة، أن لا نصب بلا عامل، لذلك نجد القاسمي يورد المعمول (الفعول له) في آية: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ..﴾ فصّلت 22، قال:" (أن يشهد) مفعول له، بتقدير مضاف، أي مخافة أو كراهة أن يشهد عليكم ما ذكر، أو بتقدير (من أن يشهد)، أو (عن أن يشهد)"[3]أي أنّ المصدر المؤوّل (أن يشهد) مفعول لأجله حلّ محلّ (مخافة) أو(كراهيّة).

– الحال: الحال من المنصوبات الفضلة متعلّقة بالعامل الفعل، من ذلك ما ذكره القاسمي في تفسيره لآية:﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾التّوبة 17،

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج16،214، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج195/4، البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي،ج438/3، الكشّاف، الزمخشري،ج194/2.

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج338/15،

([3]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج151/14، الكشّاف، الزمخشري،ج378/5، المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي،ج11/5، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج521/9.

قال:"قوله تعالى: (شاهدين على أنفسهم بالكفر) أي بحالهم وقالهم، وهو حال من الضّمير في (يعمروا)."[1]. وكما يكون الحال مفردا يكون جملة اسميّة أو فعليّة، من ذلك ما بيّنه في آية: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٥﴾ يوسف 15، قال:"قوله تعالى: (وهم لا يشعرون) حال من الهاء في (لتنبّئنّهم) أي: لتحدّثنّهم بذلك وهم لا يشعرون أنّك يوسف.."[2]، ومصطلح الحال ذكره القاسمي في كثير من المواضع، سواء مفردا أو جملة

– المعمول الحال (شبه الجملة): وكما قلنا فيما مضى من البحث كما يكون الحال مفرد، أو معدولا إلى جملة فعليّة أو اسميّة، ومنه يأتي شبه جملة، كما في آية: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾ التّوبة 29، قال القاسمي: "(عن يد) حال من فاعل (يعطوا)، واليد هنا بمعنى الاستسلام والانقياد، أو بمعنى النّقد، أي: حتّى يعطوها نقدا غير نسيئة، أو بمعنى الجارحة الحقيقيّة."[3]، فقوله: (عن يد) أي: مستسلمين منقادين، أو يعطوها نقدا يدا بيد.

– تعدّد الحال أو تكرّره: وقد يتكرّر الحال ويتعدّد حسب المقال، من باب عطف مفرد على مفرد، أو من باب عطف جملة على جملة، مثاله ما بيّنه في آية: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ التّوبة 41، قال:"(خفافا وثقالا) حالان من ضمير المخاطبين أي على أيّ حال كنتم خفافا في النّفور لنشاطكم له وثقالا عنه لمشقّته عليكم."[4].

– المعمول المحوّل (التّمييز): وهو من المنصوبات الفضلة المتعلّقة بما قبله من عوامل، من ذلك ما ذكره القاسمي حين تفسير لآية: ﴿وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ هود 77، قال:" (ذرعا) تمييز لأنّه خرج مفسّرا محوّلا،

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج94/8،

(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج351/9،

(3). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج108/08،

(4). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج140/08، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج401/02،

والأصل: ضاق ذرعي به.."[1]، الأصل في التّمييز أن يكون محوّلا عن فاعل أو مفعول به، فهو معمول الفعل، إمّا فاعل أو مفعول به، تحوّل إلى تمييز.

– المعمول البدل: البدل من التّوابع: النّعت والتّوكيد والعطف، تتبع ما قبلها في الإعراب رفعا ونصبا وجرّا، ومصطلح البدل كما علمنا في بحث سابق بصريّ تناوله القاسمي في مواضع عدّة من ذلك في آية:﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾الأنبياء31، قال القاسمي: "(سبلا) بدل من (فجاجا)."[2]، وأجاز السّمين أن يكون (فجاجا)، منصوب على الحال من (سبلا)، لأنّه في الأصل صفة له، فلمّا قدّم انتصب حالا."[3] الفجاج جمع فج وهو كلّ منخرق بين جبلين، والسّبل الطّرق[4]وعليه يكون السّبيل بدل من الفجّ، ونعني به الطّريق.

– المصدر المؤكّد لعامل من غير لفظه: قد يقع معمول العامل (المصدر المؤكّد) من غير لفظه كما في آية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ الأنبياء 35، قال القاسمي:" (فتنة) أي اختبارا. وهو مصدر مؤكّد لـ (نبلوكم) من غير لفظه."[5]، مصدر مؤكّد نعني به المفعول المطلق، يؤخذ من فعله، فيكون مؤكّدا له، وقد يؤخذ من غير لفظه كما وضّحه النّحاة، كقولك: جلست قعودا.وقد رأى السّمين الحلبي في نصب (فتنة) ثلاثة أوجه: مفعول لأجله، والنّصب على الحال، ومصدر مؤكّد من غير فعله.[6]، تقدير السّمين لهذه الأوجه راجع إلى صلاحيّة الاسم الظّهور في مواقع مختلفة.

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج322/9،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج153/11، المحرّر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج150/08.

([3]). الدرّ المصون، أحمد بن يوسف ، ج150/08.

([4]). معاني القرآن وإعرابه، الزجاج،ج390/4؛ المحرّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي ج80/4،

([5]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج154/11؛ الكشّاف،الزمخشري، ج144/04،

([6]). ينظر: الدرّ المصون، أحمد بن يوسف ،ج154/08؛ البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج289/06،

– تقديم المعمول على عامله: من المصطلحات الّتي وردت عند القاسمي تقديم المعمول والغرض من ذلك، وهو ما ذكره حين تفسير آية: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٣﴾ النّمل 03، فقد نقل تفسير الكشّاف في تكرير الضّمير (هم) قال: لإفادة الحصر والاختصاص، وذكر وجهة رأي صاحب الانتصاف قائلا: لما كان أصل الكلام (وهم يوقنون بالآخرة)، ثمّ قدّم المجرور على عامله، عناية به، فوقع فاصلا بين المبتدأ والخبر، فأريد أن يلي المبتدأ خبره، وقد حال المجرور بينهما، فطرّى ذكره ليليه الخبر، ولم يفت مقصود العناية بالمجرور حيث بقي على حاله مقدّما، ولا يستنكر أن تعاد الكلمة مفصولة له وحدها بعدما يوجب التّطريّة.."[1]، ومقصودنا من نقل تخريج صاحب الانتصاف بيان رأيه في تقديم المعمول على عامله، وهو العناية به وهذا من أغراض البلاغة.

المبحث الثّالث: موقفه من نظريّة العامل

كما قلنا فيما سبق من البحث أنّ القاسمي يقول بنظريّة العامل، وما يتعلّق بها من أبحاث كالتّقدير والعلّة والتّعليل، وفي هذا مسائل عديدة، منها :

– **القول بعامل الابتداء:** الّذي كان سببا في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، لقد تكرّر قول القاسمي بعامل الابتداء في مواضع عديدة، فرأي البصريّين أثبته الأنباري أبو البركات في إنصافه بالتّفصيل، إذ أنّ الكوفيين يرون العامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر هو المبتدأ لذلك سمّوهما بالمترافعين، أمّا البصريون فقد ضعّفوا القول، لأنّ من أصولهم أنّ الأسماء ليست عوامل، بل معمولات يظهر عليها أثر الإعراب، لهذا يرون أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء وهو عامل معنوي،[2] ثمّ يذكر الأنباري رأيه فيوافق البصريين في رأيهم، إلاّ أنّه لا يرى الابتداء عاملا في المبتدأ والخبر جميعا لضعفه، ولا يرى المبتدأ عاملا في الخبر لأنّه اسم، ومنه يرى بأنّ العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ.[3] ومن

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج392/13؛ الكشّاف،الزمخشري، ج430/4،

(2). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات الأنباري، ج39/1-40، مسألة رقم:05،

(3). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج39/1-40، مسألة:05 .

الآيات الّتي بيّن فيها القاسمي رأيه في القول بالعامل في المبتدأ آية: ﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ﴾ الفتح 21، إذ رأى أنّ لفظ (أخرى) مبتدأ موصوف بـ (لم تقدروا عليها) مرفوع بالابتداء، وخبره قوله (قد أحاط اللّه بها) جملة فعليّة،[1] إلاّ أنّه في كامل تفسيره لم يبيّن العامل في الخبر دون بيان العامل فيه، فهو يذكره على أنّه خبر مرفوع وكفى، ربّما لأنّ المسألة معلومة .أو لأنّه يرى ألاّ جدوى من الجدال في مسألة اختلف النّحاة بشأنها كثيرا؛ ومن مسائل العامل الّتي يذكرها القاسمي مسألة (ما بعد إذا لا يعمل فيما قبله): وهو ما ذكره في آية: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ٢٥﴾الرّوم 25، قال:" (من الأرض) متعلّق بـ(دعا) كقوله: دعوته من أسفل الوادي فطلع إليّ، لا بـ (تخرجون)، لأنّ ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبله."[2]، والمعنى: أنّ ما بعد (إذا) الثّانيّة لا يعمل فيما قبله فيؤثّر فيه، فشبه الجملة (من الأرض) متعلّق بالفعل (دعا) لا بالفعل (تخرجون) وإن كان المعنى يجيزه.

– **القول بالتّقدير**: التّقدير من أهمّ آليات العامل في نظريّة النّحو العربيّ، وإن لم يرد في كتاب سيبويه بهذا اللّفظ إلاّ أنّه ورد بألفاظ أخرى كالحذف والإضمار والتّمثيل، ولعلّ التّقدير يشملها، فالسّؤال لماذا يقول النّحاة بالتّقدير ؟ التّقدير سبيل النّحاة إلى دراسة الجملة لبيان أصلها وما وقع فيها من تغيير عن طريق التّحليل، وهذا لبيان أسرارها من ناحيّة التّركيب والمعنى[3]، فالتّقدير هو الرّدّ إلى الأصل وهذا هو القياس بعينه كما يقول الدّكتور بن لعلام، ولا يلجأ النّحاة إلى التّقدير إلاّ لضرورة محوجة [4]، فإذا جاء اللّفظ أو التّركيب على أصله فلا يعلّلونه، وإنّما يعمدون إلى تعليل الفروع بضرب من التّقدير، وهو عمليّة ذهنيّة يجريها كلّما صادف لفظا– فرعا–خرج عن أصله وبابه، مخالفا نظائره،

(1). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج278/15؛ البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج97/8، الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج714/9–715؛ تفسير الرّازي، ج97/28؛ الكشّاف،الزمخشري، ج544/5.

(2). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج461/13،

(3). التّقدير النّحوي عند سيبويه، سعد حسن ضاروب، بيروت لبنان، 1996، الجامعة الأمريكيّة، (رسالة ماجستير)، ص07.

(4). مبادئ في أصول النّحو،بن لعلام، ص209–210،

وأمّا ما جاء على أصله وبابه فلا كلام فيه، إذ رفض النحاة التّقدير معه[1]، وهذا ما أثبته الرضيّ الأستراباذي بقوله:"الأصل عدم التّقدير بلا ضرورة ملجئة إليه."[2]، وعليه فالنّحاة لم يعتمدوا التّقدير هكذا دون ضوابط، أو دون داع إلى ذلك، لقد عقدوا أبواب النّحو على الأصول وردّوا الفروع إلى أصولها بآليّة التّقدير، لكي لا تكثر الأصول عندهم، فقد حملوا الأفعال: يقف ويعد ويصل، على نظائرها يجلس ويرجع، للوصول إلى ما غيّر وحذف من الأفعال المعتلّة، وهو مسألة قياسية بحتة، وهو ما ولع نحاة المدرستين به، حتّى قال كبيرهم-أبو عمر بن العلاء ليونس بن حبيب حين سأله في مسألة لغوية مفادها "هل يقول أحدهم الصّويق يعني السّويق، قال: نعم عمرو بن تقولها. وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النّحو يطّرد وينقاس"[3] ، أو كما قال الكسائي فيما روي عنه[4] :

إنّما النّحو قياس يتّبع وبه في كلّ أمر ينتفع .

– **تقدير العامل**: آية:﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾ يوسف 18، قال القاسمي:"(صبر) خبر، والعامل فيه المبتدأ المقدّر-على رأي الكوفيين وبعض البصريين- بـ (فشأني)، أي: فشأني صبر جميل، أو(صبر) مبتدأ، كونه موصوفا، وخبره أجمل[5] ، على اعتبار أنّ العامل في الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ.

– **تقدير العامل الفعل**: من ذلك ما قدّره من فعل محذوف يرفع الفاعل في آية:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ التوبة 06، حيث قال : "والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين الذين أمرت بقتالهم، أي استأمنك بعد انقضاء أشهر العهد، فأجره إلى طلبته حتى يسمع كلام الله"[6]، فقد قدّر القاسمي العامل بعد (إن) الفعل (استجارك) لأنّ **إنْ** لا يليها في موضعها إلا الفعل وهذا رأي البصريين. وقد فصّلنا هذه المسألة في موضع سابق من

(1). بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الحاج صالح، ج216/1، مبادئ في أصول النّحو، بن لعلام، ص211.
(2). شرح الكافيّة، الرّضي الأستراباذي، ج116/1.
(3). في أصول النّحو، الأفغاني، ص83.
(4). ينظر: إنباه الرّواه، القفطي، جمال الدّين، 267/2، وفي أصول النّحو، سعيد الأفغاني، ص78.
(5). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج353/9؛ الدر المصون،أحمد بن يوسف، ج457/6-458؛ المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي،ج227/3؛ البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي،ج290/5؛ الكشّاف،الزمخشري، ج263/3.
(6). محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج90/8.

البحث[1] . كما قدّر الفعل الناصب للموصول المفعول وذلك في آية :﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ التوبة 34، فن الأوجه الإعرابية أنّ الموصول (الذين) مبتدأ والخبر (يكنزون)، أو الموصول منصوب بتقديره : بشّر الذين يكنزون.[2]

وفي آية: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴾ الإنسان 06، قال: "(عينا) منصوب بنحو(يؤتون)، كما يقدّر الفعل في نصب (عينا) من الآية: ﴿عَيۡنٗا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلۡسَبِيلٗا﴾ الانسان 18، فنصب (عينا) العامل الفعل (يؤتون)، أو(ينظرون)[3]، وقد ينصب على الاختصاص،[4] فالمصادر المنقطعة، أو الأسماء المنصوبة، إذا وردت دون عامل فلابدّ من البحث عن سبب نصبها، إذ أنّ القاعدة الأصوليّة الّتي عليها النّحاة أن لا معمول بلا عامل.

كما قدّر الفعل في آية:﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡۗ ﴾ الأنفال 49، قال:"(إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ)، (إذْ) منصوب بـ (اذكرْ) مقدّرا، أو بـ (زيّن) من آية 48 [5]، أي الآية الّتي قبلها: ﴿وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾.فالملاحظ أنّ القاسمي لا يرى بالتّقدير بأسا، إمّا مذكورا أو محذوفا.وفي مواطن أخرى يكون له من التّقدير موقف، ليس برفضه ولكن بتركه إذا لم يكن له داع، مثال ذلك في:﴿رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ سورة **ص** الآية 33، يقول عن جملة (رُدُّوهَا عَلَيَّ)، أي الصّافنات، هذا من مقول القول، فلا حاجة

(1). ينظر: الفصل الأوّل ص117.

(2).ينظر: محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج125/8.

(3). ينظر: محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج230/17-232، تفسير الرّازي، ج182/15، البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي،ج501/4، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف، ج618/5.

(4). ينظر: تفسير الرّازي، ج251/30،

(5). ينظر: محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج51/8،

إلى تقدير قول آخر."[1]، والمقصود أنّ سليمان خاطب خدمه بطلب ردّ الخيول الّتي شغلته عن الصّلاة، ومنه فجملة (**رُدُّوهَا عَلَيَّ**) في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به لفعل (قال) المحذوف.

وفي نفس الآية الّتي تناولناها، يقدّر عاملا محذوفا وهو الفعل، لما وجد المنصوب بغير ناصب، قوله: (**فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ**)، أي فجعل يمسح مسحا، أي يمسح بالسّيف بسوقها وأعناقها، يعني يقطعها."[2]، فمن المعلوم أنّ الفعل(طفق) من أفعال الشّروع النّاقصة، لا يأتي خبرها إلاّ جملة، وفي هذه الآية جاء في موضع الخبر مصدرا منصوبا، وهو(مسحا)، فقدّر النّحاة عاملا محذوفا، وهو(يمسح)، فيستقيم التّقدير، بكون المصدر وعامله المحذوف جملة فعليّة في محلّ نصب خبر، ومنها فلا يقع التّعارض.

– **تقدير الجار**: وذلك في آية:﴿**أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ**﴾ الرّحمن 08، قال: "أنْ المصدرية على تقدير الجار، أي لئلا تطغوا فيه، أو مفسرة بما وضع في الميزان من معنى القول، لأنه بالوحي وإعلام الرسل.[3] فقد قدّر اللاّم كحرف جرّ قبل المصدر المؤوّل (أن لا تطغوا).

– **تقدير الشرط**: من آية:﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾ الحجرات12، (فكرهتموه) الفاء فصيحة في جواب شرط مقدّر، والمعنى: إن صحّ ذلك أو عرض عليكم هذا فقد كرهتموه، فما ذُكر جواب للشرط وهو ماض فيقدّر معه (قد) ليصح دخول الفاء على الجواب الماضي، كما في آية:﴿**فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ**﴾ الفرقان 19، وضمير (فكرهتموه) للأكل، وقد جوّز كونه للاغتياب المفهوم منه: والمعنى فاكرهوه كراهيتكم لذلك الأكل. وعبّر عنه بالماضي للمبالغة، فإذا **أُوّل** بما ذكر يكون إنشائيا غير محتاج لتقدير (قد) أفاده الشهاب.[4]

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج97/14،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج98/14، الدرّ المصون، أحمد بن يوسف،ج377/9، المحرر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج504/4، البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج380/7، الكشّاف، الزمخشري،ج267/5.

([3]). ينظر: محاسن التأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج398/15.

([4]).ينظر: محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج306/15.

– **تقدير المعمول:** مثلما يقول القاسمي بتقدير العامل يقول بتقدير المعمول، من ذلك ما ذكره في آية :﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ الانشقاق 02، قال:" قال المعرب: الأصل حقّا للّه طاعتها، ولـمّا كان الإسناد في الآية إلى السّماء نفسها، والتّقدير: وحقّت هي، كان أصل الكلام على تقدير مضاف في الضّمير المستكنّ في الفعل. أي وحقّ سماعها وطاعتها. فحذف المضاف ثمّ أسند الفعل إلى ضميره ثمّ استتر فيه."[1]، والمقصود أنّه قدّر المعمول الفاعل لفعل (حقّ)، الضّمير المستتر العائد على السّماء.

– **تقدير المضاف:** التّقدير ضرب من التّفكير يلجأ إليه النّحوي أو المفسّر لبيان المعنى المراد من الآية، وإن قلنا نحويّ، ليس معنى هذا أنّهم بعيدون عن تفسير القرآن، بل ما وضع النّحو إلاّ خدمة للقرآن، وعليه فالقاسمي يقدّر مضافا محذوفا في آية: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ الفرقان 72، قال:"(الزّور) مفعول به بتقدير مضاف، أي محالّه، و(يشهدون) من الشّهادة. فالزّور منصوب على المصدر أو بنزع الخافض، أي شهادة الزّور، أو بالزّور."[2]، يقدّر القاسمي محلّ الزّور وهو مكان، لأنّه محسوس، والزّور شيء معنوي.

– **الإضمار:** قد قلنا في بداية البحث أنّ سيبويه استعمل ما يريد به التقدير كالحذف والإضمار والتمثيل، والقاسمي جريا على سنن النحاة السابقين استعمل هذه المصطلحات منها الإضمار، كإضمار الفعل وإضمار المبتدأ والخبر والحرف...

– **إضمار المبتدأ:** كما في آية: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ الزمر 01، قال: " أي هذا تنزيل. أو تنزيله كائن من الله. وقرئ (تنزيل) بالنصب على إضمار فعل. [3]

([1]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج290/17، معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، ج303/5

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج355/12؛ الكشّاف،الزمخشري، ج373/4؛ البحر المحيط،أبو حيّان الأندلسي، ج473/6؛ المحرر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج222/4؛ الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج505/8.

([3]). ينظر: محاسن التأويل محمد جمال الدين القاسمي، ج113/14.

فقد قدّر القاسمي مبتدأ (هذا) اسم إشارة وخبره (تنزيل) ، وأشار إلى قراءة بنصب (تنزيل) على إضمار فعل.

– **إضمار العامل في (إذا) الظّرفيّة:** ومثلما يذكر العامل يضمر، وهذا من خلال ملاحظة ما يتركه العامل من أثر، يقول القاسمي في تفسيره لآية: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ **ق** 03: "والعامل في (إذا) مضمر غنيّ عن البيان لغاية شهرته مع دلالة ما بعده عليه. أي أحين نموت ونصير ترابا نرجع، كما ينطق به النّذير والمنذر به. مع كمال التّباين بيننا وبين الحياة حينئذ."[1]

– **إضمار الفعل:** بيّن القاسمي في آية: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾﴾ الحجر96، قال:" (الّذين) جاز في الموصول أن يكون صفة للمستهزئين ومنصوبا بإضمار فعل، ومرفوعا بتقدير (هم)."[2]، فإضمار الفعل، يكون على منوال الفعل السّابق في الآية 95، (كفيناك)، أي وكفيناك الّذين يجعلون مع اللّه إلها آخر.

– **الحذف:** والحذف من المصطلحات المتكرّرة دوما في تفسيره كحذف الحرف والفعل والاسم، والجملة ...

1. **حذف الحرف:** كآية:﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ يوسف 29، حيث قال: " نودي بحذف حرف النداء، لقربه وكمال تفطّنه للحديث؛ أي يا يوسف أعرض عن هذا الأمر واكتمه، ولا تحدّث به."[3]

2. **حذف الاسم:** كما في آية : ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ﴾ الحج30، قال: "(ذلك) خبر لمحذوف، أي الأمر ذلك، وهو وأمثاله من أسماء الإشارة، تطلق للفصل

(1). محاسن التّأويل محمد جمال الدين القاسمي، ج317/15،
(2). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج499/10،
(3). محاسن التأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي،ج361/9.

بين الكلامين، أو بين وجهي كلام واحد". [1]، فقد قدّر القاسمي مبتدأ (الأمر) على اعتبار اسم الإشارة (ذلك) خبرا.

3.**حذف الفعل**: كما في آية:﴿ إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ﴾ الكهف 21، قال:"(إذ) على ما يظهر لي ظرف لـ (اذكر) مقدّرا، والجملة مستأنفة لبيان ختم نبئهم بما جرى بعد مماتهم.."[2]، لقد قدّر القاسمي فعل (اذكر) للظّرف (إذ).

4.حذف شبه الجملة: كما في آية: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ۝٩﴾ النّجم 09، قال:"(أدنى) أفعل التّفضيل، والمفضّل عليه محذوف، أي أو أدنى من قاب قوسين."[3]، القرينة الّتي من خلالها قدّر القاسمي شبه الجملة، ما ذكر قبله، وهو لفظ (قاب قوسين).

5.حذف المضاف إليه: بعد الظّرف، كما في آية:﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ الرّوم 04، قال: " (للّه الأمر من قبل) أي من قبل غلبة فارس على الرّوم، و(من بعد) أي بعد غلبة الرّوم على فارس."[4]، الظّرفان **قبل** و**بعد** من الظّروف الّتي تبنى على الضّمّ لانقطاعها عن الإضافة، أمّا إذا أضيفت تحوّلت من البناء إلى النّصب على الظّرفيّة.

– **التّضمين**: من المصطلحات الّتي درج على استعمالها النّحاة والّتي لها علاقة بالعامل، مصطلح التّضمين، والمقصود تضمين عامل معنى عامل آخر، وهذا كان من أسباب الخلاف بين النّحاة، فمنهم من تشبّث بأصل بقاء كلّ لفظ على ما وضع له، وهو ما اصطلح على تسميّته 'التمسّك بأصل الاستصحاب'، ومنه من أجاز أن يضمّن لفظ معنى لفظ آخر. والقاسمي أَلِفناه في تفسيره يقول بالتّضمين في مواطن عديدة، من ذلك مثلا:

(1). محاسن التأويل، ، محمد جمال الدين القاسمي،ج195/12.
(2). محاسن التّأويل،، محمد جمال الدين القاسمي، ج16/11.
(3). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج364/15.
(4). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج457/13،

– **تضمين (ما) معنى (من):** وهذا في آية: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعۡمَةٗ مِّنۡهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدۡعُوٓاْ إِلَيۡهِ مِن قَبۡلُ﴾ الزّمر 08، قال:" (ما) بمعنى (من) أقيمت مقامها لقصد الدّعاء الوصفي، ولما في (ما) من الإبهام والتّفخيم."[1]، يشير القاسمي إلى تضمين **ما** معنى **من** لقصد الإبهام والتّفخيم، فـ(ما) لغير العاقل، و(من) للعاقل.

– **تضمين (إن) معنى (إذ) أو بمعنى (قد):** ذكره القاسمي حين تفسيره لآية: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ الأعلى 09، قال:"(إن) إمّا بمعنى (إذ) كقوله تعالى:﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ آل عمران139، أو بمعنى (قد) على ما قاله ابن خالويه."[2]، وقد ذكر ابن هشام في المغني أوجه استعمال (إن) إضافة إلى ما تدلّ عليه من الشّرط والنّفي قائلا:"..زعم قطرب أنّها تكون بمعنى (قد) كما في آية (إن نفعت الذّكرى)، وزعم الكوفيون أنّها تكون بمعنى (إذ)، وجعلوا منه (واتّقوا اللّه إن كنتم مؤمنين) المائدة 57."[3]، وهذا التّضمين كان من أسباب الخلاف بين النّحاة، فقد رفض البصريون هذا الضّرب من العدول تمسّكا بالأصل، وهو ما سمّاه ابن الأنباري استصحاب حال الأصل، فـ(إن) للشّرط، و(إذ) للظّرف قائلا: من عدل عن الأصل فهو مرتهن بإقامة الدّليل، ولا دليل لهم يدلّ على ما ذهبوا إليه."[4]

– **تضمين (ضرب) معنى (جعل):** لمسنا هذا في آية:﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ﴾ النّحل 112، قال:" ضمّن الفعل (ضرب) معنى الفعل (جعل)، وعليه (مثلا) مفعول ثان، و(قريّة) مفعول أوّل، و(قرية) مجاز بتقدير مضاف (أهل القريّة)."[5]، الفعل (جعل) من الأفعال الّتي تنصب مفعولين، تقدّم المفعول الثّاني (مثلا) لأنّه في لفظ واحد، وأخّر المفعول الأوّل لطوله

([1]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج115/14،

([2]).محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج308/17،

([3]). المغني اللّبيب،ابن هشام، ج70/1، الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات الأنباري، ج518/2، مسألة رقم:88،

([4]). الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج520/2، م: 88.

([5]). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج553/10،

بالوصف (قرية كانت آمنة مطمئنّة).كما قدّر المضاف المحذوف وهو (أهل) وعدّه من المجاز، ومنه تدرك أنّه يقول بالمجاز ولا ينكره، مثلما أنكره ابن تيميّة تالي أمره ولا يرى من الكلام إلاّ الحقيقة.

– **تضمين (كان) معنى (صار)**: كثير من الأفعال تضمّن معنى أفعال أخرى، من ذلك ما ذكره القاسمي في آية: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَمۡرًا كَانَ مَفۡعُولاً﴾ الأنفال 42، قال:"أي حقيقا بأن يفعل، وقيل **كان** بمعنى **صار**، أي صار مفعولا، بعد أن لم يكن. وقيل إنّه عبّر عنه لتحقّقه حتّى كأنّه مضى."[1]، وفي عرف النّحاة أنّهم يضمّنون معنى صار في كثير من الشّواهد.

– **تضمين جارّ معنى جارّ آخر**: وجدنا هذا في آية:﴿ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَـٰنِهِم ﴾ الحديد 12، قال:"والباء في قوله: (وبأيمانهم) بمعنى (في)، وكان بعض نحويي البصرة يقول: الباء في قوله: (وبأيمانهم) بمعنى (على أيمانهم)."[2]، فقد ضمّن حرف الجرّ **الباء** معنى حرف جرّ آخر يدلّ على الظّرف **في** أو **على**، واختار الباء لما تدلّ عليه من الملابسة. وذكر في نفس مسألة تضمين حرف معنى حرف آخر في آية: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَـٰمِ ﴾ الفرقان 25، قال:" **الباء** في (بالغمام) بمعنى (مع)، أي مع السّحب الجوّيّة أو بمعنى (عن)، أي تنفطر عن الغمام الّذي يسوّد الجوّ ويظلمه، ويغمّ القلوب مرآه."[3]، فالباء للملابسة وهذا معنى اختياره لها، أمّا عن تضمينه لمعنى **مع** فللمصاحبة، وتضمينه لمعنى **عن** فللمجاوزة.

النّصب بنزع الخافض: هذا من المصطلحات النّحويّة والتي درج القاسمي على ذكرها، والنّصب على نزع الخافض له ارتباط مباشر بالعامل، أي اللّفظ إذا حذف عامله الخافض له نصب. ومن ذلك مسألة اختلف النّحاة بشأنها، وهو مبدأ **الاختصاص** الّذي اتّفقوا بشأنه، حيث أنّ ما لا يختصّ لا يعمل، وعليه فـ(ما) الحجازيّة أو التّميميّة، قد أعملها الحجازيون لشبهها بـ(ليس) في الدلالة على

(1). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج46/08،
(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج31/16،
(3). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج341/12،

النّفي، ودليلهم ما ورد في القرآن، في آية :﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف 31، أمّا الكوفيون فتمسّكوا بالاختصاص، فقالوا أنّ **ما** غير مختصّة، لذا لا تعمل، وأنّ (بشرا) المنصوب في الآية، إنّما نصب على إسقاط الخافض.لهذا وجدنا القاسمي يتناول هذا المصطلح في مواضع عديدة من ذلك ما ذكره في آية:﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ الفرقان 72، قال:" (الزّور) منصوب على المصدر أو بنزع الخافض، أي: شهادة الزّور أو بالزّور."[1]

– **النّصب على الإغراء:** ويتمّ بتقدير عامل فعل الزم أو غيره حسب المقام من ذلك ما قدّره في آية: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودًا﴾ الإسراء 78، قال:" (قرآن الفجر) منصوب على العطف (على الصّلاة) أي وأقم صلاة الفجر، وجوّز النّحاة نصبه على الإغراء، أي: وعليك قرآن الفجر، أو الزمْ."[2]، وكما يقدّر الفعل العامل في الإغراء يقدّر في التّحذير، فقولك لشخص: الأسد الأسد؟ أي احذر الأسد، وهو من أساليب العربيّة.

– **النّصب على الاختصاص:** من المصطلحات المتعلّقة بالعامل، والّتي دأب القاسمي على ذكرها في مواطن عديدة، من ذلك آية: ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾ الدّخان 05، قال:" (أمرا) نصب على الاختصاص، أي أعني بهذا الأمر أمرا حاصلا من عندنا على مقتضى حكمتنا وهو بيان لفخامته الإضافيّة بعد فخامته الذّاتيّة"[3]، فالنّحوي يقدّر عاملا ناصبا للاسم، إذ من أصولهم 'لا نصب ولا رفع ولا جرّ إلاّ بعامل'، وهذا العامل يقدّر بفعل أخصّ أو أعني. وفي آية: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ الحجّ 78، قال:"(ملّة أبيكم إبراهيم) منصوب على المصدريّة بفعل دلّ عليه ما قبله من نفي الحرج بعد حذف مضاف، أي: وسع دينكم توسيع ملّة

(1). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج355/12،
(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج606/10،
(3). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج204/14،

أبيكم إبراهيم، أو على الإغراء بتقدير: (اتّبعوا والزموا)، أو الاختصاص، بتقدير (أعني) ونحوه أو هو بدل أو عطف بيان ممّا قبله، فيكون مجرورا بالفتح..."[1]

– **النّصب على النّداء:** وإذا اقتضى التّركيب أن يقدّر العامل حرف النّداء قدّر من ذلك آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا﴾الأحزاب33، قال:" (أهلَ البيت) نصب على النّداء، أو المدح، والمراد بهم من حواهم بيت النبيّ عليه الصّلاة والسّلام."[2]، فحرف النّداء المقدّر هو **يا** أهل البيت.

– **النّصب على المدح:**والنّصب على المدح معناه تقدير عامل في ذلك، ففي آية: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ فصّلت 03، قدّر القاسميّ نصب (قرآنا عربيّا) على المدح، أو الحاليّة من (كتاب) لتخصّصه بالصّفة، أو (من آياته)[3]،

– **النّصب على المصدريّة:** النّصب على المصدريّة معناه النّصب بعامل الفعل المحذوف من جنس المصدر أو من غير جنسه أو من مرادفه، ومثال ذلك ما ذكره القاسمي في تفسيره لآية: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ﴾ يوسف 23، قال:"(معاذ اللّه) مصدر منصوب على المصدر، أي أعوذ باللّه معاذا ممّا تدعينني إليه...."[4]، أي أنّ المصدر (معاذ) نصب بفعل من جنس المصدر يقدّر بالفعل (أعوذ)، ومنه آية:﴿وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾هود 44، قال:"(بعدا) مصدر منصوب بمقدّر، أي بعدوا بعدا....وقد اختصّ بدعاء السّوء كـ (جدعا) و(تعسا).."[5]

– **مسألة التّنازع:** وهي من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة، فالبصريون يرون إعمال الثّاني لقربه من المعمول، والكوفيون يرون إعمال الأوّل لسبقه ولكلّ دليله وحجتّه من كلام العرب، ومنه

([1]). محاسن التّأويل،،محمد جمال الدين القاسمي، ج223/12،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، 506/13،

([3]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج144/14،

([4]).ينظر: محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج356/9.

([5]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج306/9.

وجدنا القاسمي يتناول هذه المسألة في آية:﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ التّوبة 62، قال:"(أحقّ) خبر عنهما (اللّه ورسوله) من غير تقدير، أو بأنّ الضّمير عائد إلى اللّه تعالى، و(أحقّ) خبره لسبقه، والكلام جملتان، حذف خبر الجملة الثّانيّة، لدلالة الأولى عليه. أي: واللّه أحقّ أن يرضوه ورسوله كذلك، وسيبويه جعله للثّاني، لأنّه أقرب، مع السّلامة من الفصل بين المبتدأ والخبر، كقول قيس بن الخطيم :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـــــ ـــدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ"[1]

لقد تناول القاسمي مسألة التّنازع دون أن يرجّح أيّ الرّأي أصوب، وقد أورد رأي سيبويه، الّذي يرى الثّاني دون الأوّل لقربه، وهو ليس رأيه وحده بل هو رأي البصريين.

-ومسألة أخرى في التّنازع ذكرها القاسميّ من خلال تفسيره لآية: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ النّحل 70، قال:"(شيئا) منصوب على المصدريّة أو المفعوليّة، وجوّز فيه التّنازع بين (يعلم) و(علم)، وكون مفعول (علم) محذوف لقصد العموم، أي لا يعلم شيئا من بعد علم أشياء كثيرة."[2] لقد أعمل البصريون الثّاني(علم) لقربه، فنصب شيئا به، وأعمل الكوفيون الأوّل (يعلم) لسبقه[3] أمّا القاسمي فذكر الوجهين معا دون الميل لأحد الرّأيين ربّما لوجاهة كلّ رأي.

– مسألة في التّعلّق: وممّا درج النّحاة على ذكره مسألة التّعلّق، أي تعلّق كلم بكلم كم بيّن الجرجاني في نظريّة النّظم، كتعلّق المعمول بالعامل ما ذلك تعلّق شبه الجملة من جار ومجرور بالخبر، أو بالفعل، مثلما بيّنه القاسمي في آية: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ الإسراء 79، قال:"وفي قوله: (من اللّيل فتهجّد به نافلة لك)، أي: في (من) وجهان:

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج160/8؛ ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج401/2.

([2]). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج533/10.

([3]). البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج80/2،

أحدهما: أنّها متعلّقة بـ (تهجّد) أي تهجّد بالقرآن بعض اللّيل.والثّاني: أنّها متعلّقة بمحذوف عطف عليه (فتهجّد)، أي: قم من اللّيل، أي في بعضه فتهجّد بالقرآن، والتهجّد ترك الهجود وهو النّوم."[1]، فالتعلّق لشبه الجملة (من الليل) بتهجّد، بيان لأثر العامل، المذكور أو المقدّر.

– **الجرّ على الجوار**: من مسائل العامل الّتي قال بها النّحاة في مواضع عدّة الجرّ على الجوار، وهو ظاهرة عرفها العرب وجرت على كلامهم لمقصد التّخفيف، ولعلّة صوتيّة كما في قولهم"هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" بجرّ (خرب) على الجوار، أي جوار(ضبّ)، وحقّها الرّفع على أنّها خبر (هذا)، وقد تطرّق القاسمي لهذه الظّاهرة وبيان ورودها في القراءات القرآنيّة، من ذلك عند تفسيره لآية: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ المائدة 06، قال: "قال الجمهور: إنّ قراءة الجرّ محمولة على الجرّ الجواري، ونظيره كثير في القرآن والشّعر وكلام العرب.."[2]، قد اجتزأنا القول لأنّنا سبق وأن ذكرناه في مبحث دور النّحو في تقرير الأحكام الشّرعيّة [3]؛ وما نريد بيانه في هذه المسألة، هو أنّ الجرّ على الجوار، مسألة تخصّ العوامل قد قال بها النّحاة، والقاسمي على درب النّحاة والمشتغلين باللّغة والتّفسير قد قال بها لم يشذّ عنهم، والمقصد دوما تفسير الظّاهرة اللّغويّة، وبيان وجوه الاستعمال في واقع الخطاب.

– **الحمل على الموضع**: من مسائل العامل الّتي أفرد لها النّحاة مجالا للنّقاش، وقد تناولها القاسمي في مواطن شتّى من ذلك آية:﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ المائدة 84، قال القاسمي:"(وما جاءنا) يجوز أن يكون في موضع جرّ، أي: وبما جاءنا."[4]، (ما جاءنا) عطفت على (باللّه) دون ذكر الجارّ، لذا جاز حملها على المجرور قبلها فتجرّ مثلها.

– **الحمل على المعنى**:من العلل الّتي درج عليها النّحاة الحمل على المعنى إذا اللّفظ على خلاف الأصل، من ذلك ما ذكره القاسمي في آية:﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ

(1). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج612/10،
(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج67/6،
(3). المبحث الثّالث من الفصل الثّاني، ص165.
(4). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج205/06،

﴿بَيۡنَهُمَا﴾ الحجرات 09 ، قال: "وجه الجمع في (اقتتلوا) مع أنّه قد يقال: مقتضى الظّاهر (اقتتلا) هو الحمل على المعنى دون اللّفظ، لأنّ الطّائفتين في معنى القوم والنّاس. والنّكتة في اعتبار المعنى أوّلا واللّفظ ثانيّا، عكس المشهور في الاستعمال.."[1]، والمقصود أنّ لفظ (طائفتان) ورد بصيغة التّثنيّة، وجب التّطابق بينه وبين ما بعده من الفعل (اقتتلوا)، فلم تقع المطابقة للفعل مع الاسم حملا على أنّ (طائفتان) في معنى القوم، أو النّاس.وهذا كثير في كلام العرب، وقد ورد منه في القرآن الكريم، كقوله تعالى في آية: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ البقرة 275، فأصل الكلام أن يأتي على التّالي: فمن جاءته موعظة، فقد ذكّر الفعل ولم يطابقه فاعله، لحمل الموعظة على الوعظ.

– **العلّة والتّعليل**: من مسائل التّقدير، وعلاقتها بالقياس والأصل والفرع، لأنّ ما خرج على الأصل يعلّل ويفسّر، لأنّ الأصول أبدا لا تعلّل، من ذلك:

اسم الآلة 'ميزان' يؤخذ من الفعل المثال الواوي (وزن)، فإذا نظرنا إلى أصول الفعل في اسم الآلة لا نجد فاء الفعل وهو(الواو)، فندرك أنّه قلب إلى ياء، فقاعدة النّحاة: "إذا سكّنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياءً" لذلك علّلوا قلب الواو ياء، بضرب من التّخفيف وترك الثّقيل، وهو ما عنوه بأصل الوضع وواقع الاستعمال.

وعليه وجدنا القاسمي في كثير من المواضع من تفسيره يتحدّث في مسائل العلّة والتّعليل لضرورتها، فقد ذكرنا جملة من مسائل العلّة في مبحث سابق من هذا الفصل نفسه، ولا بأس من إيراد، بعض أنواع العلل لبيان أنّ القاسمي لم يشذّ عن سابقيه من النّحاة والمفسّرين في القول بالعلّة والتّعليل، من ذلك مثلا ما أورده في آية:﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ الشّعراء 84، قال:"الكلام بتقدير مضاف أي صاحب لسان صدق أو مجاز، بإطلاق الجزء على الكلّ، لأنّ الدّعوة باللّسان."[2]، لقد علّل القاسمي ما قدّره من مضاف(صاحب لسان)، أو تأويل اللّسان مجازا، بإطلاق الجزء وهو اللّسان مع إرادة الكلّ، وهو صاحب اللّسان.

([1]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج299/15،

([2]). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج373/13.

– **تعليله لمسألة صوتيّة:** وهو ما ذكره في آية:﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ يس 49، قال:" أي متخاصمون في متاجرهم ومعاملاتهم أي أنّها تباغتهم وهم في أمنهم وغفلتهم عنها، و (يخّصمون) بفتح الياء وكسر الخاء لالتقاء السّاكنين، والصّاد على الأصل، وأصله (يختصمون) سكنت التّاء وأدغمت ثمّ كسرت الخاء لالتقاء السّاكنين."[1]، نجد القاسمي يعلّل تسكين التّاء وإدغامها، وكسر الخاء بعلّة التقاء السّاكنين، وقاعدة النّحاة، إذا التقى السّاكنان فاكسر ما سبق.

– **من أنواع العلل:**

– **علّة معنى:** نلمس هذه العلّة من خلال تناول القاسمي لآية:﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ﴾هود52، قال القاسمي:"مدرارا ،حال من السّماء ، لم يؤنّث مع أنّه مؤنّث، إمّا لأنّ المراد بالسّماء السّحاب، أو المطر، فذكّر على المعنى، أو مفعال للمبالغة، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كـ: صبور، أو الهاء حذفت من مفعال على طريق النّسب–أفاده السّمين_"[2]، ما قصده القاسمي من هذا الطّرح أو التّخريج، أنّ لفظ السّماء مؤنّث، وهو صاحب الحال، فوجب أن يكون الحال مؤنّث أيضّا فتكون على لفظ مدرارة، فلمّا وردت مذكّرة كان تعليله أنّها ذكّرت بتأويل السّماء بمعنى السّحاب أو المطر، حملا على المعنى، وقد خرّج الزجّاج على تأويل مدرارا معنى دارّة، ومدرارا للمبالغة."[3].

– **علّة تغليب:** وهي من العلل الّتي ترد في القرآن الكريم، مثلما بيّنه القاسمي في الآية عن مريم عليها السّلام ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ التّحريم 12، قال: "أي من المواظبين على الطّاعة لله والخضوع

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج48/14.

(2). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج314/9؛ ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري،ج18/2؛ الدرّ المصون،أحمد بن يوسف، ج341/6؛ المحرّر الوجيز لابن عطيّة،أبو محمد عبد الحق الأندلسي ج180/3.

(3). معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج57/3،

لأحكامه، والتّذكير للتّغليب."[1]، إذا جاء الكلام على مقتضى الحال أن تكون الآية (وكانت من القانتات)، لكن الآية وردت على الأصل وهو (القانتين) تغليبا، أي تغليب التّذكير على التّأنيث، ومن ذلك آية: ﴿مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾﴾ هود 83، قال القاسمي نقلا عن أبي السّعود:"وتذكير (بعيد) على تأويل (الحجارة) بالحجر، أو إجرائه على موصوف مذكّر، أي بشيء بعيد، أو لأنّه على زنة المصدر كـ (الزّفير) و(الصّهيل)، والمصادر يستوي في الوصف بها المذكّر والمؤنّث."[2]، وهذا من أعراف النّحاة إذ يرون الإفراد والتّذكير والتّنكير أصلا، وبالمقابل يرون التّثنيّة والجمع والتّأنيث والتّعريف فرعا عنها.ومن التّغليب ما ذكره القاسمي في آية: ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَٰطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾﴾ يوسف 29، قال:"أي من جملة القوم المتعمّدين للذّنب...وإيثار جمع السّالم تغليبا للذكّور على الإناث."[3]، ولأنّه كما قلنا سابقا أنّ من أصول النّحاة التّذكير أصل والتّأنيث فرع عنه.

– **علّة جوار**:قد تناولنا هذه العلّة في مواطن من البحث، أوّلا: لبيان موقف القاسمي من القراءات، وثانيّا: لبيان العوامل الّتي أشار إليها، وهذا ثالث المواطن نبيّن فيه رأيه بالعلل على عادة النّحاة، فهو كغيره لا يمانع بهذه العلّة أي علّة الجوار، ذكرها في آية: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ المائدة 06، قد أشار القاسمي إلى قراءة الجرّ أي جرّ أرجلكم عطفا على رؤوسكم، ناقلا عن الجمهور قوله:إنّ قراءة الجرّ محمولة على الجرّ الجواري، ونظيره كثير في القرآن ، وفي الشّعر، وفي قول العرب: هذا جحر ضبّ خرب."[4]

– **علّة أصل**:من العلل الّتي جرت على ألسنة النّحاة علّة أصل أي أنّ اللّفظ قد يأتي على خلاف الأصل، وهذا هو الاستعمال في واقع الخطاب، وقد يعاود الأصل إشعارا بوجوده، وممّا ذكره القاسمي

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج142/16،
(2). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج325/9،
(3). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج09.
(4). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج67/06.

حين تفسير لآية: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ النّحل48، قال:"لابن الصّائغ في سرّ توحيد (اليمين) وجمع (الشّمائل) توجيه لطيف. وملخّصه أنّه نظر إلى الغاية فيهما.لأنّ ظلّ الغداة يضمحلّ بحيث لا يبقى منه إلاّ اليسير.فكأنّه في وجهة واحدة وهو في العشي على العكس، لاستيلائه على جميع الجهات. فلحظت الغايتان. هذا من جهة المعنى، وأمّا من جهة اللّفظ، فجمع ليطابق (سجّدا) المجاور له. كما أفرد الأوّل لمجاورة ضمير (ظلاله)، وقدّم الإفراد لأنّه أصل أخفّ...كذا في العناية."[1]، كما هو معلوم أنّ للنّحاة أصولا اعتدّوا بها وكانت لهم إجراءا فسّروا به الظّواهر اللّغويّة، من ذلك: أن جعلوا الإفراد أصلا للمثنّى وللجمع وللجملة، كما جعلوا التّذكير أصلا للتّأنيث، والتّنكير أصلا للتّعريف وهكذا..

-وما ذكره أيضا عن علل الأصل، حين تفسيره لآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ التّوبة 30، قال القاسمي:" قرئ **(عزير)** بالتّنوين على الأصل لأنّه منصرف.."[2]، الأصل في الاسم الصّرف، والصّرف هو التّنوين، وهو من خصائص وعلائم الأسماء، وقد تخرج الأسماء عن هذا الأصل إلى الفرع المستعمل فتفقد بعض خصائصها لعلل شتّى فتمنع من الصّرف(التّنوين)، كالأعلام الأعجميّة أو المعدولة والمؤنّثة والمركّبة تركيبا مزجيّا، أو ما كان على وزن الفعل.....

وممّا سبق ذكره نتبيّن وبكلّ وضوح أنّ القاسمي على نهج النّحاة السّابقين يقول بنظريّة العامل، ولا يقف منها موقف المعادي كما رأينا مع ابن مضاء القرطبي، فتفسيره لم يشذّ عن التّفاسير اللّغويّة الأخرى: كتفسير الزّمخشري الكشّاف والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، والدرّ المصون للسّمين الحلبي، والمحرّر الوجيز لابن عطيّة، والجامع البيان للطّبري..فهو يقول بالعلّة والتّضمين والتّقدير والإضمار، فكلّ ما يتعلّق بنظريّة العامل يقول بها، بل ويرى ذلك عن علم ومقدرة، فهو يناقش ويجادل إذا رأى في ذلك حقّا، لا تلومه في ذلك لومة لائم، بل يقف من النّحاة موقف الندّ للندّ،

(1). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج523/10.

(2). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج116/08-117.

يقبل منهم ما كان حقّا، ويترضّى عنهم، ويردّ أقوالهم ويقبل غيرها إذا كان الرّأي غير ذلك، وليس هذا فقط وإنّما يدلي برأيه ويخوض فيه مستأنسا بما يراه صوابا، وعباراته الدّالّة على رأيه كثيرة من ذلك: -عند تفسيره لآيات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾ الرّحمن 01، 02، 03، 04، قال: "قال الزّمخشري: وإخلاؤها من العاطف لمجيئها على نمط التّعديد..وهذا كما قال الشّهاب: مصحّح، والمرجع الإشارة إلى أنّ كلاّ منها نعمة مستقلّة..وقد جوّز كما حكاه الشّهاب: أن يكون (الرّحمن) خبر محذوف، أي اللّه الرّحمن، وما بعده مستأنف لتعديد نعمه.ثمّ قال: و(علّم) من التّعليم، ومفعوله مقدّر، أي علّم الإنسان لا جبريل أو محمّدا، عليهما الصّلاة والسّلام، وليس من العلامة، من غير تقدير، كما قيل: أي جعله علامة وآية لمن اعتبر-لبعده."[1]، فقد عبّر القاسمي برأيه عندما رأى التّأويل بعيدا، ثمّ أنت تراه يقول بالتّقدير، عندما بيّن أنّ (علّم) من التّعليم، ومفعوله مقدّر ولم يتحرّج من بيانه وتصريحه بلفظ التّقدير على طريقة القدماء.

وكما هو معلوم فإنّ التّقدير والإضمار والتّعليل من آليات التّحليل الّتي اعتمدها النّحاة لتفسير الظّواهر النّحويّة كالحذف والزّيادة والتّقديم والتّأخير والاستبدال وغيرها، وهي من آليات نظريّة العامل، ووجه نظريّة الأصل والفرع يستعملها النّحوي لبيان ما خرج عن الأصل من الفروع المستعملة، لأنّ من قواعدهم أنّ الأصول لا تعلّل، وما خرج عنه تعلّل وتفسّر، ومنه ندرك انتهاج القاسمي سبيل النّحاة في القول بهذه الآليات، فقد استعملها عند تفسيره لآيات القرآن الكريم، فمن العلل الّتي ذكرها علّة التّغليب، فقد نقل عن القاشاني تفسيرا لآية: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ الرّحمن 29، قال:"المراد يسأله كلّ شيء، فغلّب العقلاء وأتى بلفظ (مَنْ) أي كلّ شيء يسأله بلسان الاستعداد والافتقار دائما.."[2]، قرينة السّماوات والأرض بيّنت أنّ السّائل ليس الإنسان العاقل وحده، بل يشمل الإنسان والجان والحيوان والملائكة والجماد، لكنّه أتى بلفظ (من) الخاصّ بالعاقل لعلّة تغليبه على غيره.قال ابن عطيّة:"المعنى كلّ مخلوق من الأشياء فهو في قوامه وتماسكه ورزقه إن

(1). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج395/15.

(2). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج401/15،

كان ممّا يرزق بحال حاجة إلى اللّه تعالى، فمن كان يسأل بنطق فالأمر فيه بيّن، ومن كان من غير ذلك، فحاله تقتضي السؤال، فأسند فعل السّؤال إليه."[1].

ومن آرائه القول بتقدير العامل، إذا وَجَدَ معمولا بلا عامل، وهذا في آية: ﴿فَإِذَآ عَزَمَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ محمّد21، قال:"وعامل الظّرف محذوف. أي خالفوا وتخلّفوا. وقيل ناقضوا، وقيل كرهوا.."[2]، والمقصود أنّ الظّرف معمول فتساءلوا ما عامله؟ هنا يأتي دور التّقدير لهذا العامل.

– وأحيانا كان يقدّر محذوفا دون التّصريح بلفظ التّقدير، لبيان دلالة المذكور، وهو ما بيّنه في آيات عديدة منها آية: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧﴾ الحجّ 27، قال:"العدول عن (ركبانا) الأخصر للدّلالة عن كثرة الآتين من الأماكن البعيدة." [3]، فقد قدّر القاسمي لفظ (ركبانا)في مقابل لفظ (رجالا)، وقد عبّر عن هذا التّقدير بلفظ العدول، أي العدول من ركبانا إلى رجالا بغرض الاختصار ومنه الدّلالة على كثرة الآتين.وقد قدّر الأنباري: يأتون رجالا وركبانا، فالجارّ والمجرور في موضع نصب على الحال، وتقديره: يأتوك رجالا وركبانا"[4].

والمتتبّع لتفسير القاسمي يجده على درب النّحاة مقدّرا للمحذوف بهدف بيان مغزى الآية، أو وصولا إلى المعنى المراد، من ذلك آية: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ الرّوم 04، قال:" أي من قبل غلبة فارس على الرّوم، (ومن بعد)، أي: من غلبة الرّوم على فارس."[5]، فقد بني الظّرفان (قبل وبعد) على الضّمّ لانقطاعهما عن الإضافة، لذلك قدّر النّحاة ومنهم القاسمي هذا المحذوف المتمثّل في المضاف إليه.قال الزجّاج:"(قبل وبعد) في الآية أصلهما الخفض، ولكن بنيتا على الضمّ لأنّهما غايتان

(1). المحرّر الوجيز،أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج229/05،

(2).محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي،ج258/15،

(3). محاسن التّأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج193/12،

(4). البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج174/2،

(5). محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، ج457/13؛ معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج176/04.

ومعنى غاية أنّ الكلمة حذفت منها الإضافة ، وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف.."[1]، وهو ما بيّنه الأنباري أبو البركات بقوله:"بني الظّرفان لاقتطاعهما عن الإضافة لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلمّا اقتطع عن الإضافة، تنزّل منزلة بعض كلمة، وبعض الكلمة مبنيّ.."[2]، وإذا لم تدع الضّرورة إلى التّقدير فلا يقول به، من ذلك في آية: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ الحجّ 30، قال:"قوله: (فهو خير له عند ربّه) أي ثوابا.و(خير) اسم تفضيل حذف متعلّقه، أي من غيره، أو ليس المراد به التّفضيل، فلا يحتاج لتقدير، قاله الشّهاب، والثّاني هو الأظهر لأنّه أسلوب التّنزيل في مواضع لا يظهر التّفاضل فيها، مع ذلك لرقّة لفظه، وجمعه بين الحسن والرّوعة."[3]، فها أنت تراه يرفض التّقدير إذا لم يدعُ داعٍ لذلك، فيعبّر بقوله: فلا يحتاج لتقدير، ثمّ يقول: والثّاني هو الأظهر، أي التّخريج الثّاني هو الأظهر.

خلاصة هذا الفصل، نجد القاسمي سائرا على نهج النّحاة واللّغويين والمفسّرين السّابقين في تناول نظريّة العامل بكلّ ما يتعلّق بها من فروع وأصول، فقد وجدناه ذاكرا للتّقدير والإضمار والعلّة والحذف، وهذه كلّها من صميم نظريّة العامل، غير أنّه لا يفرط في التّقدير إذا لم تدع ضرورة إلى ذلك، أمّا عن المصطلحات الخاصّة بالعوامل والمعمولات، فقد تناول أغلبها مفسّرا بها آيات الذّكر الحكيم، منها مصطلح المبتدأ والخبر والفاعل والمفاعيل، والرّفع والنّصب والخفض، أو الجرّ، وغيرها..

(1). معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ج176/04.

(2). البيان في غريب إعراب القرآن،أبو البركات الأنباري، ج248/2؛ المحرّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، ج328/04.

(3). محاسن التّأويل،محمد جمال الدين القاسمي، ج195/12.

الخاتـــمـــة

الخاتمة:

من خلال تناولنا لهذه الأطروحة وصلنا إلى نتائج نجملها فيما يلي:

– تتبعنا لسيرة القاسمي جمال الدّين يطلعنا على قوة شخصية هذا الرّجل بما امتاز به من إرادة وإصرار، وحرص دؤوب على تكوين نفسه لتحقيق هدفه المنشود في خدمة دينه وشعبه وأمّته وسلفه.

– موهبته وإرادته وأسرته ومحيطه عوامل أهّلته ليكون عالما فذا مجتهدا ترك بصمات في الساحة الدّعوية والعلمية وبما ألفه من كتب ومؤلفات فاقت المائة كتاب ورسالة.

– تفسيره محاسن التأويل من أهمّ ما خلفه، ويكفيه فخرا بهذا المؤلف، ولو لم يؤلّف غيره لكفاه.

– تصفحنا لتفسيره يجعلنا ننبهر بالزخم الكبير من المصادر اللّغوية والتّفسيرية والفقهية التي استعان بها في التّأليف، ومن قدرة هذا الرجل على قراءة هذا الكمّ الكبير.

– لم تثنه الصّعاب ولا الظّروف السّياسية على القيام بأداء رسالته لتكون دربا ونهجا للسائرين.

– ذمّ القاسمي التقليد والمقلّدين فكان مجتهدا مدليا بآرائه حتى اتهم بتأسيس المذهب الجمالي.

– وجدناه فقيها أصوليا محدّثا نحويا، يفاضل بين الآراء فيختار أرجحها عن مقدرة عقلية فذّة.

– جعل من أصول النّحو دليله في تخريج القواعد كالسماع والقياس والاستصحاب والعلّة والتّعليل.

– جلّ المصطلحات النّحوية الغالبة في تفسيره بَصْرية، وإن قال ببعض المصطلحات الكوفية كالخفض والتفسير و لا التبرئة... ولعلّ ميله إلى مصطلحات البصريين لشيوعها، وقبول الجمهور بها.

– لقد لمسنا له موقفا من النحاة فهو يجلّهم ويكبرهم ويترضّى عنهم كإمام النحاة سيبويه، ولكن هذا لا يمنعه من إبداء رأي يخالفهم أو يختار رأيا يرجح به واحدا عن غيرهم، أو يدلي برأيه في غير ضعف.

– تناوله لعديد من النّحاة مُبديا آراءهم يشي بثقافة موسوعيّة ثرّة متنوعة يقبل منهم ويردّ.

– كان أحيانا يميل إلى آراء الكوفيين رافضا بذلك آراء البصريين كقولهم : إماتة ماضي وذر وودع مستشهدا بشواهد الكوفيين، من شعر وأحاديث.

– رأينا له موقفا ثابتا من القراءات السّبع فهو يعتبرها ولا يردّها بل ويشنّع على من ردّها كقراءة ابن عامر الدمشقي في إثبات مسألة الفصل بين المتضايفين.

– أما موقفه من الحديث فيبدو أنه يرى الاستشهاد به في إثبات القاعدة النحوية، وإن كان عدد الأحاديث المستشهد بها في تفسيره قليلة لا تتجاوز العشرة أحاديث.

– أما منهجه في تناول القضايا النحوية فيتميّز بالثراء الواسع من خلال إبداء مختلف الآراء على تنوعها، فهو يعدد مختلف الأوجه الإعرابية مرجّحا في العديد منها لرأي يراه لغيره أو لنفسه.

– اطلاعه على مختلف التفاسير اللغوية والتي كان لها دور كبير في بيان معاني الآيات، كتفسير الكشّاف للزمخشري، وجامع البيان للطبري، والمحرّر الوجيز لابن عطية، والدّر المصون للسمين الحلبي..

– كان للقاسمي العديد من الاختيارات والترجيحات، منها ترجيحه للعامل المعنوي في رفع المبتدأ، وهو عامل الابتداء الذي يقول به البصريون.

– لقد سخّر القاسمي النّحو واللّغة والإعراب من أجل الكشف عن حكم فقهي أو مسألة عقَدية ممّا يبيّن دور النّحو في الوصول إلى الأحكام الشرعية والفقهيّة.

– لقد بدا لنا من خلال استعراض مختلف المصطلحات والأحكام النحوية موقف القاسمي من نظرية العامل فهو على نهج السابقين من نحاة ولغويين ومفسرين في تناول مسائل العامل والمعمول وما يرتبط بها من تقدير وإضمار وحذف فهو يقول كما يقولون.

– إن كانت هناك ضرورة لرفض التقدير فلا يبالي بذلك بل ويعيب على النّحاة اختيارهم، ويصرّح بأنّ هذا تعسّف ولا ضرورة في تقدير محذوف إذا كان المعنى لا يسعف.

ومهما بُذِل من جهد وعناء، فإن هذه المدونة، تبقى دائما في حاجة إلى البحث المستمر، وعمل دؤوب، للكشف عن خبايا لم نصل إليها، وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين، وسلام على المرسلين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص.

1. إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، ط2، القاهرة، 2000م.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، العمادي أبو السعود محمد بن محمد، مطبعة علي صبيح وأولاده، مصر، (د.ت).
3. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري، تح: محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
4. الاستئناس لتصحيح أنكحة النّاس، القاسمي جمال الدّين، دار عمّار الأردن، 1409هـ/1988م.
5. أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر، تح:مصطفى شيخ مصطفى وميسّر عقّاد، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1428هـ/2007م.
6. أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت).
7. الأشباه والنّظائر في النحو، جلال الدّين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
8. أصول التّفكير النّحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.
9. أصول النّحو العربي، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ/1989م.
10. الأصول في النحو، ابن السرّاج محمد بن سهل، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسس الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1988م.
11. الأصول، دراسة إبستمولوجيّة، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ/2006م.
12. الأضداد، محمّد بن القاسم الأنباري، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1407هـ/1987م.
13. إعراب القرآن، للنّحّاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تح:د، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربية، ط2، 1405هـ/1985.

14. الأعلام الشرقية في المئة الرابعة عشرة الهجرية، زكي محمد مجاهد، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1994م.
15. الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، 1969.
16. الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، أبو البركات، كمال الدّين بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ط، الجامعة السّورية،1957م/1377هـ.
17. الاقتراح في علم أصول النّحو، السّيوطي جلال الدّين، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة،1426هـ/2006م.
18. إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
19. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، الأسكندري المالكي (ت683هـ) أحمد بن محمد بن المنير، دار الفكر، الطبعة الأولى (1397هـ. 1977م).
20. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيّين، كمال الدّين أبو البركات بن الأنباري، تح: محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
21. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (ت 791هـ) عبد الله بن عمر، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
22. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، طبع بالمطبعة العالمية بمصر، 1394.
23. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّه عزّ وجلّ، الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، تح:محي الدّين رمضان، مجمع اللّغة العربيّة دمشق.
24. الإيضاح في علل النّحو، أبي القاسم الزجاجي، تح: د.مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399هـ/1979م.

25. البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1982م.

26. بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الحاج صالح عبد الرّحمن، موفم للنّشر، الجزائر، ط01، 2007م، 49/02.

27. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، بدر الدّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التّراث، القاهرة – مصر.

28. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، (1384هـ. 1965م).

29. بنية تكوين العقل العربي، الجابري محمد عابد، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط6.

30. البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري أبو البركات، تح:طه عبد الحميد طه، ومصطفى السّقّا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1400هـ/1980م.

31. البيان والتّبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت.

32. تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تح: الدكتور ضاحي عبد الباقي، 1422هـ/2001م.

33. تاريخ الدّولة العثمانية، علي حسّون، المكتب الاسلامي، بيروت، ط4، 1423هـ/2002م.

34. تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة (ج م ع)، 1978م.

35. التّأويل النّحوي في القرآن الكريم، الحمّوز، أحمد عبد الفتّاح، مكتبة الرّشيد الرّياض، ط1، 1404هـ/1984م.

36. تبصير الرحمن وتيسير المنان ببعض ما يشير إلى إعجاز القرآن، المهائمي، أبو الحسن علي بن أحمد بن علي، مطبعة بولاق بمصر. (د.ت).

37. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة، (1396هـ. 1976م).

38. التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1406هـ/1986م.

39. الترغيب والتّرهيب من الحديث الشّريف، المنذري، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة . مصر، (1379هـ . 1960م).

40. التّعريفات، علي بن محمد الشّريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد (د.ت).

41. التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، العبيدي شعبان محمد عوض، ط1،منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا،1999م.

42. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشّهير بأب حيّان الأندلسي، تح:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.

43. تفسير التّحرير والتّنوير، محمد الطّاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م، (د.ط).

44. تفسير الطّبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تح: عبد بن محسن التركي، دار هجر للطباعة، ط1، 1422هـ/2001م.

45. تفسير الفخر الرّازي، المشتهر بالتّفسير الكبير، ومفاتح الغيب، للإمام محمد فخر الدّين الرّازي، دار الفكر، ط1، 1401هـ/1981م.

46. تفسير القرآن العظيم، الإمام أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ/2002م.

47. التّفسير اللّغوي في محاسن التّأويل، لجمال القاسمي، مخطوط رسالة دكتوراه، لماهر جاسم الأومري، جامعة بغداد، 1424هـ/2003م.

48. التّفسير والمفسّرون، الدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم (بيروت . لبنان)، الطبعة الأولى، (د.ت).

49. التّقدير النّحوي عند سيبويه، سعد حسن ضاروب، بيروت لبنان، 1996، الجامعة الأمريكيّة، (رسالة ماجستير).

50. تهذيب اللّغة، الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تح: عبد الكريم العزاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، مصر، 1384هـ/1964م، (د.ط).

51. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية (1373هـ. 1954م).

52. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2003م.

53. جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر القاسمي، ط1، دمشق، 1385هـ/1965م.

54. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط1، 1424هـ/2003م، بيروت لبنان.

55. حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) عن تفسير البيضاوي: الخفاجي أحمد بن محمد بن عمر، دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان)، الطبعة الأولى، (1417هـ. 1997م).

56. الحجّة في علل القرآت السّبع، لأبي عليّ الفارسي، الحسن بن عبد الغفّار النّحويّ، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وأحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ/2007م.

57. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة (1409هـ. 1989م).

58. الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تح: محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط2.

59. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسّمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

60. دلائل الإعجاز، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د ت).

61. دلائل التّوحيد، القاسمي جمال الدّين، تح: خالد العك، دار النّفائس، ط1، 1412 هـ/1991م، بيروت، لبنان.

62. الدولة العثمانية عوامل النّهوض وأسباب السقوط، علي الصلّابي، دار التوزيع والنّشر الإسلامية، مصر، ط1، 1421هـ/2001م.

63. الرّحيق المختوم، صفيّ الرّحمن المبارك فوري، دار ابن خلدون، الإسكندريّة، مصر، (دط، دت).

64. الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف(د ت).

65. رسالة الحدود، الرّماني، ضمن رسالتان في اللّغة، تح: إبراهيم السمرّائي، دار الفكر، عمّان، 1984م.

66. سنن التّرمذي (الجزء الرابع)، الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، (1974م).

67. الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م.

68. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت (د.ت).

69. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، بيروت لبنان.

70. شرح الكافيّة، الرّضي الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982م.

71. شرح المفصّل، ابن يعيش موفّق الدّين بن عليّ، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر(د ت).

72. شرح كتاب الحدود، الفاكهيّ الإمام عبد اللّه بن أحمد، تح: المتولّي رمضان أحمد الدّميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414هـ/1993م.

73. الشوقيات، أحمد شوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ط4.

74. شيخ الشّام، جمال الدّين القاسمي، محمود مهدي الإستانبولي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ/1985م.

75. الصّاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة (أ.بدران) للطباعة والنشر، (1382هـ. 1963م).

76. الصحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهري إسماعيل بن حمّاد، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت-لبنان 1979/1399.

77. صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء، مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر بمصر، (د.ت).

78. صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الفكر، (بيروت . لبنان)، الطبعة الثانية، (1419هـ. 1998م).

79. طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، (1384هـ. 1965م).

80. طبقات المفسرين ، الدّاودي محمد بن علي بن أحمد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، عابدين، الطبعة الأولى، (1392هـ. 1972م).

81. طبقات النّحويين واللّغويين، الزّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

82. العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي، د: خليل أحمد عمايرة، 1406هـ/1985م.

83. العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوّادي، دار الحامد للنشر والتّوزيع، ط1، 2009م، الأردن.

84. العوامل المئة النّحويّة في أصول علم العربيّة، الجرجاني عبد القاهر، شرح الشّيخ خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، (د.ت).

85. عيون البصائر، الإبراهيمي محمد البشير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، مطابع الشروق بيروت.

86. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، الطبعة الأولى، (1375هـ).

87. الفتح الربّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، لأحمد بن عبدالرّحمن البنّا، الشّهير بالسّاعاتي، الطبعة الأولى، 1375هـ.

88. الفروق اللّغويّة، هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

89. الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، تح:بهجة البيطار، دار النفائس بيروت،ط2، 1406هـ/1986م.

90. الفقه الإسلامي وأدلّته، الزّحيلي وهبة، دار الفكر، ط1، 1405هـ/1985م، دمشق، سوريا.

91. فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي محمد بن شاكر، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، (بيروت ـ لبنان)، دار صادر، (1973م).

92. في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م.

93. فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لـ أبي عبد اللّه محمّد بن الطّيّب الفاسي، تح: محمود يوسف فجّال، ط2، 1423هـ/2002م، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة.

94. القاسمي محمد جمال الدّين وآراؤه الاعتقادية، محمد علي دبدوب، دار الحرمين، القاهرة، 2007م.

95. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: محمد بن يعقوب، دار الفكر، بيروت، (1403هـ ـ 1983م).

96. قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث: القاسمي محمد جمال الدين، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثانية ، (1380هـ ـ 1961م).

97. كتاب التيسير في القراءات السبع، الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، دار الكتب العلمية، (بيروت ـ لبنان)، الطبعة الأولى، (1416هـ ـ 1996م).

98. كتاب نتائج الفكر في النّحو، السّهيلي أبو القاسم، تح:عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ/1992م.

99. الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، علم الكتب، ط3، 1403هـ/1983، بيروت لبنان.

100. الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، للزّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ/1998م، الرياض السّعوديّة.

101. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، (1414هـ. 1994م).

102. مبادئ في أصول النّحو، مخلوف بن لعلام، دار الأمل للطباعة والنّشر، تيزي وزو، الجزائر،2011م.

103. متون في اللّغة العربية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005.

104. مجلّة التّراث العربي، مجلّة فصلية تصدر عن اتّحاد كتّاب العرب، دمشق، العدد89، السّنة الثالثة والعشرون، آذار مارس، 1424هـ/2003م، مقال بعنوان: أثر حروف المعاني في تعدّد المعنى، أحمد عرابي، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

105. مجلّة المقتبس، العدد الثاني عشر، السنة السادسة: 1329هـ/1911م، مجلّة شهرية أدبية علمية اجتماعية، تصدر بالقاهرة، لمنشئها محمد كرد علي، مطبعة القاهرة.(مطبعة عمومية، 1324هـ-1335هـ/ 1906م-1917م).

106. مجلّة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، سنة1977م.

107. مجلّد المنار، محمد رشيد رضا، المجلد السابع عشر، الجزء الثامن.

108. محاسن التأويل (تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل)، القاسمي محمد جمال الدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (1398هـ. 1978م).

109. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

110. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده (ت 458هـ) علي بن إسماعيل، تحقيق: مصطفى السقا، والدكتور حسين نصار، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر، الطبعة الأولى، (1377هـ / 1958م).

111. محمد جمال الدّين القاسمي وآراؤه الاعتقادية، دبدوب علي محمود، سلسلة الرسائل الجامعية،2007م القاهرة، مصر، مطبعة الصدّيق.

112. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ابن خالويه (ت 370هـ)، دار الهجرة، (د.ت).

113. المدارس النّحويّة أسطورة وواقع، إبراهيم السّامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987.

114. المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف القاهرة، ج.م.ع، (د.ت).

115. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (ت 701هـ) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، دار الفكر، (د.ت).

116. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، المخزومي، مهدي، ط3، دار الرّائد العربي، بيروت، 1986م.

117. المزهر في علوم اللّغة، السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن، دار الفكر، بيروت(د ت).

118. مسائل خلافيّة في النّحو، العكبري أبو البقاء، تح: عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، ط3، 1428هـ/2007م، مصر.

119. المستدرك على معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربي، عمر رضا كحالة، طبع مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ/1986م.

120. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي (ت 770هـ) أحمد بن محمد بن علي، دار القلم، مكتبة لبنان، (بيروت ـ لبنان)، 1987.

121. المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرّياض، السّعوديّة،1401هـ/1981م.

122. المصطلحات والأصول النّحويّة في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، لأبي بكر بن الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة، مخطوط رسالة ماجستير، للطالب عبد الوهاب بن محمد الغامدي، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة.

123. معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج (ت311هـ) ، أبو إسحاق إبراهيم السّريّ، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ/1988م، بيروت لبنان.

124. معاني القرآن، الفرّاء (ت 207هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، (1403هـ. 1983م).

125. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار المأمون، سلسلة الموسوعات العربية، (د.ت).

126. معجم البلدان، الإمام شهاب الدين ياقوت الحموني، دار صادر، بيروت.

127. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

128. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، 1973.

129. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري (ت761هـ)، جمال الدّين ابن هشام، تح: يوسف بركات هبّود، دار القلم، ط1، 1419هـ/1999م.

130. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 425هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دار القلم . دمشق)، (الدار الشامية . بيروت)، الطبعة الأولى، (1416هـ . 1996م).

131. مقاييس اللّغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

132. المقتضب، المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ط2، 1415هـ/1994م.

133. مقدمة د.صلاح الدين القاسمي –آثاره–.

134. مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني محمد عبد العظيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، (د.ت).

135. المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، ابن جنّي أبو الفتح، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، مصر، ط1، 1373هـ/1954م.

136. موسوعة أطراف الحديث النّبوي الشّريف، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، عالم التراث، بيروت، الطبعة الأولى، (1410هـ. 1989م).

137. نحو نظرة جديدة إلى فقه اللّغة، جعفر دكّ الباب، الأهالي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، دمشق.

138. النّحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، دار المعارف، مصر، ط2، 1995م.

139. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري (ت 577هـ) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، (الأردن . الزرقاء)، الطبعة الثالثة، (1405هـ. 1985م).

140. نظريّة العامل في النّحو، دراسة في التّركيب، لعبد الحميد مصطفى السيّد، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد (3+4)، 2002م.

141. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي (ت 885هـ) أبو الحسن إبراهيم بن عمر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، (1389هـ. 1969م).

142. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني (ت 1255هـ) محمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

143. هداية السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، صبحي التّميمي، دار الهداية للنّشر والتّوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990م.

144. هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي ، مطبعة وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، (1951م).

145. همع الهوامع، السّيوطي جلال الدّين، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م.

146. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

147. مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع:03، السّنة الثّانيّة، جمادى الأولى 1427هـ/جوان2006م، مقال بعنوان: ظاهرة الاحتمال والتّعدّد في فهم الخطاب القرآني، دراسة نماذج، أحمد عرابي، جامعة ابن خلدون تيارت.

ملاحـــق

السورة	الآية	الرقم	الصفحة
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾	05	174
البقرة	﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾	87	77
	﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	275	222
	﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾	280	200
آل عمران	﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾	09	63
	﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾	139	85 -147 -216.
	﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾	154	68
	﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾	173	164
النساء	﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	01	117-155
	﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	04	100
	﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾	90	143
	﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾	127	154
	﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾	171	92
	﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾	176	110
المائدة	﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾	03	204
	﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ..﴾	04	94- 136
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	06	82- 162-163- 221-224.
	﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾	38	110
	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾	42	166
	﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾	49	74
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	69	149
	﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾	70	77

	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾	84	221
	﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا﴾	88	128
	﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾	89	161
	﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	107	124-89
	﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾	109	197
	﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾	110	143
	﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾	112	202
الأنعام	﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾	12	63
	﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾	18	174
	﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾	38	74
	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾	137	66- 105- 115- 152-156
الأعراف	﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾	12	97
	﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ ١٢٧﴾	127	174
	﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾	144	164
الأنفال	﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ﴾	11	203
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾	15	127
	﴿ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	18	106
	﴿وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾	42	217
	﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرٗا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ﴾	47	128
	﴿وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	48	211
	﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡۗ﴾	49	211
	﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيّٞ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾	52	87
	﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٥٥ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ﴾	/55 56	124/123

	﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	62	164
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	64	164-156
	﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾	67	112
التوبة	﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾.	03	160
	﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	06	210-114
	﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ﴾	17	205
	﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	26	199
	﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾	29	206
	﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾	30	225-147 –80
	﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	34	211
	﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا﴾	37	135
	﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾	40	149-95
	﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا وَجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾	41	206-100
	﴿ وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤۡتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾	59	164
	﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾	60	89
	﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾	62	220
	﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ﴾	101	135
	﴿خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾	102	71
	﴿ وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾	106	59
	﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّآئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾	112	171
	﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾	129	164
يونس	﴿ قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾	35	59
	﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	37	130-98

	﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ﴾	71	134 -99
هود	﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾	12	168 -68- 60/59
	﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾	16	123- 198
	﴿عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾	26	82
	﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾	27	133
	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ﴾	40	104
	﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾	41	137
	﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	44	219-99/98
	﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ مُجۡرِمِينَ﴾	52	223
	﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٖ حَنِيذٖ﴾	69	138
	﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ﴾	72	82-60
	﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾	73	102
	﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا وَقَالَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ﴾	77	206-99-60
	﴿مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَۖ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ ﴿٨٣﴾﴾	83	224
	﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ ...﴾	78	84
	﴿إِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	111	186
يوسف	﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾	15	206
	﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾	18	210-124
	﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗ﴾	19	126
	﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ﴾	23	219-198
	﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾	24	167
	﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَٰطِـِٔينَ﴾	29	224-214 -166
	﴿وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	31	218-182
	﴿كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَ﴾	76	73
الرعد	﴿سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾	10	109- 64

	﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾	35	136-87
ابراهيم	﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	02	196
	﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ.﴾	09	136
	﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾	29/28	104
	﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	31	136
الحجر	﴿ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾﴾	96	214
	﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾	60	133
النحل	﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	25	199
	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	40	200-103
	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴾	48	78-80- 225.
	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾	50	173
	﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ ﴾	70	129- 220
	﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾	112	216-78
	﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾	116	96
الإسراء	﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾	04	79
	﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾	78	101- 169- 197- 218
	﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾	79	220
	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾	110	150
الكهف	﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾﴾	04	171
	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ ﴾	05	94-93
	﴿ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ﴾	21	215-88
	﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾	26	77
	﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾	38	73
	﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ ﴾	39	138
	﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾	44/43	111

	﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۖ﴾	58	95
	﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا﴾	78	105
	﴿وَأَمَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنۡ أَمۡرِنَا يُسۡرًا﴾	88	151-96
	﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلًا ١٠٢﴾	102	170
	﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدًا﴾	109	171
مريم	﴿كٓهيعٓصٓ﴾	01	142
	﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصًا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيًّا﴾	51	163
طه	﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾	15	73
	﴿قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾	46	204
	﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	63	201-112- 73 -61
	﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾	80	203 -129
	﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾	129	131-70
الأنبياء	﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾	03	125
	﴿وَجَعَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمۡ وَجَعَلۡنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلٗا لَّعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾	31	207
	﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾	35	207
	﴿أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾	67	107
الحج	﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾	02	82
	﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾	13	64
	﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧﴾	27	227
	﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾	30	228-214 -90
	﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾	78	218 - 102-101
المؤمنون	﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾	61	107
النور	﴿وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾	31	132
	﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾	40	72
الفرقان	﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾	19	212
	﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾	59	103
	﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾	72	218-213-102-90
الشعراء	﴿طسٓمٓ﴾	01	142

	﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾	02	122
	﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾	84	88- 222
	﴿كَذَٰلِكَ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	59	90
النمل	﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝﴾	03	208
	﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ بَلۡ هُمۡ فِي شَكٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴾	66	84
القصص	﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ ﴾	15	143
	﴿فَتِلۡكَ مَسَٰكِنُهُمۡ لَمۡ تُسۡكَن مِّنۢ بَعۡدِهِمۡ إِلَّا قَلِيلٗا﴾	58	101
	﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ ﴾	82	72-198
العنكبوت	﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾	22	111
	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ ﴾	42	139
	﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	64	113
الروم	﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾	04	215-227
	﴿مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾	08	165
	﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾	25	209
لقمان	﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ﴾	14	125
الأحزاب	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾	33	219
	﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ ﴾	50	126
	﴿إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾	53	71
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ﴾	59	136
سبأ	﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾	03	94
	﴿قُلۡ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلۡحَقۡتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّاۚ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	27	90-131
فاطر	﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾	28	61-69
يس	﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ ﴾	35	137
	﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ ۝ ﴾	49	223
الصافات	﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ﴾	08	110
	﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾	147	145
ص	﴿.. بَلۡ هُمۡ فِي شَكٖ مِّن ذِكۡرِيۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾	08	69-159
	﴿رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾	33	91- 211

	﴿هَـٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾	49	106
الزمر	﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾	01	213
	﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعۡمَةٗ مِّنۡهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدۡعُوٓاْ إِلَيۡهِ مِن قَبۡلُ﴾	08	216
	﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾	22	62
	﴿قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾	38	165
	﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾	39	81
	﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾	73	140
غافر	﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾	36	167
	﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾	46	202
فصلت	﴿حمٓ﴾	01	142-122
	﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾	03	219-126
	﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ﴾	22	205-91
الشورى	﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	03	140
الزخرف	﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾	89	88
الدخان	﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾	05	218
الأحقاف	﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾	09	64-62
محمد	﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلۡأَمۡرُ فَلَوۡ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ﴾	21	227-121
	﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ﴾	36	173
الفتح	﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ..﴾	27	108-107
	﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ﴾	21	209-196
الحجرات	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾	01	106
	﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا...فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾	09	222/221 -166
	﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾	12	212
ق	﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾	03	214
	﴿هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٖ﴾	32	199
الذريات	﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾	01	108

	﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣﴾	03	205
النجم	﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥﴾	05	165
	﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ﴾	06	71
	﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾	07/06 08/	165
	﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴾	9/8	165
	﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴾	09	215 -145-85
الرّحمن	﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾	02/01 /03 / 04	226
	﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾	/05 06	137
	﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾	29	226
	﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ﴾	08	212-91
الواقعة	﴿وَحُورٌ عِينٞ﴾	22	82
	﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾	75	97
الحديد	﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ ﴾	19	79
	﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾	24	104
	﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾	29	97
المجادلة	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ۝٢ ﴾	02	182
الحشر	﴿ٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾	09	196 -132
	﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾	10	113
الممتحنة	﴿ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾	08	166
الصف	﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾	03	99
التغابن	﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ ﴾	16	92/91
الطلاق	﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾	01	168
التحريم	﴿ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴾	12	81
الحاقة	﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا ﴾	07	197-128
	﴿وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	42	93

المعارج	﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾	16/15	100
الجن	﴿ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾	15	166
المدثر	﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾	36	205-129
القيامة	﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَـٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾	05	204 -100
	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	31	159 -69
	﴿بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝١٤﴾	14	201
الانسان	﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾	03	202
	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾	06	211
	﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾	18	211
النازعات	﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ﴾	34	89
عبس	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾	03	168
الانفطار	﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤﴾	04	200
المطففين	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾	28	139
الانشقاق	﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾	02	213
الطارق	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	04	118-97
الأعلى	﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾	09	216 -85
البلد	﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾	11	70
الشمس	﴿فَسَوَّىٰهَا﴾	14	105
الضحى	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾	03	-119-112 -83 158
البينة	﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾	06	65
القارعة	﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾	02/01	201
الفيل	﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾	03	60
قريش	﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾	04	68
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	01	169

البيت الشعري	القائل	الصفحة
بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا، وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا	القاسمي	60
وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ	حميد بن ثور الهلالي	60
أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا		62
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ	حسان بن ثابت	62
فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَه	روي في الكتاب وخزانة الأدب والخصائص والإنصاف....	66
تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بَيَوْمٍ أَنًى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تِمَامُ	عمرو بن حسّان	72
سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ		72
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى فِي حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	الشّاعر ذو الرمّة	72
يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ وَقُلْ لَهُنَّ: إِنَّ أَنَّ إِنَّهْ أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّهْ	الرّاجز	73
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّـهْ	عبد اللّه بن قيس الرقيّات	73
كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مَنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى		73
وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبُ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي		73
لَوْ كُنْتُ ضَبْيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ		74
فَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ نَفْعًا مِنْ الَّذِي وَدَعُوا		83

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَتْ أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيبُ		84
بَدَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ		145-85
وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ		99
أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ	مسكين الدّارمي	101
كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِم	ابن مالك	107
لَا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ	زهير بن أبي سلمى	112
وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه	ابن مالك	124
إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا	النميري	134
فعلفتها تبنا وماء باردا حتّى شتّت همّالة عيناها	الإنصاف على الكشّاف85/2، والدرّ المصون278/3/ حاشية الشّهاب172/4	134
يا ليت زوجك قد غدا متقلّـدا سيفا ورمحا		134
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَعَّدَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	أبي ذؤيب الهذلي	139
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ	أبي صخر الهذلي	143
غَطِيفُ الَّذِي أَمَجُ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعُ		148
وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ وَشِبْهَهُ، وَفِي تَعْدِيَّةٍ -أَيْضًا- وَتَعْلِيلٍ قِفِي وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّة اسْتَبِنْ بِبَا وَ(فِي) وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا	ابن مالك	169
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا	متمّم ابن نويرة	169

ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة	ابن مالك	196
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـــــدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	قيس ابن الخطيم	220

الحديث	الراوي	الصفحة
(إنّ في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها)	عثمان رضي الله عنه	61
(شَرُّ النَّاسِ مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)	رواه البخاري	70
(لينتهيّن قوم عن ودعهم الجماعات)	أخرجه مسلم	158
(الشّفعة فيما لم يقسم)		159

فهرس الموضوعات

الفهرس:

- مقدمـــــة ..... أ

المدخل: ترجمة حول جمال الدّين القاسمي وتفسيره

- المبحث الأول: التعريف بجمال الدّين القاسمي.....2.

-المبحث الثّاني: منهجه في التّفسير.....17.

-المبحث الثّالث: مصادره النّحويّة والتّفسيريّة.....28.

الفصل الأول: أسس الاستدلال النّقلي والعقلي عند القاسمي وموقفه منها

- المبحث الأول: السّماع (النقل)..... 60.

- المبحث الثاني: القياس بروافده ..... 78.

- المبحث الثالث: مصطلحاته النحوية ..... 95.

- المبحث الرابع: موقفه من النحاة ..... 111.

الفصل الثاني: منهجه في عرض الآراء النحوية

- المبحث الأوّل: تعديده للوجوه الإعرابيّة..... 124.

- المبحث الثّاني: الاختيارات والتّرجيحات..... 141.

- المبحث الثّالث: دور النّحو في استنباط الأحكام الشّرعيّة..... 159.

الفصل الثالث: موقفه من نظرية العامل

- المبحث الأول: مفهوم نظريّة العامل..... 177.

- المبحث الثّاني:مسائل في العوامل والمعمولات..... 194.

- البحث الثّالث:موقفه من نظريّة العامل..... 207.

- الخاتـــمة ..... 229.

- قائمة المصادر والمراجع..... 232.

ملخص :

جمال الدّين القاسمي واحد من المفسّرين المعاصرين الذين فسّروا القرآن وفق المنهج اللّغوي كالزمخشري وأبي حيّان النّحوي... مستدلا على المسائل النّحوية بالأسس العقليّة والنّقلية التي كانت سبيل النّحاة إلى القاعدة كالسّماع والقياس والعلّة، وقد رأينا أنّ أغلب المصطلحات النّحوية التي استعملها كانت بصريّة، أضف إلى أنّه جعل من النّحو منهجا لتقرير الأحكام الفقهية والشرعية، كما أنّ له موقفا من النحاة ونظرية العامل وأنّه كالسّابقين مكبرٌ لها ولدورها في تفسير الظّاهرة اللّغوية.

الكلمات المفتاحية: التّفسير اللّغوي – السّماع – القياس – العلّة – نظريّة العامل – النّحو– المصطلحات النّحوية.

Abstract:

Jamal al-Din al-Qasimi, one of the contemporary interpreters who interpreted the Koran on the linguistic approach such as Zamakhshari and Abo Hayyan ennahwi.

Al-Qasimi pointed to the grammatical basis of the mental and unwritten bases that were the path of the grammarians to establish the rules, such as hearing, measurement and reason.

We have seen that most of the grammatical terms used by the grammarians were originally from Basra, and that it was made as a method of determining jurisprudential and Shari'a rulings. He also has a position from the grammarians and the ‘’factor theory’’ and its role in interpreting the linguistic phenomenon.

Keywords : linguistic interpretation - listening - measurement - reason - factor theory- grammar- grammatical terms.